

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١٢)

التكامل الاقتصادي العربي

الواقع والآفاق

الرياشي
مود الامام
ج العماش
مقدسي
مسعود

يوسف صلباوي
عبد المنعم السيد علي
عصام الزعيم
خالد تحسين علي
زياد عربية

محمود عبد الفضيل

التكامل الاقتصادي العربي

الواقع والآفاق



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١٢)

التكامل الاقتصادي العربي

الواقع والآفاق

سليمان الرياشي
محمد محمود الامام
حسين مرحج العماش
سمير المقدسي
سميح مسعود
يوسف صايغ
عبد المنعم السيد علي
عصام الزعيم
خالد تحسين علي
زياد عربية
محمود عبد الفضيل

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق/ محمد محمود الإمام... [وآخ.]؛ [تقديم] سليمان الرياشي.
٢٩٢ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٢)
يشتمل على فهرس.
١. التكامل الاقتصادي ـ البلدان العربية. أ. الإمام، محمد محمود. ب. الرياشي، سليمان (مقدّم). ج. السلسلة.
337.10956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: caus@t-net.com.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/يوليو ١٩٩٨

المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة

ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي، يقدم مركز دراسات الوحدة العربية للقارئ العربي كتاب: **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق** وهو كتاب يستعيد نشر دراسات كانت قد نشرت في مجلة **المستقبل العربي** الذي تصدر عن المركز.

وتستهدف هذه الاستعادة أن تقدم الفكر الاقتصادي العربي، في بعض جوانبه، أي التكامل الاقتصادي على الصعيد العربي، في سياق التحولات السياسية والوقائع الاقتصادية المهمة التي شهدها الوطن العربي، ليس من أجل التوثيق، رغم أهمية ذلك، بل بهدف التعريف بهذا الفكر في سياق تشكله وتطوره.

يضم هذا الكتاب أحد عشر فصلاً تعالج التكامل الاقتصادي العربي من جوانب متعددة. وهي إذ تضعه في إطار التطورات الجارية، فلا تستغرق في التنظير ولا التجريد بأكثر مما يتحمل موضوعها، بل تغلب تحليل التجارب التكاملية على صعيد مختلف القطاعات الاقتصادية وتحاول أن تستخلص منها ما يمكن أن يؤدي إلى تطوير تجربة العمل الوحدوي العربي.

الفصل الأول (محمد محمود الإمام، «التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين»): يختار الكاتب عقدي الخمسينيات والثمانينيات لدراسة موضوع التكامل. ففي عقد الخمسينيات تطور موضوع التكامل الاقتصادي تحت تأثير عاملين تمثلا بالصراع الوطني والقومي ضد الاستعمار بتجلياته السياسية والاقتصادية والاستغلالية، وتطور الشعور القومي وبالتالي الطموح باتجاه الوحدة السياسية التي تفترض التكامل الاقتصادي. وقد كان للخطوات الأوروبية باتجاه التكامل الاقتصادي والوحدة تأثير أكيد في الفكر العربي، وبخاصة في ما يتعلق بمرحلية التكامل والسعي نحو الوحدة الاقتصادية. وإذا كان هذا الجانب قد حظي بالتدقيق النظري على الصعيد العربي، فإن جانب الوحدة السياسية لم يحظ بالدرجة نفسها من الاهتمام. وأما عقد الثمانينيات فقد شهد عدداً من المقدمات على أكثر من صعيد. فعلى المستوى النظري شهدنا تطوراً كبيراً في فهم قضايا التنمية والتكامل على صعيد البلدان النامية ومعالجتها. وحصل تأصيل لمفاهيم عديدة منها «مفهوم التبعية» ومفهوم «الاعتماد على النفس». وحصل وضوح أكثر في مفهومي

العرض والطلب وكيف يطرحان نفسهما في البلدان المتطورة والنامية. وكما تعرضت بعض المفاهيم النظرية للمراجعة، تعرضت للمراجعة كذلك بعض التجارب العيانية من مثل «منطقة التجارة الحرة» في أمريكا اللاتينية، وكذلك «منظمة التعاون من أجل التنمية» التي ضمَّت إيران وباكستان وتركيا وتميزت بأسلوب المشروعات المشتركة، وكذلك التطورات التي تراكمت في التجربة الأوروبية التي طغى فيها البعد الاقتصادي على البعد السياسي، وحيث برزت تعددية في أشكال التكامل. وقد تأثر السعي إلى التكامل العربي كذلك بالعوامل التي مسته مباشرة. فهزيمة عام ١٩٦٧ كانت أشبه بإجهاض لعملية المد القومي، وسادت على الصعيد الاقتصادي بعدها نظرية التنمية القطرية التي أثبتت فشلها.

الفصل الثاني (حسين مرهج العماش، «القطاع العام في التنمية الإقليمية: تجربة مشروعات التكامل في المنطقة العربية»): يرى حسين العمَّاش أن التنمية الاقتصادية العربية تعاني اختلالات هيكلية في بنية العملية الانتاجية، وفي موقع قطاعات الانتاج في تكوين مصادر الدخل القومي والعمالة على صعيد الوطن العربي. وقد لعب دوراً في ذلك فقدان التوازن بين دوري القطاع العام والقطاع الخاص. وهو يرى بإيجابية إلى مشاركة القطاع العام القطري في الاستثمار والانتاج العربي، بل يرى إلى هذه المشاركة كونها أساسية، ولكن رغم ذلك فهي ليست بديلاً للقطاع الخاص العربي الذي يقوم بدوره «بصورة مكثفة وموسعة» في مرحلة تالية.

وهو في المحصلة يطالب بتقوية دور القطاع الخاص عبر «الدعوة إلى تشجيع مؤسسات القطاع الخاص لتساهم في مشروعات إقليمية عن طريق مساعدتها بمعلومات عن فرص الاستثمار، وتبسيط اجراءات الاستثمار وقوانين الضرائب»، ويدعو إلى «حركية عوامل الانتاج»، أي الرأسمال والعمالة كعامل أساسي من أجل اتباع «استراتيجية تنمية مستمرة ومتوازنة». كما يدعو إلى تبني أسلوب التمويل بالمساهمة عبر التعديل في وظيفة صناديق ومؤسسات التنمية العربية من وظيفة تكاد تقتصر على تحويل رأس المال من الدول المانحة إلى الدول المستفيدة إلى وظيفة «المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في التمويل بالمساهمة بملكية أصول المشروعات الإنمائية المشتركة».

الفصل الثالث (سمير المقدسي، «الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية»): يضع المؤلف لبحثه هذا ثلاثة أهداف رئيسية: **الأول** درس طبيعة وظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل والعوامل التي تؤثر فيه، مع تركيز خاص على الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية؛ **والثاني** بحث الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل على مستوى الهياكل والسياسات - إقليمياً ومع الاقتصاد العالمي؛ **والثالث** محاولة إعطاء تقويم موجز للعلاقات بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية كما تظهرها

حالة البلدان العربية. وهو يدرس ظاهرة الاعتماد المتبادل على المستوى العربي لناحية التبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال وانتقال عوامل الانتاج. وما يهمنا في هذا السياق هي الروابط العربية المتبادلة، حيث بالإضافة إلى التجارة وانسياب رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، فإن ذلك «يشكل جزءاً صغيراً بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال العربية مجتمعة إلى خارج الوطن العربي، وخصوصاً إلى الدول الصناعية». وأما التعاون الاقتصادي العربي فلا زال يتم بصورة أساسية عبر الصناديق القطرية والقومية التي تؤمن القروض للأقطار العربية، بالإضافة إلى مشاريع استثمار عربية محدودة. وما يقوله مقدسي لمرحلة السبعينيات وبدء الثمانينيات لا زال مع الأسف هو السمة التي تميز مسيرة «التكامل الاقتصادي» العربي.

الفصل الرابع (سميح مسعود، «المشروعات العربية المشتركة، واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها»): اهتم الكاتب بظاهرة المشروعات العربية المشتركة ونموها منذ نهاية السبعينيات. وقد أحصى عام ١٩٨٦ ما يساوي ٨٣٠ مشروعاً مشتركاً برأسمال يساوي ٣٥,٧ مليار دولار أمريكي، علماً أن ٤٣٩ من هذه المشاريع هي مشروعات عربية ـ دولية. وتتجلى أهمية هذه المشروعات في كونها تعطي صورة من صور التعاون العربي الاقتصادي وتفاعل المال العربي مع الموارد الطبيعية الغربية، كما توفير الإمكانية لأن يكتسب العرب خبرة، من خلال الممارسة في انشاء المشاريع وتشغيلها، كما تفسح في المجال امام تدريب العمالة العربية وزيادة كفاءتها. وقد كانت لهذه المشروعات المشتركة فائدة في مجال «تحقيق نوع من التكامل المالي» و«تعزيز الجهاز المصرفي العربي»، وإقامة مجموعة من المشروعات الصناعية وظهور بوادر مشتركة باتجاه الزراعة والثروة الحيوانية. وأما المعوقات أمام المشروعات المشتركة فبعضها تقني كغياب دليل عربي موحد لإعداد المشروعات وتقويمها، أو النقص والغموض في الأحكام التأسيسية، أو «الازدواجية ما بين المشروعات القطرية والمشروعات العربية المشتركة»، وبعضها الآخر يعود إلى تأثير الظروف العربية غير المؤاتية أو إلى ضعف الهياكل الأساسية... ويتوقع الكاتب أن تزداد أهمية هذه المشروعات المشتركة وتكاملها مع المشروعات القطرية.

الفصل الخامس (يوسف حلباوي، «مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي»): لقد اتبعت الأقطار العربية مناهج عدة من أجل بناء صناعة فيها، فلجأت إلى منهج بدائل الاستيراد ومنهج المشاركة، والصناعات التصديرية، كما حاول بعضها وضع أسس صناعة ثقيلة. ويرى الكاتب أن هذه النماذج لم تكن مؤسسة على خيارات واعية، بل غالباً وليدة التجريبية أو ثمرة نمط العلاقة مع البلدان الصناعية. لقد تميزت الصناعة العربية بالضعف ولم تتوصل لأن تكون قطاعاً رائداً يقود حركة التنمية العربية وبقيت مساهمتها ضعيفة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي. ولكن وسط الملاحظات المتشائمة عن الصناعة، فإن الكاتب يبدي

تفاؤلاً بالمشاريع الصناعية العربية المشتركة ويظهر تعويلاً عليها، وهو يرى «أن التجربة، على الرغم من حداثة عهدها (الدراسة كتبت عام ١٩٨٧) ومحدودية نشاطها. . . لا تزال تشكل مدخلاً عملياً يتميز بتواضع أهدافها ومرونة تنفيذها ومرحلية تحقيقها لاندماج عضوي تدريجي يمكن أن يعمل له بصورة مطردة وفي آن واحد لخدمة أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل القومي».

الفصل السادس (عبد المنعم السيد علي، «نحو سوق مالية عربية كأداة جذب للأصول العربية المستثمرة في الخارج»): بدأت الفوائض المالية العربية الموظفة خارج الوطن العربي تشغل بال الاقتصاديين والباحثين العرب، وبصورة خاصة بعد حرب ١٩٧٣ وازدياد حجم العائدات المالية المترتبة على ارتفاع سعر النفط، كما شغل بالهم كذلك موضوع توطين هذه الأموال وتوظيفها في الأقطار العربية. وقد تركز جزء مهم من النقاش حول ضرورة تكوين الأسواق المالية العربية، وكيف يمكن أن يتم تجاوز العوائق التي تقف أمام تدوير الأموال العربية في الأقطار العربية، خصوصاً ان بعضاً من هذه العوائق ذو طبيعة سياسية كالتفكك السياسي والاقتصادي العربي وضعف الثقة المتبادلة. كما أن الأسواق العربية «لا زالت تلعب دوراً محدوداً في توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل، ومحدودية أدوات الاستثمار (أسهم، سندات) وضعف مؤسسات الوساطة المالية» المتخصصة في التعامل مع هذه الأسواق. ويرى الكاتب ضرورة ملحة في فتح الأسواق المالية العربية بعضها على بعض، وفي تنويع أكبر لأدوات الاستثمار في هذه الأسواق. ويرى أن تعاون البنوك المركزية العربية يمكن أن يساعد في إعادة تدوير الأموال العربية، وكذلك تطوير دور المصارف التجارية ومؤسسات التمويل المتوسط والطويل الأجل.

الفصل السابع (حسين مرهج العماش، «الصناديق العربية ودورها الإنمائي: تصورات التسعينيات»): لقد غطت قروض الصناديق العربية كافة القطاعات تقريباً، كالنقل والطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والمياه. . . الخ. وكانت هذه القروض بالإجمال أكثر يسراً من قروض البلدان الصناعية. ويعكس توزيع القروض «بوضوح فلسفة التنمية السائدة في الأوساط الرسمية، وهي الفلسفة نفسها التي تتبناها مؤسسات المعونة الدولية، كالبنك الدولي، والتي تعتبر انجاز مشروعات البنية الأساسية شرطاً ضرورياً لتطوير القطاعات الانتاجية»، ولذلك جاء دعم الصناعة والزراعة في المرتبتين الثانية والثالثة. ويركز الكاتب على أن انحسار الموارد النفطية سوف يتطلب من الصناديق الإنمائية خطوة أكبر باتجاه استخدام اكفأ للموارد والقطاعات. ويرى أن الانتهاء من معظم مشاريع البنية الأساسية سوف يدفع هذه الصناديق لتبني نشاطات تضمن نمواً متواصلاً، ويشدد على تحفيز الاتجاهات التكاملية والتخصص في تمويل المشروعات التي تنحو هذا المنحى التكاملي.

الفصل الثامن (عصام الزعيم، «انجاز الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وآفاق تطوير العمل المؤسسي التمويلي الإنمائي العربي»): من الجردة التقويمية التي يجريها الكاتب لعمل الصندوق القومي للإنماء الاقتصادي خلال الحقبة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨) في ما يخص القروض المقدمة إلى الأقطار العربية، نستخلص أن الدول العربية «لم تتمكن من الاستفادة بصورة مثلى من فرص الإقراض التي كانت متاحة لها خلال الفترة» المذكورة. كما كان هناك تفاوت بين الأقطار العربية بالنسبة إلى القروض المسحوبة. وقد مسّت القروض القطاعات الاقتصادية وفق تسلسل يبدأ بالزراعة (٦٠,١ بالمئة) من مجمل القروض، ثم قطاع النقل، فقطاع الطاقة والمياه والمجاري، ثم يلي ذلك قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية، ويحل أخيراً قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويتضح من هذا التسلسل التركيز على الهياكل الارتكازية. ويقترح الكاتب تأسيس **صندوق قومي للإنماء الصناعي**، وتطوير **المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى هيئة عربية** للزراعة والغذاء. كما يدعو إلى «وضع استراتيجيا عربية مشتركة لتطوير منظومة متكاملة من الصناديق والمؤسسات التمويلية الإنمائية التكاملية، متمايزة الاختصاصات والأنشطة القطاعية، ليكون الصندوق العربي للإنماء الصناعي والصندوق العربي للإنماء الزراعي عنصرين رئيسيين من العناصر المكونة للمنظومة».

الفصل التاسع (خالد تحسين علي، «أزمة الغذاء والعمل العربي المشترك»): ظهرت أزمة الغذاء في الوطن العربي منذ منتصف السبعينيات. لقد نشأت تعبيراً عن الخلل الكبير بين نمو الطلب من ناحية، ونمو الانتاج من ناحية أخرى. وقد ساهمت في نمو الطلب عوامل كثيرة لعل أبرزها:

معدلات النمو السكاني المرتفعة، الارتفاع المحسوس في القدرة الشرائية، الهجرة من الأرياف إلى المدن، الازدياد السريع في أسعار المواد الزراعية في الأسواق العالمية، والإهمال النسبي للزراعة. وإذا كانت الأزمة قد انحسرت نسبياً في أواسط الثمانينيات لأسباب بعضها ظرفي (تحسن مواسم الأمطار)، أو لانخفاض أسعار المواد الزراعية عالمياً، أو من جراء نمو الانتاج الزراعي في عدد من الأقطار العربية تحت تأثير الصدمة السابقة، فإن تأمين المستقبل من وجهة نظر الكاتب يتطلب أن يكون للوطن العربي منظوراً جماعياً بعيد المدى لأوضاع الزراعة والغذاء، وأن يستهدف التعاون العربي أعمال التنسيق والتكامل الزراعي بين السياسات والخطط الزراعية القطرية لتحقيق التوافق بينها «وأن يقوم ذلك على قاعدة قانونية مناسبة وتنظيم مؤسسي مؤهل يستخدم منهجية علمية مستقرة».

الفصل العاشر (زياد عربية، «مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها»): يتعرض الكاتب لمفهوم المشروع المشترك، ثم لأهمية

المشروعات العربية المشتركة وواقعها من توزعها الجغرافي والقطاعي والمعوقات التي تواجهها. ثم يستعرض آراء أصحاب الدعوة إلى خصخصة هذه المشروعات انطلاقاً من كونها جزراً معزولة وسط الاقتصادات العربية لا تربطها جسور في ما بينها أو بين المشاركين في تأسيسها، وانطلاقاً كذلك من أن هذه المشاريع تفتقر إلى البعد الشعبي. كما أن أصحاب الدعوة إلى الخصخصة يقترحون تمليك أسهم المشروعات المشتركة للمواطنين العرب، مما يوفر نسيجاً «من المصالح الضاغطة لتحقيق التكامل الاقتصادي». ثم إن هذه الخصخصة يمكن أن تعجل في إنشاء السوق المالية العربية «حيث تلعب أسهم هذه المشروعات دوراً أساسياً في خلق أدوات السوق وتداولها بين المواطنين العرب». ويرى الكاتب أنه من غير المنصف إلقاء تبعات عدم تحقيق المشروعات العربية المشتركة الأهداف المأمولة على عدم خصخصتها أو عدم نجاحها، بل إنه كانت تجدر الإشارة «إلى مجمل المعوقات والمشاكل التي واجهت مسيرة المشروعات المشتركة طيلة العقدين الماضيين، ومن ثم تقييم أوضاعها...». كما يرى أن مشروعات التكامل العربي لا تفتقر إلى البعد الشعبي، وأن الشعوب العربية «تعي انطلاقاً من معاناتها اليومية أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن أن يتحقق في ظل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالأمة العربية»، أي أن مسؤولية عدم انجاز الأهداف لا تتحملها تلك المشاريع نفسها، وان المشكلة تكمن في عدم إقامة هذه المشروعات على أساس استراتيجيا محددة للتنمية والتكامل الاقتصادي العربيين؛ استراتيجيا تضع هذه المشروعات في إطار الجهود الجماعية الواجب بذلها لتحقيق التنمية والتكامل.

الفصل الحادي عشر (محمود عبد الفضيل، «الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي»): انطلاقاً من التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة الناشئة من الضغوط التنافسية الجديدة وتسارع معدلات التطوير التقاني بدأ البحث عن صيغ لتوسيع الفضاء الاقتصادي الذي تتحرك في إطاره الوحدات الاقتصادية القطرية العربية. ويرى الكاتب أنه بات على راسمي السياسة الاقتصادية العربية أن يدركوا ويتصرفوا على أساس تداخل ثلاثة مستويات في العلاقات الاقتصادية: المستوى القطري والمستوى الإقليمي والمستوى الكوني. وبعد أن يستعرض ما يطرح اليوم من مشاريع «أوروبية ـ متوسطية» أو «شرق ـ أوسطية» ويشرح مغزى الشرق ـ أوسطية، ودور إسرائيل المركزي فيها، وخطر تحول العرب إلى أطراف مشتتة، يعاين الكاتب المحاولات العربية من أجل التكامل، فيرى أنها اتسمت «بنظرة مثالية ـ قانونية تجاه الواقع الاقتصادي العربي»، فلم يجر تعرف جدي على الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية وخصوصياتها. «وكنتيجة لهذه الذهنية، فلا يعلم أحد شيئاً كثيراً عن الاعتبارات الموضوعية التي روعيت بشأن معظم القرارات والاتفاقات... ولعل هذه الحقيقة تفسر حالة الانفصام بين ما تمّ اتخاذه من قرارات واتفاقات جماعية وما

جرى تنفيذه فعلاً في كل قطر على انفراد...». ولذا فإن الكاتب يطرح «منهج التخطيط التأشيري [الذي] يمكن أن يشكل دليلاً تسترشد به عمليات التنمية القطرية التي تواجه تحديات مشابهة...». ويحاجج الكاتب في أن منهج التخطيط التأشيري ليس مجرد علاج فني، بل يشكل ضرورة «من أجل تحقيق أكبر درجة من التناسق بين سياسات التنمية القطرية في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي...».

هذه هي الدراسات التي يضمها الكتاب، ويبقى أن نضيف التالي:

إن محاور هذا الكتاب وسبل معالجة القضايا المطروحة، تتميز بالواقعية، على قاعدة إدراك مدى تردي الأوضاع الاقتصادية العربية العامة، وكذلك السياسية، حيث العجز عن الالتزام بأهداف اقتصادية عربية واقعية كتعبير عن إرادة عربية موحدة مشدودة نحو هدف. ولذا فإن معظم الاقتراحات تتميز بالواقعية والاعتدال في ميدان العمل المشترك، مثل اقتراح التخطيط التأشيري للدكتور محمود عبد الفضيل. وقد نجد بعض الاقتراحات متواضعة في عصر تشكل التجمعات الاقتصادية الضخمة، خاصة أن الجوار الأوروبي سوف تكون عملته الموحدة، التي سيجري صكها واستخدامها مع مطلع العام ١٩٩٩، إحدى الأدوات المهمة للوحدة الاقتصادية الأوروبية، ولكن من المستحسن والأصوب أن يكون المعيار عربياً، أي أن نقيس ما هو كائن على صعيد التكامل الاقتصادي بما كان وبما سوف يكون عربياً.

سليمان الرياشي

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين(*)

محمد محمود الإمام(**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٨ (آب/أغسطس ١٩٩٠)، ص ٣٦ ـ ٥٨.

(**) مستشار اقتصادي ووزير تخطيط سابق ـ مصر.

مقدمة

ينطوي الحديث عن التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من دول العالم الثالث على عدد من العناصر يكاد يشمل أبعاد الحياة الإنسانية كافة:

١ ـ فهو ينشأ في ظل توجهات سياسية معينة، باعتباره يتطلب قدراً من التوافق بين أطرافه يسهل الاتفاق على قرارات تصدرها السلطات السياسية في الدول المعنية. ولذلك فإنه كثيراً ما يتردد القول عند مناقشة أسباب فشل تجربة تكاملية ما، أن من أهم المسببات «غياب الإرادة السياسية». ويركز في هذا الجانب أيضاً على مدى التقارب أو التباعد بين الأنظمة السياسية للدول الأعضاء في التكامل القائم أو المنشود.

٢ ـ وهو يصاغ وفق مفهوم اقتصادي نظري، يناقش الوضع في غيبة التكامل ويبين العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي لكل اقتصاد يعمل منفرداً وكيف يمكن تنقيتها من الشوائب التي قد تؤثر سلباً في ذلك الأداء، ويفسر الكيفية التي يساهم فيها التكامل في رفع معدلاته.

٣ ـ ولما كان الهاجس الأول للدول النامية هو التنمية، فإن التكامل ينظر إليه عادة على أنه سبيل يعزز الجهود الإنمائية لتلك الدول، ولا سيما في تطلعها إلى الخروج من أسار القطاعات الأولية التي فرضها التخصص وفق النظام السائد لتقسيم العمل الدولي عليها، والدخول في قطاعات أكثر تطوراً بدءاً بالصناعة الحديثة.

٤ ـ ويترتب على ذلك أيضاً مراجعة الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي وإعادة النظر في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية التي ثبت أنها لا تنفصل عن العلاقات السياسية الدولية. ولذلك نجد أن التوجه إلى كل من التنمية والتكامل جاء في إطار تصاعد الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، ثم صيانته. فالاستقلال الحقيقي كل لا يتجزأ، يتجاوز حدود البعد السياسي ليمتد إلى أبعاد

أخرى، في مقدمتها الاقتصاد. وإذا كان الاستعمار قد اقترن بارتباط اقتصادات المستعمرات بالدول التي كانت تستعمرها، فإن فك هذا الارتباط يتطلب جهداً خاصاً، وإلا بقي قائماً بقوة الدفع الذاتي مفرغاً الاستقلال السياسي من مضمونه. هذا الجهد يفرض إعادة تشكيل هيكل التبادل باتجاه الدول التي يمكن أن يتم التعامل معها على نحو أكثر تكافؤاً، وهي بالضرورة دول نامية أخرى.

٥ ـ في هذا الإطار يأخذ التبادل الخارجي مكانة متقدمة في إعادة صياغة شبكة العلاقات الخارجية. وتفرض قواعد التكافؤ المقترنة بمتطلبات الكفاءة الاقتصادية اعتبارات ثلاثة:

ـ الاعتبار **الأول** هو التقارب في مستويات النمو، وإلاً أحدث التكامل آثاراً عكسية، إذ يولد فرصاً للاستقطاب باتجاه الاقتصادات الأقوى في التجمع التكاملي على نحو ما يحدث في الدولة الواحدة دون تدخل من الحكومة المركزية لمصلحة المناطق الأقل تطوراً.

ـ الاعتبار **الثاني** هو توافر عوامل اقتصادية تقلل من كلفة التحول الذي لا بد من أن يحدث في نمط التبادل، وبخاصة في الأنشطة المستجدة التي يتم النمو من خلالها. من هذه العوامل انخفاض تكاليف النقل ـ مع ملاحظة أن النقل لمسافات طويلة يخضع لسيطرة الدول المتقدمة تمتص بواسطته الجانب الأكبر من أرباح التبادل ـ وتشابه الأذواق ضماناً لتيسير حركة المنتوجات وعوامل الإنتاج، ووجود قدر مناسب من التنوع في الهياكل الاقتصادية يهيىء فرصاً معقولة للحركة فيما بينها على نحو يجعلها فعلاً يكمل بعضها بعضاً.

ـ الاعتبار **الثالث** هو اعتبار عملي يلحظ ما يترتب على عملية التكامل من تحول التكتل التكاملي إلى كيان اقتصادي متقارب يمكن أن يؤول في النهاية إلى كيان موحد، الأمر الذي يقتضي وجود أرضية كافية من التفاعل الاجتماعي والتقارب الثقافي ـ تعززه وحدة اللغة إن وجدت ـ بل التجاور في الموقع الجغرافي، تيسيراً لما تتطلبه الجوانب التنظيمية والإدارية من سهولة في الاتصال والانتقال وسرعة في تبادل المعلومات ومناقشة المشاكل واتخاذ القرارات.

في هذا الإطار فإن التجمع التكاملي يأخذ شكل إقليم جغرافي معين. ومع ذلك فإن تحديد الإقليم وتعيين مواصفاته هما من الأمور التي يجب أن تقرر بتفاهم بين أعضائه. ومن الواضح أن أهم ما يحدد هذا التفاهم هو وجود آمال وطموحات مشتركة بين الدول الأعضاء.

ـ وأخيراً فإن النمط الذي تأخذه التكاملات الإقليمية عملياً يتوقف إلى حد كبير على الممارسات الفعلية التي تتأثر بحركة المتغيرات الدولية والإقليمية، والتي تتعرض

لإعادة تقويم مستمرة في ضوء التجربة والانجازات، وفي ضوء تطور الفكر الذي يتأثر بدوره بثمار التجربة الخاصة والدروس المستفادة من التجارب المماثلة.

من كل ما تقدم نجد أن إجراء مقابلة بين الموقف العربي من التكامل الاقتصادي في عقدين، أولهما حقبة الخمسينيات، وثانيهما حقبة الثمانينيات، يمكن اعتباره جزءاً من عملية التقويم المستمرة التي هي ألزم ما تكون لهذا الجانب من النشاط الإنساني. كذلك فإن التقويم يجب أن يتم في ضوء كل من الاعتبارات السياسية المحيطة بالتجربة والعوامل الاقتصادية المحددة لها بجانبيها النظري والعملي. على أنه قبل عرض التجربة العربية، تجدر الإشارة إلى أن معظم التجارب التكاملية في العالم الثالث تعرضت للنقد، كما أن بعضها أخلي سبيله إلى صيغ بديلة بعد أن أدت التصورات الأولية إلى قدر غير قليل من الإحباط، الأمر الذي أدى إلى مراجعات عديدة لأسس التكامل بين دول العالم الثالث، سواء من حيث الأسس النظرية التي بنيت عليها أو من حيث الطموحات التي عقدت عليها. وتتصل هذه التقويمات بما يجري من تقويمات لإنجازات التنمية، التي جاءت بوجه عام مخيبة للآمال. وبالتالي فإن أحد الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان، إلى جانب مسيرة التكامل بحد ذاتها، ما أمكن تحقيقه من تنمية ما بين الحقبتين المذكورتين.

أولاً: عقد الخمسينيات

من المعلوم أن نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت مولد جامعة الدول العربية، بين الأقطار العربية التي كانت قد حصلت على استقلالها ـ ولو على نحو غير كامل تماماً ـ في ذلك الحين، وكان عددها سبعة، وتقع جميعها في المشرق العربي. وقد دعت اعتبارات سياسية، في مقدمتها حساسية الموقف في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط (بلاد الشام) وبخاصة بعد الحرب الأولى في فلسطين، إلى بدء حوار واسع حول ما سمّي «الضمان الجماعي» محوره سوريا. وانتهى الأمر إلى عقد «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي». وهكذا وضعت أسس التعاون الاقتصادي (ومن بينها إنشاء مجلس اقتصادي بحكم نص المادة الثامنة من تلك المعاهدة) في إطار من متطلبات الأمن القومي العربي: وفي هذا الصدد يلاحظ أن هناك موقفين من هذه القضية:

ـ **الموقف الأول** هو الموقف العراقي الذي كان يسعى إلى عدم الجمع بين الجانبين في اتفاقية واحدة هدفها الأساسي هو الأمن، وذلك تحسباً من أن يأتي الجانب الاقتصادي هزيلاً بحكم أنه هدف ثانوي بالنسبة إلى المعاهدة المذكورة، والأفضل أن يفرد له اتفاق خاص تنفيذاً لما أتى من نصوص بشأنه في ميثاق الجامعة.

ـ **الموقف الثاني** هو الموقف اللبناني الذي ظل ثابتاً من حيث الاقتداء بما يحدث

في المجتمع الأوروبي الذي كان لبنان يرى فيه مثله الأعلى، وفي إطار حرصه على تأكيد استقلاله تجاه أي أطماع خارجية محتملة. ولذلك عمل على الجمع بين الجانبين متذرعاً بنموذج حلف الأطلسي الذي تضمن جوانب اقتصادية، إضافة إلى الناحية العسكرية.

والواقع أن العلاقات السورية ـ اللبنانية كان لها دور كبير في تشكيل الفكر العربي في تلك الحقبة. وقد تأثرت تلك العلاقات، كما تأثر الفكر العربي في مجمله، بالتجربة الألمانية الرائدة في القرن التاسع عشر، وهي تجربة الزولفرين (Zollverein) أي الاتحاد الجمركي، الذي بدأ عام ١٨١٨ وامتد ليشمل (عام ١٨٣٤) جميع الولايات الألمانية التي وحدها فيما بعد (عام ١٨٧١) الامبراطور ويليام البروسي منشىء الامبراطورية الألمانية. وقد صحب هذه التجربة أيضاً ربط أطراف الولايات الألمانية بشبكة مواصلات تسهيلاً لنقل المنتوجات داخل الاتحاد. لقد كان لتلك التجربة مضامينها التي جذبت إليها الأنظار:

١ ـ فقد تمت في نطاق منطقة كانت تعاني تخلفاً نسبياً تجاه مركز العالم الصناعي المتمثل في بريطانيا العظمى، فمكنتها من اللحاق بركب التقدم الصناعي رغم أنها لم يكن لديها الإمكانات نفسها التي توافرت لبريطانيا بفضل مستعمراتها.

٢ ـ كما أنها أثبتت إمكانية قيام نوع من الوحدة الاقتصادية بين دويلات لا تضمها وحدة سياسية سابقة عليها.

٣ ـ بل إنها مكنت عملية التوحيد السياسي فيما بعد دون أن تعترضها فوارق اقتصادية، كان يمكن أن تتعاظم في غيبة الاتحاد الجمركي وتنتهي إلى إفشال الوحدة السياسية أو إعاقة مسيرتها.

في خلال الأربعينيات أقامت سوريا ولبنان اتحاداً جمركياً، أريد فيما بعد تطويره إلى وحدة اقتصادية كاملة، غير أن عوامل سياسية واقتصادية عديدة أدت إلى إنهاء التجربة، وإن ظلت صورتها ماثلة في الأذهان، وبخاصة أنها وضعت صياغة محددة للوحدة الاقتصادية أصبحت فيما بعد أساساً لمشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ولذلك أطلق البعض على هذه الأخيرة مؤخراً اسم «الوحدة الشامية». والأمر الجدير بالذكر أن مشروع الوحدة بين هذين القطرين كان مشروعاً سورياً رفضه لبنان بدعوى أنه سيضر به بينما لن يفيد سوريا، وفضل عليه تنسيقاً للسياسات الاقتصادية للقطرين يحفظ لكل منهما سيادته واستقلاله، وهو أمر كان يحرص عليه لبنان وبخاصة تجاه سوريا. وقد أثر هذا الموقف اللبناني الثابت في مناقشات الوحدة الاقتصادية العربية، كما سنرى فيما بعد. وقد كان الفكر العالمي خلال الخمسينيات مشدوداً إلى الربط بين التجارة والتنمية، وإلى مناقشة الأساليب المختلفة لإعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية على نحو يزيل العوائق التي تزايدت حدتها في أعقاب أزمة الثلاثينيات ويعمل

في الوقت نفسه على تجنب الممارسات التي أضرت بقواعد المنافسة كسياسات الإغراق وفرض قيود كمية وإدارية تؤدي إلى ما يسمى تحويل التجارة، أي تغيير مسارها عن ذلك الذي يتحقق وفق القواعد الاقتصادية البحتة. ولذلك كانت النظرة إلى التكامل تقوم على أساس ما يؤدي إلى «خلق التجارة» لا إلى «تحويلها».

من هذا المنظور كان الاتجاه هو البدء بإنشاء ما يعرف باسم «منطقة التجارة الحرة»، بإزالة الحدود الجمركية بين الدول الأعضاء في التجمع التكاملي مع ترك الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها كل دولة تجاه العالم الخارجي على حالها. ونظراً إلى أن إزالة الرسوم التي كانت تجبى من التجارة بين الدول الأعضاء كان يمكن أن يكون لها تأثير في إيراداتها، فإن إزالة الرسوم الجمركية كانت تسير عادة وفقاً لجدول زمني يتدرج في تخفيض الرسوم إلى أن يصل بها إلى الإلغاء خلال عدد محدود من السنوات. كذلك فإن الدول المعنية كانت تتفق فيما بينها على قوائم معينة للسلع التي يسري عليها التخفيض والإلغاء، حتى لا يضار بعضها من فقد موارده من رسوم على استيراد بعض السلع التي تمثل عنصراً مهماً في إيراداته. والمتوقع أن يؤدي اتساع السوق إلى تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يمكن من زيادة الطاقات الإنتاجية، كما أنه يؤمل أن يؤدي ذلك الاتساع إلى فتح فرص استثمار جديدة أمام مشروعات ذات حجم اقتصادي يفوق طاقة السوق المحلي لكل دولة على حدة، ولكنه يصبح مجدياً في نطاق السوق الأكبر للتجمع التكاملي. ومن خلال هذه التوسعات في النشاط الاقتصادي تتزايد الإيرادات الحكومية معوضة عما فقد نتيجة تحرير التجارة مع الشركاء في التجمع التكاملي. وتنشأ المنطقة الجمركية في النهاية بالاتفاق على تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي لتصبح السوق الموسعة بمثابة سوق لدولة واحدة (سوق مشتركة).

غير أن الأمر لا يتوقف عند حد انتقال المنتوجات اعتماداً على مجرد اتساع السوق، بل هو يتجاوز ذلك إلى حركة عوامل الإنتاج عينها. والفكرة هنا تقوم على أساس أن النشاط الاقتصادي لأي دولة صغيرة الحجم يكون عادة محدوداً بأشد عوامل الإنتاج ندرة، الأمر الذي يعرض بعض الموارد الأخرى لأن يبقى معطلاً مضيعاً فرصاً للنمو الاقتصادي. ولذلك يجري الاتفاق أيضاً على تيسير حرية انتقال عوامل الإنتاج، بما في ذلك انتقال الأفراد، سواء للعمل أو لممارسة النشاط الاقتصادي أو حتى لمجرد الإقامة في أي من الدول الأعضاء. كما تزال الموانع أمام حركة انتقال رؤوس الأموال وحركة الأموال لتسديد المدفوعات، سواء ما يتعلق منها بالتبادل التجاري أو بانتقال رؤوس الأموال أو عائداتها. وهكذا يصبح التجمع التكاملي بمثابة اقتصاد موحد، الأمر الذي يتطلب توحيداً أو على الأقل تنسيقاً بين السياسات والتشريعات في جميع الدول الأعضاء حتى لا يؤدي تفاوتها إلى خلق فروق تجذب أنشطة معينة إلى دولة دون أخرى لأسباب مصطنعة لا تعكس حقيقة الفرص الاقتصادية القائمة. ومن الواضح أن

هذه الإجراءات كلها تفسح المجال أمام إقامة «مشروعات مشتركة» حيث يسمح الكيان التكاملي بتضافر عوامل مختلفة من عدة دول أعضاء في مشروع واحد، أو بتجميع مساهمات ضخمة لتمويل مشروعات كبيرة قد تعجز عنها دولة بمفردها ولا سيما أن مثل هذه المشروعات تحتاج عادة إلى سوق كبيرة لكي تكون مجدية. وكل هذه الاعتبارات تبشر بإمكان قيام حركة تصنيع قوية في جميع الدول الأعضاء وهو ما تنشده عادة الدول النامية.

تلك كانت النظرية السائدة التي اهتم الكتاب الاقتصاديون في الدول الغربية، أمثال ماكلوب وبلا بالاسا، بتأصيلها والدعوة إليها. وحولها دارت المناقشات في أوروبا الغربية ثم في أمريكا اللاتينية التي كان معظم دولها قد حصل على استقلاله قبل دول آسيا وأفريقيا (ومنها البلدان العربية) بوقت طويل. وقد كانت التجربة الأوروبية مؤثرة إلى حد كبير في مختلف مناطق العالم ومنها المنطقة العربية. غير أن التجربة الأوروبية كان لها الوجه الآخر الذي داعب الأحلام العربية في الوحدة الشاملة. فقد قام عدد من الكتاب الأوروبيين المتخصصين في العلاقات الدولية، أمثال دويتش وهاس بالدعوة إلى أوروبا الموحدة مدفوعين إلى ذلك بعدد من العوامل منها:

أ ـ المناخ الذي ساد العالم الذي أنهكته حربان كونيتان، لا يفصل بينهما سوى عشرين عاماً. وكان هذا المناخ هو الذي أدى إلى نشأة هيئة الأمم المتحدة على نحو يفوق في فاعليته عصبة الأمم التي عجزت عن الحيلولة دون نشوب الحرب الثانية.

ب ـ الشعور بأهمية كبر الحجم كأساس للقوة الاقتصادية ومن ثم السياسية، والتخوف في الوقت نفسه من أن تقع الدول الأوروبية منفردة بتسلط أي من القوتين العظميين، على نحو ما حدث لدول الشرق الأوسط وأفريقيا عقب الحرب العالمية الأولى حينما تقاسمتها القوى الاستعمارية.

ج ـ تزايد الشعور خلال الحرب العالمية بضرورة الوحدة الأوروبية، وتراجع المشاعر القطرية أمام التيار الاتحادي (Federalism) الذي تأثر بتجربة كل من سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد شجعت هذه الأخيرة هذا التيار على أمل أن يؤدي ذلك إلى احتواء الحركات الاشتراكية التي كان يمكن أن تزيد من نفوذ الاتحاد السوفياتي.

د ـ إدراك أهمية البعد الاقتصادي في تخفيف حدة الصراعات الدولية، ولهذا حرصت فرنسا على تحقيق تقارب مع ألمانيا على أساس قطاعي، بدءاً من قطاعات الفحم والصلب التي تعتبر أساساً للصناعات الحربية، كمقدمة للتدرج نحو وحدة سياسية. وهكذا ظهر «مشروع شومان» بناء على اقتراح من قوميسير التخطيط الفرنسي جاك مونيه، ليقيم «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب» التي يعتقد البعض أنها نواة السوق الأوروبية المشتركة. والواقع أن هذا المدخل يمثل تحقيقاً لنجاح من سمّوا

«الوظيفيين» (Functionalists) الذين تأثروا بالواقع المؤسسي الذي تحقق في فترة الحرب حينما استطاعت مؤسسات فوقية تنظيم الشؤون العسكرية والاقتصادية للدول الحلفاء دون أن يتطلب ذلك بالضرورة البدء بوحدة سياسية أو حتى مجرد استهدافها وفق مسار محدد سلفاً.

هـ ـ اتفاق الدول الأوروبية فيما بينها بناء على دعوة من بريطانيا وفرنسا على إقامة لجنة للتعاون الاقتصادي الأوروبي، وذلك للاتفاق على تحديد أنصبتها من المعونات في إطار مشروع مارشال، وهي اللجنة التي تحولت فيما بعد إلى منظمة ساهمت في العديد من الدراسات للقضايا الاقتصادية المشتركة. والواقع أن هذا الاتجاه تزعمه تشرشل حينما تلقف الطلب الأمريكي بأن تحدد الدول الأوروبية كيفية توزيع المعونات فيما بينها. وهكذا سحب البساط من تحت أقدام المدرستين السابقتين وثبت دعائم مبدأ التعاون (Cooperation) بدلاً من التكامل أو الوحدة. ولذلك يتهمه أنصار الوحدة بأنه خدعهم وبأن أمريكا انخدعت به أيضاً، ولو أنها أصرت على وحدة أوروبية لكان من السهل تحقيقها آنذاك. وأياً كان مدى صدق النيات الأمريكية فإن هذه الواقعة تثبت أن التعاون لا يكون بالضرورة طريقاً إلى الوحدة السياسية، بل لعله يثبت مبدأ المصالح القطرية على حساب التوجه الوحدوي.

غير أن الأمر لم يقتصر على التجربة الأوروبية بل تجاوزها إلى العالم الثالث الذي حصلت معظم دوله على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، إذ ظهرت فيها توجهات نحو التكامل الإقليمي كمنهج يحقق ما صبت تلك الدول إلى تحقيقه من رفاهية لشعوبها تعوضها من التخلف الذي أصابها خلال فترات الاحتلال. وقد ساد الفكر في تلك الدول اتجاهان:

ـ **الأول** كان يربط بين ما أنشأه الاستعمار من روابط تشد المستعمرات إليه ويسعى في سبيل الخروج من المأزق إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو يحل التعامل ما بين الدول النامية وبعضها محل ذلك الذي رسمه الاستعمار لها، باعتبار أن الأول يحقق لها قدراً أكبر من التكافؤ في المبادلات الدولية ومن القدرة على الخروج من أسار تقسيم العمل الدولي الذي رسم لمصلحة الاستعمار. وقد ساد هذا الاتجاه في كل من آسيا وأفريقيا، حيث حصلت معظم دولهما على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، بما تخللها من مرارة الانغماس في حرب جرها إليها المستعمر دون أن تكون لها فيها ناقة ولا جمل. وقد وجدت تلك الدول حلاً سهلاً لمشكلة تعيين حدود ما تعتبر أقاليم تكاملية من خلال اعتبارات جغرافية وتاريخية قائمة. فقد كانت الروابط الإقليمية المألوفة هي تلك الموروثة من أيام الاستعمار نفسها، حيث شاع تجاور دول كانت تخضع للمستعمر نفسه ومن ثم وجود مقومات كافية لإقامة إقليم تكاملي فيما بينها. ولذلك ظهرت تجمعات إقليمية في شرق أفريقيا وفي غربها؛

بل إن الاستعمار البريطاني دعا إلى وضع برنامج إقليمي لتنمية دول جنوبي شرقي آسيا، حتى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، عرف باسم «خطة كولومبو» (Colombo Plan). ورغم أن هذا البرنامج لم يقدر له أن يرى النور، فقد كان له الفضل في توجيه أنظار حكومات دول المنطقة إلى تخطيط التنمية وإلى إدراك الأبعاد الإقليمية لها، بل إن مضي تلك الدول في طريق التخطيط الإنمائي بعد ذلك كان له أثر كبير في انتشار هذا النمط من التخطيط بين الدول الحديثة العهد بالاستقلال، كما أن فكرة البرنامج وضعت نواة تكامل في جنوب شرقي آسيا بني على أساس السعي إلى إيجاد حلول جماعية لمشاكل تعرضت لها جهود التنمية فيها.

ـ أما الاتجاه الثاني فقد تبلور في أمريكا اللاتينية التي كانت أسبق من غيرها إلى الاستقلال، وذلك في شكل نظرية تدين «التبعية» التي تبسطها دول المركز الرأسمالي على دول التخوم، من خلال نمو غير متكافىء يمكن الأولى من فرض تقسيم مجحف للعمل يحبط جهود الثانية من أجل تعزيز ما حققته من استقلال بتنمية جادة. ولذلك فإن تلك الدول كانت أكثر ميلاً إلى استيعاب الدرس الأوروبي، ومن ثم سعت إلى إقامة مناطق تجارة حرة فيما بين مجموعات منها، في كل من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وكان المنطق السائد هو أن ما قام في تلك الدول من أنشطة اقتصادية مستحدثة إنما تعثر بسبب صغر الأسواق المحلية من جانب، وعدم ملاءمة أوضاع السوق الدولية من جانب آخر.

وقد تأثر التوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي في بدايته بعدد من العوامل الخاصة التي يمكن إجمالها في الآتي:

(١) الشعور بالمرارة تجاه التقسيمات المفتعلة بين الأقطار العربية التي أدخلها الاستعمار الأوروبي بمقتضى معاهدة سايكس ـ بيكو في أثناء الحرب العالمية الأولى سعياً إلى وراثة الحكم العثماني، وتصاعد التوجه نحو القومية العربية كأساس لوحدة سياسية تعيد لَمّ شمل الوطن العربي. وقد قوي هذا الشعور نتيجة الصراع الذي تزايدت حدته في المشرق العربي إبّان الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، فكان هذا الصراع جزءاً مهماً من الصراع العالمي من أجل التحرر من ربقة الاستعمار القديم المباشر، أي أن التوجه القومي نشأ كنوع من رفض التجزئة التي فرضها الاستعمار على المنطقة منذ القرن الخامس عشر، وكمحاولة لاستعادة المجد الزائل الذي شهده الوطن العربي إبان الوحدة التي تحققت في العصور الإسلامية الأولى. وقد أذكت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هذا الشعور بتصديها لمحاولات الاستعمار الالتفاف على الاستقلال الذي انتزعته بعض الأقطار العربية وإعادة احتواء تلك الأقطار مرة أخرى من خلال سلسلة من الأحلاف، ولاستمرار الاستعمارين الفرنسي والإسباني في الهيمنة على الأقطار العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، واستمرار الاستعمار

البريطاني في بسط هيمنته على جنوب الجزيرة العربية. وبذلك فرض منطق الوحدة العربية نفسه كمدخل لاستكمال استقلال الوطن العربي وكسياج لحماية ذلك الاستقلال الذي وضح أنه بات مستهدفاً على المدى البعيد من خلال غرس إسرائيل في قلب الوطن العربي، لتكون طليعة استغلال دائم لثروات المنطقة وتشريد أهلها جميعاً، وعزل مشرق الوطن العربي عن مغربه. ويلاحظ أن الاعتبار الاقتصادي الذاتي مثَّل دوراً في الموقف من إسرائيل بالنسبة إلى القطاعات الإنتاجية الواقعة في داخل المشرق العربي، حيث نظرت تلك القطاعات إليها على أنها حائل بينها وبين المنافذ التقليدية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

(٢) الرغبة في الاستفادة من مزايا العهد العثماني مع تفادي نواقصه، ففي ذلك العهد كانت المنطقة العربية بمثابة وحدة جمركية، ينتقل العرب داخلها وتنتقل منتوجاتهم دون قيد أو شرط. غير أنه كان عهد امتيازات للدول الصناعية الأوروبية جعلت من مجمل الامبراطورية العثمانية سوقاً مغرية لمنتوجات الدول التي كانت السبب في ابتلاء المنطقة بالاستعمار والتي عادت إلى ممارسة الهيمنة مرة أخرى خلال القرن العشرين. ولذلك فقد رسخ في الضمير العربي أن طرد المستعمر لا يتوقف عند حد الكفاح من أجل الاستقلال السياسي، بل لا بد من أن يتجاوزه لتحقيق استقلال اقتصادي. وقد أخذ هذا الاعتقاد منعطفاً مهماً بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في تأكيد القدرة على انتزاع استقلال حقيقي لمصر وفي التصدي لمحاولات الإمبريالية الغربية الحد من توجه الثورة لتحقيق تنمية متحررة من قيود الاستعمار بإصدار عبد الناصر قراريه الشهيرين، بكسر احتكار الغرب للسلاح وبتأميم قناة السويس، كرد على تحدي الولايات المتحدة لإقامة السد العالي لما يحمله في ثناياه من تزويد مصر بالطاقة التي تمكنها من إقامة قاعدة صناعية ثقيلة تكسبها قدرة على الانطلاق في تنمية جادة مستقلة، ثم إطلاق صيحته الشهيرة «بترول العرب للعرب»، وهي الصيحة التي أدت إلى إدراك أهمية القوة الاقتصادية للوطن العربي في صراعه مع الإمبريالية والصهيونية. وأصبح من المسلم به أن تجميع تلك القوة أمر تفرضه اعتبارات الأمن العربي القومي الذي تحددت ملامحه في ذهن عبد الناصر بحكم فكره الاستراتيجي، على نحو أكسب معاهدة الدفاع المشترك مضموناً محدداً، وأكد على وثوق الصلة بين البعدين السياسي والاقتصادي.

(٣) ولما كانت الصناعة هي السلاح الذي شهره الاستعمار في وجه المستعمرات يستغل خيراتها الطبيعية ليعيدها إليها في صورة جديدة، يستنزف من خلالها مزيداً من الموارد كأرباح لتصنيع تلك الخيرات، فقد سعت طبقات الأعيان التي كانت تعمل على تثبيت أوضاعها المتميزة في ظل الاستقلال الوليد، إلى توفير متطلبات إقامة صناعة وطنية تعود إليها أرباحها بدلاً من تركها تتسرب إلى الخارج. ولما كانت المنتوجات الصناعية تحمل طابع منتجها فإن الدعوة إلى «تشجيع المنتوجات الوطنية» في مواجهة

تلك التي ترد من المستعمر كانت تترجم أساساً إلى منتوجات صناعية. وكان لا بد للصناعة الوليدة من سوق كبيرة، ومن حماية توقفها على ساقيها وبخاصة تجاه العالم الصناعي المتقدم. ومن هنا كانت الدعوة إلى وحدة اقتصادية إقليمية أمراً طبيعياً.

(٤) وقد ساعد على تغذية هذا الاتجاه قيام بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية بإقامة «مركز تموين الشرق الأوسط» الذي عمل على تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في منطقة الشرق الأوسط سعياً إلى تقليل الاعتماد على الخارج، وما ينطوي عليه ذلك من إشغال جانب من طاقة النقل البحري لديها بعيداً عن متطلبات المجهود الحربي. وقد أدى ذلك إلى نشأة بعض الصناعات المحلية وإن كان قد روعي في تكوينها ألا تؤدي إلى استغناء نهائي عن الاستيراد عندما تضع الحرب أوزارها. ورغم أن بريطانيا كانت تميل إلى إبقاء أسس العمل التي قام عليها ذلك المركز بعد انتهاء الحرب كمحاولة لتوجيه النشاط الاقتصادي في المنطقة وفق خطط ترسمها لها، فإن الولايات المتحدة عارضت ذلك في إطار حملتها من أجل تحقيق ما يسمى حرية السوق.

ورغم أن الوحدة العربية أصبحت مطلباً جماهيرياً فقد تباينت مواقف الأقطار العربية (المستقلة آنذاك) بالنسبة إلى الحدود التي ترغب في بلوغها في كل من الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية. وسوف نرى فيما بعد كيف أدى ذلك إلى تعثر مسيرة كل من الوحدتين. ولعل أبلغ دليل على هذا هو الصيغة التي ظهرت بها جامعة الدول العربية التي تحكمت هي وأجهزتها في مسيرة العمل العربي المشترك. وبحكم صبغتها السياسية فقد اتبعت في عملها أسلوب الاتفاقات والمعاهدات، وهو الأسلوب الشائع الاستخدام في مجال العلاقات السياسية بين دول تتمسك بالمحافظة على استقلالها. وقد كانت هذه الاتفاقات تعد من خلال أعمال لجان على مختلف المستويات. ومن الطبيعي أن يراعي هذا الأسلوب الشعور القوي نحو الاستقلال الذي جرى انتزاعه حديثاً، فيقتصر عمله في البداية على مجالات تقع في نطاق العلاقات بين الأقطار الأعضاء، مبتعداً ما أمكن عن كل ما يمكن تفسيره بأنه تدخل في شؤونها الداخلية. ولذلك فإن أنشط اللجان التي عملت في الحقل الاقتصادي كانت لجنة المواصلات ولجنة خبراء النفط.

والواقع أن المجلس الاقتصادي راعى بدوره اتباع القاعدة نفسها، حيث ركز نشاطه على مشروعات في مجال النقل والاتصال في المقام الأول، يليه ما يتعلق بالجوانب المشتركة للموارد الطبيعية (البوتاس ثم النفط) بقدر ما لهذه الموارد من أبعاد سياسية. وكان هذا يرجع أيضاً إلى طبيعة نشأة المجلس في نطاق معاهدة الدفاع المشترك. وقد دعا هذا إلى إسباغ كيان ذاتي على المجلس عام ١٩٦٠ تمكيناً للبلدان غير الموقعة على تلك المعاهدة من الدخول في إطار التعاون الاقتصادي الذي يتولاه المجلس. وسمح هذا التحول بأمرين: **الأول** هو دخول مزيد من الأقطار التي حصلت على استقلالها خلال عقد الخمسينيات ـ وهي أقطار المغرب العربي والسودان ـ

في العمل الاقتصادي العربي المشترك دون التزام بالجانب العسكري للمعاهدة، الأمر الذي يعكس رغبة في إعطاء دفعة للجانب الاقتصادي في إطاره الخاص؛ والثاني هو اتضاح مدى الهوة التي اتسع نطاقها بين البلدان العربية في الجانبين السياسي والعسكري، الأمر الذي جعل الأقطار «التقدمية» تعيد حساباتها، وتبدأ في التدرج نحو الوحدة منطلقة من الوحدة الاقتصادية التي يمكن أن تضيق فيها الخلافات عن غيرها من المجالات. ولم يعن ذلك تراجعاً عن التوجه القومي الداعي إلى وحدة سياسية، فقد كانت الوحدة السورية ـ المصرية لا تزال قائمة، كما كان العراق قد قام بثورته، ولو أنه دخل في صدام متكرر مع دولة الوحدة، دفعه إلى المزايدة على عملية التكامل الاقتصادي.

وقد شهدت الخمسينيات تطوراً في النظرة إلى التكامل الاقتصادي العربي. ففي البداية، وكتمهيد لأعمال المجلس الاقتصادي، عقد وزراء المال والاقتصاد العرب أول مؤتمر لهم في بيروت في منتصف عام ١٩٥٣ تم فيه وضع قواعد الحركة المستقبلية في الجانب الاقتصادي، حيث دعا إلى عقد اتفاقات لتحرير انتقال كل من السلع والأموال والأشخاص، كما اقترح إنشاء مؤسسة للإنماء الاقتصادي تساهم في تمويل التنمية في البلدان الأعضاء. وقد بدأ المجلس أعماله بإقرار تلك الاتفاقات وبدراسة مشروع المؤسسة المالية التي لم يقدر لها أن ترى النور، ثم سعى إلى تحقيق تنسيق في السياسات الزراعية، ولكنه لم يسع إلى بذل جهد مماثل بالنسبة إلى قطاع الصناعة. واتجه بعد ذلك إلى إنشاء هيئة فنية دائمة للتوجيه الاقتصادي في الأمانة العامة تقوم بوضع سياسة لتنظيم الاقتصاد العربي وتوجيهه. وبعبارة أخرى، فقد سيطر مفهوم تحرير التجارة والتدفقات الأخرى على الفكر العربي آنذاك، وجرى التركيز في التبادل التجاري على السلع الزراعية، بينما روعي جانب الحذر بالنسبة إلى السلع الصناعية. أما المكتب الفني للتوجيه الاقتصادي فقد ظل يتعثر، إلى أن تقرر أن يعهد به إلى مجلس الوحدة الاقتصادية.

وقد نشأت فكرة الوحدة الاقتصادية في اللجنة السياسية لمجلس الجامعة في منتصف عام ١٩٥٦، وهو ما يشير إلى أمرين: **الأول**، هو ارتباط فكرة الوحدة الاقتصادية بالجانب السياسي كنتيجة لتصاعد المد القومي وتزايد الإدراك لمدى الصلة بين الجانبين في ضوء الصراع الذي خاضته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ضد الاستعمار، قديمه (بريطانيا) وحديثه (الولايات المتحدة)؛ والأمر **الثاني** هو تبلور المناقشات في أوروبا الغربية بشأن إقامة سوق أوروبية مشتركة توجس العرب خيفة منها واعتبروا قيامها بمثابة تحدٍ إمبريالي جديد. وتصادف خلال انعقاد اللجنة المشكلة لدراسة مشروع الوحدة الاقتصادية العربية أن صدر قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس، الذي تلاقى به الصنوان: الرغبة في تدعيم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي، والمد القومي الذي أصبح حلم الجماهير العربية في التضافر من أجل حماية ثمار الاستقلال ومن

أجل إكساب هذا الاستقلال مضمونه الحقيقي بتنمية لا تتيسر إلا من خلال وحدة اقتصادية فاعلة. وهكذا وضعت الثورة المصرية ومن ورائها جماهير الأمة العربية لبنة ما أصبح يعرف بعد ذلك بـ «التنمية المستقلة في إطار من الاعتماد الجماعي على النفس». وساعد ذلك على دفع مناقشات الوحدة الاقتصادية دفعة قوية.

وتحكي الأعمال التمهيدية للوحدة الاقتصادية قصة طريفة: فقد بدأت اللجنة المكلفة بإعداد مشروعها بمقترحين من طرفي الاتحاد الجمركي السابق سوريا ولبنان، فاعتمدت اللجنة كأساس للنقاش مقترح الوحدة الاقتصادية الذي سبق لسوريا عرضه على لبنان عام ١٩٥٠ بعد تعديله ليتفق مع اتساع النطاق إلى عدد أكبر من الأقطار، بينما تقدم لبنان إلى المجلس الاقتصادي بمشروع سمّاه «السوق الموحدة» لا يتجاوز في حقيقته الاتفاقات السابق عقدها، فأحاله المجلس إلى اللجنة، حيث سعى لبنان جاهداً إلى فرضه عليها، ثم احتدم الجدل حول أمور ثلاثة: حدود الاتفاقية؛ قضية التنسيق أو التوحيد؛ مراحل الوحدة. فقد ظهر تيار يطالب بوضع ما يمكن اعتباره «صيغة مثلى» للوحدة ومعالجة القضايا المترتبة عليها من خلال مراحل التنفيذ. وتزعم الأردن هذا التيار بحكم شعوره بأنه لا أمل لاقتصاده إلا من خلال وحدة مع الاقتصادات العربية المجاورة، وأيدته سوريا والعراق ومصر. أما لبنان فقد وقف بصلابة أمام كل محاولة تتجاوز ما يمكن اعتباره منطقة تجارة حرة، منطلقاً من تمسكه باستقلاله وبسعيه إلى تعظيم كسبه من الميزة النسبية التي يتمتع بها في مجالات التجارة والسياحة واستثمار رؤوس الأموال. كذلك تصدى لبنان لكل محاولة لإعمال مبدأ التوحيد، مكتفياً بالتنسيق، بل لقد ردد أكثر من مرة طلبه باللجوء إلى الخبرة الأجنبية في هذا الشأن. وتماشياً مع مواقفه هذه رفض لبنان تجاوز ما يمكن اعتباره المرحلة الأولى للصيغة الكاملة للوحدة. وقد وجد مندوب السعودية حلاً وسطاً يحقق له موقفه المتعاطف مع لبنان، بأن ينص المشروع على الوحدة الكاملة وفقاً لما طلبته اللجنة السياسية، ثم يجري التركيز على ما هو قابل للتطبيق المباشر. ورغم تحمس بعض الأقطار لصيغة الوحدة الكاملة على نحو ما أسلفنا، فقد أبدت تلك الأقطار تحفظات انطلاقاً من أوضاعها الخاصة. فتمسك العراق مثلاً بحقه في حماية صناعاته الناشئة، بينما تحفظت سوريا بشأن حرية استخدام الموانىء، حرصاً على المشروع الذي كان تحت التنفيذ في اللاذقية؛ وأبدى مندوب اليمن استعداده لقبول ما يستقر عليه الرأي لأنه لا يجد في الاقتصاد اليمني ما يخشى عليه! ولم يشارك المندوب الليبي بصورة فعالة في المناقشات، بينما غاب السودان عن الاجتماع. والأغرب أن لبنان كان هو صاحب اقتراح إضافة فقرة تنص على «تنسيق الإنماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة» وحدد لتنفيذها المرحلة الثانية من المراحل الثلاث التي اقترحها دون أن يؤيد المشاركة سوى في المرحلة الأولى. وقد ذهبت الأمانة العامة إلى حد اقتراح وضع «خطة عامة»، وإن لم توضح أسلوب وضعها، أو دور مجلس الوحدة في إعدادها.

وبعد الانتهاء من إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية على النحو المعروف تخلت اللجنة السياسية عنه، فأعادته الجمهورية العربية المتحدة إلى المجلس الاقتصادي الذي أقر اقتراحها بإنشاء مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية يقوم بإعداد الدراسات الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية اللازمة لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية، وذلك إلى حين ابرام اتفاقية الوحدة. ومقابل ذلك، وفي نطاق الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، قام الأخير بتقديم مشروع اتفاقية بديلة بما سمّاه التكامل الاقتصادي. وانتهت هذه الجولة بحصول الكويت على استقلالها، ثم توقيعها، مع كل من الأردن وسوريا ومصر والمغرب، اتفاقية الوحدة بعد خمس سنوات من صياغتها. على أن نفاذ الاتفاقية احتاج إلى سنتين أخريين بعد إيداع وثائق تصديق كل من الكويت فمصر ثم العراق. ويلاحظ أن الكويت كانت سباقة إلى التصديق على الاتفاقية، كما بادرت إلى إعلان رغبتها في المساهمة في المؤسسة المالية المقترحة، وكانت تصرفاتها هذه من قبيل تأكيد استقلالها في مواجهة رغبة العراق في ضمها إلى أراضيه، وهو ما يشير إلى أن المفهوم السائد هو أن الاتفاقات المعقودة، بما في ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية نفسها، إنما تدخل ضمن إطار التعاون الإقليمي وليس باعتباره خطوات على درب الوحدة السياسية، بل إن الكويت بادرت إلى إنشاء صندوق قطري للتنمية يقدم معونات إلى البلدان الشقيقة لتضمن من خلاله تأييد تلك الأقطار لاستقلالها، وهو ما كان له مغزاه في ضوء التراخي في تنفيذ مشروع المؤسسة المالية العربية.

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد عمدت إلى إعمال مشروع الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٠، ولو بصورة مجلس مؤقت، فهي قد تقدمت في الوقت نفسه باقتراح إلى المجلس الاقتصادي بإنشاء «صندوق نقد عربي»، وهو ما نصت عليه اتفاقية الوحدة كمرحلة تلي تيسير المدفوعات الجارية، ثم إقامة اتحاد للمدفوعات على غرار اتحاد المدفوعات الأوروبي الذي أقيم بين الدول الأوروبية منذ بداية الخمسينيات. غير أن المجلس أرجأ النظر في المشروع إلى حين تقدم الجمهورية بمشروع تفصيلي عن الصندوق المقترح، وهو ما لم يحدث آنذاك. ورغم أن المجلس المؤقت لم يكن له جهاز خاص به، إلا أنه عمل بموظفين منتدبين من الأمانة العامة (الاقتصادية) للجامعة. ويبدو أن هؤلاء وجدوا في ذلك فرصة سانحة لتوجيه المجلس الاقتصادي، الذي كانت تعرض عليه توصيات المجلس المؤقت لاعتمادها، إلى اتخاذ قرارات في أمور تجنب الخوض فيها. فقد دعوا إلى سرعة إقرار تعديلات اتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري والترانزيت، والمبادرة إلى إقامة السوق العربية المشتركة، وإلى إقرار ما اقترحته الجمهورية العربية المتحدة من الأخذ بتوصية المؤتمر الهندسي السابع بالاهتمام بالتنسيق الصناعي واعتبار هذا جزءاً من التنسيق الاقتصادي العام الذي نص عليه قرار المجلس الاقتصادي الصادر عام ١٩٥٤ بشأن تنظيم الاقتصاد العربي وتوجيهه، وإنشاء مكتب

فني دائم لمجلس الوحدة ليقوم بأعمال التنسيق هذه. وأقر المجلس الاقتصادي أيضاً توصية المجلس المؤقت بعقد مؤتمر للتنمية الصناعية وهو ما لم يتحقق إلا عام ١٩٦٦، وتقرر فيه إنشاء مركز للتنمية الصناعية في البلدان العربية ودراسة مشروع إنشاء منظمة عربية لضمان الاستثمار، كذلك أحال المجلس إلى ذلك المكتب مقترحاً تقدم به العراق بإنشاء هيئة فنية للتنسيق الزراعي.

وهكذا شهد النصف الثاني من العقد السادس معالم مهمة على طريق الوحدة العربية. ففي عام ١٩٥٦ تحركت الجموع العربية تلقائياً متجاوبة مع القرار الجريء بتأميم قناة السويس، ورافضة العدوان على جزء من وطنها الكبير رافعة أعلام الوحدة ومدركة أهمية الدور الاقتصادي في تعزيز تحرير الإرادة الوطنية. والواقع أن التأميم لم يقف أثره عند مجرد استرداد موارد وطنية سلبها الاستعمار، بل إنه تجاوز ذلك إلى تصحيح في هكيل العلاقات الدولية، حيث مكن مصر من امتلاك أداة تعينها على تحقيق قدر أكبر من التكافؤ في تلك العلاقات، ومن استرداد مورد تمويلي مهم ساعدها على تنفيذ برنامج طموح للتنمية الصناعية وخطة شاملة للتنمية، بعيداً عن ضغوط الاستعمار المستغل لحاجة الدول النامية إلى تمويل هو في الواقع جزء مستلب من مواردها. وفي تلك السنة أيضاً صيغ أول مشروع لوحدة اقتصادية عربية. وفي عام ١٩٥٨ تحققت أول وحدة سياسية سلمية في التاريخ العربي الحديث، سعت إليها الجماهير، وإن تباينت مرامي بعض شرائحها الاجتماعية منها. وأثبتت تلك الوحدة أنه يمكن في ظلها دفع التكامل الاقتصادي خطوات إلى الأمام رغم اختلاف النظم والأوضاع الاقتصادية، إذ إن دولة الوحدة امتلكت من القدرات والمؤسسات ما مكنها من معالجة تلك الاختلافات. ثم كانت سنة ١٩٦٠ فاصلة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي؛ ففيها:

(أ) اكتسب المجلس الاقتصادي كياناً ذاتياً ساعد على اتساع نطاق عضويته وعلى امتداد أعماله إلى محاور جديدة للعمل.

(ب) انشىء مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية عكف على إعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى منها.

(ج) تقرر إنشاء مكتب فني دائم لأغراض توجيه الاقتصاد العربي ضمن جهاز مجلس الوحدة.

(د) كما تقرر التوجه نحو التنسيق القطاعي، بدءاً بقطاعي الصناعة والزراعة.

(هـ) وجرى تفكير في إنشاء صندوق نقد عربي، وإن لم تحدث متابعة للفكرة.

(و) وفي تلك السنة بدأ نشاط تخطيطي إنمائي في كثير من الأقطار العربية، شهد بداية فترة التخطيط الشامل الذي حل محل برامج استثمارية جزئية جرى العمل

بموجبها خلال الخمسينيات.

ويشير هذا الاعتبار الأخير إلى ارتباط مفهوم التنسيق الإنمائي الإقليمي، على كل من المستوى الشامل والمستويات القطاعية، بمدى اعتناق البلدان مبدأ التخطيط الإنمائي على المستوى القطري، الأمر الذي يكسب التكامل الإقليمي مضمونه التنموي، على النحو الذي أكدته الأدبيات مؤخراً. كما أنه يشير إلى التجني على الأسلوب الذي انتهجته الوحدة الاقتصادية العربية باتهامه بأنه انحاز إلى ما يسمى «المدخل التجاري» الذي يسلم الأمور إلى مجرد تحرير التجارة. فالتنسيق الانتاجي كان من أول ما شغل الأجهزة التكاملية ولم يكن من المتصور أن يسبق التنسيق انشغال الأقطار عينها بشؤون التنمية، قطاعية أكانت أم شاملة، بل إن المجلس الاقتصادي حينما لاحظ عام ١٩٥٤ أن كثيراً من البلدان العربية لا تولي قطاع الزراعة حظه الواجب من الاهتمام، حثها على انشاء شُعب في الادارات الحكومية للمعاونة في رسم السياسة الزراعية على أسس اقتصادية، كما دعا إلى عقد اجتماعات دورية لـ «تنسيق السياسة الزراعية».

الخلاصة، إذاً أن عقد الخمسينيات شهد تطوراً جوهرياً في اتجاهين: **الأول هو** اشتعال جذوة الصراع الوطني من أجل تنقية الاستقلال الوطني من شوائب الاستعمار ووضوح الأبعاد الاقتصادية لكل من الاستعمار والاستقلال، من خلال سلسلة المعارك التي خاضتها الثورة المصرية؛ **والثاني** هو تبلور الشعور القومي، ومن ثم تصاعد التوجهات نحو كل من الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي، وتلاقي هذين الاتجاهين، ولو بصورة مبهمة، بحكم تزايد إدراك مدى العلاقة بين الجانبين السياسي والاقتصادي. وقد وجد هذا الاتجاه صدى له في المحاولات الأوروبية من أجل الوحدة والتكامل، بحكم الصلات الوثيقة بين المنطقتين منذ أيام الاستعمار وما تضمنته تلك الصلات من تأثير ثقافي للفكر الأوروبي في الفكر العربي. وقد ترتب على ذلك تأثر هذا الأخير بالنظريات الاقتصادية الشائعة في الأدبيات الأوروبية الغربية، وبخاصة فيما يتعلق بمراحل التكامل الاقتصادي. وإذا كان هذا التكامل قد أخضع للتحليل النظري، فإن الوحدة السياسية لم تنل حظها من التأصيل النظري، وظلت طموحات لدى المفكرين القوميين وآمالاً لدى الجماهير. ولم يتم الاتفاق على منهج تحقيق الوحدة العربية. فقد انحصر النقاش حول التكامل الاقتصادي في أبعاده ومراحله، في ظل اعتقاد مبهم بأن الوصول إلى المراحل المتقدمة يجعل الوحدة الكاملة أمراً ميسوراً، كما تشهد بذلك التجربة الألمانية. من جهة أخرى، فقد أثبتت تجربة الجمهورية العربية أن المبادرة بالوحدة السياسية تدفع بالجانبين السياسي والاقتصادي معاً في آن واحد.

ويشير تسلسل الأحداث إلى تباين مواقف الأطراف المعنية بالقضية:

ـ فالمجالس الشمولية (مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي) كانت محدودة الفاعلية بحكم نشأتها وتكوينها، فلم تحقق تقدماً يذكر على طريق التكامل، واكتفت بعقد اتفاقات لتحرير المبادلات تكرر تعثر تنفيذها وتعديلها. وتعرض كثير من قرارات المجلس الاقتصادي للشلل بسبب تحفظ عدد من الدول عليها. وكان في مقدمة المتحفظين كل من السعودية ولبنان.

ـ وتفاوتت مواقف أنظمة الحكم من قضيتي الوحدة والتكامل. فالأنظمة «التقدمية» آمنت بهما وسعت إلى تحقيقهما، ودفعت المجلس الاقتصادي دفعاً في طريق التكامل. أما الأنظمة الوثيقة الصلة بالغرب ـ كلبنان ـ فقد عارضت هذا التوجه، كما أن أنظمة الأقطار النفطية ـ كالسعودية والكويت ـ وقفت في طريق القرارات المتعلقة بحرية انتقال اليد العاملة.

ـ غير أن المأساة تجلت في الصراع الذي نشأ بين الأنظمة «التقدمية» عينها، وهو صراع أدى إلى إضعاف مواقفها وساهم في انهيار الوحدة السورية ـ المصرية.

ـ على عكس ما هو شائع فإن أجهزة المنظمات العربية عملت على استصدار قرارات خاصة بالتنسيق القطاعي والتنسيق الاقتصادي العام، وبخاصة بعد أن شاع الأخذ بتخطيط التنمية في كثير من الأقطار العربية. غير أن المشكلة التي تعرضت لها بدايات الجهود التنسيقية كانت غياب أسلوب واضح له، وبخاصة في غيبة برامج وخطط محددة لدى البلدان الأعضاء. ولذلك جرى التركيز في البداية على تنسيق السياسات.

ـ غير أن الأجهزة القطرية لم تكن على القدر نفسه من الإدراك أو التحمس لقضية التنسيق الانتاجي. ويشهد على ذلك تكرار استصدار قرارات بموافاة الأمانة العامة بالبيانات ووثائق الخطط اللازمة لتحقيق التنسيق. ومن الغريب أن الوزراء، أعضاء المجالس العربية، كانوا يكلفون الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ القرارات التي يتخذونها ولا يعملون على توجيه الأجهزة القطرية التابعة لهم إلى القيام بمسؤولياتها في هذا الصدد.

ـ ولعل من الأمثلة الصارخة على اتخاذ قرارات والتراخي في تنفيذها ما حدث بالنسبة إلى المؤسسة المالية العربية التي لم يكن رأس المال المقرر لها يتجاوز ٢٠ مليون جنيه مصري (رفعت إلى ٢٥ مليوناً بعد ابداء الكويت استعدادها للمشاركة) ومع ذلك تكررت مطالبات المجلس الاقتصادي بالتصديق على اتفاقيتها دون أن تحرك الدول المشاركة في تلك القرارات ساكناً من أجل تنفيذها. كذلك تقاعست الدول النفطية في الأخذ باقتراح مصري بإنشاء مؤسسة نفطية عربية. وانتظرت هذه الدول هزيمة عام ١٩٦٧ لكي توافق على إنشاء الصندوق العربي للإنماء كبديل للمؤسسة المالية، وعلى إنشاء منظمة عربية للنفط كناذٍ مستقل لها. وهكذا سجلت الهزيمة نهاية للمد القومي

وبداية لعهد جديد تسلمت فيه مقاليد الأمور الأنظمة التي كانت توصف بالرجعية، وأعيدت صياغة العلاقات العربية على أسس جديدة.

ثانياً: عقد الثمانينيات

شهدت الفترة التي انقضت منذ هزيمة عام ١٩٦٧ ثم انتصار عام ١٩٧٣ عدداً من المتغيرات على المستويين الدولي والعربي، أصابت النظرة إلى التكامل الاقتصادي والوحدة العربية بتعديلات جذرية.

فعلى الصعيد النظري حدث تطور كبير في معالجة كل من قضية التنمية وقضية التكامل في الدول النامية، وبخاصة بعد أن أصيبت المحاولات في كل منهما بالعديد من الاحباطات. ففي مجال التنمية تزايد الإدراك لمخاطر تلك المحاولات، التي تمت في إطار من التبعية للنظام الرأسمالي الدولي، الذي نجح في شق صفوف دول العالم الثالث التي سعت إلى اكتساب موقع لها على خريطة العالم من خلال جبهة عدم الانحياز وما حققته في مؤتمر التنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٢، والذي أدى فيما بعد إلى تصحيح منظومة الأمم المتحدة بإنشاء منظمة مؤتمر التجارة والتنمية (الانكتاد)، وتوالت الدراسات مؤكدة انتهاج استراتيجيات جديدة تقوم على أساس تنمية مستقلة تتوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية في إطار من الاعتماد على النفس. وكان من الواضح أن الاعتماد على النفس يتعذر تحقيقه في دولة نامية على انفراد، وان الأمر يتطلب تحقيق اعتماد جماعي على النفس. وترجم هذا إلى مضمون جديد بالنسبة إلى التكامل بين مجموعات الدول النامية جعل البعض يصفه بأنه تكامل من أجل الإنماء أو تكامل إنمائي. وبمقتضى هذه النظرة الجديدة أعيد النظر في مراحل التكامل، وتأكد أن تحرير التجارة لا يستطيع بمفرده أن يدفع عملية النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء في تكامل اقتصادي، إذ يقتضي الأمر تعديلاً هيكلياً في بنية اقتصادات تلك الدول، يخلق قاعدة متسعة للتبادل التجاري المنشود.

وبعبارة أخرى، فإن التحليل الاقتصادي حينما تعمق في محددات كل من العرض والطلب الكليين أدرك الفارق الجوهري بين أوضاع الدول المتقدمة والدول النامية. فالمشكلات التي تعانيها الدول الرأسمالية المتقدمة هي في الغالب مشكلات ذات طبيعة عارضة أو دورية، تكمن غالبية أسبابها في جانب الطلب، وإن ما حققته تلك الدول من اتساع في قواعدها الانتاجية يرفع من مرونة استجابة العرض لتغيرات الطلب. وفي هذا الإطار فإن مفهوم «السوق المشتركة» كنطاق أوسع للطلب يكون هو الحل المنطقي لتلافي انحصار نشاط كل دولة في نطاق طلبها المحلي وخضوعه لدرجة عالية من عدم التأكد بالنسبة إلى الطلب الخارجي، وبخاصة وقد ثبت كبر حجم مضاعف التصدير في تلك الاقتصادات. أما في الدول النامية فإن الخلل يكمن في

جانب العرض الذي يصعب عليه أن يستجيب، في أجل محدود، إلى تغيرات الطلب، لأن الاستجابة تتطلب توسعاً في طاقات الانتاج، وهو ما يتعذر تحقيقه، إلا من خلال النظام الدولي، إذ إن تشابه الاقتصادات النامية في هياكل الانتاج القائمة على التخصص في القطاعات الأولية وفي الصناعات الاستهلاكية التي راجت في ظل منهاج الإحلال محل الواردات، يجعلها جميعاً تتجه إلى الدول الصناعية من أجل الحصول على السلع الوسيطة المصنعة وعلى السلع الرأسمالية، ثم على قطع الغيار لها. ولذلك فإن الاعتماد الجماعي على النفس يجب أن يترجم إلى تعديل جوهري في هياكل الدول المتكاملة، بحيث ينشأ فيما بينها تكامل رأسي يعني مزيداً من الترابط العضوي في هياكلها الانتاجية. وهكذا تصبح تجربة الكوميكون ذات مغزى أكبر بالنسبة إلى الدول النامية، لأن تعديل الهياكل الانتاجية يحتاج إلى تخطيط مشترك طويل الأجل وإلى اتفاق حول قواعد حماية الصناعات الناشئة وتبادل منتوجاتها، إلى أن تثبت أقدامها في مواجهة المنافسة العالمية. كما أن هذا التخطيط ضروري من أجل ضمان التكافؤ في توزيع الأعباء والمنافع، بما يساعد على إقامة مجموعات متكاملة من الأنشطة توزع مفرداتها على الدول الأعضاء في آن واحد.

وكما أن نظريات التنمية والتكامل قد تعرضت لمراجعات أساسية، فإن التجارب نفسها نالت حظها من المراجعات. وقد أخذت بعض المراجعات شكل محاولات للتقويم وتصحيح المسيرة، بينما انتهى معظمها إلى تعديل في الأجهزة والنظم التكاملية القائمة. فتجربة منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية، التي كانت من الأمثلة البارزة في الستينيات، تعرضت مؤخراً للتعديل. وكذلك منظمة التعاون من أجل التنمية، التي ضمت إيران وباكستان وتركيا والتي تميزت بانتهاج أسلوب المشروعات المشتركة، تعرضت هي الأخرى لتعديل. وتداعت تجمعات إقليمية عديدة في أفريقيا حيث قام معظمها على أساس علاقات متوارثة منذ عهد الاستعمار سرعان ما اتضح أنها لا تصلح كقاعدة للتكامل. وفي كثير من الأحوال تصاعدت الخلافات السياسية بين دول متجاورة، فأنهت ما كان قائماً بينها من تكامل. وفي أحيان أخرى أدى قصور المنهج القائم على فكرة السوق، والأمل في اتساع الطلب، إلى تزايد الاعتماد على دول المركز، نتيجة لضعف العلاقات الانتاجية بين الدول الأعضاء في التكامل. وقد تفاقم الأمر في ظل الثورة التقانية الثالثة التي يعيشها العالم اليوم، بحيث أصبح اللهث وراء التقانة هدفاً قائماً بذاته، وأصبحت الدول التي نجحت في إحداث تصنيع سريع مضرب الأمثال حتى ولو كان الثمن مزيداً من التبعية. وفي معظم أقاليم العالم الثالث اتجهت الأنظار إلى جانب المال الذي تزايدت الحاجة المشتركة إليه، وترتب على ذلك ظهور مؤسسات جديدة تعنى بنواحي التمويل وبالترتيبات النقدية التي تعنى بتسوية المدفوعات. وإذا كانت هذه المؤسسات قد استطاعت أن تساهم في حل مشاكل المدفوعات الجارية بين الدول المعنية، فهي لم تساعد كثيراً على معالجة التمويل

الرأسمالي اللازم للتنمية.

وقد شهدت التجربة الأوروبية هي الأخرى تطوراً في شقيها. فقد تراجعت دعاوى الوحدة الأوروبية وانصب الاهتمام على التكامل الاقتصادي الذي أفسح مجالاً لمؤسسات فوقية ولاجتماعات دورية للمسؤولين عن السياسة الاقتصادية في الدول الرأسمالية الرئيسية، بما يجعلها تأخذ شكل حكومة عالمية تقرر ما تتبعه الدول المشاركة من سياسات، وتفرض على المنظمات الدولية وعلى النظام الاقتصادي العالمي ما تراه. وهكذا طغى البعد الاقتصادي على الاعتبار السياسي، وتأكد لدى الدول الرأسمالية أن مصالحها تتحقق من خلال قوة الاستعمار الحديث الذي تتفاهم فيما بينها على تسخيره من أجل تحقيق مصالحها المشتركة على حساب باقي العالم، ولا سيما الدول النامية. ولعل تراجع التوجه الوحدوي الأوروبي كان مما تسعى إليه الشركات العابرة الجنسيات. فهذه الشركات، التي انطلق معظمها من الولايات المتحدة، لا ترغب في مواجهة دول وحدوية كبرى لأنها تفضل التعامل مع دول متفرقة، وإن كانت ترحب بوجود تكامل يفسح السوق أمامها. وهي تطبق ذلك بوجه خاص على دول العالم الثالث لتتمكن من التعامل معها منفردة ثم استغلال تجمعاتها الإقليمية كمنافذ للتسويق.

أما الدروس المستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي فمتعددة: **أولها** أن التعددية فيها لا تزال قائمة. فإلى جانب السوق المشتركة لا تزال هناك تجمعات أخرى، بعضها أضيق نطاقاً، كمجموعة البنيلوكس، والبعض الآخر أكثر اتساعاً كمنطقة التجارة الحرة؛ والدرس **الثاني** أن الجماعة الأوروبية التي بدأت بستة أعضاء تضاعفت عضويتها. والأمر الجدير بالنظر أن الأعضاء الجدد يمرون بمرحلة تأهيل قبل أن يتمتعوا بالعضوية الكاملة. فمع تقدم المسيرة التكاملية لدول الجماعة تزداد الفوارق الاقتصادية بين هذه الدول والدول الأخرى، ويصبح على الجماعة أن تساعد الأعضاء الجدد على اجتياز مرحلة تطور تمكنهم من تحمل أعباء العضوية على نحو يعظم فرص الاستفادة من ثمارها. وبعبارة أخرى فقد أدركت تلك الدول ضرورة التهيئة للتكامل من خلال ما يمكن تسميته مرحلة إنماء تكاملي.

غير أن الدرس الأكبر تجتمع فيه النظرية الغربية للتكامل مع المتغيرات المستجدة. فقد شهدت بداية السبعينيات انهيار النظام النقدي العالمي وبروز ظاهرة التضخم الركودي التي قلبت النظريات السائدة حول التقلبات الدورية للنظام الرأسمالي رأساً على عقب، إذ جمعت بين التضخم الذي يصحب عادة فترات التوسع والركود الذي هو من خصائص فترات الانكماش. والأخطر من ذلك هو امتداد هذه الظاهرة فترة غير عادية رغم ما تضمنته من استمرارية لمعدلات متزايدة من البطالة التي كان يدّعى أن النظام الرأسمالي يتفاداها لما تتضمنه من أبعاد اجتماعية تعصف به. وكان معنى

ذلك أن هناك حلاً تم على حساب باقي العالم، ولا سيما العالم الثالث. وقد تمثل هذا الحل في عودة ممارسات الثلاثينيات إلى الظهور، حيث تخلى العالم الرأسمالي عن دعواه بضرورة التمسك بحرية التجارة، فبدأ يفرض قيوداً حمائية تجاه العالم الثالث، واستغل سلاحي التضخم والركود لتحويل مزيد من موارد هذا الأخير إليه عن طريق الاخلال بشروط التبادل معه. ثم عمد إلى استخدام الأسلحة النقدية لتحقيق مزيد من الابتزاز، الأمر الذي دفع بأسعار الفائدة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وأدى إلى تفاقم مشكلة المديونية التي ترتبت على انعدام التكافؤ في التبادل الدولي. وهكذا وقفت التجمعات التكاملية بين دول العالم الثالث عاجزة أمام هذه الغزوات المتتابعة، وبدأت كل دولة تسعى إلى تلمس حلول لمشاكلها الخاصة ولو بأساليب منفردة كان في مقدمتها ما يسمى إعادة الجدولة، التي تترك كل دولة مدينة فريسة لدائنيها تحت مظلة المنظمات الدولية التي تتحكم فيها الرأسمالية العالمية.

من جهة أخرى، واجه التجمع الأوروبي التدهور في النظام النقدي العالمي بتنسيق للسياسات النقدية تحول فيما بعد إلى نظام نقدي أوروبي تتم من خلاله السيطرة على حركة أسعار الصرف التبادلية، عن طريق فرض حدود لا تتعداها، ثم الاتفاق المشترك على تعديلات في السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء، بما يضمن بقاء أسعار الصرف ضمن الحدود المتفق عليها. ويتفق هذا التطور مع مراحل التكامل التي ترسمها النظرية المتبعة، حيث يأتي تنسيق السياسات في مراحل متقدمة من العملية التكاملية، ويرجع هذا إلى أن التجمع التكاملي ينتقل عبر الزمن من مرحلة «إعادة الحسابات» الاقتصادية إلى مرحلة «تنمية مشتركة». ففي البداية، يجري تحرير التبادل التجاري حتى يمكن إعادة حسابات المنشآت القائمة على أساس الأوضاع الجديدة التي تنشئها السوق المشتركة، والتي تختلف عن الحسابات التي أقيمت على أساسها تلك المشروعات، والتي كانت تأخذ في الاعتبار الطلبين المحلي والخارجي في ظل قيود على حركة التبادل التجاري. فإذا استقرت أسس تلك الحسابات يصبح من الضروري توجيه التجمع التكاملي نحو النمو، بشرط ألا يصحب ذلك تباين في معدلاته يعصف بمبدأ التكافؤ في المنافع. ومع التحول من نظام بريتون وودز القائم على تثبيت أسعار الصرف إلى نظام تحريك هذه الأسعار أصبح من الممكن ـ إذا تركت لقوى السوق ـ أن تؤدي حركتها إلى تباين الأوضاع النسبية في التبادل الدولي، سواء داخل السوق نفسها أو ما بين دولها وباقي العالم، وهو ما نشهده اليوم من حركات للدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى. وهكذا تسقط مقولة تغليب قوى السوق بالنسبة إلى واحد من أهم الأسعار، تماماً كما تسقط بالنسبة إلى سعر آخر هو سعر الفائدة، حيث يعتبر كلاهما من «أدوات السياسة الاقتصادية» التي يسيطر عليها عادة البنك المركزي. وبعبارة أخرى، فإن الدول الرأسمالية لا تؤمن بالحرية المطلقة لقوى السوق، بل هي تأخذ بمبدأ إدارة السوق. وعندما تدخل في تجمع تكاملي فهي تأخذ

بمبدأ الإدارة المشتركة للسوق، سواء في مرحلة إعادة تنظيمه أو في مرحلة تنمية الاقتصادات المشاركة فيها.

وقد تأثرت حركة التكامل العربي بالتطورات العالمية السابقة، كما تأثرت بعوامل خاصة عملت في الجانبين السياسي والاقتصادي. ففيما يتعلق بالجانب السياسي جرى استغلال هزيمة عام ١٩٦٧ لاجهاض المد القومي الذي كان يتهدد بعض الأنظمة العربية. فقد وجدت فيها تلك الأنظمة ما تستغله ـ ومن خلفها القوى الاستعمارية المساندة لها ـ كذخيرة تضرب بها دعاة القومية العربية المتوجهة إلى الحرية والاشتراكية والوحدة وتسعى إلى إثبات أن هذه التوجهات كانت من الأسباب الرئيسية للهزيمة، وإقامة بديل يتمثل في العودة إلى «التراث» العربي، بدلاً من الانقياد إلى مبادىء «مستوردة». وترتب على ذلك إذكاء الفكر الديني السلفي وإحداث مجابهة مصطنعة بين التيارين القومي والإسلامي. ورغم اجتياز محنة الهزيمة عام ١٩٧٣ فقد ظل سلاح الهزيمة هو المشهور وأضيف إليه دعوى أخرى هي أن العودة إلى حظيرة الإيمان كانت هي مفتاح الانتصار. واستخدم المال الذي تدفق على الأقطار النفطية كسلاح في ترويض الأنظمة «التقدمية» وفي تغذية الحركات السلفية في أرجاء الوطن العربي.

وإذا كانت الثورة المصرية قد ضربت في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ بسبب مساندتها لحركات التحرر في العالم الثالث، وبخاصة في أفريقيا، وفي مقدمتها المغرب العربي، فإن عمق الروابط الاقتصادية التي فرضها الاستعمار الأوروبي على بلدان المغرب جعلها تتجه إلى تكامل مغربي وثيق الصلة بالسوق الأوروبية المشتركة. وقد فشل هذا التوجه بسبب الخلافات السياسية المتكررة واستمر العمل بأسلوب التنمية القطرية الذي أثبت قصوره عن تحقيق القدرة على التنمية المستقلة. فرغم وفرة الموارد النفطية لدى الجزائر، فقد آلت التنمية القطرية فيها إلى مديونية كبيرة للسوق المالية العالمية. كما انتهت التنمية القطرية للمغرب إلى توجهها مؤخراً للانضمام مباشرة إلى السوق الأوروبية المشتركة. كذلك تراجعت التنمية في تونس التي كانت نموذجاً يساق في وجه النموذج الاشتراكي للتنمية المستقلة، رغم ما توافر لها من موارد إبان الحقبة النفطية. ورغم دعوة تونس لرأس المال العربي من خلال مشروعات مشتركة، فإن هذه المشروعات اتجه معظمها إلى قطاع السياحة، وهو قطاع لا يستطيع قيادة التنمية ما لم تصحبه استراتيجيا إنمائية سليمة، وهو ما غاب عن الخطط التونسية القطرية التوجه. ورغم انتقال الجامعة العربية وبعض المنظمات العربية إلى تونس فقد انتشرت فيها الدعاوى السلفية في ظل النظام الأوتوقراطي الذي خضعت له منذ عهد الاستقلال. أما ليبيا، التي سنحت لها فرصة نادرة لتحقيق تنمية تعوضها من التخلف الذي فرضه عليها الاستعمار، فقد تركت هذه الفرصة تفلت منها من خلال إساءة استخدام مواردها وتفضيلها توجيه مشروعاتها المشتركة إلى دول أفريقية في غيبة منظور إقليمي واضح. ورغم الصيغ المتعددة للوحدة التي توجهت بها شرقاً وغرباً، فإن أياً منها لم يخدم التيار

القومي الوحدوي، بل إن ما صحبها من ممارسات، كطرد العمال العرب عندما استحكمت بها أزمة ساهمت في تعميقها السياسات القاصرة، أظهر ازدواجية في الفكر تنفي عنه صدق التوجه الوحدوي.

ولم يقتصر المال النفطي ـ معززاً بالتوجه السلفي ـ على إفشال نماذج التنمية القطرية، وإيقاف المد القومي الوحدوي، بل نجده يغذي سلسلة من الحروب اختيرت مواقعها بعناية. ففي المغرب العربي انقاد البلدان الكبيران، الجزائر والمغرب، إلى حرب الصحراء، دون أن يسعى أي منهما إلى حل المشكلة عن طريق وحدة تضمهما وإقليم الصحراء. وفي السودان أوقد نظام «إسلامي» مشوه جذوة الانشقاق في الجنوب التي غرسها الاستعمار، فإذا بالمال النفطي العربي يغذيها بدلاً من أن يدعم الوحدتين الوطنية والقومية أو أن يضع نفسه في خدمة الصراع ضد الاستعمار. ويحمل هذا الصراع نذيراً بما يمكن أن ينطوي عليه الإدعاء بالحكم باسم الدين يضاف إلى النذير الإيراني. كما استدرج العراق إلى حرب خبيثة من أجل تكرار المثلث الذي سبقته إليه مصر: الحرب فاستنزاف الموارد فالانفتاح، الذي يعني إسقاط البعد التكاملي القومي، ودعوة رأس المال الأجنبي إلى الإقالة من العثرة، فإذا به يعصف بكل من الاستقلالين السياسي والاقتصادي. وفي لبنان، الذي كان يقدم على أنه واجهة للديمقراطية الغربية (وإن كانت في واقعها ديمقراطية أسرية) وللاقتصاد الحر الذي وقف صامداً في وجه أي تكامل اقتصادي عربي فعال، تصارعت القوى المختلفة: تقدمية كانت أو سلفية، وطنية أو تابعة، قومية أو طائفية، على أشلاء القضية القومية الأولى وجثث أبنائها. وخريطة الحروب العربية تثير التأمل: فهي تجمع جناحي الوطن العربي ووسطه، شماله وجنوبه، كما تنتشر في أقطار ذات أنظمة متباينة: بعضها اشتراكي والبعض الآخر رأسمالي؛ وبعضها قطع شوطاً على طريق النمو، والبعض الآخر في عداد الدول الأقل نمواً؛ والبعض طبق النظام الديني والآخر كان علمانياً. غير أن أخطر ما فيها هو أن ثلاثة من البلدان الأطراف في هذه الحروب (السودان والعراق والمغرب) تملك فيما بينها حوالى ٦٠ بالمئة من الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي، وحوالى ٥٠ بالمئة من الأراضي المزروعة فعلاً، وتقع فيها ٦٠ بالمئة من مشروعات الأمن الغذائي التي تجري دراستها حالياً. فإذا أضفنا إليها الجزائر والصومال ارتفعت النسبة الأولى إلى أكثر من ٧٥ بالمئة، والثانية إلى حوالى ٦٠ بالمئة.

على أن أخطر ما أصاب الصف العربي كان إقدام السادات على عقد اتفاقات كامب ديفيد وما أعقبها من خروج مصر منه بترحيب من عدد من الأنظمة العربية التي كانت تتطلع إلى وراثة الدور القيادي لمصر، ومن بعض القوى في داخل مصر التي كانت تريد أن تزيل عنها وجهها العربي، حتى توجه النظام في مصر إلى تبعية كاملة للمعسكر الرأسمالي تحقيقاً لمصالحها الخاصة. وأعقب هذا تشتت في منظمات العمل العربي المشترك، وهو ما استغلته بعض القوى العربية لإضعاف الإطار المؤسسي

للتكامل العربي كجزء من تثبيت زمام القيادة في يديها. وفي ظل هذا التفكك العربي، ومع قيام الثورة الإيرانية، ثم نشوب حرب الخليج، بدأت الأقطار النفطية الخليجية في إقامة منظمتها الخاصة بعيداً عن باقي الأقطار العربية الأخرى، بما فيها العراق، أكبر الأقطار الخليجية. وقد سيطر الاعتبار الأمني على مجلس التعاون الخليجي في البداية، من خلال نظرة جزئية إلى الأمن الخليجي بمعزل عن الأمن القومي العربي، وهو ما اتضح خطأه مؤخراً. وفي ظل هذا التفكك العربي تزايدت حدة الصراعات العربية. وهكذا فإن الأقطار العربية التي وقعت في قمة عمان (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠) ميثاق العمل القومي، الذي استهل نصوصه بتأكيد حيدة الجانب الاقتصادي وتجنيبه الخلافات السياسية، ضربت بتوقيعها عرض الحائط وأحالت خلافاتها السياسية إلى حروب سافرة ومقنعة. وفي ظل هذه الصراعات يكون التكامل الاقتصادي هو الضحية الأولى.

كان من الطبيعي أن يصحب تراجع المد القومي وفشل المناهج القطرية للتنمية تدهور في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. فإلى جانب انعكاس كل من الظاهرتين السابقتين على الفكر التكاملي والممارسات العملية، ظهرت عوامل أخرى أضرت بالتكامل الاقتصادي على نحو بالغ، يمكن إجمالها في الآتي:

١ ـ تعثر المسيرة التكاملية السابقة، وبخاصة في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، رغم حداثة العهد بمجلس الوحدة الذي باشر أعماله عام ١٩٦٤، مبتدئاً بإصدار قراره بإنشاء السوق المشتركة، ورغم أن القرار لم يتجاوز مرحلة منطقة التجارة الحرة، فإن احتواء ديباجته على الحريات، التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية نفسها، جعل كثيراً من البلدان تتذرع بأن المجلس يسير بخطى طمّاحة لا يبررها الواقع العربي. وظلت صفة الطموح والابتعاد عن الواقعية من التهم التي توجه إلى المجلس حتى بعد مضي أكثر من عقدين على قيامه. وقد رفضت الكويت مثلاً تنفيذ القرار لاستهدافه (على المدى البعيد) تحقيق حرية الانتقال للأفراد، وشاركتها في ذلك البلدان النفطية الأخرى التي انضمت فيما بعد (باستثناء السعودية) إلى عضوية المجلس.

٢ ـ ومع مضي الوقت توسع الهيكل المؤسسي على نحو جمع بين الإطار الدولي لمنظومة الأمم المتحدة والإطار الشائع بين التجمعات الإقليمية، وإن ظل قاصراً قياساً على النظام الأوروبي الذي اتسم بوجود أجهزة فوق قطرية، تشمل تمثيلاً نيابياً مشتركاً. ولم يكن مثل هذا التمثيل ممكناً في بلدان يأخذ معظمها بالحكم الفردي المطلق. وهكذا ظلت الشعوب العربية معزولة عن عمليات اتخاذ القرار، سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي.

٣ ـ وصحب ذلك تمسك بذريعة السيادة الوطنية ورفض كل محاولة لإعادة تنظيم مجلس الجامعة العربية أو أي من المجالس الشمولية الأخرى (مجلس الوحدة أو

المجلس الاقتصادي) على نحو يكفل الزامية القرار الجماعي. ورغم أن منظمة كالكوميكون مثلاً لا تعتبر منظمة فوق قطرية، فإن أعضاءها يأخذون قراراتها مأخذ الجد، الأمر الذي يجعلها ذات جدوى حقيقية، وهو ما تفتقده المنظمات العربية. وتنشأ من ذلك حلقة مفرغة: فتجاهل القرارات الجماعية يضعف فاعليتها ويزيد من الميل إلى تجاهل المزيد منها.

٤ ـ ما تسبب عن حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ من تكالب على المال. فالأولى عصفت باقتصادات بلدان المواجهة وترتب عليها صفقة بين البلدان النفطية (التي كان معظمها يخضع لأنظمة وصفت بالمحافظة) وبلدان المواجهة (ومعظمها من بلدان ذات أنظمة «تقدمية»). وبموجب هذه الصفقة استقلت الأولى بإدارة شؤون النفط بمعزل عن السياسة والقضايا العربية، بل إن مسؤولاً في المنظمة الوليدة ـ الأوابك ـ أعلن عن كونها نتاجاً لكل من الأوبك والسوق الأوروبية المشتركة!! وأكد ميثاق تلك المؤسسة التزامها بما يكفل رفاهية الدول المستهلكة.

٥ ـ أما حرب عام ١٩٧٣ فرغم أنها أوجدت الفرصة التي انتهزتها البلدان النفطية لتصحيح أسعار النفط، فقد كانت بداية لحقبة جديدة هي الحقبة النفطية التي أوجدت تقسيماً جديداً بين مجموعتين من البلدان العربية: بلدان الفائض وبلدان العجز. وقد كانت اقتصادات الأولى أكثر تخلفاً حتى ذلك الحين، فبدأت مرحلة جديدة من التنمية القطرية معتمدة عى المال لاستيراد كل شيء بما في ذلك اليد العاملة من دول العجز وغيرها. ورغم أن انتقال اليد العاملة يعتبر من سمات التكامل، فإن ما حدث لم يكن تكاملاً، بل استكمالاً حصلت بموجبه البلدان الغنية على حاجتها دون أن تقبل اخضاع الحركة لأي قواعد تكاملية أو قبول الالتزام باتفاقية جماعية بشأنها.

٦ ـ ومع تدفق الفوائض المالية إلى البلدان النفطية وتوجيه هذه الفوائض إلى الاستثمار في الأسواق المالية العالمية تصاعدت المطالبة باستثمار الأموال العربية في الوطن العربي من أجل تنميته. وفي البداية عمدت البلدان النفطية إلى انتهاج الأسلوب الذي سبقت إليه الكويت، وهو إنشاء صناديق قطرية امتدت مساعداتها إلى دول نامية أخرى غير عربية، كنوع من تضييق الخلافات بين بلدان الفائض وبلدان العجز، وهي الخلافات التي منعت الأقطار العربية من اتخاذ مواقف موحدة في المحافل الدولية إزاء القضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية، الأمر الذي قلل من فرص تنسيق السياسات الاقتصادية الخارجية للبلدان العربية، كما أنه فتح الباب على مصراعيه أمام استخدام أسلوب المعونات الثنائية كبديل لتعاون متعدد الأطراف تهيأت الفرصة له بخروج الصندوق العربي للإنماء إلى الوجود. ورغم أن البلدان النفطية أيدت في البداية قيام صندوق نقد عربي، كرد فعل أولي لتدفق الفوائض عليها، في وقت اشتد فيه

اضطراب الأوضاع النقدية العالمية، فإنها سرعان ما جمعت صفوفها وأرست معالم سياساتها الاستثمارية في الخارج، فأدارت ظهرها للصندوق الناشىء ورفضت دعمه، بينما راحت تشتري لنفسها مقعداً في صندوق النقد الدولي باغداق مليارات الدولارات عليه. وفضلت الاستمرار في أسلوب التعاون الثنائي شريطة موافقة صندوق النقد الدولي على سياسات الدول المستفيدة.

٧ ـ وظهرت مدرسة جديدة تفتح الباب أمام عودة الأموال العربية من خلال ما سمّي «المشروعات المشتركة». فالساعون إلى دفع عجلة التكامل رأوا فيه فرصة لولوج المدخل الانتاجي الذي تزايدت المطالبة بتغليبه على ما سمّي المدخل التجاري القائم على تحرير التدفقات الاقتصادية. أما الأقطار النفطية فقد وجدت فيه فرصة لتفادي الانتقادات التي وجهت إلى أساليبها الاستثمارية. وقد اندفع مجلس الوحدة في هذا الاتجاه منشئاً عدة شركات قابضة مشتركة. والواقع أن هذه الشركات لم تعد أن تكون نوعاً جديداً من الصناديق التي تودع فيها أموال يعاد استثمارها في الخارج مرة أخرى إلى حين الاهتداء إلى مشروعات انتاجية تمولها. وهكذا غاب عن المشروعات المشتركة صفة «المشروعات» وصفة «المشاركة».

٨ ـ وفي اندفاعها نحو التنمية القطرية بهدف تعويضها عما فاتها وعما بات ممكناً أن تحققه بغناها من رفاهية لشعوبها، فتحت البلدان النفطية أسواقها أمام سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار وخدمات شركات الإنشاء من العالم الرأسمالي وتوابعه، فأحكمت على نفسها حلقات التبعية له، سواء من حيث التصدير أو من حيث الاستيراد أو الاستثمار. وساهمت من خلال الهجرة العمالية إليها ومن خلال التمويل غير المصحوب بقدرات رأسمالية ذاتية، في نقل هذه الأنماط التبعية إلى بلدان العجز، فاستسلمت هذه الأخيرة للمديونية الخارجية إلى حد هدد التنمية فيها بالتوقف، حيث شاع فيها قدر كبير من التراخي في استقطاب قدراتها الذاتية آملة فيما تستدرجه من أموال من البلدان النفطية من المنافذ المختلفة. وأصبح من الأمور المألوفة القول إن هناك ضريبة على البلدان النفطية أن تؤديها، سواء بالنسبة إلى بلدان المواجهة التي كان انتصارها في الحرب مفتاحها إلى الغنى، أو بالنسبة إلى غيرها حرصاً على استقرار أوضاعها الاجتماعية وعدم تفشي روح التذمر فيها، من ثم انعكاسها على استقرار البلدان النفطية نفسها.

٩ ـ وقد أدى تفشي وهم استيراد التقانة إلى اتباع ممارسات عمقت من التبعية والتجزئة. فالأقطار النفطية تصورت أنها تستطيع مقايضتها بالمال بينما استسلم كثير من دول العجز إلى مشاريع مشتركة مع الدول المالكة للمال والتقانة معاً، فوقعت بذلك فريسة للشركات العابرة الجنسيات المتحكمة في الجانبين. ولم يقتصر الأمر على المشروعات الصناعية، بل تعداها إلى باقي القطاعات بما فيها قطاع الزراعة الذي

يشغل المكانة الأولى في معظم تلك البلدان.

١٠ ـ ورغم أن الاتفاق العربي انحصر في النهاية في مواجهة الانكشاف الغذائي لما اتضح من خطورته على الأمن القومي، وعلى القوة الاقتصادية التي اعتقد العرب أنهم امتلكوا ناصيتها بامتلاك المال، فإن الجهد المشترك في هذا المجال الحيوي ظل بعيداً عن المطلوب. فقد انفردت السعودية ببرنامج خاص بها لتحقيق اكتفاء ذاتي من القمح ولو بكلفة غير اقتصادية، ورغم ذلك تعاظم صافي استيرادها من الحبوب من ٦٠ دولاراً للفرد عام ١٩٧٤ إلى ٦٩٠ دولاراً عام ١٩٨٤ لتصبح ثاني بلد بعد مصر في قيمة استيراد الحبوب. وارتفعت نسبة واردات المنطقة العربية إلى واردات باقي العالم من الحبوب بين التاريخين المذكورين من ٧,٦ بالمئة إلى ١٨,٥ بالمئة رغم أن العرب لا يشكلون سوى حوالى ٤ بالمئة من جملة السكان، ورغم الاتفاق على إنشاء هيئة عربية للتنمية الزراعية تبدأ أعمالها في السودان، فقد تعرض السودان نفسه للمجاعة.

ومن الواضح أن من أهم العوامل المشتركة بين المؤثرات السابقة هو وفرة المال التي تعتبر ظاهرة نادرة في العالم النامي الذي تتعثر التنمية في معظم دوله بسبب الافتقار إلى الموارد المالية الذاتية حتى في إطار التجمعات الإقليمية التي تقوم بين بعضها. ولذلك فقد ساد الاعتقاد بأن هذه الوفرة يمكن أن تدعم تنمية مشتركة، وأن تنشط حركة عوامل الانتاج بين البلدان العربية نظراً إلى التناسب العكسي بين الوفرة المالية والوفرة البشرية. ولذلك فقد تعددت الاجتهادات من أجل استغلال المال لدعم التكامل الاقتصادي العربي، إلا أنها انتهت إلى نتائج عكسية:

أ ـ فقد ظهرت مدرسة جديدة أسقطت مبدأ المرحلية في تحقيق التكامل، مركزة على احتواء اتفاقية الوحدة على جميع مناهج التكامل. ودعت جميع البلدان العربية إلى الانضمام إليها تختار منها ما تشاء، على أمل أن يؤدي ذلك إلى اجتذاب بلدان الفائض (بعد أن حصل معظمها على الاستقلال مؤخراً) إلى الانضمام إلى مجلس الوحدة ثم المضي في طريق الوحدة الاقتصادية إلى نهايته. وكان معنى ذلك تحول مجلس الوحدة إلى صالة عرض ينتقي منها كل بلد ما يشاء، دون أن يكون في نيته التعامل مع كل أقسام تلك الصالة. وأدى هذا إلى افتقاد الأسس التي تبنى عليها معايير توزيع الأعباء والمنافع وإلى تجاهل قاعدة تأهيل الأعضاء الجدد ليلحقوا بالمسيرة السابقة.

ب ـ وظهر اتجاه آخر أسقط عمداً اصطلاحي الوحدة والتكامل واستعاض منهما باصطلاح جديد ليس له أساس علمي هو العمل المشترك الذي يبدو أقوى من مجرد التعاون وإن لم يرق إلى التكامل. وسعى أصحاب هذه المدرسة إلى وضع منهج جديد بديل لمراحل الوحدة الاقتصادية تحت عنوان «استراتيجية العمل المشترك». وهكذا تم استغلال الخطوة التكتيكية التي اتبعها عبد الناصر عام ١٩٦٤ في مواجهة خطر يتهدد الوطن العربي، بدعوته إلى وحدة الصف من أجل عمل عربي موحد، إلى استراتيجيا

بديلة لاستراتيجية وحدة الهدف: الوحدة العربية الكاملة. وأعلنت الأمانة العامة الاقتصادية للجامعة فتح باب الاجتهاد في رسم صيغة جديدة للتكامل الاقتصادي العربي، فدقت بذلك أول مسمار في نعش مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنهج الذي قام على أساسه. وتفاوتت الاجتهادات:

- فذهب البعض إلى الواقعية والبدء من القائم ومحاولة تطويره تجنباً للطموح الذي تردد كمأخذ رئيسي على منهج التكامل المستهدف لوحدة اقتصادية في أجل منظور. وظهر مصطلح جديد آخر هو «القطاع المشترك» قصد به الجمع بين التنظيمات الرسمية وغير الرسمية وتشكيل كيان قائم بذاته بعيداً عن أي مؤسسة تكاملية مركزية.

- وذهب البعض إلى تركيز الجهود في مجالات بعينها يمكن تحقيق نجاحات فيها تدفع التكامل خطوات إلى الأمام. غير أن معايير الاختيار تعددت، حيث ركز البعض على مجالات تفتح فرصاً أمام استثمار الأموال العربية في الوطن العربي مساهمة في تعزيز التنمية في بلدانه، بينما فضل البعض الآخر انتقاء قضايا تشغل الوطن العربي في مجمله كالأمن الغذائي، وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز الفصل بين العمل المشترك والهاجس الأول لبلدان في سبيل النمو وهو التنمية.

- وانتهى الأمر إلى منهج توفيقي جمع بين التركيز على القضية الأساسية، وهي التنمية، وربطها بما يقلق العرب جميعاً، وهو الأمن؛ ثم العودة إلى الواقعية باختيار عدد من المجالات بدعوى أنه يشغل أولوية متقدمة في المرحلة الأولى من الاستراتيجيا.

ج - وقد تضمنت الاستراتيجيا التي أقرتها قمة عمان إقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي ينشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها، بل إنها ذهبت إلى إلزامية الخطة في المجالات المنتقاة للعمل العربي المشترك. ومع ذلك نص ميثاق العمل القومي، الذي أقره المؤتمر نفسه، على اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة. ومع الميثاق والاستراتيجيا جرى اقحام مقترح آخر سمّي عقد التنمية العربية المشتركة. وبدا هذا المقترح كما لو كان مزايدة على وثيقة الاستراتيجيا التي كان يفترض أن يتضمن تنفيذها تنمية البلدان العربية بما فيها البلدان الأقل نمواً، وبدا أيضاً على نحو يحمّل بلدان الفائض مزيداً من الأعباء المالية الإضافية. ولذلك قررت تلك البلدان الانفراد بإدارة العقد بعيداً عن المنظمات العربية الشمولية، ثم تصدت لما تقرر في الاستراتيجيا من دعم كل من الصندوق العربي للإنماء وصندوق النقد العربي حتى لا تتعرض لمزيد من الأعباء المالية التي تذهب بعيداً عن التعامل الثنائي إلى عمل مشترك لا يخضع لسيطرتها المباشرة. من جهة أخرى فإن المحاولات التي قام بها مجلس الوحدة لتنسيق الخطط لم تجد أذناً صاغية.

د - وعندما سعت الأمانة العامة الاقتصادية للجامعة إلى وضع خطة قومية للعمل

المشترك، وفقاً لما نصت عليه الاستراتيجيا، رفضتها تلك البلدان بدعوى أنها لا تمثل مشروعات مشتركة. وفي الوقت نفسه أدت المشاكل التي تعرضت لها تلك البلدان بقيام حرب الخليج وتدهور أوضاع سوق النفط إلى توقف العمل بعقد التنمية، وهكذا انتهت جميع الوثائق التي أقرها مؤتمر قمة عمان إلى التوقف. ولذلك سعت الأمانة العامة إلى انقاذ الموقف بالاقتصار على قضية لا يعتقد بوجود اختلاف عليها وهي الأمن الغذائي، ومع ذلك فلا تزال المنظمات المعنية بشؤون الغذاء والتمويل تدرس المشروعات المشتركة للأمن الغذائي.

هـ ـ وفي إطار تجريد مجلس الوحدة من أبسط واجباته أعاد المجلس الاقتصادي إحياء فكرة اتفاقات التبادل التجاري في شكل اتفاقية جديدة لتيسير التبادل التجاري وتنميته بين الأقطار العربية، جعلت المجلس الاقتصادي، وليس مجلس الوحدة، مسؤولاً عن تنفيذها. وجاءت هذه الاتفاقية خلواً من أي إشارة إلى استهداف الوصول إلى سوق مشتركة، بل إن الدراسات التي كلفت المنظمات المعنية بإجرائها حول انتقال اليد العاملة انتهت إلى التوصية بعدم السعي إلى عقد اتفاقية بشأنها والاكتفاء بإصدار اعلان نيات على غرار ما طلبته البلدان العربية من دول السوق الأوروبية. وترك الأمر إلى اتفاقات ثنائية تجتهد فيها البلدان المرسلة للعمالة لانتزاع بعض الحقوق لعمالها وفقاً لما تمليه القوى النسبية لأطراف التعامل الثنائي.

و ـ وفي إطار تجميد المنظمات الرسمية للعمل المشترك توقف عدد من البلدان العربية عن دفع حصصه في معظمها، ثم تعرضت تلك المنظمات مؤخراً لعملية إعادة تقويم شاملة. وكان من بوادر تراجع دور هذه المنظمات ما تعرضت له الأوابك مؤخراً، بعد أن بدأ التجمع النفطي الخليجي يحل محل المنظمة الأوسع نطاقاً. ولم يقف الأمر بالنسبة إلى المشروعات العربية المشتركة عند حد الوصول إلى طريق مسدود، سواء ما تم منها في شكل شركات قابضة أو ما آلت إليه خطط العمل المشترك وعقد التنمية، بل تحول الأمر إلى دفع للقطاع الخاص لكي يمسك بزمامها من خلال مؤتمرات تنظمها الجامعة العربية للمستثمرين العرب، بدعوى إعمال الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية التي صادقت عليها أيضاً قمة عمان. وهي اتفاقية تعطي المستثمر العربي كل الضمانات والامتيازات دون أن تشير إلى أي التزام بخطة مشتركة للتنمية. وهنا أيضاً أعطي الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية إلى المجلس الاقتصادي لا إلى مجلس الوحدة، وهكذا تم تجريد هذا الأخير من جميع أذرع السوق المشتركة.

ز ـ وقد أدى تخلي مصر في السبعينيات عن دورها القومي، ثم استبعادها في النهاية من التنظيمات التكاملية العربية، إلى تغذية النزعات الإقليمية التي بدأها المغرب العربي في منتصف الستينيات ساعياً إلى تحقيق تنسيق مسبق بين عدد من الصناعات

المنتقاة في إطار محاولة لتنمية التبادل التجاري وتيسير المدفوعات. غير أنه لم يستطع تحقيق نتيجة تذكر منها فتوقفت في منتصف السبعينيات. وتعددت محاولات مصر لإقامة تكامل بينها وبين السودان، غير أن هذه المحاولات المتكررة تعرضت للتوقف، وسعى السودان مؤخراً إلى تعديلها منتقداً ما تم في السابق بأنه أرهق التجربة بتعقيدات مؤسسية لا مبرر لها. وشهدت الثمانينيات مولد كيان إقليمي جديد هو مجلس التعاون الخليجي[1] الذي أقر اتفاقية اقتصادية تستهدف إنشاء سوق خليجية مشتركة من خلال منطقة تجارة حرة ثم منطقة جمركية، وأجاز انتقال مواطنيه داخل تلك السوق، ثم قام بوضع استراتيجيا مشتركة للتنمية لأعضائه وإلى اتباع ما سمّاه «التخطيط التكاملي»، وصياغة نموذج رياضي للإقليم للربط بين مسارات التنمية في البلدان الخليجية، مستعيناً بخبرات أجنبية، أي أنه استهدف تحقيق كل طموحات اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولكن في نطاق إقليمي لا قومي، دون أن يكون هناك ما يشير، من قريب أو بعيد، إلى وجود منظور قومي يسعى إلى تحقيقه على المدى البعيد، بل إن المجلس ركز اهتمامه على القضايا الإقليمية التي أثارها تزايد ارتباط اقتصادات أعضائه بالمعسكر الرأسمالي، فانساق إلى حوارات مع السوق الأوروبية المشتركة، وشاركته الأوابك في هذه الحوارات.

خاتمة

يتضح من المقارنة السابقة بين العقدين موضع الدراسة أن التكامل الاقتصادي العربي شهد تطوراً جذرياً في جانبيه النظري والتطبيقي، وأن ما حدث فيه لا ينفصل عما حدث في مجال الوحدة القومية. ففي البداية كانت المفاهيم النظرية السائدة مستوردة من التحليل الذي أجري على اقتصادات قطعت شوطاً من التقدم تريد الحفاظ عليه ثم دفعه إلى الأمام، بينما لم تنل الوحدة السياسية حظها من التأصيل النظري. ورغم إدراك الارتباط القوي بين الوحدتين السياسية والاقتصادية والتنمية فإن التحليل النظري لم يدرك التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث أولويات مراحل التكامل. وقد أوضحنا أن الاختلاف بين المرونات النسبية لكل من الطلب والعرض الكليين يجيز للدول المتقدمة التركيز في البداية على جانب الطلب، ومن ثم اتساع السوق على أن تعود بعد ذلك إلى إدارة جانب العرض، مستخدمة أدوات السياسة الاقتصادية التي تلائم نظماً تعمل وفق قوى السوق. أما في الدول النامية فإن الأمر يقتضي البدء بتركيز على جانب العرض من خلال التحكم في هيكل الطلب، ثم الانتقال فيما بعد إلى السماح للطلب بأن يأخذ دوره في تحريك الاقتصاد المتكامل، الأمر الذي يعني البدء بإنماء تكاملي يعقبه تكامل انمائي. وقد أدى التطور في

---

(١) أُعد هذا البحث قبل قيام كل من مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي (التحرير).

نظريات التكامل والتنمية في المجتمعات النامية إلى التقاء بين الجانبين من خلال وضوح ضرورة اتباع مناهج مستقلة للتنمية تقوم على أساس توجه نحو أشباع الحاجات الأساسية في إطار من الاعتماد الجماعي على النفس.

من جهة أخرى فقد استجد عدد من المتغيرات العالمية أثر في تجارب التكامل والوحدة في مناطق أخرى من العالم. فقد وصلت معظم التجمعات التكاملية في العالم الثالث إلى طريق مسدود بسبب اعتمادها المنطلق النظري المخطىء نفسه، وأدخل بعضها تعديلات لم يتضح بعد مدى جدواها. وفي الوقت نفسه تعددت الأساليب التي استحدثها الاستعمار الجديد من أجل الاستمرار في استلاب ثروات العالم الثالث والحد من جهود التنمية والتكامل فيه، بل تطويعها لمصلحته. ومع تغلب الأدوات الاقتصادية لهذا الاستعمار على الأدوات السياسية والعسكرية التي ألفها الاستعمار القديم، استسلمت أوروبا لتراجع مساعي الوحدة السياسية فيها. وإذا كان هذا جائزاً في دول تمسك بزمام الاستعمار الجديد فإنه بحد ذاته يجعل التوجه الوحدوي أشد لزوماً لمجموعات دول العالم الثالث. ولذلك ارتبط تراجع المد القومي بمصالح الاستعمار الجديد الذي غذّاه بشدة مستخدماً في ذلك أطواق التبعية التي استسلمت لها الدول النامية المتمسكة بالمناهج القطرية للتنمية.

ورغم سنوح فرصة نادرة أمام الوطن العربي لتغذية مسيرته الوحدوية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فإن تدفق الأموال النفطية قاده إلى نتائج عكسية، حيث أنشأ تكالباً على المال تذبذبت فيه قواعد التكامل، وبدأت تروج فيه مفاهيم جديدة كالمشروعات (أو بالأحرى الشركات القابضة) المشتركة والعمل المشترك والتحلل من النمط المرحلي للتكامل، ثم ظهور نزعات تكاملية إقليمية، مع التمسك بأنماط إنمائية قطرية تبعية. وقد ساعد على ذلك تراجع التوجه التقدمي، ومن ثم التوجه الوحدوي لمصر التي كان لثقلها أثره البارز في المسيرة العربية خلال الخمسينيات والستينيات. وقد رحبت أطراف عربية عديدة بهذا الانحسار لدور مصر أملاً في الحلول محلها في صدارة الوطن العربي. وعلى الرغم من اتفاق العرب (من دون مصر) عام ١٩٨٠ على عدد من المواثيق التي كان يمكن أن تصحح من تدهور المسيرة، فقد توقف تنفيذ تلك المواثيق من لحظة التصويت عليها، بل إن الفلسفة التي قامت عليها تلك المواثيق كانت تشير إلى صراع بين مجلس الوحدة، وما وراءه من مفاهيم، والمجلس الاقتصادي الذي رأت فيه دول، تحبذ التعامل الثنائي على متعدد الأطراف، مسرحاً مناسباً للهيمنة على العمل المشترك دون التقيد بقراراته، إذ إنها غير ملزمة. وتدهورت التجزئة العربية إلى حروب عصفت بثمار التنمية في كثير من الأقطار العربية، وزادت ـ بحكم مواقعها ـ من حدة مشكلة الانكشاف الغذائي التي تهدد الوطن العربي. والأدهى من كل ذلك أن الحكومات التي تحمل شعارات الوحدة والتقدمية عملت على تغذية التردي بدلاً من إيقافه.

الفصل الثاني

القطاع العام في التنمية الإقليمية: تجربة مشروعات التكامل في المنطقة العربية(*)

حسين مرهج العماش(**)

(*) نشر هذا البحث في المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ابريل ١٩٨٧) ص ١٣٢ - ١٥٠، وهو ملخص موجز لبعض جوانب أطروحة الدكتوراه التي أجيزت في عام ١٩٨٥ بالعنوان نفسه (باللغة الانكليزية) من جامعة ولاية بنسلفانيا الأمريكية.

Hussein Merhej El Amach, «The Public Sector and Regional Development: Investigation of the Integration Projects Approach in the Arab Region,» (Ph. D. Thesis in Economics, Pennsylvania State University, Graduate School, Department of Economics, 1985).

(**) اقتصادي في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

المقدمة والهدف

عانت مسيرة التنمية الاقتصادية العربية، ولا تزال تعاني، تشتت الجهود وضعف النتائج من جراء الاختلالات الهيكلية في بنية عملية الانتاج وفي أهمية أولوية القطاعات الإنتاجية في خلق مصادر الدخل القومي والعمالة على مستوى الوطن العربي. وكثيراً ما يعزى سبب استمرار عجز جهود التنمية العربية عن تلبية متطلبات الاقتصاد المستقل ذي النمو المستقر، على الرغم من معدلات النمو المرتفعة وانجازات البنية الأساسية، إلى تجزؤ هذه الجهود قطرياً، وإلى عدم وضوح أهداف التنمية البعيدة المدى، وإلى اختلال التوازن بين دوري القطاع العام والقطاع الخاص لصالح الأول سواء قطرياً أو عربياً.

ولهذا فقد واجهت مشروعات التكامل الاقتصادي العربي مشاكل مماثلة، تمثلت في قيام القطاع العام في كل دولة عربية بالمشاركة في إقامة هذه المشروعات وإدارتها، في ظل غياب شبه تام لدور القطاع الخاص في التنمية الإقليمية المشتركة. وتعطل مبدأ انتقال عوامل الانتاج واقتصار التنمية الإقليمية على مشاركات الحكومات العربية أو ممثليها أديا إلى محدودية مساهمة القطاع الخاص وبالتالي ضعف فعالية هذه الجهود.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم وتحليل الإطار النظري لأسلوب التكامل الاقتصادي العربي المطوّر المستند إلى المشروعات التكاملية الإقليمية[1]. والفكرة المحورية لهذا الأسلوب تتلخص في أن مشاركة القطاع العام القطري (بصفته منظماً للاقتصاد) في الانتاج والاستثمار الإقليمي تعتبر أساسية ولكنها غير كافية، حيث تتطلب مساهمة القطاع الخاص بصورة مكثفة وموسعة في المرحلة التالية. ولهذا فإن أهداف هذه الدراسة تتمثل في: ١ ـ تحليل وتطوير لأسلوب بديل من الممارسة

(١) استبعدت كل الهوامش الفنية والمراجع والبيانات من هذا الموجز، الذي يناقش بعض جوانب الأطروحة، ولذا يقترح على القارىء المهتم مراجعة الأصل الكامل بالانكليزية الموجود لدى المؤلف.

التقليدية في التكامل، ٢ ـ تطوير دالتي الاستثمار والانتاج في القطاع الخاص ضمن إطار القطاع الاقتصادي العربي المشترك، ٣ ـ اختبار التأثير المتوقع لمشروعات التكامل على النمو والتنمية العربية من خلال طريقة تحليلية جزئية حركية.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء: يعالج الجزء **الأول** القضايا المطروحة أمام أسلوب مشروعات التكامل وفرضيته النظرية والخلفية الأدبية التي تتضمن تعريفاً به. ويناقش الجزء **الثاني** آلية النموذج الاقتصادي الرياضي وتطويره. ويتحدث الجزء **الثالث** عن تحليل النتائج التجريبية وعلاقتها بالتنمية الاقليمية. أما الجزء **الأخير** فيستعرض الخلاصة وبعض التوصيات العملية.

أولاً: المشكلة والخلفية النظرية

في هذا الجزء سنحاول استعراض المشكلة النظرية التي واجهت عملية التنمية الاقتصادية العربية والأساس النظري الذي يعتمد عليه أسلوب المشروعات التكاملية.

١ ـ القضايا المطروحة

إن دوافع ومسببات ظهور القطاع العربي المشترك، الذي يمثل آلية التكامل الاقتصادي العربي الحالية، ترجع إلى جهود التكامل خلال الأربعة عقود الماضية. وقد تمثلت جهود التنمية التكاملية في محاولتين رئيسيتين هما: **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري في الخمسينيات، واتفاقية السوق العربية المشتركة في الستينيات.**

وقد اعتمدت هاتين المحاولتين، سواء في الإطار أو الممارسة في التطبيق، على نموذج السوق الأوروبية المشتركة والنظريات التقليدية في التحرير التجاري. والركيزة الأساسية التي بنيت عليها توقعات التكامل ونتائجه هي انتقال السلع والبضائع بين مواقع الاستهلاك النهائية. وقد أوكلت عملية إنجاز التبادل التجاري، ضمناً، إلى القطاع الخاص بشكل عام. ويبدو أن هنالك تضارباً في الوسائل والأهداف جعل من تحقيق هذا التكامل في ظل تلك الشروط أمراً يصعب الوصول إليه عملياً، وبالتالي أدى إلى إخفاق هاتين المحاولتين.

ومشكلة التكامل الحالية تتلخص، بإيجاز، بثلاث نقاط ارتكازية: **أولاً**، إن مشاكل البلدان العربية، كبلدان نامية، هي مشاكل بنيوية متعلقة بتخلف القطاعات الانتاجية الرئيسية وليست ناتجة من مشاكل الدورة الاقتصادية التي تؤثر في معدل النمو والبطالة كما هي في الدول المتقدمة. ولذا فإن مبدأ تحرير التجارة ربما يفيد الدول المتقدمة، ولكنه لا يعني كثيراً بلداناً تصدر المنتجات والمواد الأولية ونصف المصنعة إلى بلدان ذات منتجات مشابهة. **ثانياً**، إن انتقال السلع والمنتجات وحده، كوسيلة، ربما لن يحقق التكامل في ظل عدم حرية انتقال كاملة لعوامل الانتاج وفي

ظل وجود حواجز اقتصادية (إضافة إلى الحواجز السياسية والإدارية) تتعلق بالتطبيق غير المتكامل لمبدأ السوق المشتركة. ومن هذه الحواجز التكاليف الاجتماعية الإضافية (Externalities) التي تنشأ في ظل وجود نظام يشمل ٢١ دولة عربية مختلفة، عدا عن وجود السلع العامة الإقليمية المختلطة (Regional Mixed Public Goods) التي تعيق سهولة انسياب الموارد وعملية التكامل. **ثالثاً**، إن تزايد سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي أدى بالنتيجة إلى تأثر جهود التكامل بالأولويات المحلية لكل دولة وبالتالي إلى تضاؤل مشاركة كل دولة في التجارة البينية والمشروعات التكاملية. ولذا فإن تزايد سيطرة القطاع العام خلقت تيارين متضادين في العمل العربي المشترك: **الأول** هو ضرورة استمرار مساهمة القطاع العام وبصورة متزايدة في الجهد التكاملي بحكم موقعه من السيطرة المحلية لكل دولة، بينما **الثاني** هو أن إنجاز عملية التكامل يتطلب مساهمة القطاع الخاص في تحريك السلع والموارد الانتاجية من موقع إلى آخر، ولكنه يصطدم بوجود التكاليف الإضافية التي تقلل من ربحية استثماراته.

وعليه فإن أسلوب القطاع العربي المشترك (Arab Joint Sector «AJS») هو إطار فكري وعملي يتجنب مُخفقات التجارب العربية السابقة. وهذا الأسلوب يأخذ بعين الاعتبار ليس الحاجة فقط إلى تبادل تجاري، بل الاعتراف بالمحددات الهيكلية في بنية الاقتصادات العربية مثل السلع العامة الإقليمية المختلطة، والتكاليف الاجتماعية الإضافية، والبنية الأساسية الإقليمية، والآلية المؤسسية التي تشجع مصادر القطاع الخاص على الانسياب في المنطقة. ومن هذا يمكن القول إن مشكلة التكامل العربي تتمثل حالياً في حضور كثيف، ولكن غير فعال للقطاع العام وغياب غير مبرر للقطاع الخاص، وحضورهما معاً شرط أساسي للتنمية العربية.

٢ ـ الفرضية النظرية

النقطة الأساسية في الفرضية تبين أن دور القطاع العام، عربياً، يعتبر ضرورياً وأساسياً في المرحلة الأولى، بينما التكامل النهائي يتم عندما يصبح بإمكان الموارد الخاصة التنقل بين الأقطار العربية بحسب مبدأ «المواطنية الاقتصادية»، حيث ان الفرد أو المؤسسة يعمل وينتج في الموقع الذي يحقق له أعلى عائد اقتصادي.

والفرضية تقول بأن القطاع المشترك، الذي هو قطاع عام بحسب ملكيته ودوره الاقتصادي، له تأثير واضح عندما يؤخذ بكليته وبحسب أهدافه الأصلية. وهذا القطاع يتمثل في الهيئات القومية المُنظمة، والمؤسسات الانتاجية والاستثمارية التي أنشئت بمشاركة حكومية عربية وتغطي في نشاطها كل الوطن العربي. وبكلمات أخرى، فإن القطاع المشترك، في أغلبه، هو وسيلة التكامل وليس هدفها. ووجوده الفعال يعتبر شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف ويستلزم توفير حركية وفاعلية المشاركة الأهلية.

إن مرونة هذا الأسلوب تزيل مشكلة حساسية السيادة الوطنية تجاه القرار الاقتصادي الجماعي. والمنفعة التكاملية هنا تعتمد على نتائج التوزيع الأصلي غير المتوازن لتوفر عوامل الانتاج في المنطقة انطلاقاً من قاعدة الميزة النسبية (Factors of Endowment) التي يجب النظر إليها من زاوية حركية. والتعليل المبدئي لدور القطاع المشترك ينبع من المنافع الحركية: حرية انتقال عوامل الانتاج، منافع وفورات الحجم وقدرته على تضمين التكاليف الاجتماعية الإقليمية والسلع العامة المختلطة. وتأثيره في القطاع الخاص يتم من خلال القنوات التالية: أولاً، أن استثمارات القطاع المشترك تُكمل الاستثمارات الخاصة عن طريق خلق البنية الأساسية والتي بدورها ترفع انتاجية رأس المال الخاص، وبالتالي تؤدي إلى خفض الاستثمارات الخاصة المطلوبة لانتاج وحدة من الناتج. ثانياً، وجود وزيادة استثمارات القطاع المشترك تخلق منتجات وأسواقاً جديدة، وعليه فإنها ترفع الطلب على منتجات القطاع الخاص المكملة. وثالثاً، أن مساهمات القطاع المشترك تزيد مجمل الناتج، وتدعم مصادر كل دولة، وبالتالي توفر الشروط الضرورية لاستغلال وفورات الحجم.

٣ ـ الخلفية الأدبية للموضوع

إن عدم فعالية الاتفاقيات التبادلية في الخمسينيات فُسر بأنه نتيجة طريقة التطبيق المحدودة، بينما أشار آخرون إلى أن درجة التنمية الاقتصادية واختلاف فلسفة التنمية كانا من أهم أسباب فشل السوق العربية المشتركة في الستينيات. ويبدو أنه في كلا الحالتين أغفلت النقطة الأساسية، وهي أنه لم تتوفر حرية كافية لانتقال عوامل الانتاج إلى جانب التبادل التجاري المحدود ليولد منافع اقتصادية مهمة، إلا أن جو التجربة أتاح لما أسماه بالاسا وستوتجسك (Balassa and Staoutjeski) «أسلوب محفظة المشروعات التكاملية» لأن يصبح سائداً كأسلوب تكاملي منذ بداية السبعينيات.

والمراجعة الأدبية لهذا الموضوع تهتم بمناقشة أربع قضايا رئيسية تحدد مهمة القطاع المشترك ودوره، والتي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

أ ـ طبيعة نشاط القطاع المتضمنة سلعاً عامة

إن قوى السوق المؤدية إلى التكامل والممثلة بحرية انتقال السلع وعوامل الانتاج، المفترضة، ستخفق بالوصول إلى ناتج مثالي بسبب وجود السلع العامة المختلطة والعوامل الخارجية المصاحبة (سلباً أو إيجاباً) نتيجة وجود ٢١ دولة ذات أولويات مختلفة. وتقديم مجموعة متنوعة من السلع العامة في المجتمع الحديث المعقد يستلزم وجود تنظيمات إضافية غير السلطة المحلية.

ومن أبرز الأمثلة على مساهمة القطاع المشترك في تقديم السلع العامة هو نظام المواصلات الإقليمية الحديثة، وتحسين مصادر المياه المشتركة، وحماية البيئة، والتعليم

والصحة الأساسية. وفي ظل تعدد أعضاء المجموعة العربية فإنه لا يوجد دوافع لدى أي دولة منفردة بتقديم هذه السلع أو بعضاً منها. وعليه فإن وجود مثل هذا الوضع يبرر: (١) التوسع في الأنشطة التي تزيد من المنافع المشتركة وتقلل من العقبات الإقليمية، (٢) استخدام مؤسسات القطاع المشترك كأدوات تدخل في تصحيح السوق العربية الخاصة.

ب ـ تكاليف المبادلات

قد تتوقف حركية عوامل الانتاج نتيجة وجود تكاليف عالية عند إتمام الصفقات. والعامل سينتقل إذا كان عائد استثماره في الموقع الجديد يتجاوز تكاليف الانتقال. وتكاليف الصفقات تتضمن تكلفة الانتقال الجسدي، تكلفة تحويل العملة والسياسات المالية، تكلفة الوقت الضائع في انتظار الوظيفة الجديدة، إضافة إلى التكاليف المالية والاجتماعية والنفسية الأخرى. وعليه فإن دور القطاع المشترك هو الإقلال من هذه التكاليف التي لا علاقة لها بالعملية الانتاجية، فهناك عدة مؤسسات واتفاقيات قامت لتسهيل عملية انتقال رأس المال والعمالة معاً.

ج ـ حركية عوامل الانتاج

يمكن استخدام عوامل الانتاج الفائضة في سلع لن يتم إنتاجها إذا كانت السوق الإقليمية مجزأة. فانتقال رأس المال إلى منطقة فائض عمالي يخفض ضائقة القطع الأجنبي وفي الوقت نفسه يزيد من قدرتها على التصدير. ويمكن الحصول على النتائج نفسها إذا انتقلت العمالة إلى منطقة فائض رأسمالي، وهي الفكرة التي تتمحور حولها هذه الدراسة. فتحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية يمكن أن تخفف مشاكل ميزان المدفوعات بينما تساهم العمالة نفسها في زيادة إنتاجية رأس المال الفائض.

د ـ مكاسب أخرى للقطاع

يؤكد المؤيدون للتكامل أن تطبيق أسلوب القطاع المشترك والمشاركة فيه يولد نوعين من المكاسب:

(١) **مكاسب سكونية**: وهي صافي خلق التجارة (عكس تحويل التجارة) بين الأعضاء في المجموعة. وعلى الرغم من أن هذا المكسب يعتبر صغيراً فإنه من الأسباب التقليدية خلف الاتحاد الجمركي الذي ساد بين دول عدة. أما المكسب الثاني فهو ناتج من مكاسب التبادل الذي يتولد عندما تتوحد القوة الاقتصادية لدول عدة لتشكل احتكاراً يفرض شروطه في البيع والشراء.

(٢) **مكاسب حركية**: وهذه ترمز إلى مكاسب الرفاهية التي تتولد من طريق معدلات نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي. وأهم هذه المكاسب هو اقتصادات الحجم

الذي أبسط أشكاله هو تجميع القدرة الشرائية العربية، بينما الشكل المتقدم يتمثل في انقاص تكلفة إنتاج الوحدة نتيجة انتاج عدد كبير لسوق واسعة. أما المكسب الثاني فيأتي عن طريق تشجيع الصناعة الوليدة وإنشائها حيث بالإمكان اكتساب المعرفة بالممارسة وتطوير التقنية الذاتية بعد فترة من الحماية الجمركية.

٤ ـ تعريف القطاع العربي المشترك

يختلف القطاع المشترك عن القطاع العام (بالمعنى السائد)، حيث إن الأول ليس قطاعاً ذا طبيعة عامة بالضبط وليس قطاعاً يهدف إلى الربح التجاري البحت أيضاً، بل إنه يشمل وظائف متعددة ناتجة من طبيعة دوره وتركيبه الأقرب للقطاع العام. وما يهمنا هنا هو دوره الخارجي وليس تركيبته الداخلية.

ويمكن تقسيم هيكل القطاع ومصادر تمويله إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أ ـ المجموعة القومية، وتضم نحو ٤٠ منظمة ذات مشاركة وأهداف قومية متعلقة بوضع الاستراتيجيا وتقديم الدعم والمراقبة. وأهم هذه المنظمات الجامعة العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية، الاتحادات النوعية وغيرها.

ب ـ المجموعة الانتاجية، وتضم نحو ٧٨ مؤسسة انتاجية أو استثمارية وتشمل مؤسسات ومشروعات تابعة لها مثل: الشركة العربية للاستثمار، الوكالة العربية الفضائية، المؤسسة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي وغيرها.

ج ـ المجموعة التمويلية، وتضم قناتين رئيستين: الأولى مؤسسات القطاع العام الإنمائية وتضم نحو ١٠ مؤسسات مثل الصندوق العربي والصندوق الكويتي وغيرهما، بينما القناة الثانية تمثل التحويل الحكومي المباشر من دول الفائض إلى دول العجز العربي أو إلى المؤسسات المشتركة.

أما الخصائص المميزة لهذا القطاع فهي تتلخص في دوره بتحسين انتاجية عوامل الانتاج لكل المنطقة، وأن الأرباح الاقتصادية لمنشأة خاصة يجب أن تأخذ في الحسبان الفرص المتاحة خارج الحدود المحلية أيضاً. وفي الوقت نفسه فإن هذا الأسلوب مرن أمام الحواجز السياسية ولكنه لا يفترض أن يحل محل السوق العربية المشتركة بل يتممها، ولذا فإنه بالإمكان تجاوز اتجاهات السياسات الاقتصادية المتعاكسة أحياناً للدول العربية مع قليل من المرونة الإدارية والتنظيمية. والميزة الأخيرة، التي لم تناقش هنا، هي أنه وسيلة في النهاية لإعادة توزيع الدخل بين القطاعات والمناطق الاقتصادية العربية.

ثانياً: النموذج الاقتصادي

نقطة التحليل الرئيسية هنا هي أن القطاع المشترك سينقص الفروقات في الأسعار النسبية للمدخلات (العوامل) (Rental/Wage ratio $= \frac{R}{W}$) التي تتفاوت من دولة إلى

أخرى في المنطقة العربية، حيث ان «Rental 'C'» هي التكلفة الاستعمالية لرأس المال بينما «Wage 'W'» هي متوسط أجر العامل السنوي. وعندما تزال المحددات على انتقال العوامل، فإن ذلك يقود إلى تعادل سعر (تكلفة) العوامل ما بين الأقطار لكل قطاع، وعليه فإنه ستنشأ تقنية انتاجية ذات كثافة متشابهة في استخدام العوامل. والنتيجة المباشرة لهذا هو تحقيق زيادة في معدل استثمارات المنطقة، وبالتالي زيادة انتاجية العمالة وانتاجية رأس المال.

١ ـ آلية التأثير

بناء على فرضيات النظرية الحديثة (Neoclassical) فإن التوازن في أسعار العوامل $\frac{C}{W}$ أو تناسب عوامل الانتاج (Labor/Capital = $\frac{L}{K}$) يتحقق عندما يكون عامل واحد حر الحركة تماماً. ولكن في العالم الحقيقي لا يوجد هنالك عمل حر تماماً وإنما دائماً يوجد مقيدات سواء في سوق العمالة أو في سوق رأس المال. وبما أن كل دولة عربية لديها فائض من مورد رئيس واحد (فائض عمالة أو فائض رأسمال) فإنه غير مقبول اجتماعياً الاعتماد على انتقال عنصر واحد فقط، ولذا فالانتقال المتوازن لكلا العنصرين يجعل عملية التغير مرغوبة وسهلة.

وإحدى نتائج فرضية مبدأ تكاملية عوامل الانتاج أنه لا يوجد الآن، وسيستمر في المستقبل، وجود فروقات كبيرة في سعر العوامل النسبي في المنطقة إذا لم يتحقق شرط الانتقال المتوازن. وإذا استمرت عملية التنمية الاقتصادية بوتيرتها الحالية، مع العلم بوجود التعددية والاختلاف في توزيع الموارد الطبيعية والبشرية، فإن الاقتصادات الوطنية ستتمايز بشدة عن طريق أشكال متباينة في التقنية الانتاجية بسبب الاختلافات القائمة في تكلفة المدخلات المختلفة في مواقع الانتاج.

وسيتبع هذا أن الدول العربية ذات الفائض العمالي ستخصص حالاً في انتاج سلع ذات كثافة عمالية في المدخلات، بينما الدول العربية ذات الفائض الرأسمالي ستخصص في انتاج سلع ذات كثافة رأسمالية في هذه المدخلات. وبالتأكيد هذا أسوأ ما يحدث للتنمية العربية، بحسب جدال الشمال والجنوب، في تقسيم العمل الذي سيفيد منطقة على حساب الأخرى، وبتكلفة انتاجية عالية لكل منتج.

وإذا قسمنا الوطن العربي إلى منطقتين رئيستين بحسب فائض عوامل الانتاج، فإن منطقة الفائض الرأسمالي تضم دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، بينما مجموعة الفائض العمالي تضم مجموعة الهلال الخصيب، ووادي النيل، أما مجموعة شمال أفريقيا فتعتبر متوازنة نسبياً من حيث وجود المعادن الطبيعية ووفرة عمالية صغيرة. وبحسب فروقات أسعار المدخلات (العوامل) فإن التنمية الطويلة الأجل ستقود إلى تقنية ذات كثافة رأسمالية في دول الفائض الرأسمالي وتقنية ذات كثافة عمالية في

الفائض العمالي. ووجود القطاع المشترك، عن طريق إزالة القيود وتقديم تسهيلات الانتقال، سيؤثر في أجور العمال وفي تكلفة رأس المال معاً. وهذا يعني أن عوامل **تأثير الاحلال** (Substitution Effect) تلعب دورها، فعندما ينتقل رأس المال من الخليج مثلاً سترتفع تكلفته وتنخفض أجور العمال لقلة رأس المال المتوافر، بينما دخول رأس المال وانتقال العمالة خارجاً في منطقة الفائض العمالي سيخفض تكلفة رأس المال ويزيد أجور العمال فيها. وعليه فإن أسعار العوامل النسبية تتأثر بتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية. أما **تأثير الناتج** (Output Effect) فيتولد عندما يتوسع المستثمرون في الانتاج مستفيدين من انخفاض تكلفة العمالة في منطقة الفائض العمالي وانخفاض تكلفة رأس المال في منطقة الفائض الرأسمالي حتى يختفي الفائض في كلتا المنطقتين.

والاستنتاج المنطقي لهذه الآلية يقول بأنه على القطاع تغيير تركيز نشاطه من دولة إلى أخرى بغرض انقاص اختلافات أسعار العوامل النسبية. فاستثماراته في منطقة ذات فائض عمالي، بافتراض ثبات الشروط الأخرى، تهدف إلى جعل عملية استخدام رأس المال غير مكلفة في سبيل الوصول إلى تقنية انتاجية قياسية عن طريق تقليل استخدام العمالة النسبي مقابل زيادة استخدام رأس المال. وهذه العملية تسمى التخفيف العمالي (De-Laborization). أما في منطقة ذات فائض رأسمالي فدور القطاع يتمثل في جعل العمالة أقل كلفة عن طريق تقليل مقدار رأس المال المخصص لكل عامل أو ما يمكن تسميته بالتخفيف الرأسمالي (De-Capitalization). وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي، كسلعة واحدة نهائية في الوطن العربي، قد أنتج بواسطة تقنيتين مختلفتين حيث إن معدل العمالة/رأس المال $\frac{L}{K}$ مرتفع قبل حالة التخفيف العمالي ومنخفض قبل حالة التخفيف الرأسمالي.

٢ ـ النموذج[٢]

تعامل الفرضية القطاع العربي المشترك على أنه تأثير طويل الأمد، ويتم من خلال مرحلتين رئيستين: **الأولى** تهتم بإنشاء وتشكيل ومتابعة استثمارات ومؤسسات القطاع، **والثانية** تأتي عندما تكون مصادر القطاع الخاص المتحركة بين الدول العربية تتجاوز تأثير القطاع المشترك في التنمية الإقليمية. وفي هذه المرحلة، الثانية، فإن القطاع المشترك يوصف بأنه القطاع العام، العربي، والذي يقابل حالياً القطاع العام في كل دولة، وقطاع خاص واحد لكل المنطقة العربية. الفرضية تقول بأن القطاع المشترك عندئذٍ سيولد زيادات إضافة إلى الاستثمارات الخاصة عن طريق التأثير في توزيع

(٢) هذا النموذج، هنا يمثل المرحلة الأخيرة من عملية تطوير النموذج الكامل ولا مجال لذكر كل الخطوات التي اتبعت في سبيل الوصول إليه، واقتصر فقط على بعض المعادلات بشكلها التطبيقي النهائي.

الموارد في المنطقة. ويتضح هذا التأثير، من خلال الأسلوب الذي تتم فيه حركية عوامل الانتاج، وبالتالي تغيير أسعار العوامل النسبية $\frac{C}{W}$، بالسماح للاحلال بين العمالة ورأس المال على طول خطي توسع مختلفين، الأول فيه $\frac{L}{K}$ مرتفعة، بينما الثاني فيه $\frac{L}{K}$ منخفضة. وعليه فإن مستويات الناتج التي انتجت بالتوليفات مرتفعة، بينما الأقل كلفة هي نتيجة اتباع المنشأة لمبدأ تعظيم الربح ضمن النظرية التقليدية المحدثة.

والصفة المميزة لنموذجنا ضمن النظرية التقليدية المحدثة (Neoclassical) هو تضمينه متغيرين أساسيين فريدين لهذه الدراسة: **الأول** هو $\frac{C}{W}$ الذي يمثل التأثير النهائي المقرر لكمية الاستثمار والناتج، **والثاني** هو رأسمال القطاع المشترك (Joint Capital Stock KJ) الذي يمثل تأثيره المباشر عندما يمارس نشاطه الإقليمي. ولهذا فإننا أدمجنا هذه الصفة ضمن نظام التكامل لتشكيل ثلاثة مظاهر يتم فيها اختبار تأثيره في بقية المتغيرات، حيث قدمنا أيضاً متغير الرأسمال الحكومي (Government Capital Stock KG) ليعبر عن البنية الأساسية في كل دولة.

أ ـ المظهر الأول: هو اختبار مدى تغير التقنية الهيكلية للاقتصاد (Structural Technology) نتيجة انجازات القطاع. ومنه فإن المنطقة كلها ستوصف بوجود تقنية ذات كثافة مدخلات مشابهة في القطاع نفسه وليس بين القطاعات. ويتبين هذا بواسطة الانخفاض في مرونة الاحلال التقني (Elasticity of Technical Substitution) = (α) بين مدخلات العمالة ورأس المال في دول الفائض العمالي أو بواسطة الزيادة في المرونة في دول الفائض الرأسمالي، واتجاه التغير في مرونة المنطقة، النهائية، ومقداره غير محدد بناء على معلومات سابقة، بل انه مسألة تجريبية. والمعادلة رقم (١) تبين المظهر الأول لاختبار تأثير القطاع:

$$\text{In}\left(\frac{L}{K_{1.2}}\right)_t = a + \alpha_{1.2} + \text{In}\left(\frac{C}{W}\right)_t + b\,TM_t + u_t \qquad (١)$$

حيث إن In تعني اشارة اللوغاريتم، و$\frac{L}{K}$ تعني تناسب عوامل الانتاج قبل وجود القطاع المشترك و$\frac{L}{K}$ بعد تقديمه، وα_1 هي مرونة الاحلال التقني للمنطقة قبل وجود القطاع المشترك وα_2 بعد تقديمه، و$\frac{C}{W}$ سعر العامل النسبي، وTM هو المتغير الزمني أضيف لامتصاص أخطاء تحديد المعادلة وu هو الخطأ المتبقي نتيجة تركيب البيانات، بينما a هي العامل الثابت. وتتميز هذه المعادلة، التي اشتقت استناداً إلى دالة CES للانتاج بأنها تتجنب مشاكل سعر المنتج، وطبيعة عائدات الحجم، وطبيعة تركيبة المنتج. ويتم تقدير معامل المرونة مباشرة من خلال علاقة تغير أسعار العوامل النسبية وتأثيره في تناسب المدخلات $\frac{L}{K}$.

والفرق بين قيمة α_1 وقيمة α_2 يشير إلى مدى التغير الهيكلي في البنية الاقتصادية للمنطقة. وهذا الفرق ينتج عندما نستخدم رأسمال المنطقة K_1 فقط، ثم عندما نضيف

إليه KJ ليصبح K_2. والنتائج المستخلصة هو أنه إذا كانت α مرتفعة فإن تناسب العوامل $\frac{L}{K}$ ستتغير كثيراً عند تغير $\frac{C}{W}$، ومنحنى الكميات المتساوية سيكون مستوياً. وهذا يعني أنه بالإمكان إحلال رأس المال مكان العمالة بسهولة (حالة إنتاج بكثافة عمالية). أما إذا ما كانت قيمة α منخفضة فإنها تشير إلى وجود منحنى كميات متساوية حاد ومنه فإن تناسب العوامل سيتغير بدرجة أقل من تغير $\frac{C}{W}$، وبالتالي فإنه من الصعوبة إحلال رأس المال مكان العمالة (حالة الانتاج بكثافة رأسمالية).

ب ـ أما **المظهر الثاني** فهو تضمين متغير القطاع المشترك KJ في دالتي الاستثمارات والناتج الخاصتين المشتقتين لكل المنطقة. ويشير KJ إلى الالتزامات الحالية تجاه نشاطات القطاع المشترك.

وقد وصلنا إلى دالة استثمار القطاع الخاص للمنطقة، والتي سيتم تقديرها عملياً في هذا المظهر الثاني بعد خطوات معقدة من الاشتقاق والمعالجة الجبرية والاقتصادية (تصل إلى ١٦ خطوة) ليمكن كتابتها كالآتي:

$$IP_t = a_0 - a_1 (\tfrac{C}{W})_t - a_2 KG_t - a_3 KJ_t + a_4 YP_t + a_5 KP_{t-1} + a_6 IP_{t-1} + a_7 D7_t + E_t \quad (٢)$$

حيث إن IP هي استثمارات القطاع الخاص السنوية في كل الوطن العربي، $\frac{C}{W}$ هي سعر العامل النسبي، KG هي رأسمال الحكومة في الاقتصاد (تجميع الدول المنفردة)، KJ رأسمال القطاع المشترك، YP الناتج المحلي الإجمالي المنتج بواسطة القطاع الخاص في الوطن العربي، KP_{t-1} هي رأسمال القطاع الخاص في السنة الفائتة وIP_{t-1} هو استثمار القطاع الخاص في السنة الفائتة أيضاً. وتتولد قيمة KP عن طريق تراكم IP سنوياً بعد انقاص مستوى الاهتلاك السنوي. وقد استخدمت KP وIP بفترة إبطاء لسنة واحدة لأن النموذج يأخذ بعين الاعتبار التوقعات الإرجاعية (Adaptive Expectations) من قبل المستثمرين التي تؤثر في أسعار العوامل مستقبلاً $\frac{C}{W}$ أو مقدار الناتج المخطط YP. أما D7 فهي متغير صوري (Dummy Variable) يشير إلى أن البيانات لسبع دول عربية كانت مفقودة قبل عام ١٩٧٠، وE هي خطأ التقدير.

ولذا فإن الإشارة الجبرية للمتغيرات $\frac{C}{W}$ وKG وKJ هي سالبة لأن ارتفاع قيمة أي منها سوف يقلل الحاجة إلى استثمارات إضافية للحفاظ على مستوى الناتج نفسه، فزيادة $\frac{C}{W}$ تؤدي إلى إنقاص كمية الرأسمال الخاص المتوقع (أو الحالي) نتيجة وجود عنصر الاحلال بالاستعاضة بالعمالة من رأس المال.

أما دالة ناتج القطاع الخاص YP (التي هي جزء من المظهر الثاني) فإنها اشتقت من معادلة التوازن نفسها التي تعتمد على دالة كوب ـ دوغلاس (Cobb-Douglas) للانتاج والتي اشتقت منها معادلة الاستثمار الخاص رقم (٢) أيضاً. ولذا فإن المعادلتين هما شكل التوازن النهائي للاقتصاد حيث الكفاءة الاقتصادية للموارد في أعلى

مستوى لها. ويمكن كتابة دالة ناتج القطاع الخاص بطريقة التقريب الخطية القابلة للتقدير، بعد عدة خطوات من المعالجة الرياضية، كالآتي:

$$YP_t = b_0 + b_1 (\frac{G}{W})_t + b_2 KG_t + b_3 Kp_t + b_4 KJ_t + b_5 YP_{t-1} + b_6 DO_t + E_t \quad (٣)$$

حيث إن YP_{t-1} هي الناتج المحلي الإجمالي الذي أنتج بواسطة القطاع الخاص في السنة الفائتة، DO_t هي متغير صوري يعكس فترة الفورة النفطية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، أما بقية المتغيرات فهي كما عرفت في المعادلة رقم (٢).

ج ـ أما المظهر الأخير فيتضمن الفكرة بأن القطاع العربي المشترك يشمل المشاركة في الترتيبات المؤسسية والمنشآت الانتاجية في الوقت نفسه، وأنه لا يؤثر كمياً بل نوعياً أيضاً في المتغيرات الإجمالية وليس في القطاعية فقط كما رأينا أعلاه. ولذا فإننا سنحاول تقدير هذا التأثير الاجمالي (Aggregate) النوعي باستخدام المتغير الصوري DJ ويغطي التأثير الذي لم يظهر كمياً.

وبالإمكان إعادة كتابة المعادلة رقم (٣) لتكون معادلة إجمالية مستخدمين شكل اللوغاريتم المضاعف كالآتي:

$$\ln (\frac{Y}{K})_t = - c_0 + c_1 \ln (\frac{Y}{K})_t + c_2 \ln DJ_t + c_3 TM_t + E_{2t} \quad (٤)$$

وهذه المعادلة تظهر ضمنياً التأثير الكلي للقطاع المشترك حيث إن $\frac{Y}{K}$ هي متوسط الناتج لرأس المال، DJ هي المتغير الصوري الذي يأخذ قيمة صفر من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٧١ وقيمة ١ من عام ١٩٧٣ وما بعده، وقيمة معامله تشير إلى نسبة تأثير القطاع في انتاجية رأس المال في المنطقة، وTM هي تقريب للتغيرات التقنية والمؤثرات الأخرى التي تظهر تباعاً ومُثلت بالمعامل الزمني.

والأسلوب النوعي في الاختبار، بواسطة المتغير الصوري، لا يمثل الأسلوب الأمثل ولكنه يبقى صالحاً مقارنة بفوائده. فتأثير القطاع العربي المشترك يذهب إلى أبعد من الأرقام الإحصائية المجردة خصوصاً إذا اعتبرنا أن التأثير التنظيمي، وإتاحة المعلومات، هو خلق جو معنوي بجدوى وأهمية الاستثمار والانتاج المشترك. وربما كان هذا التأثير موجوداً منذ سنين طويلة، ولكنه لم يترجم إلى إجراءات عملية (عدا السوق العربية المشتركة السيئة الحظ) إلا منذ بداية السبعينيات. وهذا التغير في اتجاه التركيز يعزى إلى تغير العقيدة الفكرية تجاه التكامل العربي وانتقال مراكزه السياسية من دول الفائض العمالي إلى دول الفائض الرأسمالي. ولذا فقد اخترنا عام ١٩٧٢ كبداية لنمو المشروعات العربية المشتركة، واختبار فرضية القطاع المشترك يستنتج من المعاملات c_1 وc_2. وكما يلاحظ فإن هذه المعاملات حددت بطريقة اللوغاريتم المضاعف ليمكن تفسيرها بأنها درجة المرونة الجزئية للمتغير الكلي الذي يعني أن تغير $\frac{L}{K}$ بنسبة مئوية معينة يؤدي إلى إحداث تغير في $\frac{Y}{K}$ بنسبة مئوية أخرى.

ثالثاً: النتائج التجريبية

إن بنية النموذج هي بنية كلية تعامل الوطن العربي على أنه وحدة اقتصادية ضخمة تضم ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسية، هي: القطاع الخاص، والقطاع الحكومي، والقطاع العربي المشترك. أما المتغيرات الاقتصادية الإجمالية التي استخدمت هنا فهي نحو ١٢ متغيراً. وكل متغير يغطي ١٤ دولة عربية فقط في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢) ويغطي كل الدول العربية (٢١) دولة في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢).

١ ـ البيانات

والبيانات الأساسية التي استخدمت في هذه الدراسة جمعت من مصادر عدة معظمها من المنشورات الرسمية للدول العربية، والمنشورات الدورية لمنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات والهيئات في نطاق الجامعة العربية أو المستقلة. وقد قدرت البيانات النهائية بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ اعتماداً على أسعار تحويل العملة لمتوسط السنة، أما الحسابات الأصلية فقد كانت بالأسعار الجارية واستعمل مخفض منفصل لكل دولة على حدة. واستخدمت أساليب إحصائية عدة لتحليل السلسلة الزمنية للبيانات وتقويمها وجعلها متناسقة من حيث تماثل الأساس الإحصائي لكل متغير.

وهذا لا يعني انتفاء النواقص في البيانات الإحصائية. فهنالك نقص رئيسي في البيانات اضطررنا على أساسه إلى تغيير المعادلة الرياضية، وبالتالي الحصول على نتائج مقاربة للدالة الأصلية نتيجة نقص البيانات وعدم امكانية إجراء كل التقنيات الرياضية على الحاسب. إضافة إلى ذلك فإنه توجد هنالك مشكلة فكرية ناتجة من تجميع البيانات (Aggregation) على مستوى قومي، وهذا يخلق بيانات لاقتصاد ربما لا يوجد في الصورة نفسها على الواقع. وبالطبع ليس هنالك بديل سوى الاستغناء عن النموذج كله إذا لم نستخدم طريقة التجميع، ولذا فإن فوائده تتجاوز سيئاته.

٢ ـ النتائج التجريبية

إن تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) يعتمد على بيانات السلسلة الزمنية(٣). وبما أن البيانات المستخدمة هي بيانات سنوية فقد كان استخدام المتغيرات

(٣) لم نضمن نتائج البيانات المستعرضة (Cross-Section) هذه الدراسة لأنها لا تختلف كثيراً عن نتائج السلسلة الزمنية. وبإمكان القارىء المهتم الإطلاع على التفاصيل الكاملة لنتائج البيانات المستعرضة في:

El Amach, Ibid.

الصورية التي ذكرناها مسبقاً مثل D7 وDO ليحل مشكلة عدم التناسقية والتفاوت الحجمي في اقتصادات الدول العربية.

وبغرض متابعة تأثير القطاع المشترك فإنه بإمكاننا تقسيم هذا التأثير إلى ثلاث دوائر تتم فيها مساهمات القطاع وتتداخل وهي: الدائرة الصغرى، والدائرة المتوسطة، والدائرة الكلية. وقد رتبت الدوائر بهذه الطريقة ابتداء من الوحدة الصغرى موضع التأثير (القطاع) وانتهاء بالوحدة الكلية التي هي الوطن العربي، وتشمل الدائرة الصغرى معادلتي الاستثمار والناتج الخاص رقمي (٢) و(٣)، والدائرة المتوسطة تضم التغير الهيكلي في الاقتصاد العربي وتمثلها المعادلة رقم (١)، أما الدائرة الكلية التي تعنى بصافي التأثيرات فتمثلها المعادلة رقم (٤).

أ ـ وقد قدر النموذج في الدائرة الصغرى بواسطة طريقة كوكران ـ أركوت المتتالية (Cochrane-Orcutt) على أساس معادلات منفردة لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي الناجمة عن وجود متغيرات ذات إبطاء لمدة سنة مثل و IP_{t-1} وKP_{t-1} و$(YP)_{t-1}$. والجدول رقم (٢ ـ ١) يبين أن قيمة معامل التحديد R^2مرتفعة لكل المعادلات، حيث أن تغير المتغيرات المفسرة يشرح نحو ٩٨ بالمئة من التغير في المتغير التابع، كما أن معظم المتغيرات الأصلية (باستبعاد ذوات الإبطاء لمدة سنة) مهمة معنوياً في درجة ٥ بالمئة وحتى متغير القطاع المشترك KJ. والقيمة المقدرة لكل معامل تتضمن كلا التأثيرين المباشر وغير المباشر في الارتداد.

وبالإمكان تحليل النتائج التجريبية باستخدام الطريقة غير المباشرة التي تتم بواسطة معاملات بيتا (Beta) القياسية الجزئية. والمنفعة المتحصلة من استخدام هذه الطريقة هي لإظهار القوة النسبية للمتغيرات المفسرة على المتغير التابع. وكما يبين الجدول رقم (٢ ـ ١) فإن أغلب المتغيرات مهمة معنوياً في دالة الاستثمار في درجة ٥ بالمئة. واقتصادات $\frac{C}{W}$ تشير إلى أن انخفاضها بدرجة معيارية واحدة سيزيد استثمارات القطاع الخاصة بنحو ٢١ بالمئة من الدرجة المعيارية عن طريق السماح للمنشآت باحلال العمالة مكان رأس المال. والمشاركة المباشرة لأسعار العوامل النسبية في التأثير في الاستثمار تبدو صغيرة مقابل تأثير المتغيرات الأخرى. على أي حال، إذا نظرنا إلى حركية العوامل نجدها غير مكتملة، ولذا فإن النتائج تعتبر مقبولة في هذه المرحلة، ولكن يبدو أن تأثير الأسعار في الناتج هو أعلى منه في الاستثمار. وعند السماح لحركية عوامل الانتاج التامة فإنه يتوقع تحقيق كفاءة عالية في استخدام الموارد. وهذا يشير إلى أنه عندما يصبح القطاع فعالاً فإن متغيرات القطاع ستكون ذات أهمية إحصائية أيضاً.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

معاملات بيتا القياسية الجزئية لمعادلتي الاستثمار والناتج في القطاع الخاص، السلسلة الزمنية (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢)

معادلة استثمار القطاع الخاص

$$IP_t = -0.211\left(\tfrac{C}{W}\right)_t + 2.828\,KG_t - 0.088\,KJ_t + 1.183\,YP_t$$
$$\quad -(6.661) \qquad (8.675) \qquad -(2.715) \qquad (9.801)$$
$$-2.856\,KP_{t-1} - 0.2141P_{t-1} + 0.262\,D7_2 \qquad (٢)$$
$$-(9.332) \qquad -(1.868) \qquad (7.917)$$

معادلة ناتج القطاع الخاص

$$YP_t = 0.274\left(\tfrac{C}{W}\right)_t - 1.027\,KG_t - 0.325\,KJ_t + 1.634\,KP_t$$
$$\quad (2.593) \qquad -(2.927) \qquad -(0.857) \qquad (3.702)$$
$$+0.545\,YP_{t-1} + 0.382\,DO_t$$
$$\quad (1.806) \qquad (3.698)$$
$$R^2 = 0.972$$

الأرقام بين القوسين هي مقياس (t) ودرجات الحرية هي ١٤ و١٦ للمعادلتين (٢) و(٣) على التوالي. وقيم (t) استخرجت بواسطة كوكران ـ أركوت وفرضت على معاملات بيتا التي استخرجت بطريقة 2SLS. والمعادلات هي تقريب خطي، ولا يوجد معامل ثابت في هذا النوع من الارتداد.

أما المتغير KJ فهو يظهر الإشارة الجبرية الصحيحة في دالة الاستثمار (٢)، أما في دالة الناتج (٣) فيظهر عكس الإشارة المطلوبة وغير مهم معنوياً أيضاً، وهذا يعني أن ارتفاع KJ بمقدار درجة معيارية واحدة يؤدي إلى تخفيض متطلبات الاستثمار الخاص بنحو ٩ بالمئة من الدرجة. وبما أن هذا المتغير غير مهم في دالة الناتج فإنه عندئذٍ يشك بوجود «السمتية المتعددة» (Multicollinearity) بين المتغير KJ والمتغير KG (الذي يمثل رأسمال قطاع الحكومة). وبعد تجارب احصائية عدة حول السمتية المتعددة تبين أن KJ لا يزال غير مهم في دالة الناتج، والصفات غير الثابتة لهذا المتغير ليست جديدة. إذا تفحصنا دور القطاع العربي المشترك فإننا نلاحظ الحقائق التالية:

- إن مشاركة القطاع المشترك بجدية في الاقتصاد العربي تعتبر حديثة.
- لم يضع المستثمرون العرب في توقعاتهم المساهمة المحتملة لحركية عوامل الانتاج.
- إن تأثير منظمات تنظيمية عدة لا يمكن حسابه كمياً، وعليه فإن KJ ربما تكون أقل من التأثير الحقيقي.

ـ القطاع العربي المشترك قطاع ذو أهداف طويلة الأجل، وعليه فإن KJ الحالية هي قصيرة الأجل والحكم على مدى تأثيرها يحتاج إلى فترة أطول.

ولن ندخل في تحليل تفصيلي للمتغيرات الأخرى، أما المتغير KG الذي يمثل رأسمال قطاع الحكومة فهو يظهر إشارة موجبة (عكس المطلوبة)، ويمكن تفسير ذلك بأن هذا المتغير تدخل فيه أجزاء عدة متضاربة، والمتغير YP الذي هو الناتج الخاص (في المعادلة رقم (٢)) يؤثر في الاستثمار بالصورة الصحيحة، حيث ان زيادته تتطلب زيادة في حجم الاستثمارات للمحافظة على معدل النمو نفسه، والمتغير ذو الإبطاء KP_{t-1} فتصرفه منطقي، والمتغيران IP_{t-1} وYP_{t-1} يبدوان غير مهمين احصائياً. وتضمين المتغيرات الصورية يؤدي إلى حيادية النتائج، فالمتغير D7 يشير إلى أن إضافة معلومات عن سبع دول أدى إلى تحسين معلومات الاستثمار بمقدار ٢٦ بالمئة من الدرجة المعيارية (تعادل ٢,٨ مليار دولار)، أما متغير DO الذي يمثل فورة أسعار النفط في الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) فإن تأثيره يعادل ٣٨ بالمئة من الدرجة المعيارية، أي أن الفورة وحدها أدت إلى زيادة ناتج القطاع الخاص بنحو ٢٨ مليار دولار.

ب ـ أما التأثير الهيكلي للقطاع فيمكن ملاحظته عن طريق نتائج المعادلة رقم (١) كما يبين الجدول رقم (٢ ـ ٢). فالنتيجة تظهر أن $\frac{C}{W}$ مهم احصائياً وأن المعامل α انخفضت قيمته من ١,٩٧٢ قبل دخول القطاع المشترك إلى الاقتصاد العربي إلى ١,٨١٩ بعد دخول القطاع. والمتغير TM يعبر عن عامل الزمن الذي أضيف ليمتص أخطاء تحديد المعادلة. وهذه المعادلة تختبر قدرة القطاع المشترك على التعجيل في احلال العمالة مكان رأس المال. فأي زيادة في السعر لاستعمال رأس المال (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) سيقود إلى انقاص في كمية رأس المال المستخدمة التي استعيض منها بعمال جدد.

والتقديرات تظهر أن معامل التحديد مرتفع لمثل هذه المعادلة وأن دور القطاع المشترك أدى إلى انقاص قيمة مرونة الاحلال بنحو ٨ بالمئة. وبما أن قيمة α لا تزال أكبر من واحد، فإن هذا يشير إلى أن عملية الاحلال بين العمالة ورأس المال لا تزال سهلة، لتقليل فائض العمالة عن طريق: ١ ـ تحريكه إلى دول الفائض الرأسمالي، و٢ ـ انقاص فائض رأس المال بتحريكه إلى دول الفائض العمالي. وتغير بسيط في تكلفة عوامل الانتاج سيطلق حرية أكبر لهذه العوامل.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)
تقديرات التغير الهيكلي التقني في المنطقة ضمن نظام القطاع المشترك مقاساً بالتغير في مرونة الاحلال (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢)

المعاملات الهيكلية للاقتصاد العربي قبل القطاع المشترك

$$\ln\left(\frac{L}{K}\right)_t = -\ 5.5811 - 1.9716\ \ln\left(\frac{C}{W}\right)_t - 0.0971\ TM_1 \qquad (١)$$
$$-\ (15.717) \quad -\ (5.556) \quad -\ (6.556)$$
$$R^2 = 0.801,\ DW = 1.339,\ SER = 0.035$$

المعاملات الهيكلية للاقتصاد العربي بعد القطاع المشترك

$$\ln\left(\frac{L}{K}\right)_t = -\ 5.658 - 1.8189\ \ln\left(\frac{C}{W}\right)_t - 0.0987\ TM_t$$
$$-\ (19.045) \quad -\ (5.182) \quad -\ (7.743)$$
$$R^2 = 0.834,\ DW = 1.501,\ SER = 0.032$$

فسر معامل الارتداد للمتغير $\frac{C}{W}$ على أنه مرونة الاحلال α وقد استخدمت طريقة كوكران ـ أركوت للوصول إلى هذه النتائج: R^2 معامل التحديد، DW هي مقياس دوربن ـ واتسون، وSER هي الخطأ المعياري للارتداد.

ولكن لماذا انخفاض α مهم لنا في هذه الدراسة؟ من تجربة التنمية، فإن قيمة α المرتفعة تصاحب أوضاع التخلف الاقتصادي حيث يسيطر قطاع الزراعة التقليدي على نشاط الانتاج والعمالة بينما قطاع الصناعة لا يزال صغيراً. وعليه فإن انخفاض α يعني زيادة التصنيع، وبالتالي ازدياد صعوبة احلال العمالة مكان رأس المال بحسب قانون الانتاجية الحدية المتناقصة. وبما أن القطاع المشترك هو محاولة لنشر رأس المال مع تزامن النمو في القطاع التقليدي (تؤكدها مقولة الأمن الغذائي العربي مؤخراً)، لذا فإن عملية التصنيع ستأخذ مكانها في كثافة عوامل فريدة نابعة من توزيع الموارد الطبيعية للمنطقة.

ج ـ والنقطة الأخيرة في اختبار النموذج تهدف إلى إيضاح صافي التأثير في مستوى الوطن العربي باستخدام متغير الناتج المحلي الإجمالي (وليس القطاعي) بناء على الأسلوب النوعي في التقدير. وكما تبين التقديرات في الجدول رقم (٢ ـ ٣) فإن كل المتغيرات مهمة إحصائياً، حيث إن قيمة معامل التحديد مرتفعة وقيمة المقياس دوربن ـ واتسون DW أيضاً في المستوى المطلوب (حيث لا يوجد ترابط تسلسلي). وهذا يعني أن DJ تساهم بنسبة ٢٩ بالمئة من تغير المرونة النسبية لمعدل الناتج/ورأس المال $\frac{Y}{K}$. أو بكلمة أخرى إذا كان النمو السنوي لحصة رأس المال من ناتج المنطقة هو ١ بالمئة فإن

القطاع المشترك يساهم بنحو ٢٩ بالمئة من قيمة هذا النمو. وعليه فإن تأثير التنظيمات المؤسسية (نوعياً) قد دخل هنا، مما أدى لأن تكون مساهمة القطاع مرتفعة نسبياً. فالعلاقة بين تأثير القطاع والاقتصاد العربي هي علاقة التوازن المستمر:

$$AJS \uparrow \rightarrow KJ \uparrow \rightarrow Ink \uparrow \rightarrow In\left(\frac{Y}{K}\right) \uparrow \rightarrow Y \uparrow \curvearrowright$$

الجدول رقم (٢ ـ ٣)

تقديرات تأثير القطاع في المنطقة العربية مستخدمين متغيرات قومية (وليست قطاعية) (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢)

$$In\left(\frac{Y}{K}\right)_t = 6.7193 + 1.0138\ In\left(\frac{L}{K}\right)_t + 0.2859\ DJ_t + 0.0396\ TM_t \qquad (٤)$$

$$(12.901) \quad (12.879) \quad (6.654) \quad (6.992)$$

$$R^2 = 0.944,\ DW = 1.941,\ SER = 0.058$$

النتائج استخلصت بواسطة طريقة كوكران ـ أركوت، وكما يُلاحظ فإن المتغيرات كتبت بطريقة اللوغاريتم المضاعف.

وعليه فإن زيادة مساهمة القطاع العربي المشترك AJS تؤدي إلى زيادة نمو رأس المال، وانقاص المتطلبات الرأسمالية لوحدة الناتج الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج/رأس المال (InY/K)، وبالتالي يعطي المنطقة الفرصة لتنتج أكثر بكمية المدخلات نفسها.

د ـ وقد اختبرنا صحة النموذج بأن حاولنا محاكاة (Simulation) دالات النموذج واشتقاق قيم المضاعف الحركي (Dynamic Multiplier). فالجزء الأول هو الاختبار عن طريق محاكاة البيانات التاريخية فقط في البداية ثم توسيع الاختبار ليشمل سنوات متوقعة إضافية. ويبين الجدول رقم (٢ ـ ٤) أن مقياس المحاكاة (RMS % Error) لكل الدالات تحت الاختبار هو في حدود المقبول ما عدا الدالة رقم (٤). وحتى هذه الدالة عندما رسم شكلها البياني (لم نضمنه هذه الدراسة) تبين أنه لا يزال جيداً لأنه يتبع أثر نقطة الانعطاف الرئيسية، ولربما إعادة تقدير هذه الدالة بطريقة ديناميكية سوف تغير النتائج. وكلما كانت قيمة المقياس أقل، كانت درجة المحاكاة أفضل. وهنالك مقولة تردد بين أوساط الاقتصاديين بأن النموذج الجيد في تقدير معاملات الارتداد ليس شرطاً كافياً لأن يكون جيداً أيضاً في تقدير المحاكاة لأن لكل منهما غرضاً محدداً.

الجدول رقم (٢ ـ ٤)

مقاييس اختبار المحاكاة الحركية التاريخية

للفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢)

المتغير التابع	RMS % Error مقياس المحاكاة النسبي (بالمئة)	R^2	نوعية المحاكاة	رقم المعادلة
IP	١٢,١	٠,٩٨٦	حركية	٢
YP	١٧,٨	٠,٩٨٢	حركية	٣
L/K	٤,٣	٠,٥٨٠	ثابتة	١
Y/K	١٣٠,٦	٠,٩٤٤	ثابتة	٤

المقاييس استخلصت بواسطة تصغير المربعات العادية OLS ونوعية المحاكاة تشير إلى وجود عامل إبطاء ذاتي «حركية» بينما في «ثابتة» لا يوجد إبطاء.

أما الجزء الثاني من اختبار النموذج فهو عن طريق اشتقاق المضاعف الحركي. وقيمة المضاعف هي مقدار التغير في المتغير التابع بسبب التغير في المتغير المفسر. فقد رفعنا قيمة المتغير المفسر، واستثمارات القطاع المشترك IJ، مرة واحدة بمقدار مليار دولار في عام ١٩٦١ ثم تتبعنا درجة تأثيره في المتغيرات المقصودة خلال فترة زمنية تجاوزت عشر سنوات. والنتائج المبينة في الجدول رقم (٢ ـ ٥) تبين قيماً مختارة لبعض هذه المتغيرات. فمضاعف الصدمة هو مقدار التغير الذي يتم في المتغير التابع في فترة زيادة القطاع المشترك نفسها بمقدار مليار دولار. أما المضاعف الإجمالي فهو صافي تراكم قيمة المضاعف في فترة يتلاشى فيها التأثير تماماً.

الجدول رقم (٢ ـ ٥)

المضاعف الحركي لبعض متغيرات الاقتصاد العربي نتيجة زيادة استثمارات القطاع المشترك بمقدار مليار دولار عام ١٩٦١

الفترة	αIP/αIJ مضاعف الاستثمار الخاص	αYP/αIJ مضاعف الناتج الخاص	α(Y/K)/αIJ مضاعف انتاجية رأس المال
مضاعف الصدمة	ـ ٠,٠٧٥	١,٠١٤	٢,٨٩٠
المضاعف الاجمالي	ـ ٠,٠٦٢	٣,٠٤١	١٠,٣٠١

المضاعف الإجمالي هو المضاعف الطويل الأجل بينما مضاعف الصدمة هو للفترة الأولى فقط.

ويمكننا ملاحظة أن زيادة استثمار القطاع المشترك بنحو مليار دولار سيؤدي إلى نقص في الاستثمارات الخاصة بنحو ٦٢ مليون دولار. وهي حجة يمكن أن تؤخذ ضد القطاع المشترك وتأثيره السلبي في القطاع الخاص. ولكن هذا غير صحيح حين ينظر إلى دور هذه الاستثمارات في توليد ما قيمته ٣ مليارات دولار من ناتج القطاع الخاص، وهو ما يعوض من عامل الطرد ضد استثمارات القطاع الخاص. أما على المستوى القومي فإن قيمة المضاعف تزداد إلى نحو عشر مرات. وهذا يعني أن حصة وحدة رأس المال من الناتج القومي $\frac{Y}{K}$ ستزداد عشر مرات في حالة تنفيذ استثمارات في القطاع المشترك بمقدار مليار دولار.

رابعاً: الخلاصة والتوصيات

تتوزع الأفكار الرئيسية في هذا الملخص على مجموعتين: **الأولى** تحتوي مراجعة للمسائل الأساسية التي نوقشت نظرياً وعملياً في النموذج، **والثانية** تتضمن توصيات إجرائية.

والقاعدة الفكرية التي يجب إعادة التذكير بها هنا هي أن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة لإلقاء النور على مسألة التكامل الاقتصادي التي استهلكت جهداً ووقتاً كثيراً من مصادر العرب. وقد توخينا في العرض النظري للمسألة، وبناء النموذج، وتوثيق البيانات، وتفسير النتائج العملية، مبدأ الموضوعية الجادة كأساس علمي. وما إذا كانت النتائج العملية تؤيد أو ترفض فرضية دور القطاع المشترك فإن هذا هو الغرض الرئيسي من الدراسة. وفي الاقتصاد، مثله مثل أي علم آخر، يفترض بأن كلا النظرية والتطبيق متلازمين دائماً، فالنظرية هي إطار يتخيله العقل عند اعتبار القرار الإجرائي، وان الاستنتاجات العملية لاختبار واحد دليل غير كاف لإثبات أو رفض النظرية، بل إن الاختبار هو تمرين في سلسلة أدلة متصلة.

١ ـ تلخيص لفرضيات القطاع المشترك

إن فرضية القطاع المشترك قد طورت من خلال نموذج النظرية الاقتصادية التقليدية المعدلة، وإنها عنيت بشرح دالتي الاستثمار والناتج الخاصتين، وشرح تغير تناسب العوامل، وشرح دالة الناتج القومية. وإنه من المناسب امتحان استعمال $\frac{C}{W}$ وتقدير استثمارات القطاع المشترك في ضوء النتائج العملية هنا.

أ ـ يفترض النموذج أن حركية عوامل الانتاج الكاملة ستؤدي إلى الغاء فروق تكلفة المدخلات داخل المنطقة. وربما يجادل البعض بأن الغاء الفروق هو فرض نظري مقبول ولكنه فرض متطرف على المستوى العملي. وقد حاولنا إظهار أن هذا الفرض لا يزال صالحاً حتى على مستوى الاجراءات العملية للوصول إلى نمو وتنمية مثاليين. فالمنطقة قد قسمت إلى منطقتين فرعيتين لتنتجا ناتجاً واحداً الذي هو الناتج المحلي

الإجمالي (GDP) والذي باستطاعتنا استخدامه كمقياس بديل من مدى الرفاهية في الوطن العربي. جزء من هذا الناتج أنتج بواسطة طريقة الكثافة العمالية في دول الفائض العمالي بينما الجزء الآخر بطريقة الكثافة الرأسمالية في دول الفائض الرأسمالي. وفرض حركية عوامل الانتاج، وبالتالي الوصول إلى تكلفة واحدة، معلل على أساس أن فروقات $\frac{G}{W}$ قد خلقت بسبب التوزيع غير المتوازن للمصادر الطبيعية والبشرية بين أجزاء الوطن العربي.

وتتطلب المحافظة على معدل النمو لكل دولة ضمن تقنيات الانتاج الحالية، معتبرين فقط الكفاءة المحلية (Local Efficiency)، الوجود المستمر لفائض عنصر الانتاج المقصود. وبكلمات أخرى، فإن ذلك يستلزم وجود بطالة دائمة (أو عطالة مقنعة) للمصادر (عمالة ورأسمال) وهو ضد مبدأ الاقتصاد السليم. وتأكيدنا على قاعدة الكفاءة الاقتصادية مهم لجعل كل منشأة تأخذ بعين الاعتبار، عند حساب الربح، تكلفة الفرصة البديلة التي توجد وراء الحدود السياسية للدولة. فتكلفة فرصة العمالة (الأجر) والرأسمال (تكلفة الاستعمال) يعبر عنها باختلافات $\frac{G}{W}$ في دول المنطقة. والمنشآت، تسعى بطبيعتها إلى تعظيم الربح، وتنتج حيثما تكون تكلفة الانتاج هي الأقل (متضمناً تكلفة المبادلات). وانسياب المصادر إلى مناطق ذات عائد عال سيؤدي إلى إلغاء الفروقات داخل كل قطاع، ولكن الفروقات بين القطاعات ستبقى. ويجب أن نتذكر أن جهدنا هو أن نتحرك باتجاه ناتج ذي كفاءة عالية مقارنة بالمراحل السابقة، والناتج النهائي في أي مرحلة هو مشكلة يومية تواجه صانعي القرار.

ب ـ والنقطة الثانية هي تقويم فعالية استثمارات القطاع المشترك. فالبيانات المستعملة في النموذج هي بيانات كلية، وهذا التعميم يتجاهل حقائق عدة. **أولاً**، إن تحويلات الحكومات غير الرسمية لا تمر عن طريق القطاع مباشرة بينما اعتبرت كلها استثمارات هنا. وهذا يفترض أن نعامل جزءاً منها فقط كاستثمارات بينما البقية تستخدم لتمويل الاستهلاك الحكومي الجاري. **ثانياً**، جزء من رأسمال المؤسسات والمشروعات العربية المشتركة المدفوع لا يزال عاطلاً على شكل إيداعات في المصارف التجارية. وأخيراً يوجد عدة اتفاقيات ثنائية ودولية لمشروعات متنوعة بين حكومات المنطقة لم تدرج هنا بسبب عدم وجود بيانات متاحة عنها، وقد أنشىء عدد من هذه المشروعات خارج إشراف القطاع المباشر. ولذا فإن القطاع يضخم النتائج في بعض أجزائه ويقللها في نواح أخرى.

٢ ـ التوصيات العملية

هذه التوصيات استخلصت من النقاش النظري والعملي في هذه الدراسة. وتتركز هذه التوصيات حول موضوعات ذات طابع عام يختص بطبيعة التكامل الاقتصادي وآليتها، وأهمها:

أ ـ تقوية دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص، في المرحلة النهائية، دوراً أساسياً في تطبيق نظام القطاع المشترك. وهذا يستلزم الدعوة إلى تشجيع مؤسسات القطاع الخاص لتساهم بمشروعات إقليمية عن طريق مساعدتها بمعلومات عن فرص الاستثمار، وتبسيط إجراءات الاستثمار وقوانين الضرائب. والتقوية يمكن التعبير عنها بتقوية الربط بين المؤسسات المتخصصة والمتكاملة، ووضع معايير وتحديث ممارسات الأعمال في المنطقة. والمؤتمران الأخيران لرجال الأعمال العرب يجب أن ينظر إليهما على أنهما مبادرتان بارزتان في نشاط القطاع الخاص العربي.

ب ـ حركية عوامل الانتاج: إن حركية عوامل الانتاج (عمالة ورأسمال) ليست عنصراً مهماً في نظام القطاع المشترك فقط وإنما أساسياً أيضاً من أجل اتباع استراتيجية تنمية مستمرة ومتوازنة. وأعيد التركيز على الحركية هنا لأنها من نقاط الدفاع التي تبنتها الجامعة العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة منذ زمن طويل ولا تزال تدعو إلى تطبيقها. إن الاتفاقية المقترحة منذ منتصف السبعينيات من قبل منظمة العمل العربية من أجل إيجاد قواعد لتنظيم حرية انتقال العمالة هي خطوة مهمة إذا ما طبقت. وربما تكون الشروط المتوافرة لحرية حركة انتقال رأس المال أفضل من شروط انتقال العمالة الخاصة لانتقال رأس المال. وإن تقوية المنظمات المتخصصة لرأس المال يجب أن ينظر إليها كمهمة عاجلة. ويفترض أن تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين ضد الأخطار التجارية وغير التجارية التي يحتمل أن تواجهها المؤسسة الخاصة وتغطي بنشاطها أجزاء الوطن العربي كافة بصورة فعالة، إلا أن دورها لا يزال ضئيلاً.

ج ـ استغلال مصادر القطاع المشترك المتاحة: قدمت مجموعة من الاقتصاديين العرب، تحت إشراف الجامعة العربية، مقترحاً إلى مؤتمر القمة العربي في عام ١٩٨٠ يقضي بأن تلتزم كل الدول العربية بتخصيص ١٠ بالمئة على الأقل من استثماراتها السنوية لتمويل مشروعات القطاع المشترك، مع تركيز التنمية على الدول الأقل نمواً. وقد استجاب المؤتمر لذلك بتخصيص مبلغ ٥ مليارات دولار لهذا الغرض لتستثمر في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥). والسؤال هنا ليس ما إذا كان هذا المبلغ يعادل ١٠ بالمئة أم لا، وإنما ما هي قدرة مؤسسات القطاع المشترك سواء من جانب المنظمات العربية (المقيدة في حركتها) أم من جانب الممولين على القدرة بالالتزام ومتابعة التنفيذ؟ والسؤال يجب إعادة صياغته ليكون: هل مؤسسات القطاع المشترك مؤهلة سياسياً وقانونياً لتنفيذ مشروعاتها كما اعتمدت من قبل الحكومات العربية؟ بالتأكيد لا، ويدل على ذلك تعثر اتفاقيات مشتركة عدة ذات صفة قومية حول العمالة والاستثمار عربياً. والمصادر المالية المتوفرة حالياً للقطاع تتجاوز نسبة ١٠ بالمئة منذ عام ١٩٧٤ تقريباً. وقد أدخلنا مقابل هذه النسبة ليس فقط المؤسسات التمويلية العربية التقليدية، بل أيضاً التحويلات الحكومية المباشرة والمشروعات المشتركة كجزء من نظام القطاع المشترك لأنها

جميعاً تتحمل مسؤولية انجاز التكامل الاقتصادي العربي. وعليه فإن المهمة المباشرة يجب أن توجه إلى تعزيز الالتزام بأهداف هذه المؤسسات، وزيادة كفاءتها الإدارية وليس مجرد زيادة رأسمال المؤسسات المعطل في المصارف التجارية.

د ـ مشاركة القطاع العام: إن زيادة مشاركة القطاع العام في الاستثمار والانتاج والتنظيم ضرورية على المستوى الإقليمي في المرحلة الأولى لإزالة العوائق الإقليمية وخلق جو من الثقة للمستثمرين. وأقرب الأمثلة للدور المتوقع هو دور الهيئة العربية للاتصالات الفضائية في تسهيل الاتصالات بين أجزاء الوطن العربي، فحالما يلمس القطاع الخاص وجود الدولة في صناعة الاتصالات الحديثة فإن مؤسسات القطاع الخاص ستشارك. وهذه الدراسة تتبنى المبدأ القائل بأن القطاع الخاص هو الذي يجب أن يحقق أهداف التكامل ويستفيد من منافعه أخيراً. وتقوية دور صندوق النقد العربي، مثلاً كمصرف مركزي عربي ومؤسسات عربية أخرى مماثلة، سيؤدي إلى إيجاد الأجواء العملية والنفسية اللازمة لتكامل وتمازج الفعاليات الخاصة والأفراد في نظام مالي ونقدي واحد هدفه الوصول إلى أعلى مستوى رفاه للفرد والمجتمع.

هـ ـ التمويل بالمساهمة: ان معظم صناديق ومؤسسات التنمية العربية أنشئت لتقوم بالدرجة الأولى بتحويل رأس المال من الدول المانحة إلى الدول المستفيدة. وهذه الوظيفة كانت مناسبة عند إنشاء هذه الصناديق في بداية السبعينيات، إلا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة، وانخفاض عائدات النفط، والدرجة المتقدمة التي وصلت إليها عمليات هذه الصناديق جعلت من تغيير الوظيفة الأساسية لهذه المؤسسات أمراً ضرورياً. ويفترض الآن أن تتجه هذه المؤسسات التمويلية نحو مشاركة مباشرة وغير مباشرة في التمويل بالمساهمة بملكية أصول المشروعات الإنمائية المشتركة. وعلى الرغم من أنه ليس ما يمنع هذه المؤسسات دستورياً من المساهمة بالأسهم، فإن الظروف الجديدة في الاقتصاد العربي تدعو إلى استغلال المصادر المتاحة بالطريقة الأفضل وهي المساهمة بالملكية. وهذا الأسلوب يعتمد على افتراض أن الالتزام السياسي والمالي نحو القطاع لا يزال قائماً كما هو عند إنشاء هذه المؤسسات.

وأسلوب التمويل بالمساهمة يحرر جزءاً كبيراً من المصادر المالية، للمؤسسات التمويلية، المربوطة بقروض طويلة الأجل. وإن أي مؤسسة تمويلية، خصوصاً تلك التي لها طبيعة إقليمية كالصندوق العربي، باستطاعتها اقتراح وتمويل مشروعات عربية مشتركة عدة مختارة والمساهمة فيها وتوجيهها خلال سنوات الإنشاء. وبعد أن يستكمل المشروع فنياً ومالياً، فإن باستطاعة المؤسسة التمويلية الانسحاب لتمويل مشروع آخر. وهذه الطريقة تُمكن المؤسسة من استعادة أموالها بسرعة وتدويرها في مشروعات جديدة. ولا تستدعي أن تكون مساهمة هذه المؤسسات بنسبة كبيرة، بل إن مجرد مشاركتها الرمزية أحياناً تفرض عوامل ثقة في المشروع وتجعله قابلاً للنجاح.

الفصل الثالث

الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية(*)

سمير المقدسي(**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ٨٣ - ١٠٤، وهو بحث قدم إلى المؤتمر الدولي الثاني حول: الأمة والدولة والتكامل في العالم العربي، نظمه معهد الشؤون الدولية في روما (Istituto Affari Internazional - Rome) ومدرسة بانتيويس (Panteois) للعلوم السياسية في أثينا، كورفو، ١ - ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

(**) أستاذ الاقتصاد ومدير معهد العلوم المالية والمصرفية - الجامعة الأميركية في بيروت.

مقدمة

لهذا البحث ثلاثة أهداف رئيسية: **الأول** درس طبيعة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وظواهره والعوامل التي تؤثر فيه، مع تركيز خاص على الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية؛ **والثاني** بحث الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل ـ على مستوى الهياكل والسياسات ـ إقليمياً ومع الاقتصاد العالمي؛ **والثالث** محاولة إعطاء تقويم موجز للعلاقات بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية كما تظهرها حالة البلدان العربية.

وينقسم البحث إلى أربعة أجزاء رئيسية هي: الاعتماد الاقتصادي المتبادل: الطبيعة والظواهر والعوامل الكامنة؛ السياسة الاقتصادية في عالم الاعتماد المتبادل؛ الاقتصادات العربية: الروابط مع الاقتصاد العالمي، الروابط الإقليمية، السياسات التابعة والمستقلة، وذات الاعتماد المتبادل؛ الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة، مع اهتمام خاص بالبلدان العربية.

أولاً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل: الطبيعة والظواهر والعوامل الكامنة

إن الروابط الاقتصادية والمالية بين الاقتصادات القومية والدولية متعددة الأوجه، وكذلك هي ظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ونرمي فيما يلي إلى استعراض مسألتين تتعلقان بهذه القضية بالتحديد، (١) طبيعة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وظواهره و(٢) بعض العوامل التي يظهر أنها تتحكم في درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات القومية والعالمية.

١ ـ طبيعة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وظواهره

يمكن تبين الاعتماد الاقتصادي المتبادل على مستويات العلاقات الاقتصادية الدولية كافة وبخاصة: (أ) التبادل التجاري. (ب) حركات رؤوس الأموال.

(ج) انتقال عوامل الإنتاج. (د) التقانة (التكنولوجيا)[١]. وقد تختلف درجة الاعتماد المتبادل في كل من هذه الأبواب اختلافاً شاسعاً من بلد إلى آخر. فمن الممكن أن يكون الرابط الرئيسي بالنسبة إلى بعض الدول العلاقات التجارية؛ وبالنسبة إلى البعض الآخر، قد يكون التبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال على قدر متساوٍ من الأهمية، كما أنه، بالنسبة إلى بلاد أخرى، يمكن أن يشكل التبادل التجاري ونقل التقانة (التكنولوجيا) الرابطين الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. وبالنسبة إلى بعض الدول، تشكل حركات التجارة، ورؤوس الأموال وعوامل الإنتاج مجتمعة روابط مهمة مع الخارج (مثل البلدان العربية المصدرة للنفط). ومن الناحية التاريخية، كانت الحركات التجارية ومن بعدها حركات رؤوس الأموال تشكل العلاقات المهمة بين الدول. وفي السنوات الأخيرة الماضية، بدأت حركات عوامل الإنتاج والروابط التقانية تكتسب دوراً متزايداً في تحديد طبيعة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ومداه بين الدول ذات السيادة. والاعتماد المتبادل يعني اعتماداً في الاتجاهين أو مشتركاً بين اقتصادات قومية. إلاّ أنه بالنسبة إلى الدول الصغيرة، فإن هذا الأمر يترجم نفسه عموماً، وفي المقام الأول، في تبعية للدول الكبيرة، مع أن الأخيرة قد تعتمد بدورها، وبصورة كبيرة جداً، على دول صغيرة معينة للحصول على استيرادات استراتيجية محددة. وتصبح مسألة الاعتماد الاقتصادي المتبادل أكثر وضوحاً بين الاقتصادات الكبيرة المصنعة مع ان بعض الدول هنا أيضاً قد تكون أكثر «اعتماداً» من الأخرى. وتنطبق المبادىء نفسها على الدول التي تشكل تجمعات إقليمية، مع العلم بأن تبعية اقتصاد معين يجب أن ينظر إليها الآن في إطار الاقتصادات الإقليمية والعالمية معاً[٢].

وبوجود الروابط المتعددة بين اقتصاد قومي معين والاقتصاد العالمي، ينبغي توضيح ثلاثة أبعاد للاعتماد المتبادل: **الأول** هو الاعتماد البنيوي، أي مدى ما يبلغه

---

(١) تظهر التدفقات التقانية نفسها في حراكها عوامل الإنتاج (الخبرات والإدارة التقنية) والتدفقات التجارية (حركة البضائع المحتوية على التقانة) أو اكتساب البراءات ـ الامتيازات. وأخذت التقانة تحتل مركزاً مهماً جداً في التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، كما أخذت تعتبر باباً مستقلاً في العلاقات الاقتصادية الدولية.

(٢) ركزت نظريات التبعية، التي قدم لها في المقام الأول كتّاب أمريكا اللاتينية، على القيود والتشوهات التي يفرضها النظام الاقتصادي الدولي (الرأسمالي) القائم على تنمية الدول الآخذة في النمو، مبقياً إياها في حالة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول (الرأسمالية) المصنعة. والمطلوب بحسب هذه النظريات هو نظام اقتصادي دولي جديد يسمح للدول الآخذة في النمو بالتوصل إلى تنمية قومية مستقلة. وتنادي نظريات التبعية، أو بعض منها، بالانكفاء النسبي أو التقليل من الاعتماد على النظام الاقتصادي الدولي الحالي عبر ممارسة سياسات الاكتفاء الذاتي. لمراجعة نظريات التبعية، انظر:
Dudley Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment* (London: Frances Pinter, 1981),
ولا سيما مقالات ج. بالما ود. سيرز. من ناحية ثانية، فإن الانعزال عن النظام الاقتصادي العالمي كما أشار: سيرز في: المصدر نفسه، ص ١٣٩ ربما يكون مكلفاً جداً ويثير مشاكل كبيرة للبلد المنعزل.

اعتماد رخاء دولة ما على الأسواق العالمية سواء من ناحية العرض أو الطلب. ويتعلق هذا الأمر بناحية مهمة للتكامل مع الاقتصاد العالمي. فالدول التي تعتمد على صادرات عدد محدود من المواد الخام، على سبيل المثال، تعتمد بشكل كبير على الطلب في الخارج لهذه المنتجات، وبالتالي فإن رفاهيتها الاقتصادية مرتبطة بصورة شاملة بمستوى هذا الطلب. وقد بعث هذا الأمر، كما يعرف الجميع، على أبحاث ومناظرات معمقة في الأدبيات المتعلقة بقضايا التخصص الدولي، والنمو ذو التوجه الداخلي في مواجهة النمو ذي التوجه الخارجي، والحمائية في مواجهة التجارة الحرة... إلخ. وقد لا تكون الدول ذات الاقتصادات المنوعة أقل اعتماداً على الاقتصاد العالمي، لكنها ربما تكون قادرة بصورة أفضل على مقاومة تأثير التغيرات الخارجية، وتمتلك حرية أكبر في اختيار السياسات الملائمة لمواجهتها. وعموماً، فإنه كلما ازداد تكامل الاقتصادات القومية عبر الأسواق السلعية والمالية، كانت سلع دولة ما وأصولها أقرب إلى العمل كبدائل لسلع دولة أخرى وأصولها، وكانت درجة الاعتماد الاقتصادي أكبر. وهذا ما يصل بنا إلى البعد الثاني الذي يتعلق بالاعتماد المتبادل على صعيد السياسة الاقتصادية، أي أثر الإجراءات السياسية في عالم تبعية اقتصادية متبادلة. فمن المحتم أن تؤثر قرارات السياسة الاقتصادية التي تتخذ في بلد كبير في اقتصادات الدول الأخرى القومية. إن آليات التكيف التي تقوم أو التي يسمح لها أن تنشأ رداً على قرارات السياسة الاقتصادية المتخذة في الخارج لها تأثير مباشر في درجة الاعتماد المتبادل التي ترغب الدول في تحملها. وتشكل سياسات سعر الصرف ومعدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، والاحتياطيات النقدية، على سبيل المثال، قضايا رئيسية بالنسبة إلى الاعتماد المتبادل بين الدول[٣]. وهي تحتل أهمية عليا بالنسبة إلى الدول الكبرى والأعضاء في التجمعات الإقليمية، ولهذا كان التركيز الذي تبديه هذه التجمعات على الحاجة إلى تنسيق السياسة الاقتصادية[٤]. وكلما ازداد تكامل الاقتصادات القومية، كانت الحاجة إلى تنسيق السياسة الاقتصادية أكبر. وللبعد الثالث أن يركز على المدلولات السياسية للاعتماد المتبادل. فهناك دول أكثر رغبة من غيرها في أن تتكامل مع الاقتصاد العالمي أو في اقتصاد إقليمي، وهي بالتالي أكثر رغبة من غيرها في تقبل القيود التي قد يستدعيها هذا التكامل على القرار الاقتصادي المستقل (انظر الجزء الثالث

---

(٣) A.E. Swoboda, «Exchange Rate Regimes and European - US Policy Interdependence,» in: A.V. Hooke, ed., *Exchange Rate Regimes and Policy Interdependence* ([n.p.]: IMF, 1983), p. 76.

(٤) K. Hamada, «Macroeconomic Strategy and Coordination under Alternative Exchange Rates,» in: R. Dornbusch and J.A. Frenkel, eds., *International Economic Policy: Theory of Evidence* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1971), p. 294, and R. Cooper, «Interdependence of National Economic Policies,» in: Bela Balassa, ed., *Changing Patterns in Foreign Trade and Payments* (New York: W.W. Norton and Company, Inc., 1970), pp. 103-115.

لاحقاً). وبالتالي، فإن اقتصادان متشابهان قد يمارسان سياسات مختلفة إزاء التفاعلات الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي. فقد يختار أحدهما أن يكون منفتحاً لدرجة كبيرة، في حين يحاول الآخر أن يعزل اقتصاده عبر سياسات تقييدية. وقد لا يكون معيار هذا الخيار اقتصادياً صرفاً بالضرورة، بل سياسياً في طبيعته إلى حد كبير؛ أي أن السلطات ربما تكون مدفوعة بما تراه كاعتبارات السيادة القومية.

إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظاهرة جوهرية في العالم المعاصر، وبالنسبة إلى معظم الدول، إن لم نقل كلها، يعد تقدم الدول منفردة مستحيلاً بالاستقلال عن الاقتصاد العالمي إلا إذا كان بتكاليف اقتصادية واجتماعية غير مقبولة. ولكن، إذا ما اتفقنا على أن التجارة الدولية، وبتعميم أكثر، العلاقات الاقتصادية الدولية توفر أسس النمو بوتيرة أسرع بكثير مما يمكن أن يكون عليه لو اختلفت الحال، فليس هناك من تصور مشترك بالنسبة إلى أفضل أنماط العلاقات الاقتصادية الدولية، أو إلى درجة اندماج اقتصاد قومي معين بالاقتصاد العالمي. إن أسباب الاختلاف بهذا الصدد متشعبة، منها الاقتصادية وغير الاقتصادية في الوقت عينه. وتتعلق الأسباب الاقتصادية كرؤى مختلفة حول المدى والشكل الملائمين للاندماج الاقتصادي. فالعلاقات الثنائية بالمقارنة مع العلاقات المتعددة الأطراف، والتصنيع ذو الاتجاه الداخلي بالمقارنة مع التصنيع ذي الاتجاه الخارجي. . . إلخ. كلها قضايا تتعلق بالاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكن مناقشتها على أسس اقتصادية بحتة. لكنها في الوقت نفسه قضايا يتخذ القرار في شأنها عادة في إطار سياسي طالما أنها تتعلق باستقلال الأمم أو بدرجة الاعتماد (الحقيقي أو الاسمي) الذي من الممكن تقبله في عالم الاعتماد المتبادل.

٢ ـ العوامل المؤثرة في الاعتماد الاقتصادي المتبادل

لأغراض هذا البحث، سيتم استعراض ثلاثة عوامل على علاقة متبادلة في ما بينها: (أ) الموارد الطبيعية في الاقتصادات الفردية ومدى إمكانية تطويرها وتنميتها داخلياً عبر توسيع السوق المحلي، (ب) موقف السلطات المختصة من انفتاح الاقتصاد القومي، و(ج) درجة توجه الاقتصاد إلى اقتصاد عام أو خاص. وينبغي أن يسلم بالعلاقات المتبادلة بين هذه العوامل كما يظهر على سبيل المثال من درجة الارتباط المرتفعة عموماً بين العاملين الثاني والثالث.

إن قدرة الاقتصاد القومي على توفير أسباب التنمية من تلقائه تؤثر في درجة اعتماده على التجارة الدولية. وتقوم هذه المقدرة على توفر كل من الموارد البشرية والمادية وكذلك الأمر على مستوى التقانة المكتسبة. وفي عالم اليوم، ربما تكون دول قليلة فقط قادرة على اتباع استراتيجيا تنموية قائمة على الانعزال النسبي عن الاقتصاد العالمي. وحتى ولو كانت قادرة على القيام بذلك، فإن تكاليف التنمية، ولا سيما في نطاق التضحية الاستهلاكية وخسارة المنافع الناجمة عن التخصص الدولي والتجارة

الدولية، قد تكون مرتفعة إلى درجة لا مبرر لها. وبالنسبة إلى كثير من الدول، يعد الاعتماد على الاقتصاد العالمي، بأي مقياس أراد المرء أن يعتمده، مرتفعاً إلى حد كبير، ولا سيما أن أسواقها الداخلية غير قادرة بحد ذاتها على دعم تنميتها الذاتية الطويلة الأمد. وقد تكون دول أخرى أقل اعتماداً على الاقتصاد العالمي، ويعتمد ذلك على الموارد الموجودة وقدرة السوق المحلي على النمو والتطور. وحيث توجد وفرة نسبية في الموارد البشرية والمادية بالفعل، وحيث يمكن تطوير السوق المحلي وتنميته بسرعة، فإن الميل إلى الاعتماد على الذات أو التقليل من الاعتماد على الخارج يصبح أكبر شأناً. إلاّ أنه ليس من الضرورة أن تكون الحال كذلك عملياً.

ويتأثر مدى توجيه استراتيجية التنمية نحو الداخل بالسياسة الاقتصادية للسلطات القومية. فالاقتصادات القومية المنفتحة، أي التي لا تفرض قيوداً على التحويلات الجارية والرأسمالية، والتي تفرض قيوداً خفيفة نسبياً على التجارة، أو التي تنتمي إلى مناطق تجارة حرة واسعة، هي أكثر تكاملاً، وبالتالي أكثر اعتماداً على الاقتصاد العالمي من الاقتصادات المغلقة نسبياً بأشكال القيود كافة. ولنوضح الأمر بطريقة أخرى، فالبلاد التي تميل إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية مع دول أخرى أو تسمح بالتكيف المحلي الضروري استجابة للتطورات في ميزان المدفوعات، تظهر عادة درجة أكبر من الاعتماد المتبادل منها في تلك الدول التي تحاول عزل اقتصاداتها المحلية عن تأثيرات التطورات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية في الخارج. وبالتالي، فإن درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل تتأثر بنوعية السياسات الاقتصادية الدولية التي تمارسها الدول كل على حدة.

ويرتبط عامل التوجه بين القطاع العام والقطاع الخاص ارتباطاً وثيقاً بما تم توضيحه. وعموماً، فإن الاقتصادات التي يغلب فيها القطاع العام تميل إلى اتباع سياسات اقتصادية دولية أقل ليبرالية من الاقتصادات المعتمدة على القطاع الخاص. إن تفاعل البلدان الأولى مع الاقتصاد العالمي مقيد أكثر مما هو في المجموعة الأخيرة. وقد تظهر الاقتصادات التي يلعب فيها القطاع العام دوراً رئيسياً، درجة أقل من الاعتماد على العالم الخارجي من الدول الأخرى. ومع ذلك، لا ينبغي أن يستنتج أن الحال يجب أن تكون كذلك. فالخيارات بين درجات الاعتماد على الاقتصاد العالمي متاحة أمام كل من اقتصادات القطاع الخاص واقتصادات القطاع العام على السواء، والخيار يرجع في نهاية الأمر إلى السلطات القومية المختصة.

ثانياً: السياسة الاقتصادية في عالم الاعتماد المتبادل

وفي حين يمكن تحديد الاعتماد الاقتصادي المتبادل على مستويات متعددة، هناك ناحية مهمة تستحق تسليط الأضواء عليها وهي السياسة الاقتصادية في عالم الاعتماد المتبادل. فقرارات السياسة الاقتصادية تؤثر في أشكال الاعتماد الاقتصادي المتبادل

كافة، وإن كان بدرجات مختلفة. وبغض النظر عن ميزات اقتصاد معين، فإن حجم وشكل ارتباطاته مع العالم الخارجي يتأثران إلى حد كبير بالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها السلطات القومية. لا شك في أن بعض الدول ربما تكون قادرة على استخدام سياساتها الاقتصادية بفاعلية أكثر من غيرها، فالدول الكبرى تمارس قدراً أكبر من السلطة الذاتية في اتخاذ القرار من الدول الصغيرة. ومع ذلك، فإنها مضطرة أيضاً لأن تأخذ في حسبانها التطورات في أماكن أخرى من العالم ولا سيما في الدول الكبرى الأخرى. إن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومات هي تعبير عن السيادة القومية، ويعكس مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها، تلقائياً، مقدار السلطة الذاتية التي تستطيع الحكومات أن تعتمد عليها للتوصل إلى أهدافها المعلنة. وكلما كان تكامل الاقتصادات القومية أكبر، كانت درجة السلطة الذاتية السياسية أقل. وهذه الحقيقة، كما أشير إليها سابقاً، تكمن في جوهر المحاولات الاقليمية التي تبذلها الدول الصناعية لتحقيق التنسيق الاقتصادي بينها[٥]. وبالنسبة إلى الدول النامية التي ترغب في تحقيق التكامل الإقليمي، فإن تنسيق السياسة الاقتصادية مهم بالقدر نفسه. وفي الإطار الإقليمي، تصبح مسألة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بارزة الأهمية، ولكن في علاقاتها مع العالم الصناعي تصبح مسألة التبعية ذات أهمية متزايدة.

إن أسواق القطع الأجنبي هي الرابط بين الاقتصادات القومية والدولية. لكن السياسات الاقتصادية الدولية هي التي تحدد، بدرجة أساسية، حجم هذا الرابط وطبيعته. وكلما كانت هذه السياسات أكثر ليبرالية، ارتفعت درجة التفاعل الكامن بين الاقتصادات القومية، وازداد بالتالي مستوى الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وربما يؤدي هذا بدوره إلى قيود متزايدة على السلطة الذاتية للسياسة الاقتصادية القومية. وهكذا فإن القيود على التجارة والمدفوعات، والتي تأخذ أشكالاً عدة، تتجه إلى عزل الاقتصاد القومي عن بقية العالم، وهذا الاتجاه قد يساعد بدوره مبدئياً على زيادة استقلالية السياسات الاقتصادية القومية. ولكن تجدر الإشارة هنا، من دون الغوص في حسنات وسيئات هذا الاتجاه إلى أنه عملياً، قد لا يعزل بالضرورة الاقتصاد القومي إلى الدرجة المرغوبة طالما أنه يؤدي إلى نشوء أسواق «غير رسمية» و/أو غير شرعية ربما يكون من الصعب السيطرة عليها. واستناداً إلى ذلك، فإن السلطة الذاتية في صنع القرار في الاقتصادات المقيدة خارجياً أو المحمية ليست بالضرورة أقوى من

---

(٥) يعود التنسيق السياسي في جوهره إلى صياغة الأهداف القومية والأدوات السياسية المطلوبة لتحقيقها. وكما أشار تينبيرغن (Tinbergen) قبل سنوات عدة مضت، فإن عدداً محدداً من الأهداف يستدعي عدداً مماثلاً من الأدوات (الفاعلة). انظر: J. Tinbergen, *On the Theory of Economic Policy* (Amsterdam: North Holland, 1952).

وينبغي أن تكون الأدوات والأهداف السياسية متكافئة تماماً. انظر:
R. Mundell, *International Economies* (New York: Macmillan, 1968), p. 203.

التي تتمتع بها الاقتصادات ذات السياسات الليبرالية. علماً بأن هذه المسألة يمكن تقويمها على أسس عملية فقط وليس على أسس نظرية.

وعلى فرض وجود أسواق قطع أجنبي حرة فعلاً، فهل توفر سياسات اقتصادية دولية معينة سلطة ذاتية أكبر للسياسات المحلية مما توفره غيرها من السياسات؟ وقد قيل، على سبيل المثال، إن أسعار الصرف المرنة تعزل الاقتصاد المحلي عن أثر التطورات الخارجية في حين أن أسعار الصرف الثابتة تخلق مزيداً من الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات القومية. ومع ذلك فإن هذه المسألة تبقى غير محسومة من الناحية العملية. وقد يبدو أن ما يجب أخذه بعين الاعتبار، ليس نظام أسعار الصرف وحسب، بل عوامل أخرى قد تكون ذات تأثير أكبر في تحديد درجة الاعتماد المتبادل(٦).

وما ينبغي التركيز عليه هو أن السلطة الذاتية لصنع القرار الاقتصادي في الاقتصادات القومية، في عالم تزداد فيه درجة الاعتماد المتبادل، أصبحت مقيدة إلى حد بعيد بالنسبة إلى قدرتها على بلوغ الأهداف المرجوة. ولكن إذا كان تنامي درجة الاعتماد المتبادل ينطبق بصورة خاصة على اقتصادات الدول الصناعية، فإن اعتماد الاقتصادات الصغيرة على أسواق العالم الصناعي وسياسته الاقتصادية قد ازدادت أيضاً. وتوضح المطالب المتكررة من جانب الدول النامية بالحصول على حصة أكبر من السوق وتقانة الدول الصناعية، تزايد تبعية الأولى. إن النمو، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتنمية البنية التحتية المادية والبشرية، تشكل الأهداف الرئيسية للدول الآخذة في النمو. وحاجتها في جميع هذه المجالات، بين غيرها من المجالات، للتفاعل مع العالم الصناعي، ضخمة للغاية. وفي الوقت عينه، فإن قرارات السياسة الاقتصادية (مع القليل من الاستثناءات) لا تؤثر مادياً في الدول الكبيرة، في حين أن عليها أن تتحمل انعكاسات القرارات السياسية الاقتصادية في هذه الدول.

وفي هذا الإطار، تواجه الدول النامية ثلاث قضايا أساسية: (١) إلى أي حد تعتبر شروط تنميتها دالة على اعتمادها الاقتصادي المتبادل مع العالم الصناعي: ما هي متانة الروابط مع العالم الخارجي؟ (٢) إلى أي حد تكون قرارات السياسة الاقتصادية مستقلة من حيث تحقيق الأهداف المعلنة، الداخلية والخارجية معاً؟ هل أن بعض السياسات أكثر استقلالية من غيرها؟ (٣) أي أهمية تحتلها التجمعات الإقليمية بين الدول النامية بالنسبة إلى الحالات المذكورة. إن استعراض هذه المسائل يمكننا من تبيان بعض العلاقات المتبادلة بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية. ومن

---

(٦) Swoboda, «Exchange Rate Regimes and European-US Policy Interdependence,» and the comment on his paper by J.A. Frenkle, pp. 110-112.

انظر أيضاً: R. Dornbusch, «Flexible Exchange Rates and Interdependence,» *IMF Staff Papers*, vol. 30, no. 1 (March 1983), p. 4.

الطبيعي أن تعتمد الإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقاً على خصوصيات الاقتصاد المعين الذي تجرى دراسته والتجمعات الإقليمية التي قد يكون منتمياً إليها؛ وهذا ما سنحاول القيام به بالنسبة إلى البلدان العربية.

ثالثاً: الاقتصادات العربية

سنصنف الاقتصادات العربية إلى: (١) اقتصادات مصدرة للنفط في المقام الأول[٧]. و(٢) اقتصادات يغلب عليها القطاع الخاص[٨]. و(٣) اقتصادات يغلب عليها القطاع العام[٩]. ومرد اعتماد هذا التصنيف هو أنه سيخدم أهداف تحليلنا هذا عندما ننظر في المسائل التي أثيرت في الجزء السابق. وسنتطرق إلى ثلاث قضايا: ١ ـ روابط الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي؛ ٢ ـ الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة؛ ٣ ـ تبعية السياسة الاقتصادية والاعتماد المتبادل للسياسة الاقتصادية بالنسبة إلى العلاقة مع الاقتصادات العالمية والإقليمية. وتعود بعض المعلومات المقدمة إلى بلدان مختارة في كل من المجموعات الثلاث.

١ ـ الروابط مع الاقتصاد العالمي

يمكن توضيح الروابط الاقتصادية المهمة بين الاقتصادين العربي والعالمي، وفي المقام الأول العالم الصناعي، على جميع مستويات العلاقات المتبادلة التي ذكرت في هذا البحث. وتظهر هذه الروابط الدرجة المرتفعة نسبياً للتبعية العربية. وهي ظاهرة أكثر ما تظهر في حقل التقانة. يتكون القسم الأكبر من الواردات العربية من البضائع المصنعة التي تحتوي على تقانة متقدمة طورت في بلدان أخرى. وهي جميعها تعتمد، على طاقات المهارة التقنية، والبراءات والإدارة التقنية الأجنبية إلى حد كبير جداً. وقد شدد باحثون عديدون على أن الاعتماد على التقانة الأجنبية لم يترافق مع النمو المطلوب في نشاطات البحث والتطوير (R & D) والإدارة التقانية. ويبدو أن عملية تكييف التقانة المكتسبة ودمجها في العملية التنموية للبلدان العربية، لخدمة المتطلبات التنموية لهذه البلدان بصورة ملائمة، قد تخلفت إلى حد كبير[١٠]. ولذا، فإن التبعية التقانية العربية للعالم الصناعي ستستمر في المستقبل المنظور بكل مدلولاتها الاجتماعية ـ

---

(٧) السعودية وبلدان الخليج.

(٨) الأردن، لبنان، المغرب، تونس، الجمهورية العربية اليمنية.

(٩) الجزائر، مصر، العراق، الجماهيرية العربية الليبية، السودان، سوريا، اليمن الديمقراطية.

(١٠) لتحليل النواحي المتعددة لهذه المسألة، انظر: Antoine B. Zahlan, ed., *Technology Transfer and Change in the Arab World* (Oxford: Pergamon Press Ltd., 1978), in particular the paper by the NRST Division of ECWA, C. Baron, A. Zahlan, and E. Zureik.

الاقتصادية والسياسية. وعلى عكس حركات التجارة ورؤوس الأموال، فإن التبعية التقانية شبه كاملة. وفي هذه المرحلة من تطورها، تستطيع البلدان العربية أن تكون متلقية فقط للمهارة التقانية على الرغم من بعض التقدم الذي يتحقق في بناء المؤسسات القومية المخصصة لتنمية التقانة الداخلية المنشأ. وبكلمة أخرى، فإن أفق القرار المستقل في هذا الحقل يبدو أقل احتمالاً منه في حقول أخرى.

وتنعكس الروابط التجارية مع العالم الخارجي جزئياً في (أ) أهمية الأسواق الأجنبية، ولا سيما أسواق العالم الصناعي، بالنسبة إلى التنمية العربية و(ب) المركز الذي تحتله التجارة في الدخل الوطني. ويظهر الجدول رقم (٣ ـ ٢) أنه بالنسبة إلى الدول العربية ككل، فإن ما يزيد على ٧٥ بالمئة من تجارتها هي مع العالم الصناعي علماً أن هذه النسبة تختلف من بلد إلى آخر إذا ما أخذنا كل واحد منها على حدة. ويشير الجدول رقم (٣ ـ ١) بدوره إلى أن السلع الصناعية المستوردة من الدول الصناعية تشكل حوالى ثلثي الواردات العربية مجتمعة، مع اختلاف النسب من بلد إلى آخر. وبالطبع، يعكس هذان الجدولان ظاهرة مشتركة في الدول الآخذة في النمو، هي بالتحديد، تبعيتها المرتفعة لأسواق الدول المصنعة من ناحية الحصول على السلع الضرورية لعمليتها التنموية. وعلى العكس، باستثناء النفط، فإن اعتماد الدول الصناعية على الأسواق العربية كمصدر للسلع المطلوبة محدود جداً. الواضح أن تجارة النفط أساسية بالنسبة للعديد من البلدان. أما أهميتها بالنسبة للبلدان النفطية فإنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمداخيل التي توفرها والتي تعتمد بدورها على حاجة الدول الصناعية في المقام الأول للمستوردات النفطية. إضافة إلى ذلك، وكما يرد لاحقاً، فإن الأسواق المالية في هذه البلدان تشكل المنفذ الآن الأكثر أهمية لفوائض البلدان المصدرة للنفط القابلة للتثمير. ويمكن القول إن تجارة النفط تعكس درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين بلدان النفط العربي والدول الصناعية، لا يمكن أن تطبق على أشكال التجارة الأخرى بين المجموعتين. وفي الوقت نفسه، فإن اعتماد بعض البلدان النفطية المقصور على النفط تقريباً، وهو مورد طبيعي قابل للنضوب، يجعلها تابعة تبعية شبه كاملة للاقتصاد العالمي. وينطبق ذلك على حاجتها لتسويق نفطها ولتحويل القسم الأكبر من فوائضها القابلة للتثمير إلى الخارج. وسيكون عليها، في المدى البعيد، أن تواجه حقيقة نضوب الموارد النفطية وبالتالي تقليص دورها في النمو الصناعي العالمي.

ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٣) نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الوطني القائم في بلدان عربية مختارة. وفي جانب الواردات، تظهر البلدان المصدرة للنفط والاقتصادات الموجهة من القطاع الخاص نسباً أعلى من الاقتصادات الموجهة من القطاع العام. ويعكس هذا جزئياً سياسات من القطع الأكثر ليبرالية التي تتبعها المجموعتان

الأوليان من البلدان. أما في جانب الصادرات، فإن نمطاً مشابهاً تقريباً يظهر على العموم، مع أن الفوارق بين المجموعتين الثانية والثالثة أقل وضوحاً مما هي عليه في حالة نسب الصادرات. وفي حين لا تعكس هذه النسب من تلقائها صورة كاملة أو كافية للدرجات النسبية للتفاعلات مع الاقتصاد العالمي، فهي تشير إلى التبعية المرتفعة نسبياً في المجموعتين الأوليين بالنسبة إلى الروابط التجارية مع العالم الخارجي. وينبع هذا من الميزات الخاصة للاقتصاد المعني وللسياسة الاقتصادية التي تعتمدها السلطات الوطنية.

وتلقي حركات رؤوس الأموال ضوءاً إضافياً على قضية التبعية (انظر الجدولين رقمي (٣ ـ ٤) و (٣ ـ ٥)). وبالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط فإن توجه رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل إلى الخارج ناتج من قدرة الاستيعاب المحدودة لاقتصادات هذه البلدان، وقد اجتذب القسم الأكبر من الفوائض المتوافرة إلى الأسواق المالية في البلدان الصناعية، ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا[(١١)]. والحقيقة يبدو أن الأسواق التي تستطيع امتصاص فوائض ضخمة قابلة للتثمير بسهولة ويسر، ولا سيما السوق الأمريكي. ويلاحظ أن كلا من الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في الأوراق التجارية (السندات والأسهم) في الخارج كبيرة من حيث حجمها، وهي في معظمها تابعة إما لمنظمات حكومية أو لمنظمات القطاع العام. وبالنسبة إلى المجموعة الثانية من البلدان فإن التدفقات الرأسمالية الداخلية الطويلة الأجل (وهي في معظمها سحوبات على قروض رسمية) تلعب دوراً مهماً في مساندة الخطط التنموية وفي إحراز معدلات نمو قد يستحيل تحقيقها في غياب هذه التدفقات. وتعود بعض هذه التدفقات الداخلية إلى البلدان النفطية، لكن قسماً كبيراً منها يأتي من البلدان الصناعية. وقد كان لبنان على سبيل المثال يعتمد تقليدياً على التدفقات الداخلية الخاصة اعتماداً كبيراً مع العلم أنها قد تقلصت إلى حد كبير نتيجة للتطورات السياسية الداخلية في السنوات الأخيرة. وقد لعبت الاستثمارات المباشرة في هذه البلدان دوراً أقل أهمية في حين أن الاستثمارات في أسواقها المالية تكاد تكون معدومة. وتعليل ذلك هو أن هذه البلدان لا تملك فوائض قابلة للتثمير وليس لديها أسواق مالية متطورة باستطاعتها أن تجتذب الأموال من الخارج. وإلى حد ما، فإن لبنان هو استثناء للقاعدة، إذ ان بعض اللبنانيين المقيمين قاموا باستثمارات مهمة نسبياً في الأسواق المالية الخارجية. وتعود بعض حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل في البلدان الأخرى إما إلى قروض رسمية أو اعتمادات تجارية قصيرة الأجل.

---

(١١) International Financial Statistics [IMF], *World Economic Outlook, 1982*, p. 165.

الجدول رقم (٣ ـ ١)
إجمالي التجارة الخارجية العربية
(نسبة مئوية)

	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
المنتجات الزراعية والمرطبات	١	١٦	١	١٨	١	١٤
المواد الخام والوقود	٩٦	١١	٩٦	٩	٩٧	١٣
مواد كيميائية	١	٦	١	٥	١	٥
سلع صناعية ومعدات نقل	٢	٦٧	٢	٦٨	١	٦٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤، تحرير صندوق النقد العربي، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥، تحرير صندوق النقد العربي.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)
إجمالي التجارة الخارجية العربية: التوزيع الجغرافي
(نسبة مئوية)

	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
البلدان العربية	٥	١١	١	٨	٨	١٠	٨	٨
البلدان الصناعية منها:	٧٤	٧٢	٧٠	٦٨	٦٥	٧٤	٦٦	٧٦
السوق الأوروبية المشتركة	(٣٤)	(٤٦)	٣٣	٣٨	٣١	٤٠	٢٩	٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	(١٤)	(١٢)	١٣	١٢	٧	١٣	٦	١٣
اليابان	(١٧)	(١٤)	١٨	١٢	١٩	١٣	٢٠	١٣
دول السوق الاشتراكية «الكوميكون»	١	١٣	١	٩	١	٢	١	٢
الدول النامية	٢٠	١٤	٢٣	١٥	٢٦	١٤	٢٥	١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: المصدران نفسهما.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

بلدان عربية مختارة، نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الوطني القائم

(نسبة مئوية)

السنة / البلد	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	الصادرات الناتج الوطني القائم	الواردات	الصادرات الناتج الوطني القائم	الواردات	الصادرات الناتج الوطني القائم	الواردات	الصادرات الناتج الوطني القائم	الواردات
المجموعة الأولى								
السعودية	٦٦	٣٤	٦٩	٢٩	٦٧	٣٦	٥٧	٤٧
الكويت	٦٧	٢٩	٧١(١)	٤٠(١)	٥٩(١)	٥٦(١)	٥٦(١)	٥٠(١)
المجموعة الثانية								
الأردن	٣٩	٨١	٤٢	٩٢	٣٩	٨٩	٣٥	٧٩
تونس	٤٠	٤٦	٤١	٤٩	٣٦	٤٧	٣٥	٤٣
لبنان(٢)	٣٠	٧١	٣٢	٦٨	٣٤	٨٤	١٦(٣)	٩٣
المجموعة الثالثة								
الجزائر(١)	٣٤	٣٠	٣٤	٣١	٣٠	٢٩	٠٠	
سوريا(١)	١٨	٣٣	١٥	٣١	١٣	٢٤	١٢	٢٥
مصر	٠٠	٠٠	٢٨	٣٦	٢٧	٣٨	٢٨	٣٦

(١) النسب تشير إلى الناتج المحلي القائم.
(٢) تقديرات تقريبية.
(٣) انخفاض كبير نتيجة لأحداث تلك السنة السياسية والعسكرية.
المصدر: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics* (1985).

وتعتمد المجموعة الثالثة من البلدان أيضاً على القروض الرسمية لدعم مشاريعها التنموية مع التنبيه إلى أن الجزائر وهي بلد مصدر للنفط أقل اعتماداً على القروض الأجنبية من غيرها من البلدان في هذه المجموعة. وبالمقارنة مع سوريا، فإن مصر اعتمدت في السنوات الأخيرة الماضية على استثمارات مباشرة كبيرة. أما الاستثمارات في الأوراق المالية فهي إما محدودة جداً أو غير موجودة إطلاقاً. ويبدو أن حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل تلعب دوراً أكثر أهمية في سوريا منها في مصر. وبالنسبة إلى البلد الأول، تشمل هذه الحركات الاعتمادات التجارية للقطاع الخاص والحركات الرسمية بموجب اتفاقيات دفع معقودة مع دول أجنبية.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

بلدان عربية مختارة: صافي حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل

(حقوق السحب الخاصة بالمليون SDR'S)

البلد	١٩٨٠					١٩٨١					١٩٨٢				
	ا.م.	ا.س.	ا.أ.ط.أ.	ا.ا.ط.أ.	ح.ج.	ا.م.	ا.س.	ا.أ.ط.أ.	ا.ا.ط.أ.	ح.ج.	ا.م.	ا.س.	ا.أ.ط.أ.	ا.ا.ط.أ.	ح.ج.
الأردن	٢٤	-	٥٨	٨٢	٢٨٧	١٢٧	-	٥٩	١٨٦	٣٣-	٥٠	٢٣٨-	٢٢٨	-	٣٠٥
تونس	١١٨٠	٢-	١٧٧	٣٥٥	٢٣٦-	٢٤٩	٢-	٢٩٢	٢٣٩	٣٨٢-	٣٠٧	٣٢٦-	٦٣٣	-	٣٩٥
الجزائر	٢٤٢	-	٤٤٨	٦٩٠	١٩١	١-	-	٧	٦	٧٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٢٤٥٥-	١٨١٣٠-	٤٥٧-	٢١٠٤٢-	٣١٨٠٩	٢٨٦٣	٢٤١٢-	١٢٠٣-	٢٠٧٥٢-	٣٦٢٦٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
سوريا	-	-	١٩-	٣١-	-	-	-	٤١	٤١	٤٣٣-	-	-	١٨٥	١٨٥	٤٤٧-
الكويت	٣١٣-	٢٥٣-	٥٥٧	٩-	١١٧٣٤	١٢٨	١١٠-	٢١٣	٢٣١	١١٦٢٠	٢٠١-	٩٨	١٣٣-	٢٣٦-	٥٢٤١
مصر	٤١٦	٤	٣١١	٧٣١	٣٣٦-	٦٣٣	٦	١٠٨١	١٧٢٠	١٨٢١-	٥٨٩	-	١٠٠١	١٥٩٠	٢٠٠٧-

ملاحظة عامة: تشير الرموز إلى:

ا.م.: استثمارات مباشرة.

ا.س.: استثمارات سندات وأسهم.

ا.أ.ط.أ.: استثمارات أخرى طويلة الأجل.

ا.ا.ط.أ.: إجمالي الاستثمارات طويلة الأجل.

ح.ج.: حساب جارٍ.

المصدر: IMF, *Balance of Payments Statistics*, vol. 34 (1983).

وبالنسبة إلى البلدان غير النفطية، لا مجال للشك في أن تدفقات رؤوس الأموال الداخلة تمكنها من بلوغ مستويات الواردات والنفقات التنموية، التي لم يكن بلوغها ليصبح ممكناً بغيابها، وبالنسبة إلى الدول النفطية فإن تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج إنما تبحث عن منافذ استثمارية لا تتوافر محلياً. إن درجة اعتماد هذه الدول على أنسياب رؤوس الأموال الدولية واضحة ولا تحتاج إلى مزيد من التأكيد.

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

بلدان عربية مختارة: أبواب ميزان المدفوعات

(ملايين حقوق السحب الخاصة)

	١٩٨٠			١٩٨١			١٩٨٢		
	ح.ج.	ح.ر.ط.أ.	ح.ر.ق.أ.	ح.ج.	ح.ر.ط.أ.	ح.ر.ق.أ.	ح.ج.	ح.ر.ط.أ.	ح.ر.ق.أ.
المجموعة الأولى									
السعودية	٣١٨٠٩	٢١٠٤٢-	٧٧٣٤-	٣٨٢٦٩	٢٠٧٥٢-	٩٣٨٠-	٠٠	٠٠	٠٠
الكويت	١١٧٣٤	٩-	٨٧٠٩-	١١٦٢٠	٢٣١	٧٣٠٧-	٥٢٤١	٢٣٦-	٢٠٩٥-
المجموعة الثانية[1]									
الأردن	٢٨٧	٨٢	١٧١	٣٣-	١٨٦	٧٦	٣٠٤-	٢٨٨	٦٠
تونس	٣٢٦-	٣٥٥	٦٨-	٣٨٢-	٥٣٩	١٤٣-	٥٩٤-	٦٣٣	٠٠
المجموعة الثالثة									
الجزائر	١٩١	٦٩٠	٤٣	٧٢	٥	٩	٠٠	٠٠	٠٠
سوريا	٣-	١٩-	٣٣١	٤٣٣-	٤١	٤٥٠	٤٤٧-	١٨٥	٣٥٢
مصر	٣٣٦-	٧٣١	٤٧	١٨١٢-	١٧٢٠	٣١	٢٠٠٧-	١٥٩٠	٧٥

ملاحظة عامة: تشير الرموز إلى:

ح.ج: حساب جارٍ.

ح.ر.ط.أ.: حساب الرساميل الطويلة الأجل.

ح.ر.ق.أ: حساب الرساميل القصيرة الأجل (باستثناء التمويل الاستثنائي والتغيرات في الاحتياطيات).

(١) لم تتوافر معلومات دقيقة عن لبنان.

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة

سنتطرق بإيجاز إلى ثلاث من نواحي الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة: (أ) التجارة، (ب) أنسياب رؤوس الأموال، و(ج) محاولات التكامل الإقليمي[١٢].

---

(١٢) إن تنقل القوى العاملة أصبح أيضاً يشكل رابطاً اقتصادياً مهماً بين عدد من البلدان العربية، ولا سيما انتقال الخبرات العربية إلى بلدان الخليج العربي إلا أننا لن نتطرق في بحثنا إلى هذا الجانب من الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل.

تشكل التجارة العربية المتبادلة جزءاً صغيراً نسبياً من إجمالي التجارة العربية: أقل من ١٠ بالمئة في السنوات الأخيرة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٢)). وحتى لو استثنيت تجارة النفط، فإن النسبة المئوية تبقى صغيرة نسبياً، إلاّ أنه بالنسبة إلى بعض البلدان العربية، كالأردن ولبنان وسوريا، فإن الأسواق العربية تشكل سوقاً مهماً بالأخص لصادراتها ومنها الصادرات الصناعية. وكما هو معلوم فإن الدافع إلى إنشاء سوق عربي موحد مبني على الإمكانات التي يستطيع هذا السوق أن يوفرها لتنشيط التنمية الصناعية العربية والروابط التجارية العربية المتبادلة تبقى محدودة نسبياً مع استثناءات قليلة[١٣].

أما انسياب الرساميل بين البلدان العربية فإنه أيضاً يشكل جزءاً صغيراً بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال العربية مجتمعة إلى خارج الوطن العربي؛ وخصوصاً إلى الدول الصناعية. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١، على سبيل المثال، وُجِّه حوالى ١٥ بالمئة من فوائض البلدان النفطية العربية الجارية والبالغة ٣٦٠ مليار دولار أمريكي كمساعدات رسمية للبلدان العربية أخذ معظمها (حوالى ٨٥ بالمئة) شكل مساعدات ثنائية (من حكومة إلى حكومة)، وأما الباقي فقد أخذ شكل قروض صناديق التنمية العربية. وعلى الرغم من ذلك فإنه تجدر الملاحظة أن المساعدة العربية شكلت حوالى ثلث الموارد الخارجية المطلوبة لمجموع برامج الاستثمار في البلدان العربية (وقد بلغت حوالى ٨٠ مليار دولار للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١)[١٤].

إن نمط التدفقات الاستثمارية للبلدان النفطية العربية أصبح مألوفاً: إن أسواق الدول الصناعية تستقطب الجزء الأكبر من الفوائض القابلة للتثمير، بينما الجزء الأصغر من التدفقات الاستثمارية إلى المنطقة العربية هو في شكل هبات وقروض رسمية في المقام الأول. ومع أن التدفقات الاستثمارية إلى البلدان العربية قد تكون صغيرة نسبياً، فهي تلعب دوراً مهماً من ناحية دعمها لمشاريع التنمية العربية.

لقد جرت محاولات عدة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي، إلاّ أنه حتى الآن لم يتم التوصل إلى تحقيق تقدم كبير في هذا الاتجاه، إلا أخيراً ربما بين بلدان الخليج العربي (أعضاء مجلس التعاون الخليجي)[١٥].

---

(١٣) في العام ١٩٨٢، دخل حيز التنفيذ اتفاق متعدد الأطراف لتسهيل التجارة العربية المتبادلة وتشجيعها. وقد وقعت تسع دول عربية حتى الآن على هذا الاتفاق.

(١٤) انظر: Samir Makdisi, «Observations on the Investment Behaviour of the Arab Countries,» in: M. Czinkota and S. Marciel, eds., U.S. *Arab Economic Relations* (New York: Praeger Publications, 1985).

(١٥) لتحليل المشاريع والاقتراحات المتعددة لتحقيق تكامل اقتصادي ونقدي عربي أوثق، وتحليل الكلفة والمنفعة لتكامل أوثق أيضاً، انظر: **آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي في الثمانينات**، محاضر جلسات مؤتمر عقد في عمان، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، وأنظمة البنك المركزي =

وفي الوقت الراهن، ينعكس التعاون الاقتصادي العربي الشامل في صورة أساسية عبر صناديق إقليمية وقومية متعددة تمد البلدان العربية بالقروض، وعبر مشاريع استثمار عربية مشتركة تضم مجموعات من البلدان العربية. لكن لا السوق العربية الموحدة ولا التنسيق الوثيق للسياسات المالية العربية جرى تحقيقهما[(١٦)]. إن السير نحو تكامل اقتصادي ومالي أوثق سينتج منه تدريجاً درجة أكبر من الاعتماد المتبادل بين البلدان العربية، وخصوصاً على مستوى السياسة الاقتصادية. ومن المرجح أن تزداد التدفقات والاستثمارات المالية العربية المتبادلة، ولا سيما من الاقتصادات النفطية إلى غير النفطية، وأن تحتل دوراً متنامياً في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية (كل على حدة). إلاّ أن توحيد السوق العربية، على المستوى التجاري، لن يحقق، إلا تدريجاً، درجة أكبر من الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات العربية. ونظراً لميزاتها الحالية، وتطورها، لن تتأثر الروابط التجارية مع العالم الخارجي بصورة مهمة إلا تدريجاً وعلى مدى فترة طويلة من الزمن. وفي كل الأحوال، من المرجح أن يظهر التكامل الاقتصادي العربي الأوثق نفسه بوضوح في الحقول النقدية أكثر منه في الحقول التجارية. وبالتالي فإنه يتوقع لمسألة الاعتماد المتبادل أن تكون أكثر بروزاً في هذا النطاق منها في النطاق التجاري. إن تكامل الاقتصادات العربية سيمكنها تدريجاً من كسب مودة ذاتية أكبر في سياساتها الاقتصادية إلى حد تستطيع معه أن تتحرك ككتلة إقليمية فاعلة وجهاً لوجه مع بقية أنحاء العالم.

٣ ـ السياسة الاقتصادية: المستقلة والتابعة وذات الاعتماد المتبادل

كما بينا، فإن صياغة السياسة الاقتصادية تعني رسم الأهداف القومية، والأدوات التي ينبغي استعمالها لبلوغ هذه الأهداف. والمسألة التي ينبغي أن تأخذها السلطات القومية دائماً بعين الاعتبار هي القيود التي تواجهها في صياغة السياسة الاقتصادية. فما هي الوسائل المتوافرة وما هي الأهداف الممكن تحقيقها خلال مدة

= الأردني وصندوق النقد العربي ومنتدى الفكر العربي، و
Khair El-Din Haseeb and Samir Makdisi, eds., *Arab Monetary Integration: Issues and Prerequisites* (London: Croom Helm Ltd., 1982).

(١٦) هناك عدد من الأسباب التي توضح التقدم المحدود الذي حقق في ما يتعلق بتكامل اقتصادي عربي أوثق. وهناك سبب رئيسي هو فقدان الإرادة السياسية للتحرك في هذا الاتجاه. وترتبط أسباب أخرى بالخسارة الجوهرية للسيادة على السياسة الاقتصادية، وانعدام القناعة من جانب بلدان عربية معينة بمكاسب ومنافع التكامل، والخوف من تأثر التنمية الصناعية القومية سلباً وعدم الرغبة في تفعيل التعديل المحلي الذي يستدعيه التكامل الاقتصادي. ولبحث هذه النقاط، انظر: Haseeb and Makdisi, eds., Ibid., and Samir Makdisi, «Main Obstacles to and Benefits from Closer Economic Cooperation,» in: Economic Commission for Western Asia, United Nations [ECWA, U.N.], *Economic Integration: Western Asia* (London: Frances Pinter, 1985).

معينة من الزمن؟ إن القيود القائمة تختلف، ليس من بلد إلى بلد فحسب، بل من سياسة إلى أخرى في البلد نفسه أيضاً. وفيما يلي سنورد ملاحظات تمهيدية متعلقة بـ: (١) الطبيعة المستقلة أو التابعة للسياسات الاقتصادية العربية في ظل الظروف القائمة، وستعالج الفئات الثلاث للبلدان العربية التي بحثت سابقاً كلا على حدة. (٢) مدلولات التكامل الأوثق بين الاقتصادات العربية وانعكاساته على الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية العربية.

أ ـ البلدان المعتمدة على تصدير النفط

على الصعيد الخارجي هي اقتصادات منفتحة انفتاحاً كاملاً ومن دون أي قيود على التحويلات الجارية أو تحويلات رؤوس الأموال. وترتبط أسعار الصرف فيها رسمياً بحقوق السحب الخاصة، لكنها فعلياً مرتبطة بالدولار الأمريكي، باستثناء الكويت التي يرتبط دينارها بسلة من العملات بينها الدولار الأمريكي. وبناء على ذلك، فإن سياساتها المتعلقة بأسعار الصرف تعتمد على تطورات الدولار الأمريكي. وهي تمتلك، من ناحية المبدأ، قدراً من الاستقلالية طالما أنها تستطيع تغيير سعر القطع لعملاتها إزاء الدولار، ومع ذلك، فإنها لم تفعل ذلك إلا قليلاً. وهي تستطيع أيضاً أن تمارس بعض الاستقلالية في سياسات أسعار صرفها بتغيير الهوامش حول سعر القطع المعتمد، والحقيقة أنها ـ باستثناء الكويت ـ تحافظ من حيث المبدأ على هوامش بنسبة ٧,٥ بالمئة حول أسعار القطع المعتمدة مع حقوق السحب الخاصة، لكنها، من الناحية العملية، لا تسمح للسعر بالتغير إلا ضمن هوامش ضيقة. ونظراً لاعتمادها على صادرات النفط التي تحدد أسعارها بالدولار، فإن البلدان النفطية توسعت لتحقيق استقرار نسبي في أسعار صرف عملاتها وفي سوق القطع الأجنبي. ومنذ عام ١٩٨١، ظلت حركات أسعار صرفها ثابتة عملياً، في حين أن الدينار الكويتي، والريال السعودي بقدر أقل، أظهرا بعض التغير[(١٧)].

وبينما تتوافر للبلدان النفطية بعض الخيارات بالنسبة إلى سياسة سعر الصرف، فإن خيارها يجب أن يدرس من خلال علاقته بأهداف اقتصادية معينة. إن سياسة رفع قيمة العملة الوطنية مثلاً، يمكن أن تستخدم لمواجهة التضخم المستورد. ولكن من ناحية أخرى، فإن الاعتبارات الأبعد مدى للتنمية الصناعية قد تستدعي خفضاً تدريجياً لقيمة العملة الوطنية. إن أي تغييرات في سعر الصرف السائد ينبغي أن تكون مبررة بصورة كافية بالنسبة إلى الأهداف التي من المفترض أن يخدمها التغير المقترح. وينبغي أن يكون اختيار سياسة سعر الصرف عوضاً من أدوات اقتصادية بديلة مبنياً على

(١٧) إن هذه الملاحظة تتعلق باتجاهات سنوية وليست تقلبات محتملة قصيرة الأجل حول هذه الاتجاهات.

أفضلية استعمال سعر القطع للأغراض المرجوة. وفي حال لم يجر انتقاء خيار سياسة التعويم المستقل (الأمر الذي لا يبدو أنه يتناسب وحالة مصدري النفط)، فإن قدرتها على تغيير سياستها المتعلقة بسعر الصرف محدودة بقدر تمسكها الفعلي بالدولار بهدف حفظ الاستقرار في أسواق القطع الأجنبي لديها. ومن الممكن أن تحل التغييرات الكبيرة والمتلاحقة في أسعار الصرف بهذا الهدف، وتجعل عملية التخطيط المحلي أكثر تعقيداً.

أما بالنسبة إلى سياستها المتعلقة بحركات رؤوس الأموال، فعلى البلدان النفطية أن تسمح بحرية الانسياب الخارجي لأنها في حاجة إلى أسواق البلدان الصناعية المالية. وسيتغير مدى هذه التبعية تدريجاً مع الزمن إذا ما نجحت المنطقة العربية في تحقيق التكامل اقتصادياً ومالياً (انظر الجداول السابقة).

وأما داخلياً فإن العامل الأكثر أهمية في تحديد وتيرة النشاط الاقتصادي، هو مستوى صافي الإنفاق الحكومي الذي تتخذ القرار بشأنه مباشرة السلطات القومية. وطالما بقيت العائدات النفطية على مستوى مرتفع، فإن العائق الرئيسي الذي تواجهه النفقات الحكومية هو طاقة الاستيعاب المحلية. وتعتمد واردات الموازنة في صورة أساسية على صادرات النفط إلى الدول الصناعية(١٨).

وإذا افترضنا استقرار سوق القطع الأجنبي، فإن السلطات تمتلك قدراً كبيراً من الاستقلالية السياسية في تغيير النفقات المحلية، وبالتالي مستوى النشاط المحلي لتحقيق الأهداف المحلية المحددة. وقد لا تكون الحال كذلك على المدى الطويل، إذا ما فقدت العائدات النفطية أهميتها الحالية كمصدر للواردات.

وفي ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع الوطن العربي، فإن تبعية السياسة الاقتصادية للبلدان المصدرة للنفط قليلة نسبياً إن لم تكن عديمة الشأن. والأسواق العربية ليست مهمة، كمنافذ لصادراتها أو كمصادر لمستورداتها. وينطبق ذلك بصورة مماثلة في مجال حركات رؤوس الأموال. أما المجال الوحيد الذي أظهرت فيه تبعية البلدان النفطية للبلدان غير النفطية، فيرتبط بالقوى البشرية، الخبيرة منها وغير الخبيرة على السواء. ومع ذلك فإن طبيعة هذه التبعية هي سياسية أكثر بكثير منها اقتصادية.

---

(١٨) تكتسب العائدات من الاستثمارات في الخارج، على أي حال، دوراً متزايداً كمصدر للواردات. فبالنسبة إلى الكويت، على سبيل المثال، سجل الدخل الاستثماري عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ نسبة ١٢,٦ بالمئة من إجمالي الواردات العامة، بالمقارنة مع حصص بلغت ٣٩ بالمئة و٢٢,٢ بالمئة في ١٩٨٢/ ١٩٨٣ و١٩٨٣/ ١٩٨٤ على التوالي. وتفسر هذه الزيادة النسبية منذ عام ١٩٧٩، جزئياً في انخفاض الواردات النفطية خلال النصف الأول من الثمانينيات. انظر: Central Bank of Kuwait, *The Kuwaiti Economy, 1980-1984*, pp. 47-48.

ب ـ الاقتصادات المعتمدة على القطاع الخاص

تتكون هذه الفئة من مجموعة من البلدان غير المتجانسة، وخصوصاً لجهة سياساتها الاقتصادية الخارجية. والشيء الجامع بينها هو أن الدور البارز الذي يلعبه القطاع الخاص يستدعي اعتماد السلطات القومية على أدوات السياسة الاقتصادية التقليدية، أكثر مما هي عليه الحال ربما في بلدان عربية أخرى.

وتحافظ معظم البلدان في هذه الفئة، إن لم تكن كلها، على أنظمة صرف ليبرالية نسبياً. ومع ذلك فهي تفرض قيوداً معينة مع إيلاء معاملة أكثر ليبرالية للتحويلات الجارية بالمقارنة مع تحويلات رؤوس الأموال، مع استثناء لبنان الذي لا يقيم أي قيود على التحويلات الجارية أو على تحويلات رؤوس الأموال، والجمهورية العربية اليمنية التي تسمح بحركات حرة لرؤوس الأموال، لكن سياساتها المتعلقة بسعر الصرف تختلف. فلبنان يحافظ على التعويم المستقل، في حين ترتبط الأخرى بحقوق السحب الخاصة، أو الدولار الأمريكي أو سلة من العملات[19]. وقد اختار لبنان، والمغرب على حد أدنى، الإبقاء على بعض استقلالية سياساتهما المتعلقة بأسعار الصرف، في محاولتهما تحديد مدى تغلب عملاتهما مقابل العملات الأخرى. وعلى الرغم من القيود التي أبقت عليها بعض البلدان في هذه المجموعة، فهي اختارت جميعها القبول بدرجة عالية نسبياً من التفاعل مع الاقتصاد العالمي، وخصوصاً الاقتصادات الصناعية. وقد اختارت البلدان ذات الارتباطات الثابتة لعملتها تحمل عواقب تقلبات العملات التي ترتبط بها (أي العملة أو العملات الرئيسية في تجارتها الخارجية) بالنسبة إلى العملات الأخرى. وقد اختيرت هذه السياسة بهدف الحفاظ على الاستقرار في أسواق القطع الأجنبي لديها. أما تلك البلدان التي تحافظ على تعويم مستقل أو موجه، فلا تعزل اقتصاداتها المحلية بالضرورة عن تأثير تطورات موازين المدفوعات، خصوصاً أنها اقتصادات منفتحة تعتمد على التجارة العالمية ورأس المال الأجنبي. ولكنها تملك بالفعل مرونة معينة في سياسات أسعارها.

ويزيد الانفتاح النسبي للاقتصادات المعتمدة على القطاع الخاص من صعوبات الإدارة الاقتصادية الكلية المحلية. وتميل السلطات إلى الاعتماد على الأدوات التقليدية النقدية والمالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وربما كانت السياسة الاقتصادية في هذه البلدان أكثر فاعلية منها في بلدان عربية أخرى، إلاّ أن الاعتماد على السياسات الموجهة من السوق تعني وجود تبعية للتطورات السياسية الاقتصادية في الخارج ولا سيما في الدول الصناعية. ولإيضاح ذلك نشير إلى أن سياسة معدل

(١٩) يرتبط الدينار المغربي بعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلاد. وتتبع السلطات سياسة التعويم الموجه.

الفائدة المحلية لا يمكن أن تحدد بطريقة مستقلة عن سياسات معدل الفائدة في الخارج، وكذلك الأمر فإن مستوى التوسع النقدي كأداة للإدارة الاقتصادية الكلية لا يمكن التمكن منه بصورة مستقلة عن تطورات ميزان المدفوعات. وفي حين قد توجد درجة محدودة من القدرة على المناورة في السياسة الاقتصادية، ولا سيما إذا ما أبقيت القيود الخارجية بصورة فاعلة، فإن إدارتها النقدية المحلية تبقى متأثرة إلى حد كبير بالتطورات النقدية العالمية، خصوصاً أنها تفتقد الأسواق المالية المتطورة. وأما في المجال المالي (Fiscal)، فقد يمكن تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية للسلطات القومية تستطيع أن تغير حجم التحصيل الضرائبي و/أو النفقات العامة. لكن استقلاليتها محدودة أيضاً في ضوء حقيقة كون معظم البلدان المعنية تعتمد على تدفقات رؤوس الأموال العامة الواردة من الخارج لدعم برامجها التنموية أو موازناتها العامة. إن درجة تقييد هذه الاستقلالية تتوقف جزئياً على أهداف النمو التي تضعها السلطات: كلما ازداد طموح هذه السلطات، كانت تبعيتها المالية للدول الأخرى أكبر.

ويمكن تبين الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع بقية الوطن العربي من خلال كل من حركات التجارة ورؤوس الأموال. وبالنسبة إلى بعض بلدان هذه المجموعة (لبنان والأردن والجمهورية العربية اليمنية مثلاً) تعد الأسواق العربية منافذ مهمة لصادراتها، وتسعى جميعها لتوفير التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال العربية بمستويات متفاوتة من النجاح. وعلى مستوى السياسة الاقتصادية، لا يبدو على الرغم من ذلك، أن سياساتها الاقتصادية تتأثر بمدى تفاعلها الاقتصادي أو النقدي مع بقية بلدان الوطن العربي. فلا سياساتها المحلية، ولا سياسات أسعار الصرف تأخذ البعد الاقتصادي العربي بعين الاعتبار. ويجري السعي وراء رؤوس الأموال العربية بواسطة مفاوضات ثنائية مع البلدان المتبرعة أو الصناديق الإقليمية.

ج ـ الاقتصادات المعتمدة على القطاع العام

تحافظ جميع البلدان التي تشملها هذه الفئة على رقابة شاملة لعلاقاتها الاقتصادية مع بقية العالم، وخصوصاً في ما يتعلق بحركات رؤوس الأموال. وباستثناء الجزائر التي تربط عملتها بسلة من العملات، ترتبط جميعها بالدولار الأمريكي مع تغييرات قليلة في أسعار الصرف الرسمية لديها. وتحافظ بعض البلدان (مصر والسودان وسوريا) على أسعار صرف متعددة: الرسمي، والموازي، والأسواق الحرة أو غيرها. وقد يثبت السعر في السوق الرسمي في حين قد تكون العملة الوطنية في الأسواق الأخرى إما ثابتة على مستوى منخفض أكثر، وإما أنها تتذبذب بحرية أو ضمن حدود معينة. ومن دون التطرق إلى حسنات وسيئات سياسة الصرف المعتمدة على أكثر من سعر صرف واحد، فإنه يفترض فيها أن توفر قدراً من استقلالية أكثر مما توفره سياسة أسعار الصرف الموحدة. وبالتالي يفترض فيها أن تضبط بصورة أكثر فعالية التفاعلات

الاقتصادية مع الاقتصاد العالمي وأن تقدم بالتالي قدراً أكبر من الاستقلالية لسياساتها الاقتصادية المحلية. إلاّ أن الحكم على مدى صحة هذا الافتراض لا يعتمد على التحليل النظري بقدر ما يعتمد على إمكانية التطبيق العملي لسياسة تعددية سعر الصرف. فهذه السياسة تتطلب وسائل للرقابة وإذا كانت هذه غير مجدية فإنها تخلق الأسواق غير الشرعية التي تحد من تحقيق الأهداف المرجوة. وبقدر ما تكون الرقابة ناجحة في عزل الاقتصاد المحلي كما هو مخطط، بقدر ما تستطيع السلطات القومية، ربما، الاعتماد على أدوات السياسة الاقتصادية المحلية بفاعلية أكبر مما تستطيعه الحكومات في الاقتصادات المعتمدة على القطاع الخاص. إن الملكية العامة للمشاريع تعني أن القرارات السياسية يمكن أن تتخذ من دون إيلاء اهتمام كبير لقوى السوق كما هي الحال في الاقتصادات التي يوجهها السوق. وتظهر التجربة على سبيل المثال، أن السياسة النقدية تلعب دوراً ثانوياً في الاقتصادات الموجهة من القطاع العام، والحقيقة أنها تتجه عادة إلى توفير متطلبات عمليات القطاع العام. وتلعب السياسة المالية، كجزء من تخطيط شامل، دوراً أكثر أهمية من السياسة النقدية. وتستطيع السلطات صياغة الأهداف المالية وهي واثقة بأن السياسة النقدية ستستجيب لمتطلبات السياسة المالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن استقلالية السياسة المالية مقيدة، كما هي الحال في اقتصادات القطاع الخاص، بعاملين خارجيين: (١) توفر التمويل الأجنبي و(٢) وبصورة أشمل تطورات ميزان المدفوعات التي يمكن أن تتغير بشكل مثير من عام إلى آخر. وفي كلتا الحالتين، فإن تبعية هذه الاقتصادات للعالم الخارجي واضحة، وهناك القليل الذي تستطيع القيام به اقتصادياً للتأثير في مجرى الأمور على نحو يخدم مصلحتها. إن استقلالية السياسة الاقتصادية التي تمتلكها الحكومات في الاقتصادات الموجهة من القطاع العام مقيدة بصورة شاملة بالتطورات النقدية الخارجية التي لا تقع في نطاق سيطرتها.

د ـ التكامل الإقليمي

لنفترض لغرض التحليل، أن البلدان العربية نجحت في تحقيق تكامل إقليمي وثيق يظهر في: (١) سوق عربية موحدة، (٢) حركة حرة لرؤوس الأموال بين البلدان العربية و(٣) تنسيق أوسع في الحقول التجارية والنقدية ومن بينها أسعار الصرف. بناء على هذا الافتراض، يمكن تلخيص انعكاساته على درجة الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية العربية كما يلي:

(١) من المرجح أن انعكاسات أي تكامل ستكون تدريجية على المدى الطويل. فتطوير القدرات الإنتاجية والاستيعابية في الاقتصادات هو بحد ذاته تدريجي. وهكذا فإن أي زيادة في مستوى الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل ستكون أيضاً تدريجية.

(٢) يتوقع أن تعود السوق العربية الموحدة بالنفع على البلدان العربية المتقدمة

صناعياً بالدرجة الأولى. ومع ذلك فإنه بانتظار أن تتمكن الاقتصادات العربية من بلوغ مستويات متقدمة من التنمية الصناعية، ستبقى تبعيتها لأسواق الدول الصناعية كمصادر للمستوردات وربما كمنافذ للاستثمارات الكبيرة للغاية. وفي كل الأحوال، وكما تشير ضمناً الأدبيات حول دورة الإنتاج فإن شكل التبعية للبلدان الصناعية الأكثر تقدماً سينتقل من المنتجات ذات التقانة البسيطة إلى منتجات التقانة المتطورة(٢٠). وإذا كانت السوق العربية الموحدة ستؤدي في نهاية الأمر إلى مزيد من التبادل التجاري الصناعي العربي، فإن مستوى التفاعلات الصناعية العربية سيزداد بدوره، وكذلك الاعتماد المتبادل بين التجارة العربية وسياسات أسعار الصرف. وليست المدلولات واضحة بالضرورة بالنسبة إلى البلدان النفطية، فهي ستعتمد إلى حد ما على (أ) تطور أهمية النفط في تنمية العالم الصناعي و(ب) مدى نجاح البلدان النفطية في بناء قاعدة صناعية تستطيع منافسة صناعات البلدان العربية الأخرى. وكلما كان نجاحها أقل في المحاولة الأخيرة، كان اعتمادها المستقبلي على التبادل التجاري مع البلدان العربية الأخرى أكبر، على الأقل فيما يتعلق بالسلع الأقل تطوراً من الناحية التقانية.

(٣) على المستوى الاستثماري، لن يكون هناك أثر كبير في البداية للتكامل النقدي الأوثق، ومن ضمنه حركات رؤوس الأموال الحرة بين البلدان العربية والسياسات المنسقة لأسعار الصرف. وستبقى التدفقات الاستثمارية العربية المتبادلة محكومة بـ (أ) توفر المنافذ الاستثمارية الملائمة و(ب) وجود بيئة مالية مستقرة نسبياً و(ج) حرية إعادة تحويل رؤوس الأموال ضمن المنطقة وخارجها. وحتى لو تحقق الشرطان الأخيران، فإن توفر فرص الاستثمار الملائمة سيعتمد إلى حد ما على نمو الاقتصادات المحلية العربية والأسواق المالية العربية التي تتطور جميعها تدريجياً. وبالتالي ربما قد لا يؤدي التكامل النقدي العربي الوثيق إلى إعادة توجيه تدفق الاستثمارات العربية نحو المنطقة العربية بصورة كبيرة. ولكن علينا أن نتذكر أن السلوك الاستثماري العربي محكوم إلى حد كبير بسلوك التدفقات الاستثمارية العامة، التي تحددها عوامل اقتصادية وسياسية في آن. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا ينبغي تجاهل تأثير الاعتبارات الاقتصادية والمالية الصرفة. باختصار، فإن التكامل النقدي العربي الأوثق لن يقلص على المدى القصير تدفق الأموال العربية القابلة للاستثمار إلى الأسواق المالية في الدول الصناعية بصورة كبيرة، وقد تحدث إعادة توجيه على المدى الطويل لمصلحة الاقتصادات العربية. وهذا ما سيؤدي بدوره إلى مستوى أوثق من الاعتماد العربي المالي المتبادل يوفر للمنطقة العربية المزيد من الاستقلالية السياسية الاقتصادية في وجه العالم الخارجي.

(٢٠) يفترض هنا أن الوطن العربي لن يكون قادراً في المستقبل المنظور على مواكبة الدول الصناعية حالياً في الحقل التقاني.

(٤) على مستوى السياسة الاقتصادية الواسعة، سينجم عن تزايد التفاعلات الاقتصادية قدرة أكبر من الاعتماد الاقتصادي المتبادل. والحقيقة أن التنسيق الملائم للسياسة الاقتصادية بين البلدان العربية سيعزز التجارة العربية المتبادلة وتدفقات الرساميل. فالتكامل التجاري والنقدي وتكامل السياسات الاقتصادية يعزز واحدهما الآخر. وإلى الحد الذي ينجح معه التكامل التام، ستتناقص تبعاً لذلك تبعية السياسة الاقتصادية العربية للعالم الخارجي. ولا يمكن تحديد حجم هذا التحول وسرعته، لأنه يتأثر باستراتيجية التنمية الصناعية العربية ونمطها، أي ما إذا كانت تميل لأن تكون مندمجة مع التنمية الصناعية العالمية أو أنها ستتطور في عزلة نسبية عن العالم الخارجي.

رابعاً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة مع الإشارة إلى البلدان العربية

تشمل السيادة القومية السيادة الاقتصادية، أي المقدرة على التطور في صورة مستقلة واتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية من دون الاهتمام بالتطورات و/أو بردود الفعل في مكان آخر. وفي عالم الاعتماد الاقتصادي المتبادل، من المرجح ألاّ تكون السيادة الاقتصادية المطلقة موحدة. وإذا كانت موجودة، فإن وجودها غير ممكن إلا بكلفة كبيرة على حساب النمو الاقتصادي والرخاء الاقتصادي. إن الثروة والقوة يكمل أحدهما الآخر، وأحدهما يوصل إلى الآخر[٢١]. وبالتالي فإنه كانت الدولة أغنى، كانت أقوى وكان لها شأن أكبر في القضايا الاقتصادية الدولية. وعموماً فإن الدول الأغنى أو الأكثر تقدماً تملك سيادة اقتصادية أكبر مما تملكه الدول الأقل غنى وتقدماً. لكن مستوى الثراء المحقق لا يحدد من تلقائه بالضرورة درجة السيادة الاقتصادية التي يستطيع بلد ما التمتع بها. فهذا يعتمد جزئياً أيضاً على مدى ما هي عليه عملية تراكم الثروة في حد ذاتها كدالة لتبعية البلد للاقتصاد العالمي. ومع افتراض مستوى معين من الثراء والقوة، فإنه كلما ازدادت تبعية التنمية الاقتصادية في بلد ما للاقتصاد العالمي، كانت درجة السيادة الاقتصادية التي يحتمل أن يتمتع بها أقل[٢٢]. إن اليابان والمملكة المتحدة دولتان غنيتان ومتقدمتان نسبياً. وهما بالرغم من ذلك على درجة

(٢١) على سبيل المثال، انظر: R. O. Keohane, *After Hegemony, Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), pp. 22-24.

(٢٢) إذا لم تكن دولة بمفردها قوية كفاية لفرض إرادتها الاقتصادية على بقية العالم من دون أي ردود فعل ممكنة من دول أخرى. هذا الوضع غير موجود في عالم اليوم ومن غير المرجح أن يكون قد قام من قبل، على الرغم من أن الولايات المتحدة أصبحت تمارس، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نفوذاً هائلاً في الشؤون الاقتصادية الدولية. انظر: المصدر نفسه، الفصل ٣.

عالية من التبعية معاً للتجارة العالمية، وبالتالي إن سيادتهما الاقتصادية مقيدة بمحاذير هذه التبعية. ولو أنهما كانتا قادرتين على بلوغ مستوى الثراء الذي تتمتعان به اليوم بغنى شبه كامل عن التجارة الدولية، لاستطاعتا تحقيق مستوى من الاستقلالية في اتخاذ القرار الاقتصادي أكبر من الذي تتمتعان به حالياً[٢٣].

وترتبط درجة السيادة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالأهداف التي يحددها البلد لنفسه، والوسائل التي يستعملها لبلوغها. وإذا تقبل المرء مقولة أن قدرة النمو الكامنة لبلد ما تتعزز بالتفاعلات مع الاقتصاد العالمي عبر التدفقات التجارية والاستثمارية، وأن البلد المعني يرغب في الاستفادة من هذه التفاعلات، فإن ما يتبع ذلك من ثم هو أن سيادة هذا البلد الاقتصادية لا يمكن أن تكون مطلقة. وقد تتغير درجة تبعيتها للاقتصاد العالمي تبعاً لعدد من العوامل التي لا نستطيع الغوص فيها هنا. فالذي نريد التركيز عليه هو أن الأهداف الاقتصادية لبلد ما لا يمكن أن تحدد بصورة مستقلة عن السياسات الاقتصادية الدولية التي يود اتباعها. وعلى سبيل المثال، فإن أهداف نمو معينة قد لا يمكن بلوغها من دون مستويات كبيرة من التجارة الخارجية؛ أو أن القدرة على تطوير صناعات قد تكون أكبر إذا ما أعطيت الحماية الملائمة. وتؤثر السياسات الاقتصادية الدولية بوضوح في توجيه الاقتصاد المحلي نحو الاقتصاد العالمي مع مدلولات واضحة لسيادتها الاقتصادية إزاء بقية العالم[٢٤]. وكما أوضحنا سابقاً، فإن المقولات قد تتباين حول طبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلد ما، لكن ليس هنالك تباين في الرأي في ما يتعلق بضرورة هذه الروابط. وقد تختار بعض البلدان أن تكون منفتحة نسبياً، وقد تختار أخرى أن تكون منغلقة نسبياً، في حين أن دولاً معينة

---

(٢٣) باعتبارها تشكل الاقتصاد الأكثر أهمية في العالم، تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أشير من قبل، بقدر كبير من السيادة الاقتصادية، وبكلمة مسموعة في الشؤون الاقتصادية الدولية. وهذا ينبثق إلى حد كبير عن القوة السياسية والعسكرية المتاحة لها. لكنه ينبع أيضاً من حقيقة أنها تستطيع الاعتماد إلى حد كبير على مواردها الخاصة بها لأهداف التنمية.

(٢٤) إن البلد المغلق تماماً دون أي روابط اقتصادية، مهما كان نوعها، مع العالم الخارجي، قد يمكن أن يتمتع بالسيادة الاقتصادية المطلقة. ومع ذلك فإن هذا الوضع يحمل معه تكاليف اقتصادية واجتماعية غير مقبولة بالنسبة إلى معظم بلدان العالم، إن لم يكن كلها.

وقد وصف أحد كتاب الاقتصاد الدولي بأنه لعبة جمع لا يمكن أن تكون نتيجتها الصفر، أي أن مجموع الأرباح قد يكون أكبر من الصفر (أو أقل منه)، وجميع اللاعبين (الدول) قد يربحون (أو يخسرون) في الوقت نفسه، مع أنه ليس من الضروري أن يكون ذلك بالنسب ذاتها، ومع ذلك، فإن الدول الرأسمالية المسيطرة، في ظل العلاقات الدولية الراهنة، تملك قدرة كبيرة للغاية على المساومة أكثر من الدول الأخرى، مع كل مدلولات ذلك على قضايا الاستغلال والتبعية. انظر: **B. J. Cohen,** ***The Question of Imperialism: The Political Economy of Dominance and Dependence*** **(New York: Basic Books Inc. Publishers, 1973), pp. 211-217.**

قد تدعم التصنيع الموجه للتصدير، بينما تعزز غيرها التنمية الصناعية المعتمدة على السوق الداخلي. إن اختيار أي من السياسات هذه يعتمد جزئياً على بنية الاقتصاد المعني وطبيعته وما تعتبره السلطات المسؤولة أكثر السياسات الاقتصادية الخارجية ملاءمة لبلوغ الأهداف القومية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كانت السلطات مقتنعة بأن بعض معدلات النمو لا يمكن بلوغها إلا بواسطة تشجيع الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة وتعزيز الصادرات الوطنية، فمن المرجح أن تختار سياسات اقتصادية دولية ليبرالية نسبياً مع كل مدلولاتها المرافقة لمسألة السيادة الاقتصادية. وقد تكون السلطات، من جهة أخرى، مقتنعة بأن اقتصاداً محمياً بصورة كبيرة يؤدي إلى تنمية اقتصادية أكثر توازناً. وقد يسمح هذا بدوره بتبعية أقل للاقتصاد العالمي وبسيادة اقتصادية أكبر(٢٥). وكيفما كانت حسنات أي من الخيارين، فإن الأهداف التي يحددها بلد ما لنفسه والوسائل التي يعتمدها لبلوغها لها أثر مهم على درجة التكامل التي سيحققها هذا البلد مع الاقتصاد العالمي والدرجة التي يستطيع معها الحفاظ على سيادته الاقتصادية في عالم يسوده الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

إن التبعية الاقتصادية تعني التبعية السياسية. وتباين الرأي حول مدى ما يجب أن يبلغه الاقتصاد الوطني في تكامله مع الاقتصاد العالمي يرجع إلى عوامل سياسية في طبيعتها بقدر ما هي اقتصادية. وتتشابك في هذا المجال القضايا الاقتصادية والسياسية تشابكاً معقداً. وقد تطغى الاعتبارات السياسية على قضايا الكفاية الاقتصادية والنمو، والعكس صحيح. وربما ينبغي أن تقوم توازنات (Trade-offs) بين السيادة السياسية والرخاء الاقتصادي. وقد يختار بلد ما أن يكون أكثر استقلالاً سياسياً على حساب المكاسب الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، ربما يوفر الاستقلال السياسي لبلد ما إمكانيات أوسع للتنمية الاقتصادية وبالأخص إذا ما كان ذلك يعني أيضاً السيادة في توجيه السياسة الاقتصادية. وقد لا يكون حل القضايا المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين السيادة السياسية والاقتصادية من ناحية، والرخاء الاقتصادي من ناحية أخرى، يسيراً. ويستطيع المرء أن يقول بسهولة إن السيادة في السياسة الاقتصادية هي (أو يجب أن تكون) الهدف القومي الرئيس الذي ينبغي بلوغه. لكن في عالم يسوده الاعتماد الاقتصادي المتبادل، إلى أي حد يستطيع بلد ما التوفيق بين هدفي السيادة والنمو؟ الإجابة عن هذا السؤال معقدة بالطبع، وستختلف من بلد لآخر. وينبغي أخذ الكثير من العوامل بعين الاعتبار وإعطاؤها وزنها الكامل قبل محاولة الإجابة. وهي تشمل مستوى التنمية التي حققها البلد المعني ونمطها، وموارده الطبيعية والبشرية، واعتماده على الأسواق الخارجية، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تحقيقها، وحجم

(٢٥) ليست الحال كذلك بالضرورة إلا إذا كان يفترض أن (١): التبعية للمواد الخام الأجنبية محدودة و(٢): القيود القائمة على التجارة الدولية والمدفوعات الدولية فاعلة بصورة كبيرة.

الاقتصاد، والقوة السياسية التي يتمتع بها دولياً... إلخ... ولا يمكن تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل مسبقاً (à priori) بل تجريبياً (Empirically)، ويتوقع أن يختلف ذلك من بلد إلى آخر. وقد يكون من الصعب على كل بلد أن يحدد كمياً الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل المرتبطة، إلاّ أنها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقويم وضع بلد واحد أو تجمع إقليمي.

وبالنسبة إلى البلدان العربية، نود إبداء ملاحظتين: **أولاً**، بالنظر إلى مواردها الحالية، ومستوى التنمية ونمطها والأهداف الاقتصادية التي حددتها لنفسها، فإن اعتمادها على الأسواق العالمية للتجارة، والاستثمار والتقانة كما أوضحنا سابقاً، كبير جداً، وسيادتها الاقتصادية مقيدة إلى حد بعيد. **ثانياً**، إن المدى الذي تمارس معه هذه السيادة قد يختلف اختلافاً كبيراً من بلد عربي إلى آخر، مع أنه لا يمكن إبداء مقارنات مسبقة في هذا الصدد كما سنوضح.

وظاهرة التبعية الاقتصادية العربية قد تكون على أشدها بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط وربما كانت أقل أهمية نسبياً بالنسبة إلى الاقتصادات الموجهة من القطاع العام. كيف يترجم ذلك في إطار السيادة؟ ليس هناك من إجابة قاطعة. لقد كانت البلدان النفطية العربية من خلال عملها ضمن إطار «الأوبك»، قادرة على التحكم بسعر النفط العالمي، وبالتالي بمستوى عائدات صادراتها. وإلى ذلك الحد سمح العمل المشترك لها بالحفاظ على درجة من السيادة لم يكن بلوغها ممكناً لو اختلف الحال(٢٦). إلاّ أن السيادة القومية أخضعت لسيادة الأوبك المشتركة. وفي حين تسمح العائدات النفطية الضخمة لها بأن تكون سيدة في تحديد الأولويات الاقتصادية والتنموية، في ظل الغياب النسبي للقيود المالية، فإن قدرتها على تحديد مستوى العائدات عبر صادرات النفط واستثمار هذه العائدات كما تشاء، ترتبط مباشرة بأسواق الدول الصناعية في المقام الأول وبالسياسات التي تنفذها هذه الدول. ونظراً لحاجة البلدان النفطية إلى أسواق الدول الصناعية، فهي لا تملك خيارات واسعة لجهة توظيف عائداتها خارج أسواق هذه البلدان، ولا تستطيع التأثير في أي من السياسات التي تختار هذه البلدان تطبيقها بصدد أسعار السلع أو العائدات السائدة في الأسواق المالية. إن تبعية البلدان النفطية للاقتصاد العالمي هي شبه كاملة، على نقيض البلدان العربية غير النفطية التي لديها موارد محلية عدا النفط. ولا شك في أن عائدات النفط الضخمة توفر للبلدان النفطية قوة مالية ضخمة، لكن الموارد المالية التي تتمتع بها حالياً البلدان لا تترجم نفسها، بقدر مساو، في سيادة اقتصادية من ناحية القدرة على النمو

(٢٦) في السنوات القليلة الماضية، يبدو أن قدرة الأوبك على التحكم بسعر النفط العالمي قد كبحت إلى حد كبير نتيجة لسياسات طبقتها الدول الصناعية.

بصورة مستقلة واتخاذ القرارات الاقتصادية بغض النظر عن ردود الفعل الخارجية، ولا سيما في البلدان الصناعية. فالسيادة الفعلية التي تتمتع بها حالياً، والتي أتاحتها لها الموارد المالية الضخمة التي في متناولها، تنحصر عملياً في القرارات المتعلقة باختيار الأهداف الاقتصادية القومية.

وتعتمد البلدان العربية غير النفطية إلى حد كبير أيضاً على التجارة والاستثمارات العالمية، لكن درجة اندماجها مع الاقتصاد العالمي تقل عما هي الحال بالنسبة إلى الاقتصادات النفطية. وبينما يؤثر تقليص الروابط الاقتصادية مع العالم الخارجي على اقتصاداتها بصورة سلبية، تحتل هذه البلدان موقعاً أقوى نسبياً من موقع الاقتصادات النفطية في انتقاء هذا الخيار إذا ما دعت الحاجة. وتتيح لها الموارد المحلية التي تمتلكها موقعاً تراجعياً أفضل من الذي يتيحه مورد قابل للنضوب كالنفط. ومن المعلوم أن العزل الصارم للاقتصاد المحلي لا يمكن تنفيذه إلا بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. لكن هذه التكاليف أكبر بكثير، ولا يمكن مقارنتها، بالنسبة إلى الاقتصادات المصدرة للنفط منها بالنسبة إلى الاقتصادات غير النفطية. وفي هذا الصدد، ربما يقال ان المجموعة الأخيرة من البلدان تتمتع بسيادة أكبر نسبياً في القرارات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الخارجية. ومن جهة أخرى، تتطلع الاقتصادات العربية غير النفطية إلى تحقيق معدلات نمو سريعة يصاحبها استقرار مالي نسبي، وبالتالي فإن اعتمادها على التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال تشكل سياسة مهمة في مشاريع التنمية لديها. إلى ذلك، فهي لا تملك الثروة المالية المطلوبة التي تسمح لها بامتلاك عدد كبير من خيارات السياسة الاقتصادية في تحديد أهدافها الاقتصادية القومية.

وقد يكون من الصعب مقارنة الدرجات النسبية من السيادة الاقتصادية القومية التي تتمتع بها كل من الاقتصادات النفطية، الموجهة من القطاع العام، والموجهة من القطاع الخاص. وفي التحليل النهائي، ينبغي أن يكون أي حكم قائماً على الأهمية التي تولى للعوامل المتعددة التي تؤثر في العلاقات المتبادلة بين السيادة والاعتماد الاقتصادي المتبادل. وحين تمحص جميع هذه العوامل، قد يمكن الخروج بالاستنتاج أن الاقتصادات الموجهة من القطاع العام هي (أو يمكن أن تكون) أكثر سيادة نسبياً من الاقتصادات النفطية، أو الاقتصادات الموجهة من القطاع الخاص. وهذا الاستنتاج قائم على اعتراف ضمني بأن أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر في مسألة السيادة هو القدرة الاقتصادية والسياسة الكامنة لبلد ما على تحمل أعباء الانعزال الاقتصادي النسبي أو محاولة انتهاج تنمية اقتصادية أكثر استقلالاً. ويبدو أن الاقتصادات العربية الموجهة من القطاع العام تملك قدرات كافية أكثر في هذا المضمار مما تملكه الاقتصادات الأخرى. إلاّ أن هذه القدرة الكامنة لم تمتحن بعد فعلياً في ضوء الأهداف القومية للبلدان العربية. كما أن تصنيف البلدان العربية بحسب درجة السيادة الاقتصادية التي تتمتع بها يتطلب تحليلاً تجريبياً لهذه الغاية.

ويتوقع للتكامل العربي الأوثق، الاقتصادي والمالي، أن يعزز، كما أشير سابقاً، أواصر التجارة العربية المتبادلة والاستثمار تدريجياً، ويعتمد ذلك على معدل نمو ونمط التحول في الاقتصادات العربية وعلى السياسات التي تنتهجها. ومع ذلك، فإن تكاملاً أوثق يتطلب بدوره تنسيقاً أوثق للسياسات الاقتصادية بين البلدان المعنية. وهذا من شأنه أن تكون له انعكاساته على قضية السيادة. إن فقدان بعض السيادة في صناعة القرار هو ثمن كبير يجب أن يتحمله البلد المعني. إن أساس الدعوة إلى التكامل الاقتصادي يقوم على اعتبار أن المكاسب من التكامل لأي اقتصاد معين تفوق أكلافه. ومن جهة أخرى، يؤدي التكامل الأوثق إلى ظهور سيادة عربية جماعية إزاء بقية العالم، وبالتالي، إلى تعزيز مكانتها وكلمتها في الشؤون الاقتصادية الدولية. ومن المتوقع أن يوفر لها ذلك قدراً أكبر نسبياً من الاستقلال في تحديد سياساتها الاقتصادية الخاصة. وفي الوقت نفسه، طالما أن البلدان العربية (جماعياً أو فردياً) تواصل الاعتماد بصورة كبيرة على الأسواق العالمية للتجارة والاستثمار والتقانة، فإن تبعيتها للاقتصاد العالمي ستبقى كبيرة. إن التطور الصناعي للاقتصادات العربية والنمو المرادف له في التجارة العربية المتبادلة وفي الاستثمار، سيسمحان للاقتصادات العربية بتطوير قاعدة للتنمية الاقتصادية أكثر استقلالاً، لكن هذا سيعتمد إلى حد كبير على النمط المستقبلي للتنمية العربية، أي على ما إذا كان النمو الصناعي العربي سيتجه نحو الداخل أو نحو الخارج، كما سيعتمد على مدى اعتماد الصناعة العربية على الموارد الداخلية بدلاً من الخارجية.

وبغض النظر عن حسنات وسيئات كل من الاتجاهين، فمن المرجح أن التطور الصناعي ذا التوجه الداخلي يخلق إمكانات أوسع لممارسة السيادة الاقتصادية بالمقارنة مع تلك التي قد يوفرها التطور الصناعي ذو التوجه الخارجي. وعند اختيار الاستراتيجيا الصناعية الملائمة لبلد ما فإن الاعتبارات الاقتصادية الصرفة قد تدعو أو لا تدعو إلى اختيار أحد الاتجاهين؛ إلا أن اختيار أي مسار ستحدده في نهاية المطاف الاعتبارات الاقتصادية والسياسية معاً.

الفصل الرابع

المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها(*)

سميح مسعود(**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٢٦ ـ ٤٤.

(**) مستشار في مكتب الأمين العام ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

تمثل المشروعات العربية المشتركة ظاهرة مميزة لها وزنها وتأثيرها باتجاه تسريع التكامل الاقتصادي العربي، والتنمية الذاتية المتجددة.

ويرجع تاريخ بدء التفكير بهذه المشروعات إلى بروتوكول الاسكندرية[1] الذي اشتمل بنده الخامس المتعلق بفلسطين على اقتراح خاص بـ «مساهمة الحكومات والشعوب العربية في صندوق الأمة العربية لانقاذ أراضي العرب في فلسطين». كما تعتبر شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة حصيلة مبكرة لاهتمامات الجامعة العربية في مجال المشروعات العربية المشتركة، وافق عليها المجلس الاقتصادي في عام ١٩٥٦[2] بهدف استغلال أملاح البحر الميت في الأردن، كرد عربي مشترك على استغلال إسرائيل للثروة المعدنية في فلسطين المحتلة.

ثم حاولت بعد ذلك جامعة الدول العربية إقامة مشروعات مشتركة أخرى في مجالات الاستثمار، والمصارف، والنقل، والتأمين... إلخ، تم فيها اتخاذ العديد من القرارات وعقد اتفاقيات لم تأخذ سبيلها إلى التنفيذ، لأسباب كثيرة أهمها نقص الأموال اللازمة لتنفيذها.

واستمر وضع تنفيذ المشروعات المشتركة على هذه الحال، دون أي تغير نوعي يذكر حتى أواسط الستينيات، حين أسفرت الجهود العربية عن ظهور مشروعات مشتركة بارزة لعبت دوراً مهماً في شد الفعاليات الاقتصادية العربية العامة والخاصة نحو إدراك أهمية هذه المشروعات وثوابتها الرئيسية. ثم زادت بعد ذلك الجهود العربية في هذا المجال، واتسعت في النصف الأول من السبعينيات، حيث تم في هذه الفترة إعداد ملحوظة من المشروعات العربية المشتركة نتيجة لتزايد العائدات النفطية، وتوجيه

---

(١) الموقّع عليه في ١٩٤٤/١٠/٧ من قبل رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام والذي اتفق على أساسه على إنشاء جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة وقتذاك.

(٢) وافق المجلس الاقتصادي على عقد تأسيس هذه الشركة بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٥ في دور انعقاده العادي الثالث.

جزء منها للاستثمار في الوطن العربي[٣].

كذلك شهدت هذه الفترة، ظهور مشروعات عربية مشتركة متعددة الأطراف لها أهميتها وتأثيرها في المتغيرات الاقتصادية العربية، تمت إقامتها في نطاق جامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومن خلال مجهودات ثنائية أو جماعية خارج نطاق جامعة الدول العربية، والمنظمات العربية المتخصصة تضافرت بها الجهود العربية، على مختلف المستويات داخل الوطن العربي وخارجه، وامتدت إلى العديد من القطاعات وأوجه النشاط الاقتصادي[٤].

وقد خطا نمو المشروعات العربية المشتركة بعد ذلك خطوات واسعة وبسرعة حتى أصبح عددها في الوقت الحاضر نحو ٨٣٠ مشروعاً مشتركاً (عربي ـ عربي، وعربي ـ دولي) تبلغ رؤوس أموالها ٣٥,٧ مليار دولار أمريكي، وتتوزع في شتى المجالات الاقتصادية، وتختلف أنواع النشاط القطاعي بحسب نوعية نشاطها وأعمالها[٥].

وهدفنا في هذا البحث التعرف على المشروعات العربية المشتركة التي تشترك فيها أطراف عربية ـ عربية أو عربية ـ أجنبية، وتقع مقارها في داخل الوطن العربي أو خارجه، وذلك من خلال التعرض لواقعها وأهميتها ومعوقاتها.

أولاً: واقع المشروعات العربية المشتركة

وإذا بحثنا، الآن، الجوانب الكمية للمشروعات المالية العربية المشتركة لمعرفة تعدادها، ورؤوس أموالها، وتوزيعها، بحسب القطاعات المختلفة والأطراف المنشئة لها، نجد قبل كل شيء تعذر الحصول على الإحصاءات المتعلقة بذلك.

---

(٣) سميح مسعود، «حول تجربة التعاون الاقتصادي العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ١٢، العددان ٣ ـ ٤ (١٩٨٦)، ص٨٢.

(٤) لمزيد من الاطلاع، انظر: سميح مسعود: «المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٧، العدد ٢ (١٩٨١)، ص ١٠٣ ـ ١٠٤، و«المشروعات الصناعية العربية المشتركة: نظرة تقويمية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٩، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

(٥) بناء على حصر ميداني ومكتبي يقوم به الكاتب بصفة دورية منذ ثمانية أعوام، يرسل نتائجه بين الحين والآخر، لعدد كبير من المشروعات العربية المشتركة لأخذ رأيها بها وإجراء التعديلات اللازمة عليها، وقد نشرت هذه النتائج في أكثر من مناسبة، كما أدخلت في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، إشراف سميح مسعود (الكويت: [د. ن.]، ١٩٨٤).

ويزيد من حدة هذا النقص، عدم وجود إصدارات فصلية متعاقبة لدليل المشروعات العربية المشتركة[٦] تعمل على رصد كل ما يستجد في مجال المشروعات العربية المشتركة.

ويعكس هذا النقص صوراً متناقضة عن واقع حال المشروعات العربية المشتركة، تبرزها الكثير من الدراسات العربية التي تظهر بين الحين والآخر، وتطرح بها مؤشرات لا تتلاءم والإمكانيات الفعلية لهذه المشروعات في الوطن العربي.

ولقد اهتم الكاتب بهذه الظاهرة منذ بداية عام ١٩٧٩ حيث بدأ بإجراء حصر مكتبي وميداني شامل لكل المشروعات العربية المشتركة والمشروعات العربية الدولية المشتركة، بالاستناد إلى مجموعة من التقارير والمصادر المعتمدة، والصحافة المتخصصة المعروفة بصحة معلوماتها وسلامتها[٧].

وعملية الحصر هذه عملية مستمرة تعطي نتائج عديدة بين الحين والآخر، وتسلط الضوء على مشروعات كثيرة لم تكن معروفة من قبل. والجداول التالية (٤ ـ ١)، (٤ ـ ٢) و(٤ ـ ٣) تعكس أحدث المعلومات والبيانات الإحصائية المتوفرة من جراء الحصر الذي يقوم به الكاتب في هذا الشأن: يبيّن الجدول الأول منها أعداد المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة ورؤوس أموالها، ويختص الثاني بتوزيع هذه المشروعات بحسب الأطراف المنشئة لها، بينما يبيّن الثالث توزيعها بحسب القطاعات المختلفة.

ويظهر من الجدول رقم (٤ ـ ١) أن إجمالي رؤوس الأموال للمشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة القائمة في داخل الوطن العربي وفي خارجه، قد بلغت في بداية عام ١٩٨٦ حوالى ٣٥,٧ مليار دولار أمريكي، تمثل في أغلبها رؤوس الأموال المدفوعة لهذه المشروعات.

كما يظهر أيضاً أن المشروعات العربية المشتركة (أي العربية ـ العربية) تتصدر المشروعات المشتركة موضوع البحث من الناحية المادية، إذ تمثل رؤوس أموالها ٥٩,٨ بالمئة من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة معاً.

---

(٦) المصدر نفسه.

(٧) وكذلك بالاتصال الشخصي بمسؤولي بعض المشروعات العربية المشتركة والعربية ـ الدولية المشتركة.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
بيان بأعداد المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة ورؤوس أموالها(*)

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (بآلاف الدولارات)(**)
المشروعات العربية المشتركة	٣٩١	٢١٣٧٩٩٦٨
المشروعات العربية الدولية المشتركة	٤٣٩	١٤٣٤٧٩٤٣
المجموع	٨٣٠	٣٥٧٢٧٩١١

(*) تمّ الاعتماد في احتسابها على رؤوس الأموال المدفوعة فعلاً، باستثناء بسيط جداً في حالة عدد من المشروعات التي لم تفصل بين رأس المال المصرّح به، ورأس المال المدفوع، وهي ضئيلة في أعدادها ورؤوس أموالها. ويهم الكاتب بلورة هذه الحقيقة لأن أحدهم وصف دليل المشروعات العربية المشتركة الذي يعتمد على جزء من هذه المعلومات الرقمية، بأنه مضلل لأنه لم يدفع من رؤوس أموال مشروعاته إلا نسبة محددة قدرها (شخص ما) بنسبة ١٠ بالمئة. وهذا أمر مخالف للحقيقة جملة وتفصيلاً، ومبني على حكم عام غير معتمد على أي حقيقة واقعة. فلو أن الناقد اطلع على الدليل المذكور لوجد به إشارة صريحة واضحة إلى ما يبيّن حقيقة رؤوس الأموال المدفوعة، ولوجد أن ١١ مشروعاً فقط من المشروعات المعتمدة في الدليل هي: مشروعات أوابك، ومجلس الوحدة الاقتصادية، وشركة الملاحة العربية المحدودة، والمؤسسة العربية المصرفية، وبنك الخليج الدولي، تبلغ رؤوس أموالها المدفوعة ١٤,٤ بالمئة من مجموع رؤوس أموال المشروعات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية المحددة في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، إشراف سميح مسعود (الكويت: [د. ن.]، ١٩٨٤).

(**) تم ذلك باستخدام الأسعار الرسمية للدولار الأمريكي المنشورة في أدبيات صندوق النقد الدولي، وقت تأسيس كل مشروع من مشروعات الدليل، وكذلك في كل سنة تمت بها زيادة رؤوس الأموال، أو تحصيل دفعاتها المتعاقبة من المكتتبين.

وبالرغم من كون المشروعات العربية الدولية المشتركة كثيرة من الناحية العددية، إذ تبلغ نسبتها ٥٢,٩ بالمئة من إجمالي عدد كل المشروعات المعنية، فإن القائم منها في الدول العربية، يبلغ نحو ٢٥٠ مشروعاً، تبلغ رؤوس أموالها ٩,٣ مليارات دولار أمريكي، أي ٦٥ بالمئة من إجمالي رؤوس أموال كل المشروعات العربية الدولية المشتركة، مما يدل على أن نسبة مهمة منها أقيمت في الوطن العربي نفسه.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمشروعات موضوع البحث، فنلاحظ من الجدول رقم (٤ ـ ٢) أن مشروعات قطاع المصارف والاستثمار والتمويل والتأمين تحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة العددية والرأسمالية في المشروعات العربية المشتركة، والمشروعات العربية الدولية المشتركة على حد سواء، إذ تبلغ نسبتها ٣٣,٥ بالمئة من إجمالي عدد هذه المشروعات، و٤٠,٧ بالمئة من إجمالي رؤوس أموالها، تليها بعد ذلك مشروعات الصناعة التحويلية التي تحتل المرتبة الثانية، إذ تبلغ نسبتها ٢٣,١ بالمئة من الناحية العددية، و٣٠,٧ بالمئة من ناحية المساهمة الرأسمالية في إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات موضوع البحث.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)
توزيع المشروعات العربية المشتركة
والعربية الدولية المشتركة بحسب القطاعات المختلفة
(بآلاف الدولارات)

رأس المال / طبيعة المشروع	مشروعات عربية مشتركة (١)		مشروعات عربية دولية مشتركة (٢)		المجموع (١+٢)	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	٣٥	١٦١٠٩٩١	٤٧	٥٢٣٣٤٣	٨٢	٢١٣٤٣٣٤
صناعة تحويلية	٩٤	٤٧٥٧٦٠٩	٩٨	٦٢٠٥٦٨٢	١٩٢	١٠٩٦٣٢٩١
زراعة	٣٥	٢٠٠٠٥٨٤	٣٤	٣٢٥٨٠٦	٦٩	٢٣٢٦٣٩٠
تمويل (*)	١٢٣	٨٢٦٧٣٠٣	١٥٥	٦٢٧٤٧٢٤	٢٧٨	١٤٥٤٢٠٢٧
فنادق وسياحة	٣١	٥٤٩٦٣٥	٢٩	٤٩٤٤٤١	٦٠	١٠٤٤٠٧٦
نقل ومواصلات	٢٨	٣٤١٩٤٢٥	١٨	١٨٥٦٥١	٤٦	٣٦٠٥٠٧٦
بناء وتشييد	٢٥	٥٥١٠٤٠	٣٢	١٣٧٩٧١	٥٧	٦٨٩٠١١
خدمات	٢٠	٢٢٣٣٨١	٢٦	٢٠٠٣٢٥	٤٦	٤٢٣٧٠٦
المجموع	٣٩١	٢١٣٧٩٩٦٨	٤٣٩	١٤٣٤٧٩٤٣	٨٣٠	٣٥٧٢٧٩١١

(*) يشتمل على مشاريع التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)
توزيع المشروعات العربية المشتركة
والعربية الدولية المشتركة بحسب الأطراف المنشئة لها
(بآلاف الدولارات)

طبيعة المشروع	مشروعات عربية مشتركة				مشروعات عربية دولية مشتركة			
	مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية		مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	١٦	١٣٨١٩١	١٩	١٤٧٢٨٠٠	٣١	٣٦٧٣٠٧	١٦	١٥٦٠٣٦
صناعة تحويلية	٥٨	٢٠٤٦٩٧٥	٣٦	٢٧١٠٦٣٤	٥٣	٣٤٠٦٤٥٨	٤٥	٢٧٩٩٢٢٤
زراعة	٢٣	٣٩٦٤٢٨	١٢	١٦٠٤١٥٦	٢٥	٢٨٢٢٠٠	٩	٣٧٦٠٦
تمويل (*)	٥٤	٢٠٩٩٣٩٨	٦٩	٦١٦٧٩٠٥	٥١	٨٥٠٣٠٣	١٠٤	٥٤٢٤٤٢١
فنادق وسياحة	٢١	٢٥٥٥٣٥	١٠	٢٩٤١٠٠	١٧	٣٠٥٩٣٠	١٢	١٨٨٥١١
نقل ومواصلات	١٣	٢٨٩٣٧٥	١٥	٣١٣٠٠٥٠	١٥	١٢٠٩٥١	٣	٦٤٧٠٠
بناء وتشييد	١٤	٢٢١٠٤٠	١١	٣٣٠٠٠٠	٣١	١٣٥٤٤١	١	٢٥٣٠
خدمات	١١	٥٣٨٠٤	٩	١٦٩٥٧٧	١٥	٢٠٩٢٥	١١	١٧٩٤٠٠
المجموع	٢١٠	٥٥٠٠٧٤٦	١٨١	١٥٨٧٩٢٢٢	٢٣٨	٥٤٨٩٥١٥	٢٠١	٨٨٥٢٤٢٨

(*) يشتمل على مشاريع التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف.

وإذا اتجهنا الآن إلى الجدول رقم (٤ ـ ٣) نلاحظ أن عدد المشروعات الثنائية يبلغ ٥٤ بالمئة من الإجمالي العام للمشروعات العربية المشتركة، والمشروعات العربية الدولية المشتركة معاً، وأن أهميتها الرأسمالية تمثل ٣٠,٨ بالمئة من إجمالي رؤوس أموال هذه المشروعات.

كذلك يظهر من الجدول نفسه أن المشروعات الجماعية المتعددة الأطراف تبلغ ٤٦ بالمئة من الناحية العددية، و٦٩,٢ بالمئة من الناحية الرأسمالية، وأنها تتبوأ مرتبة ملحوظة في قطاع التمويل، والصناعة التحويلية، إذ تبلغ رؤوس أموالها في القطاعين الأول والثاني ٣٢,٤ بالمئة و١٥,٤ بالمئة على التوالي.

وتحتل المشروعات العربية المشتركة المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[٨]، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية[٩]، مكانة مميزة في إطار المشروعات العربية المشتركة الجماعية المتعددة الأطراف، إذ تشتمل على ١٠ مشروعات مشتركة هي: الشركة العربية البحرية لنقل البترول (١٩٧٣)، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (١٩٧٤)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (١٩٧٥)، والشركة العربية للخدمات البترولية (١٩٧٥)، ومعهد النفط العربي للتدريب (١٩٧٧)، والشركة العربية للاستشارات الهندسية (١٩٨١)، والشركة العربية للتعدين (١٩٧٤)، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (١٩٧٤)، والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (١٩٧٥)، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية (١٩٧٦).

ثانياً: أهمية المشروعات العربية المشتركة

يعتبر تجميع رؤوس أموال المشروعات العربية (مع ضآلتها مقارنة بالإمكانات المالية العربية) واستثمارها في المشروعات المشتركة، إنجازاً مهماً وملحوظاً في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، إذا ما قورنت بانجازات الدول العربية في هذا

---

(٨) لمزيد من الاطلاع في مجال تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مجال إعداد المشروعات العربية المشتركة: وقائع ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة**، إعداد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي للتخطيط بالكويت (الكويت: [د.ن.]، ١٩٨٣)؛ علي أحمد عتيقة، «تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في إعداد المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، وخالد الشاوي، «بعض ملامح منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،» ورقة قدّمت إلى: الدورة العاشرة في أساسيات صناعة النفط والغاز، الكويت، ١٩٨٦.

(٩) لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، **الشركات العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: أغراضها، أنظمتها، إنجازاتها، خططها** (عمان: المجلس، ١٩٨٢).

المجال قبل عقدين أو ثلاثة من الزمن.

وهي بهذا المعنى صورة من صور التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، تم بها تحريك بعض رؤوس الأموال العربية للاستثمار في دول عربية غير الدول التي تتبعها، كما أدّت إلى تعاون المال العربي مع الموارد الطبيعية العربية مع قدر من العناصر البشرية الفنية وغير الفنية من دول عربية مختلفة.

كذلك أدت، كما يقول د. محمد لبيب شقير، إلى فتح الباب أمام عملية اكتساب العرب للخبرة التي تأتي بـ «التعلم من خلال التجربة والممارسة» في إنشاء المشروعات وتنفيذها وتشغيلها، وأمام تدريب أعداد من العمالة العربية في بعض الفروع والأنشطة التي تعاني من نقص العمالة ذات الكفاءة[10].

وإذا أردنا الآن أن نعبّر عن إنجازات المشروعات العربية المشتركة، وأهميتها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، لا بد لنا أن نتذكر الملاحظتين التاليتين حين ننظر إلى هذا الموضوع:

١ ـ قلة توفر البيانات الضرورية لقياس ربحية المشروعات موضوع البحث وآثارها، حيث إن المتوفر منها ليس أكثر من تقارير عامة لا تعطي تفصيلات كمية تحليلية لنشاطات هذه المشروعات ونتائج أفعالها.

٢ ـ حداثة المشروعات العربية وتفاعلها ضمن أُطر محدودة الأبعاد، ومخصصات مالية ضئيلة لا تستطيع أن تواجه التحدي الشاق المتمثل بالتفتت العربي الاقتصادي، وأن تعجل بتكامله وتنميته خلال مدة قصيرة من الزمن لا تزيد على ٧ ـ ١٠ سنوات[11].

وبطبيعة الحال، فإن هذه المشروعات تحتاج إلى المزيد من الزمن والتجارب لتظهر آثارها التكاملية في الاقتصاد العربي. كذلك فإن المنطق يقضي بضرورة زيادة حجم الأموال العربية المستثمرة في هذه المشروعات، لتتمكن من تطوير أعمالها وزيادة مفعول آثارها، وبخاصة أن أهميتها الرأسمالية ضئيلة، ولا تتلاءم أبداً مع ضخامة الموارد المالية التي تتمتع بها الدول العربية المنتجة للنفط.

وهكذا فإنه رغم أن التجربة العربية العملية لهذه المشروعات ما زالت في مراحلها الأولى، تحاول جاهدة أن تجد مسارها في خضم المصالح والاتجاهات العربية المتعددة، فإنه يكثر في الوقت الحاضر ظهور العديد من التفسيرات والتحليلات التي

---

(١٠) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٧٣٧.

(١١) مسعود، «المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» ص ١١٤.

تبيّن عجز هذه المشروعات عن دفع التنمية التكاملية وتعميقها بين الاقتصادات العربية. ولعله من المنطقي أن تعجز المشروعات العربية المشتركة عن تحقيق التكامل العربي المنشود لكونها تجربة طليعية رائدة في بداية نشأتها ونموها، وجزءاً من عملية واسعة الأبعاد والمعالم، تستهدف التغير وتحدي التجزئة والتخلف التي عاشتها الأمة العربية عبر أجيال وأجيال[١٢].

ولهذا فإنني لست بحاجة للتدليل على عدم صحة هذه المقولة، غير أنني في الوقت نفسه بحاجة لتوجيه العناية لمختلف الشواهد والأدلة العملية التي تبين في النتائج الأولية لهذه المشروعات وإجراءاتها ما يعكس نجاحها وعلو أداء بعضها، وقدرتها على تحقيق درجة مقبولة من التعاون الاقتصادي العربي، تفوق في أبعادها كل ما أفرزته التجارب السابقة للتعاون العربي الجماعي الشامل في نطاق الجامعة العربية، أو عن طريق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أو من خلال السوق العربية المشتركة.

وأهم هذه الشواهد والأدلة ما يلي:

- تحقيق نوع من التكامل المالي بين الدول العربية من خلال إقامة مجموعة من المشروعات المشتركة الاستثمارية التي تعمل على استثمار أموالها في الدول العربية، في مشروعات إنتاجية في شتى القطاعات، وفي دول عربية مختلفة، كالشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للاستثمار، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية، ومؤسسة الخليج للاستثمار.

- تعزيز الجهاز المصرفي المالي العربي بإنشاء العديد من المصارف، والتوسع في الأعمال المصرفية العربية على المستوى الدولي، وزيادة الإمكانيات المالية للمصارف العربية القائمة عن طريق زيادة رؤوس أموالها، إلى جانب قيام بعض المصارف العربية المشتركة الضخمة من أبرزها المؤسسة المصرفية العربية (ABC) وبنك الخليج الدولي (GIB)، ويبلغ رأس المال المصرح به للمؤسسة مليار دولار أمريكي، والمدفوع ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وميزانياتها في حزيران/ يونيو ١٩٨٦ ما يساوي ١٢,٦ مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأس المال المدفوع لبنك الخليج الدولي (مع الاحتياطيات) ٧١٥ مليون دولار أمريكي وميزانيته ٧,٥ مليارات دولار أمريكي.

- إقامة مجموعة مهمة من المشروعات الصناعية العربية المشتركة، في شتى فروع الصناعة ومجالاتها المختلفة، كصناعة الاسمنت والبناء، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والدوائية، وصناعة الأسمدة، وصناعة تكرير النفط، والصناعات

---

(١٢) المصدر نفسه.

المعدنية والغذائية، والغزل والنسيج والصناعات الهندسية[١٣].

ـ تعبئة جانب متزايد من الموارد المادية والبشرية والمالية العربية في مشاريع عربية مشتركة في مجالات التعدين، وبخاصة الشركة العربية للتعدين التي أنشئت في عام ١٩٧٤ من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، كشركة قابضة برأسمال مصرح به قدره ١٢٠ مليون دينار كويتي، والمكتتب به ١١٢,٢ مليون دينار كويتي، والمدفوع في عام ١٩٨٣، ٥٤,١ مليون دينار كويتي، وذلك بهدف القيام بجميع الأعمال الفنية والصناعية والتجارية المتصلة بالنشاط التعديني والمكملة له، وعلى الأخص الكشف والاستخراج والتركيز والتجهيز والنقل والتسويق والتصنيع.

ـ ظهور بوادر جدية في مجال الثروة الحيوانية تساهم بها مجموعة من الشركات العربية المشتركة، من أهمها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، التي أنشئت في عام ١٩٧٤ برأسمال مصرح به قدره ٦٠ مليون دينار كويتي، والمكتتب به ٥٩,٥ مليون دينار كويتي، والمدفوع في عام ١٩٨٤،٥٦ مليون دينار كويتي، وذلك بهدف القيام بجميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف.

ـ ظهور اهتمامات جادة في النقل والمواصلات تتبلور في مجموعة من الشركات العربية المشتركة، من أهمها شركة الملاحة العربية المتحدة التي أسستها الدول الخليجية في عام ١٩٧٦ برأسمال مصرح به قدره ٥٠٠ مليون دينار كويتي، والمدفوع ٢٨٠ مليون دينار كويتي، وتملك هذه الشركة في وقتنا الحاضر أكبر أسطول بحري تجاري في الشرق الأوسط يتألف من ٥٠ سفينة منها ٣٤ من سفن الحمولات العامة تبلغ حمولتها الإجمالية ٩٠٠ ألف طن ساكن تقريباً، و١٦ سفينة حاويات، طاقتها الإجمالية ٢٤ ألف حاوية نمطية تقريباً.

ـ ظهور بوادر جهود فعالة في إقامة مشروعات زراعية مشتركة، من أهمها الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي التي اكتمل إنشاؤها في السودان عام ١٩٧٦، كتجسيد للجهود العربية المشتركة في مجال استغلال أكبر قدر من أمنه الغذائي. وقد حدد الرأسمال المصرح به لهذه الهيئة بـ ١٥٠ مليون دينار كويتي، والمكتتب به بـ ٩٩,٨ مليون دينار كويتي، والمدفوع في نهاية ١٩٨٥، ٩٥,٤ مليون دينار كويتي، وتم إنشاؤها كنتيجة لجهود الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشىء من أجلها، وهي التنمية والتكامل الاقتصادي على مستوى

(١٣) لمزيد من الاطلاع في هذا الشأن، انظر: مسعود، «المشروعات الصناعية العربية المشتركة: نظرة تقويمية».

الوطن العربي، أو لعدد من الدول فيه[١٤].

وقد حققت الهيئة من خلال شركاتها إنجازات على الرغم من الصعوبات المالية والتسويقية التي واجهت هذه الشركات، وتمثلت هذه الإنجازات في زيادة المعروض من الغذاء في دولة المقر، وإدخال التقانة المتطورة والمحاصيل الجديدة في الزراعة السودانية[١٥].

ـ تدعيم صناعة البحر وأنشطة الملاحة المختلفة، من خلال تكوين خبرات عربية خاصة، ليس فقط بالنسبة لطواقم السفن، وإنما في مجالات الإدارة المالية والإدارية والاقتصادية والأنشطة الهندسية وأعمال الصيانة السريعة والخدمات العادية في مختلف التخصصات والحرف التي تعتبر الأقطار العربية في أمس الحاجة إليها.

ـ قيام جهود عربية مشتركة ومنسقة لتطوير الخبرات والكفاءات الفنية اللازمة للأقطار العربية، وذلك من خلال معاهد كثيرة أقيمت كمشروعات عربية مشتركة منها: معهد النفط العربي للتدريب، الذي أنشأته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في عام ١٩٧٧ بهدف تكوين المدربين وإعدادهم، والمستويات القيادية العربية في القطاعات النفطية وتنمية القدرات المتوفرة فيها، وتمكينها من أحدث الأساليب التعليمية والتدريبية.

ـ تدعيم القدرة الذاتية وتنميتها في مجال الخدمات النفطية التي تعتبر حكراً على الشركات النفطية، وذلك من خلال الشركة العربية للخدمات البترولية التي أنشأتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في عام ١٩٧٧ برأسمال مصرح به قدره ١٥٠ مليون دينار ليبي، والمكتتب به ١٥ مليون دينار ليبي، والمدفوع ١٤,٣٥ مليون دينار ليبي، وذلك بهدف إنشاء شركات متخصصة في فرع واحد أو أكثر من فروع الخدمات النفطية، أي أن نشاطها يقتصر على وضع الشركة الأم أو الشركة القابضة التي لا تمارس العمليات بصفة مباشرة، وإنما عن طريق ما تنشئه من شركات فرعية أو تابعة.

---

(١٤) ميرفت بدوي، «تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد وإعداد وتمويل المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مجال إعداد المشروعات العربية المشتركة: وقائع ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة**، ص ٢١٧.

(١٥) «الأمن الغذائي في ضوء ورقتي عمل اللجنة الوزارية السداسية لمجلس وزراء الزراعة وفريق عمل الأمن الغذائي العربي،» ورقة عمل قدّمت إلى: الدورة الحادية والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمان (الأردن)، ٧ ـ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، ص ٨ ـ ٩.

ثالثاً: معوقات المشروعات العربية المشتركة

إذا نظرنا، الآن، إلى أوضاع المشروعات العربية المشتركة السائدة حالياً، نجد أنه على الرغم من إنجازاتها، وآثارها الإيجابية العديدة التي سبق ذكرها، فإن عدداً كبيراً من هذه المشروعات ما زال يحيطه العديد من المشاكل والمعوقات التي تضعف من نتائجها وآثارها الإيجابية.

وتظهر هذه المشاكل والمعوقات في مجالات كثيرة، تبعاً للمرحلة التي يمر بها المشروع المشترك سواء كان ذلك في مرحلة الاعداد أو التنفيذ أو التشغيل.

ففي مرحلة إعداد المشروع، هناك معوقات كثيرة من أهمها:

١ ـ إعطاء المعالجات الظرفية ذات الأبعاد المحددة أهمية كبيرة عند اختيار المشروعات العربية المشتركة، دون الاهتمام بالمعالجات الاستراتيجية ذات الاتجاهات الاقتصادية العامة والتحديات المصيرية، التي تلعب الدور الأهم والرئيسي في تحقيق النقلة التنموية والتكاملية الكبيرة في الاقتصاد العربي[١٦].

٢ ـ عدم وجود دليل عربي موحد لإعداد وتقويم المشروعات العربية المشتركة يشتمل على معايير وأساليب واضحة قابلة للتطبيق وتتلاءم مع معطيات الظروف العربية، الاقتصادية منها والاجتماعية، وتستخدم كقاعدة إلزامية في العملية التقويمية وبخاصة في ما يتعلق بكثير من المواضيع الحيوية الأساسية، كاختيار البدائل الاستثمارية والتوطين الصناعي.

ولا ريب في أن هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية، وأن غيابه يؤدي إلى عرقلة الإجراءات المؤدية إلى إقامة المشروعات العربية المشتركة. ويتضح تأثير هذه المعوقات جلياً عند تحديد الموقع الملائم للمشروعات المقترحة، حيث يصعب استكمال الدراسات التفصيلية المبنية على أسس علمية معترف بها لاختيار أنسب المواقع المتاحة.

ولهذا السبب تثور مشاكل وتعقيدات كثيرة، تؤثر أحياناً في إلغاء المشروع أو تأجيله أو إقامته في موقع غير مناسب، ليست له مميزات في تكاليف الإنتاج، فيقوم مثل هذا المشروع، والحالة هذه، على مزايا الدعم والحماية الواسعة التي لا بد من أن تتوفر له لكي يكون قادراً على الإنتاج أو تقديم الخدمات بتكاليف لا تخرج عن الخط الذي يسير عليه منافسو هذه المشاريع في الأسواق العالمية، وبخاصة في حالة السلع المعدة للتصدير حيث يجب أن تكون تكاليف إنتاجها زائداً تكاليف تسليمها مساوية لتكاليف المنافسين[١٧].

---

(١٦) مسعود، «المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» ص ١٢٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

وتظهر هناك أيضاً معوقات ومشاكل في مرحلة تنفيذ المشروعات العربية المشتركة تتمثل بتعدد الأشكال القانونية الأساسية المستخدمة في إنشاء المشروعات العربية المشتركة، وخضوع أغلبها لإجراءات روتينية مبالغ فيها لاتمام عمليات التوقيع والتصديق من قبل السلطات التشريعية في الدول العربية المساهمة. وهذا يؤدي إلى إطالة المدة الزمنية الفاصلة ما بين التوقيع على المشروعات العربية المشتركة وتنفيذها.

وبطبيعة الحال، فإن عنصر الوقت له انعكاساته الكثيرة على هذه المشروعات كماً ونوعاً، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى إحداث تغييرات كثيرة على عملياتها الاستثمارية، وما يتبعها من عمليات ومقتضيات أخرى كثيرة[١٨].

ولعل أهم المعوقات هي تلك التي تواجه المشروعات العربية المشتركة في مرحلة التشغيل الفعلي والتي يمكن تلخيصها بما يلي[١٩]:

١ ـ نقص الوضوح في النصوص المتعلقة بالمزايا والحصانات، وامتناع بعض الدول المساهمة عن تقديم مزايا تنافسية لمنتجات المشاريع العربية المشتركة المساهمة فيها، وامتناع دول المقر أحياناً عن تنفيذ الواجبات الملقاة عليها في هذا الشأن.

٢ ـ عدم النص بالتفصيل وبالتحديد على الإعفاءات الجمركية وما في حكمها، وعدم إلزام الأحكام التأسيسية للدول ذات العلاقة بإعفاء الشركة من قيود التصدير على منتجاتها واستيراد مستلزماتها، وترك أمر تنظيم هذه العلاقة للاتفاق بين الشركة والدول المعنية واجتهاد الجهات المسؤولة فيها.

٤ ـ النقص والغموض في الأحكام التأسيسية المتمثلة في عقد التأسيس والنظام الأساسي، وعدم شمولها على كثير من البنود المهمة المتعلقة بالنواحي التسويقية والإنتاجية.

٤ ـ سرعة تغير الكوادر العليا[٢٠] الممثلة للدول الأعضاء في مجالس الإدارة

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٩) استند هذا الجزء من البحث على ورقة للكاتب بالانكليزية حول «المشاكل والمعوقات الرئيسية التي تواجه المشروعات العامة المشتركة في مرحلتي الإعداد والتشغيل مع التركيز على بعض الجوانب الإدارية والتنظيمية». وقد تم تقديمها لاجتماع مجموعة خبراء الأمم المتحدة حول المشروعات العامة المشتركة في ما بين الدول النامية المنعقد في نيويورك خلال الفترة ١٣ ـ ١٧/١/١٩٨٦ ومسجلة تحت رقم /DAD/PJV) .INT. 85/WP/4)

(٢٠) عبّر د. علي عتيقة عن هذه المشكلة بالقول بأن الغالبية ممن يعملون في المشاريع العربية المشتركة يأتون إليها «كعابر سبيل» مما يجعلهم يتخلون عنها عند ظهور أول الصعاب، بسبب عدم انتمائهم لها وارتباطهم بها. لمزيد من الاطلاع في هذا الشأن انظر: عتيقة، «تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في إعداد المشروعات العربية المشتركة،» ص ٦١.

والإدارة العليا، وظهور كوادر جديدة بين الحين والآخر لا دراية لها بأعمال المشروعات المعنية، مما يعرقل أعمالها ويحد من إنجازاتها.

ومثل هذه المشكلة تمتد أيضاً إلى بقية فئات العمالة الأخرى، حيث يترك المشاريع العربية المشتركة عدد كبير من العمال بعد أن تكون هذه المشاريع قد بذلت جهوداً كبيرة لتدريبهم، وتحملت مبالغ طائلة من الأموال.

وهكذا، فرغم أن شركة «أسرى» (المنبثقة عن الأوابك والتي سبق ذكرها) تطالب المتدربين بضرورة تأمين كفيل ليتحمل نفقات التدريب، فيما لو ترك العامل الشركة، فقد ترك العمل من أسرى ١٢٧ عاملاً عربياً عام ١٩٨١ (٧٦ استقالة، ٥١ صرف من الخدمة وأسباب أخرى)، كما ترك العمل ١١٠ عمال عرب عام ١٩٨٠ (٦٩ استقالة، ٤١ صرف من الخدمة وأسباب أخرى) و١٠٢ عامل عربي في عام ١٩٧٩ (٦٣ استقالة، ٣٩ صرف من الخدمة وأسباب أخرى)[٢١].

وتعاني مشاريع عربية مشتركة أخرى غير «أسرى» من هذه المشكلة نفسها، مشكلة دوران العمل سواء في الوظائف التي يشتد فيها التنافس أو الوظائف الصعبة، وبخاصة في المشاريع الصناعية (كمصاهر الألمنيوم والحديد الصلب والأسمدة)، حيث تدل مثلاً البيانات المتوفرة أن نسبة دوران العمل في شركة صناعة الأسمدة الأردنية المساهمة المحدودة قد بلغت ٣٥ بالمئة عام ١٩٨١ قياساً لعدد العرب والمحليين الذين تم تعيينهم في العام نفسه، وهي نسبة عالية أهم أسبابها منافسة بقية الشركات المحلية في الأردن ودول الخليج، ومنحها امتيازات ورواتب لا تستطيع تقديمها الشركة المعنية.

٥ ـ صعوبة الحصول على الكوادر المؤهلة ذات الخبرة المتخصصة، وذلك للسببين التاليين:

ـ منافسة القطاع الخاص لها، ودفعه لرواتب وأجور عالية وامتيازات عديدة لا تستطيع بعض المشروعات العربية المشتركة دفعها. وكمثال على هذه الظاهرة يمكننا تبيان تجربة المشروعات العربية المشتركة المقامة في الأردن كما صاغها الباحثان عبد الله محمود ونزار نهاد[٢٢]، إذ وجدا أن الشركات العربية المشتركة في الأردن تعاني المنافسة على الكفاءات الفنية والإدارية فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين شركات القطاع الخاص في الأردن من جهة ثانية، بسبب اختلاف الرواتب الأساسية المقدمة لها.

---

(٢١) عبد الله محمود ونزار نهاد، «توفر العمالة في المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مجال إعداد المشروعات العربية المشتركة: وقائع ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة**، ص ٤٤٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٥.

وهذا التنافس يفسر الإجراء الذي قامت به الشركة العربية للتعدين في عام ١٩٨٢ بتعويض موظفيها من قيمة ضريبة الدخل التي يدفعونها للحكومة الأردنية التي قد تصل في شرائحها العليا إلى ٢٥ بالمئة من الراتب الأساسي.

ـ نقص العمالة الفنية المؤهلة، وبخاصة في المجالات الصناعية لكونها حديثة الظهور في الدول العربية.

وتؤدي هذه المشكلة بطبيعة الحال إلى تعطيل أو تأخير الكثير من أعمال المشروعات العربية المشتركة، وبخاصة في مجال إعداد الدراسات الفنية والاختصاصات العالية المهارة.

وتحاول بعض المشروعات العربية المشتركة (وبخاصة العاملة في مجالات الإنتاج) التغلب على هذه المشكلة في الأجل القصير بالاعتماد على العمالة الوافدة من الخارج. أما في الأجل الطويل فتتجه نحو التدريب، وتعريب الوظائف الفنية والإدارية، وتتحمل بذلك أعباء مالية باهظة بلغت على سبيل المثال لا الحصر: ٨٤١ ألف دينار أردني عام ١٩٨٢ في شركة صناعة الأسمدة الأردنية المساهمة المحدودة، ٢ مليون دولار في عام ١٩٧٥ في الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) في موريتانيا، ٢,١ مليون دولار عام ١٩٨١ في الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسرى) في البحرين[٢٣].

٦ ـ الازدواجية ما بين المشروعات القطرية والمشروعات العربية المشتركة، لكون الكثير من الدول العربية قد اتجهت نحو إقامة مشروعات قطرية خاصة بها، لها مثيل في المشروعات العربية المشتركة، ومثل هذه الظاهرة تؤدي إلى التنافس ما بين المشروعات القطرية، والمشروعات العربية المشتركة وبخاصة في الأسواق الخارجية في حالة المشروعات الكبيرة المتجهة نحو التصدير.

٧ ـ عدم وجود هيئة تختص بمتابعة أعمال المشروعات العربية المشتركة، ودراسة المشاكل التطبيقية التي تواجهها، وإيجاد الحلول الملائمة لذلك.

٨ ـ نقص الإحصاءات والبيانات، وقصور المتاح منها عن تحقيق أغراض الدراسات اللازمة لتقويم أداء المشروعات العربية المشتركة القائمة.

٩ ـ غياب التنسيق بين المشروعات العربية المشتركة القائمة (الثنائية والمتعددة الأطراف)، مما يقلل من فعاليتها التكاملية في الاقتصاد العربي، ويجعلها متباعدة على نحو لا يحقق فائدة سوى تلك المصالح المباشرة للأطراف المنشئة لها.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٢، ٤٣١ و٤٤١.

١٠ ـ تأثير الظروف السياسية غير المؤاتية في المنطقة العربية على إعاقة متابعة تنفيذ بعض المشروعات المشتركة، أو تعثر القائم منها أو تصفيتها، حتى وإن كانت تمارس نشاطها وبنجاح.

١١ ـ التأخر في دفع المساهمات وحصص المساهمة، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر انعقاد الجمعية العامة التأسيسية وبدء نشاط المشروعات، لأن الجمعية العامة هي التي تتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء نشاط المشروعات المعنية وفقاً للأنظمة التأسيسية الخاصة بها، وهكذا واجه العديد من المشروعات العربية المشتركة هذه العقبة في بداية تأسيسها، مما يضطر في كثير من الأحايين إلى خفض نسبة الاكتتاب في رأس المال على حساب توفر السيولة النقدية اللازمة. وهذا يؤدي بالطبع إلى تعذر أعمال بعض المشروعات واتجاهها نحو الاقتراض، وتحمل أعباء مالية، لم تكن مأخوذة بعين الاعتبار عند إعداد الدراسات الاقتصادية والفنية.

١٢ ـ تشابك أهداف العديد من المشروعات العربية المشتركة، وصعوبة تصنيفها وتوزيعها على القطاعات المختلفة.

وقد قابل الكاتب ذلك عملياً، إبّان إعداده لدليل المشروعات العربية المشتركة، حيث صعب عليه توزيع الكثير من المشروعات التي تنتمي ـ من واقع أهدافها ـ إلى عدة قطاعات مختلفة في اختصاصاتها العملية، فمثلاً هناك العديد من شركات الاستثمار تتوزع أغراضها على قطاعات: الصناعة، والزراعة، والتجارة، والخدمات، وتختار العمليات التجارية الصرفة الأكثر ربحاً لاستثمار أموالها، دون أخذ أي اعتبار لأولويات التنمية الاقتصادية واحتياجات الأقطار المعنية.

١٣ ـ ضعف الهياكل الأساسية وانعدامها في بعض الدول، خصوصاً في مجال استغلال الخامات المعدنية التي توجد في أماكن جغرافية تكاد تنعدم فيها البنية الأساسية من طرق ومياه وسكن وشبكات كهربائية ووسائل اتصال.

ومثل هذه المشكلة تعيق الاستثمارات، أو على الأقل تضيف إلى تكلفة الإنتاج إضافات لا يمكن تجاهلها، تؤدي إلى انخفاض المردود، والتغاضي في بعض الأحيان عن إقامة بعض المشروعات.

هذا، وهناك معوقات أخرى كثيرة تثيرها المشروعات العربية المشتركة تتعلق بفرض القيود على التحويلات المصرفية إلى الخارج، وتعدد أسعار الصرف للعملات الأجنبية في بعض الدول العربية، وعدم إعطاء سمة دخول للعاملين في المشروعات العربية المشتركة، وكيفية حساب سعر الطاقة والمرافق العامة، وتسعير المنتجات (حيث تطالب بعض المشروعات بإعطائها الحرية الكاملة في التسعير بغض النظر عن حصولها على مستلزمات الطاقة والمياه بالأسعار المدعمة)، والبيروقراطية وتفسيراتها المتضاربة

للأحكام التأسيسية للمشروعات العربية المشتركة، وتدخلها في بعض الأحيان في اختصاصات الإدارة العليا للمشروعات المشتركة دون الاستناد إلى معايير وأسس مهنية وإدارية واضحة ومعينة، وعدم اتساق التوجيهات السياسية العليا لبعض القرارات مع الاعتبارات التجارية والاستثمارية البحتة، والتناقض في أهداف الشركاء[٢٤]، وتدهور سعر صرف عملة الدولة المضيفة للاستثمار مقابل العملات الحرة القابلة للتحويل، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة مساهمة الطرف أو الأطراف الواحدة عند تقييم حصتها في رأس المال بالعملات التي ساهمت أصلاً بها.

ومن نافلة القول إن المعوقات السابقة ترجع في أساسها إلى التشبث بالتجزئة والقطرية على حساب العمل العربي المشترك، ووجود ٢٢ سوقاً عربية تفصلها الحواجز الجمركية والحمائية، وقوانين الاستيراد، وغير ذلك من التعقيدات التي لا يتوفر مثلها في بقية دول العالم، إضافة إلى استمرار كل قطر عربي في تنفيذ مخططاته التنموية بشكل مستقل بعيداً عن الأقطار الأخرى، متناسياً ما تم الاتفاق عليه في ميثاق العمل العربي المشترك، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

رابعاً: مستقبل المشروعات العربية المشتركة

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما هو مستقبل المشروعات العربية المشتركة، وما هي الحلول الضرورية لمجابهة معوقاتها؟

وللإجابة، يجب التأكيد بداية على أن التراجع النفطي (في الإنتاج، والأسعار والعوائد) الذي أخذ يصاحب بشدة فترة ما بعد الطفرة النفطية، قد أثّر تأثيراً كبيراً على العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأخذ يشده للتحرك بخطوات واسعة ومتثاقلة نحو الوراء.

وكذلك فعل أيضاً التراجع السياسي في العلاقات ما بين الدول العربية، الذي بدأ يشتد بوضوح منذ بداية العقد الحالي.

ومن المفهوم، ضمناً، أن المشروعات العربية المشتركة باعتبارها أداة فعالة من أدوات العمل الاقتصادي المشترك بقطاعاته المختلفة الزراعية، والصناعية والخدمية والتجارية، تتأثر بهذه المستجدات، مما قلّص الاهتمام بها، وكثر الحديث في الساحة العربية عن معوقاتها واشكالاتها وحتى فشلها، والتشكيك في جدواها، مما حد من

---

(٢٤) فالشريك المضيف للاستثمار قد يهتم بالدرجة الأولى بتشغيل اليد العاملة المحلية، والحصول على العملات الأجنبية والاهتمام بالنواحي التنموية فقط، دون الاهتمام بالربحية التجارية، بينما الشريك الوافد قد يهتم بالربحية التجارية في المقام الأول، ثم بالنواحي الأخرى في المقام الثاني.

إنشاء المشروعات المشتركة الجديدة في السنوات القليلة السابقة، قياساً على ما أنجز في المرحلة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١.

ولهذا، فإن مستقبل المشروعات العربية المشتركة مرتبط قبل كل شيء بما يلي:

١ - توجيه الجهود لسد النقص في تمويل المشروعات العربية المشتركة الذي تسببه مستجدات الساحة النفطية، من خلال ما يلي:

- تعميم «التمويل المشترك» كأسلوب لتمويل المشروعات العربية المشتركة، من خلال تضافر جهود الصناديق العربية الإقليمية والقطرية، وشركات الاستثمار القطرية والإقليمية وكذلك المصارف العربية التجارية.

- زيادة مفعول الشركات العربية المشتركة القابضة العاملة في مجالات الاستثمار، وهي كثيرة، ولديها رؤوس أموال ضخمة غير موظفة في المشروعات العربية المشتركة.

- تشجيع المصارف والمؤسسات التمويلية العربية الدولية على المساهمة في إنشاء المشروعات العربية المشتركة.

- تعديل قوانين الصناديق العربية الوطنية والإقليمية، بما يجيز لها المساهمة في تمويل المشروعات العربية المشتركة عن طريق المشاركة والاستثمار المباشر.

- تطوير القوانين المصرفية، بحيث يسمح للمصارف التجارية العربية بتجاوز دورها في تمويل العمليات التجارية إلى تمويل المشروعات العربية المشتركة، مع إمكانية إقامة «تجمع للمصارف» لتزكية المشروعات الكبيرة والمساهمة في رؤوس أموالها.

- إفساح المجال أمام القطاع الخاص، ولأكبر عدد من المواطنين العرب من دول العسر واليسر، للمساهمة في المشروعات العربية المشتركة بسبب: حيوية القطاع الخاص ومرونته، وقدرته على السعي الدؤوب واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

- تجميع مدخرات المواطنين العرب وتوظيفها في مشاريع مشتركة، وهذه المساهمة وإن كانت ضئيلة قياساً إلى ضخامة إمكانيات القطاع العام وحكومات الدول العربية النفطية، إلاّ أن لها فوائدها في خلق مصالح مادية تربط بين المواطنين العرب من كل الأقطار العربية، وهي دعوة مهمة في وقت نجد فيه أواصر التضامن والتفاهم العربية على درجة ضئيلة من الارتباط والنمو.

٢ - زيادة مستوى التضامن العربي وتعميقه، لأن إدراك الدول العربية لأهمية تماسك بعضها بالبعض الآخر، وعملها يداً واحدة في المجال الاقتصادي، وتوحيد جهودها في زخم عربي واحد، هو نقطة الارتكاز التي تستطيع من خلالها تثبيت مصالح عربية جماعية لها ومتشابكة، تكون المشروعات المشتركة إحدى حلقاتها الرئيسية القادرة على تعميق التنمية الاقتصادية التكاملية، ودفع العمل الاقتصادي العربي المشترك قدماً إلى الأمام.

ولا غرو، فإن هناك دوافع كثيرة ترغم الدول العربية على الاتجاه نحو تضافر جهودها لإقامة المشروعات المشتركة فيما بينها، من أهمها إقامة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني التي تعني مزيداً من الدعم للقدرة الذاتية الإسرائيلية والقدرة العدوانية، وزيادة مفعول الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي الذي يشكل خطراً كبيراً على الدول العربية لا يمكن التصدي له إلا بعمل عربي مشترك فعال، في كل المجالات السياسية والاقتصادية، بما فيها المشروعات المشتركة.

كذلك هناك أزمة الغذاء العربي، التي تعكس العجز العربي المتزايد في إنتاج السلع الغذائية الضرورية لتلبية الحاجات العربية، والتي لا يمكن حلها والتصدي لها إلاّ من زاوية الإمكانيات العربية المتضافرة، والتعاون العربي الجماعي، وإنشاء المشروعات المشتركة القادرة على تحقيق درجة متقدمة للأمن الغذائي العربي.

وهناك أيضاً دوافع أخرى كثيرة ذات صبغة اقتصادية وسياسية وتقنية واجتماعية، تدعو كلها للتشبث بالمشروعات العربية المشتركة، ودعمها في السنوات القادمة.

وفوق هذه الدوافع كلها، هناك أيضاً دافع عام مرده أن العمل المشترك هو منهاج هذا العصر الذي نحياه، تنتهجه المجموعات الدولية المتقدمة وتستبق به البلدان النامية وتتجاوب به مع كل التغيرات العلمية والصناعية والتقنية الكبيرة.

من خلال هذا كله، تتبدى لنا زيادة أهمية المشروعات المشتركة في السنوات القادمة. ونرى أن مستقبلها يكمن قبل كل شيء في تنفيذها ضمن برامج معينة تأخذ في الاعتبار ارتباط هذه المشروعات وتكاملها مع المشروعات القطرية، وفي ربطها بشكل عام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي تخطيط يترجم هذه الاستراتيجيا في إطار تصور عام عن توجهات وشكل التنمية التكاملية العربية(٢٥)، وكذلك في توسيع قاعدة أعمال المشروعات العربية المشتركة وتنويعها، وفي توفير وسائل الدعم الضرورية لها بهدف تنشيط أدائها، والتصدي لمعوقاتها، ورفع مستوى فاعليتها بما يخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك، ويساعد على خلق المناخات الضرورية لتطبيق أدواته التكاملية الشاملة.

والمسألة التي تنشأ الآن هي: إلى أي المجالات يجب أن تتجه المشروعات العربية

(٢٥) أي أن لا تترك المشروعات الجديدة للتلقائية كما حدث في الماضي، بصورة منفصلة وبحسب اتفاق الجهات المعنية، دون تصور تنموي تكاملي، وبرامج إنمائية تعمل على ربط المشروعات المشتركة بالمشروعات القطرية، وإرساء دعائم تلاحم وتشابك واسع ما بين الاقتصادات العربية.

المشتركة في المستقبل؟ وإلى أي حد يجب عليها أن تتوسع وتنمو في الوطن العربي؟

ونرى كإجابة عن هذا السؤال، أن المجالات التي يجب أن تعطى الأولوية في سلم خيارات المشروعات العربية المشتركة المستقبلية، هي المجالات الإنتاجية القادرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية للوطن العربي، على أن تتجه المشروعات التي ستقام فيها نحو الحجوم الاقتصادية الكبيرة المفعمة بالإمكانيات الضخمة القادرة على تحقيق أفضل النتائج، أي تلك المشروعات التي لا تستنفد وفورات النطاق إلا إذا بلغت حجماً كبيراً، غالباً ما تعجز السوق القطرية عن استيعاب إنتاجه، وقد يفوق أحياناً كثيرة الحجم الأمثل الواحد من هذه المشروعات حاجة السوق العربية بأكملها.

وعليه، فإن المشروعات التي تستحق أولوية في توسيع الإمكانيات المستقبلية للعمل العربي الاقتصادي المشترك تتمثل بنظري في مشروعات الأمن الغذائي القادرة على سد الفجوة بين الإنتاج والطلب في الوطن العربي، وتحقيق حد أدنى من الأمن الغذائي على المستوى القومي، وفي مشروعات الصناعات الأساسية (كالصناعات المعدنية والهندسية والبتروكيماويات) القادرة على إنتاج الآلات والمعدات والسلع الصناعية المختلفة، وخلق صناعات خلفية وأمامية متساوية ومتكاملة لاستكمال السلسلة التقانية داخل الوطن العربي.

هذا فيما يخص الاعتبارات المتعلقة بالمشروعات العربية المشتركة المستقبلية. أما بالنسبة للمشروعات العربية المشتركة القائمة فإن مستقبلها يتحدد قبل كل شيء، بالتصدي لمعوقاتها واشكالاتها وإيجاد الحلول الناجحة لها، بما يكفل استمرار تطورها وتنشيطها والتحامها بالعمل العربي المشترك. ويمكن تلخيص أهم هذه الحلول فيما يلي:

١ ـ إعطاء الأولوية للعمالة العربية والاهتمام بتدريبها، والسعي الجاد لدى دول المقر التي تنشأ فيها المشروعات العربية المشتركة لإعطاء حوافز إضافية لجذب العمالة المتخصصة للعمل فيها، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إعفاء المشروعات العربية المشتركة من الخضوع إلى تشريعات العمل والأجور والضرائب والتأمينات السارية في دولة المقر، ووضع لوائح وقواعد خاصة بها لتنظيم جميع شؤون العاملين في هذه المشروعات[٢٦].

٢ ـ أن يتم تسديد الأقساط المستحقة على الأقطار الأعضاء في مواعيدها، ودون أي تأخير.

---

(٢٦) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، «تجربة الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٥٩٦.

٣ ـ أن تعمل الدول العربية المعنية على تسهيل انتقال العاملين في المشروعات العربية المشتركة، وتوفير المعلومات لها وإتاحة الدراسات التي يمكن للشركات القابضة (كابيكورب والشركة العربية للتعدين) من خلالها تحديد مجالات استثمارها.

٤ ـ تقديم مزايا تنافسية من قبل الدول العربية لمنتجات المشروعات العربية المشتركة في مواجهة المنتجات الأجنبية.

٥ ـ إبعاد المشروعات القطرية عن مزاحمة المشروعات العربية المشتركة، وتغليب المصلحة القومية للمشروع المشترك عند تعارضها مع المصالح القطرية.

٦ ـ القضاء على تعقيدات الروتين الإداري التي تقف حجر عثرة في طريق المشروعات المشتركة، وتطبيق القوانين والأنظمة في الدول المضيفة، وترجمة الأحكام التأسيسية للمشروعات بروح متجاوبة متعاونة، وفي ضوء المصلحة العامة للدول المساهمة.

٧ ـ تقديم تسهيلات من قبل الدول المضيفة للشركات العربية المشتركة يمكن تلخيصها بالآتي:

ـ تسعير مدخلات الإنتاج اللازمة لها بأسعار مقبولة متساوية مع أسعار المدخلات الخاصة بالمشروعات القطرية، وبخاصة فيما يتعلق بأسعار اللقائم والمرافق العامة.

ـ إعطاؤها الأرض اللازمة لإنشاء المشاريع المشتركة عليها بالمجان، أو بأسعار رمزية لا تؤثر في مستوى الأكلاف الإنتاجية للمشروع.

ـ إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لأعمالها.

ـ تزويدها بالمعلومات الرقمية الضرورية لبلورة المشروعات، وتوضيح الفرص الاستثمارية المنتقاة.

ـ منحها الأولوية في ممارسة نشاطها، والسماح لها بالمساهمة بأي مشروع له علاقة باختصاصها ومجال أعمالها.

ـ أن تقدم لها جميع التسهيلات والإعفاءات والدعم التي تقدم للمشروعات القطرية.

ـ حرية تحويل الأرباح من الدولة المضيفة لها إلى الخارج، وكذلك إعطاؤها حق الاحتفاظ والتصرف في القطع الأجنبي وإعفاؤها من جميع القيود النقدية والكمية.

٨ ـ التقيد بتنفيذ نصوص اتفاقيات المشروعات العربية المشتركة من قبل الدول العربية المعنية، وبخاصة فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالحوافز والامتيازات بتدعيم هذه المشروعات وحمايتها.

٩ ـ ضرورة دمج المشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة المتشابهة بهدف

التخلص من الازدواجية وتقليص المصاريف واختصار الإجراءات بعمل مجلس إدارة واحد لها وجمعية عمومية واحدة، مما يترتب عليه تخفيض في تكاليف الإنتاج، وذلك على أساس المنهج نفسه الذي تتجه إليه الهيئة العربية للاستثمار الزراعي، والشركات الكويتية التونسية المشتركة العاملة بصناعة الأسمدة الفوسفاتية والتي تواجه في الوقت الراهن صعوبات مالية كبيرة، بسبب ما يواجه صناعة الأسمدة الكيماوية في الوقت الحاضر من كساد. وقد تم تشكيل لجنة مشتركة من جميع هذه الشركات تقوم بإعداد مشروع الدمج وتقديمه إلى جمعياتها العمومية غير العادية المقرر عقد اجتماع لها في عام ١٩٨٧.

١٠ ـ تحييد المشروعات العربية المشتركة وإبعادها عن هيمنة البلدان المضيفة لها، وتشغيلها على أسس اقتصادية وتجارية بحتة، بعيدة كل البعد عن المؤثرات السياسية والمصالح القطرية الضيقة[٢٧].

١١ ـ تعميم صيغة (أو صيغ) تنظيمية وإدارية مرنة يتم بها إدارة المشروعات العربية المشتركة بما يتلاءم وظروفها التجارية، تسمح لها بحرية التحرك في عالم الأعمال، وتبعدها عن الصيغ الإدارية التقليدية التي تقيد المشروعات المشتركة بإجراءات ولوائح إدارية ومالية، وتجعلها مشابهة للمؤسسات العامة والدوائر الحكومية، وتقلل من فاعلية روح المبادرة والمسؤولية فيها.

١٢ ـ ضرورة وجود تقويم خارجي دوري لإداء المشروعات العربية المشتركة، تتم بها مقارنة نتائجها المحققة وأهدافها المحددة، وما تقدمه من منافع للاقتصادات العربية.

١٣ ـ إعطاء الأفضلية لمنتجات المشروعات العربية المشتركة، وتقديم جميع التسهيلات الضرورية لتسويقها في الأسواق العربية، بما في ذلك تقديم التسهيلات الائتمانية، وحل مشاكل النقل والاتصال بين الدول العربية، وتنفيذ مبادىء اتفاقية السوق العربية المشتركة، ومبادىء اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية وتنميته.

خاتمة

ومن هنا، نستطيع أن نقول في خاتمة المطاف إن المشروعات العربية المشتركة أداة تكاملية مهمة لها ثقلها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، اتجهت الدول العربية لها مبكراً مع إنشاء الجامعة العربية بهدف إزاحة العوائق التي تواجه التكامل الاقتصادي

(٢٧) يستثنى من ذلك المشروعات الاستراتيجية التي تقام لأسباب قومية.

الشامل المتمثلة بقلة الإنتاج وانخفاض مرونة العرض ومحدودية السوق العربية.

وقد حملت السنوات الماضية في طياتها العديد من المشروعات العربية ـ العربية، والعربية ـ الدولية، يبلغ عددها في الوقت الحاضر ٨٥٠ مشروعاً تقارب رؤوس أموالها ٣٦ مليار دولار أمريكي تعمل في شتى القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من الإنجازات القيمة التي حققتها هذه المشروعات حتى الآن، فإن ثمة مشاكل ومعوقات كثيرة ما زالت تواجهها، وتحد من أدائها.

وقد بيّنت الصفحات السابقة أهم هذه المشاكل والمعوقات في مراحل إعداد المشروعات المعنية، وتنفيذها، وتشغيلها، وحاولت إعطاء أمثلة عملية عنها، وصورٍ رقمية، وحالات تطبيقية فرزتها الحياة العملية المعاشة.

وفي ضوء ما تم بحثه، فإنه لا بد من توجيه رعاية الجهات المعنية والمساهمة في المشروعات العربية المشتركة لزيادة دورها في تطبيق الحلول العاجلة للمعوقات، والمشاكل التي تواجهها هذه المشاريع، حتى تتمكن من رفع كفاءة أدائها، وتتبوأ دورها في دفع التنمية العربية، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل.

كذلك لا بد في إطار التوجهات المستقبلية من إعطاء أهمية خاصة للمشروعات الإنتاجية المشتركة في مجالات الأمن الغذائي والصناعات الأساسية، بهدف إنشاء مشروعات كبيرة لا تستنفد وفورات النطاق، إلا إذا بلغت حجماً كبيراً، غالباً ما تعجز السوق القطرية عن استيعاب إنتاجها.

وخير ما يساعد على تحقيق هذه التطلعات المستقبلية، أن التغيرات الهيكلية الحالية التي تعيشها المنطقة العربية نتيجة انخفاض إنتاج النفط وتدني عائداته المالية، توجب على الدول العربية التوجه نحو المستقبل كمجموعة واحدة يتفاعل فيها العمل القطري والقومي معاً، وتتشابك فيها المصالح والمنافع المتبادلة في ظل مبادىء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

الفصل الخامس

مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي (*)

يوسف حلباوي (**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ابريل ١٩٨٧)، ص ١٠٦ ـ ١٣١.

(**) المستشار الرئيس لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) سابقاً، والاستاذ المحاضر في الجامعة الأردنية.

هيمن الاستعمار منذ عهد بعيد على اقتصادات البلدان العربية، وسخّرها لمصالح القوى الاقتصادية الدولية. وبعد أن نالت البلدان العربية استقلالها السياسي، اعتقد الكثيرون أن قطاع الصناعة هو الطريق المؤدي إلى دعم هذا الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي، على أمل التخلص من تبعيتها للقوى الاقتصادية الدولية التي خلفها الاستعمار.

وقد حاولت الأقطار العربية تطوير القطاع الصناعي بحسب نهجين: **الأول** يستند إلى تنمية منفردة لمصالح محلية، **والثاني** يعمل ضمن نطاق العمل المشترك مع البلدان العربية دون اهمال امكانات التنمية المحلية.

واليوم، وبعد مضي أربعين عاماً من عمر حركة التصنيع العربية، لا بد لنا من التساؤل عما إذا كانت التنمية الصناعية القطرية قد ساهمت مساهمة فعّالة في دعم الاستقلال الوطني وتحريره من التبعية الخارجية أم زادت من هذه التبعية؟ وهل استطاعت التنمية الصناعية القطرية أن تقف أمام التيار الجارف الذي يدفع بحركة تصنيعها إلى القوى الدولية؟ وهل الوسائل التي اتبعت حتى اليوم كفيلة بتوجيه معركة التصنيع والتنمية وجهتها الصحيحة؟ وبعبارة أخرى، هل استطاع التكامل الصناعي العربي أن يحقق التنمية المستقلة التي نادى بها نخبة من المفكرين والاقتصاديين العرب[1]؟، مع العلم أن الاستقلال هنا لا يراد به قطع العلاقات الاقتصادية أو رفض التبادل مع العالم الخارجي، بل على العكس، هو يرحب بهذا التبادل ولكنه يشترط تحقيقه ضمن شروط متكافئة لا تنصاع فيها إلى قرارات خارجية، ولا يؤدي تحقيقها إلى زيادة التبعية للقوى الدولية ولا تترك للاقتصاد القومي إلا منافع هامشية[2].

---

(١) انظر: ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢) المقصود هو التبعية إلى الدول الصناعية الرأسمالية، إذ إن زيادة ارتباط الدول النامية بعضها ببعض يدخل في باب تنمية العلاقات بين الجنوب والجنوب، وهو يؤدي إلى زيادة تكامل التكافؤ بين أقطارها وبالتالي يبعد تكامل التبعية للنظام الرأسمالي العالمي ويوصل إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة.

وتقودنا هذه التساؤلات إلى عرض هذه الدراسة بحسب الأجزاء الثلاثة التالية: (١) المناهج التي سارت عليها البلدان العربية لتنفيذ حركة تصنيعها؛ (٢) انجازات هذه المناهج؛ (٢) منهاج التكامل الصناعي.

أولاً: مناهج التنمية الصناعية العربية

عرفت الأقطار العربية منذ بدء حركتها التصنيعية حتى اليوم مناهج صناعية متعددة ومختلفة، اختلفت بين قطر وآخر، واختلفت كذلك مع الزمن، وخضعت إلى مجموعة من العوامل والظروف، منها الداخلية ومنها الخارجية، كانت تدعم أو تعرقل نجاحها، وتدفع إلى ترسيخها أو تطويرها أو في الانتقال إلى مناهج جديدة غيرها، بحيث إنه لا يمكن القول إن هناك بلداً عربياً واحداً عرف لتطوير صناعته منهجاً واحداً، بل إن الكثير من الأقطار العربية يتبع أكثر من منهج واحد.

١ ـ منهج بدائل الاستيراد

لقد عرف الوطن العربي منهج احلال الانتاج المحلي الصناعي محل الاستيراد كأول منهج، وحاول تطبيقه في الفترة التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية. ولم يكن تبني هذا المنهج وليد دراسة تنموية متخصصة ونتيجة خيارات علمية معيّنة، حيث رسم وطبق في فترة كان مفهوم التنمية فيها ضيقاً وقاصراً على زيادة الانتاج. فلم يعن بربطه بالشروط والعوامل الأخرى المرتبطة معه والضرورية لنجاحه. وأغفل العديد من المضاعفات التي قد يحدثها مع القطاعات الأخرى ومع العالم الخارجي. فكان منهجاً جزئياً ناقصاً لا يستند إلى استراتيجيا شاملة ومتوازنة. وكان منهجاً منفرداً ومنعزلاً لم يتعرض إلى ما قد يحدثه من ازدواجية وفوارق اقتصادية واجتماعية.

غير أن هذه الفترة قد تميّزت أيضاً بكون الدول الأوروبية ـ المسيطرة آنذاك سياسياً واقتصادياً على البلدان العربية ـ في وضع لا يسمح لها بتصدير منتوجاتها الصناعية إلى البلدان العربية. فقد خرجت حديثاً من الحرب العالمية الثانية، وكانت في وضع يضطرها إلى تكريس جميع مواردها من أجل إعادة بناء امكاناتها الانتاجية وتوفير أكبر كمية ممكنة من الاستهلاك المتاح لديها لرعاياها بدلاً من تصديره إلى الخارج.

وقد قابل هذا الوضع في البلدان العربية كون هذه البلدان:

ـ قد حصلت، أثناء الحرب العالمية الثانية، على مدخرات كبيرة من الأموال والنقد الأجنبي وفّرها لها وضعها خارج مناطق القتال والسياسة الاستهلاكية والاستثمارية المقنّنة التي عاشتها أثناء تلك الحرب.

ـ متعطشة إلى الحصول على بضائع استهلاكية تستطيع أن تعوض بها من الحرمان

الذي قاست منه طيلة سنوات الحرب، وذلك عن طريق استيرادها أو عن طريق انتاجها محلياً عبر استثمارات جديدة وحديثة.

ـ وإنها، فوق هذا وذلك، كانت ترى في التصنيع عملية تدعم الاستقلال السياسي عن طريق بناء اقتصاد وطني مستقل يعيد سيطرتها على مواردها الأساسية ويقلل من وارداتها من العالم الخارجي.

وهكذا عرفت البلدان العربية الحديثة العهد بالاستقلال فجر التنمية الصناعية، طريقها لغرض أساسي هو انتاج سلع محلية عوضاً من استيرادها من الخارج، ونفذتها بحسب أسلوب انتقائي مبعثر دون تحديد أهدافها بالاستناد إلى مقومات الاقتصاد القومي، ودون تحديد أوليات لها بالاستناد إلى حاجات أساسية معينة ودون تنسيق أو تخطيط فيما بينها وبين متطلبات القطاع الصناعي الناشىء وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقد تابعت هذه البلدان تنميتها الصناعية في نطاق هذا المنهج، ساعية إلى توسيع هذه الصناعات وتنويعها وإقامة صناعات تحويلية أخرى تستند أساساً إلى استخدام الموارد الأولية المتيسرة في المجتمع، وتعمل على الوفاء باحتياجات الأسواق القطرية، غرضها الأساسي استبدال الاستيراد بالانتاج المحلي. وقد جرى تعميم هذا النوع من الصناعات على جميع البلدان العربية فيما بعد.

٢ ـ منهج المشاركة

وقد سعى منهج بدائل الاستيرادات في بدء عهده إلى عدم المس بحرمات قانون التبادل الاقتصادي العالمي القائم منذ زمن الاستعمار على مبادلة السلع المصنوعة بالمواد الأولية المنتجة في الدول النامية، واقتصر دور الشركات الدولية على تقديم التجهيزات الرأسمالية والخبرة الفنية أو بيع حقوق تصنيع بعض المنتوجات. غير أن أواخر عقد الستينيات شهد توجهاً جديداً أملاه تطور الاقتصاد العالمي وخصوصاً تطور اقتصاد العالم الصناعي:

ـ فمن جهة، استطاعت أوروبا واليابان إعادة بناء قوتها الانتاجية وبدأت تتجه نحو الانتاج الكبير ونحو التغلغل والسيطرة على الاقتصاد العالمي، وخصوصاً على اقتصاد الدول النامية تبحث لديها عن امكانات تسويق منتوجاتها وتموينها بالمواد الأولية.

ـ وقد رافق هذه الفترة تطور العلاقات العمالية وحصول العمال على عدد من الحقوق والمكاسب التي تزيد من قوتهم التفاوضية وتثقل من كاهل كلف انتاجهم، مما دفع الكثير من المستثمرين إلى التفتيش عن شروط عمل أكثر جاذبية وأقل كلفة. فسعى فريق منهم إلى استقبال اليد العاملة إضافة إلى استيراد المواد الأولية من الدول النامية. واتجه الآخرون إلى نقل بعض صناعتهم إلى العالم الثالث حيث الوضع الاجتماعي أقل

تفجراً وأكثر استقراراً وحيث الأجور ما زالت رخيصة.

- وقد نتج من ذلك توجه جديد في تطبيقات قانون تقسيم العمل الدولي، يعمل على نقل بعض الصناعات التي كانت تشكو من تقادم أسلوبها التقاني (التكنولوجي) ومن ارتفاع تكاليف انتاجها وتعاظم آثارها في البيئة وغلاء مقاومتها للتلوث لتوطينها في بعض البلدان النامية.

- وقد رافق هذا التوجّه بدء توطيد صرح الشركات العالمية المتعددة الأطراف وتوسيع شبكة سيطرتها على اقتصاد العالم وسعيها إلى توزيع صناعاتها في مناطق مختارة من العالم الثالث لتستفيد من تدني كلفة وحدة العمل البشري ومن اعتبارات اقتصادات الموقع.

وقد رافق هذا التطور لدى البلدان الصناعية الرأسمالية تطور آخر لدى البلدان العربية. فقد اصطدمت الطفرة الصناعية الأولى بالاجراءات التأميمية المتخذة في الستينيات، وأثرت في المستثمر والمدخر العربي وأوقفت حماس كليهما وردّت رجل الأعمال إلى وضع سلبي أبعدته عن الصناعة وأعادته إلى موقف لا يتماشى مع متطلبات عملياتها. كما اصطدم منهج البدائل بمحدودية السوق، ولم يستطع ترسيخ عمله وتوسيع مصانعه وتنويعها على الرغم من الدعم القوي الذي لاقاه لحماية الصناعة الناشئة.

وقد بدأ الفكر الاقتصادي في الستينيات يدرس قضايا التنمية ومشاكلها. واتضح له فيما اتضح، أن منهج بدائل الاستيراد بدأ يستوفي فرصه ولا يستطيع - ضمن الامكانات المتاحة له - تجاوز إطاره الذي انطلق منه ليعمل على توسيع قاعدته أفقياً وعمودياً ويقيم صناعات وسيطة وانتاجية متممة ومكملة للصناعات القديمة.

وهكذا تحولت الصناعة العربية من هدف بناء اقتصاد وطني مستقل إلى مرحلة جديدة وتجربة جديدة تتصف بالترحيب بالمساهمة الأجنبية والتشجيع بإقامة صناعات مشتركة، يشارك فيها المستثمر المحلي الصناعي الأجنبي بغية إقامة صناعات تحويلية تعمل لتصنيع حلقة من حلقات الانتاج بغية استهلاك قسم منه محلياً وتصدير المتبقي إلى الخارج.

وهكذا سارعت معظم البلدان العربية إلى دعم هذا المنهج واتخذت العديد من الخطوات لإزالة العقبات التشريعية والإجرائية التي تحد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمدت إلى تقديم العديد من الحوافز والتسهيلات في المجال الضريبي ومجال الاستيراد وتحويل النقد الأجنبي والحماية الجزئية أو التامة، واستصدرت سلسلة من القوانين والأنظمة التي تساعد على إيجاد المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي وتشجّع توطين صناعاته أو تسهّل إقامتها في مناطق صناعية حرة. ورحّبت بـ «شركاء التنمية» الذين يعملون على تقديم رأس المال والتقانة الحديثة وعلى تقاسم السوق المحلية أو افتتاح أسواق خارجية «مضمونة». وقد ظنت البلدان العربية من وراء كل ذلك أن هذه

التدابير سوف تستهوي المستثمر الأجنبي وتجرّه سريعاً إلى تثمير أمواله وتوطين صناعاته لديها ونسيت أن هذه التشريعات أصبحت منتشرة في جميع الدول النامية، وأن المستثمر أصبح لا يبالي بقوانين وتسهيلات مالية، بل يتبع معايير تذهب بعيداً ولا تقتصر على الأمور الاقتصادية بل تتعداها إلى السياسية.

ولكن سرعان ما ظهر فشل هذه التجربة إذ:

- اقتصرت المساهمة الأجنبية على مساهمة مالية ضعيفة موّلتها في كثير من الأحيان مصادر التمويل المحلي بدلاً من أن تتكون من تدفق رساميل خارجية ضخمة.

- كانت المساهمة التقانية سلبية، إذ كان معظمها يتكون من مصانع ومعدات مستعملة وذات تقانة قديمة.

- كانت الصناعات القائمة على تسويق انتاجها محلياً تستفيد من الامتيازات التي حصلت عليها، إما لتثبيت أقدامها في السوق المحلية والاستئثار بها ضد منافسة صناعات الدول الرأسمالية الأخرى، وإما للتحايل على قيود الاستيراد المفروضة على السلع المماثلة لانتاجها. وفي كلتا الحالتين كان أكثرها صناعات تجميعية تأخذ المرحلة الأخيرة لتصنيع السلعة المجمّعة بحيث لا تترك للاقتصاد المحلي إلا قيمة إضافية هزيلة.

- أما الصناعات القائمة على الاستفادة من الموقع الجغرافي للبلدان العربية وعلى توافر الأيدي العاملة الرخيصة فيها لتصدير انتاجها إلى الدول الأوروبية، فقد اصطدمت بإجراءات تعسفية من قبل السوق الأوروبية المشتركة - السوق التقليدي الرئيسي لهذه الصناعات - حدّت من إمكانية تصريف انتاجها وخلقت لها صعوبات كثيرة.

- وفي كلتا الحالتين، كانت هذه الصناعات صناعات تحويلية وليست صناعات منتجة للسلع الوسيطة أو الرأسمالية. وكانت صناعات لا تقوم على تصنيع موارد محلية، بل تحويل سلع وسيطة أو أولية أجنبية والاستفادة محلياً من القيمة المضافة الناتجة من عملية تحويلها. وكانت بداية لنظام تبادلي عالمي جديد يهدف مبادلة السلع الصناعية المتقدمة تقانياً والمنتجة من قبل الدول الصناعية مقابل السلع الصناعية الضعيفة تقانياً والتي بدأت تنتشر في الدول النامية، وخصوصاً بما يخص الوطن العربي، في بلدان المغرب العربي[٣].

(٣) لا يعتبر د. سمير أمين أن تحويل بعض الصناعات من العالم الصناعي إلى العالم النامي يشكل تقسيماً دولياً جديداً، بل يرى فيه تقسيماً غير متساو للعمل حيث يتخصص المركز بالمتوجات التقانية المتطورة والطرف بالمتوجات التقانية البسيطة مكرساً بذلك العلامة التاريخية في التبادل غير المتكافىء بينهما.

ـ أما تجربة المدن الصناعية فقد تبين أنها محدودة الامكانات تسمح ضمن شروط معينة بتقديم فرص عمل جديدة وامكانات تدريبية فنّية محدودة وموارد إضافية للخزينة العامة، ولكنها لا تمكن من دمج فعالياتها وتشابكها مع الاقتصاد الوطني، بل تبقى جزراً صناعية معزولة عن هذا الاقتصاد.

وهكذا اصطدمت تجربة منهج المشاركة بظروف أوقفت عمليات التحويل الصناعي من الدول الأوروبية إلى البلدان العربية من جهة، ولم تستطع من جهة ثانية أن تقيم صناعات تحويلية كثيرة العدد أو ضخمة الحجم تستطيع أن ترفد الصناعات القائمة أو تخلق عدداً كبيراً من الصناعات الجديدة القادرة على دفع عجلة التصنيع وتوسيع مجال عملها إلى قطاعات أخرى.

٣ ـ منهج التصدير

أثر الثراء النفطي تأثيراً عميقاً في مسيرة التنمية ووفر لها أحد مقوماتها الأساسية وهو المال، واضطرت الأقطار النفطية (وغيرها من الأقطار العربية) إلى التفكير في تحقيق تنمية سريعة ومكثّفة مبنية على استراتيجيا تنموية جديدة وأسس جديدة واستثمارات جديدة. وترتكز هذه الاستراتيجيا رئيسياً على الأسس التالية:

ـ استعادة السيطرة على المواد الاستخراجية الأساسية المتوافرة في المنطقة العربية (كالنفط) والاستناد إليها لبناء قاعدة صناعية واسعة عن طريق تصنيعها محلياً عوضاً من تصديرها خاماً.

ـ الاستناد إلى هذه القاعدة لخفض الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل والانطلاق منه في حركة تصنيعية واسعة منها تسييل الغاز وتصفية النفط ومجموعة كبيرة من انتاج البتروكيماويات تعمل على تخفيف، إن لم نقل تصحيح، خلل الهيكل الاقتصادي المتصف بآحادية الانتاج والتصدير.

ـ بناء هذه الحركة التصنيعية على معطيات المجتمعات النفطية والمتضمنة: (١) وفرة رأس المال اللازم لإقامة صناعات ضخمة؛ (٢) وفرة المادة الأولية محلياً وإمكانية التحكم بكمياتها وبأسعارها بحرية؛ (٣) وفرة الطاقة الرخيصة وإمكانية استخدامها لآماد طويلة؛ (٤) التوجه إلى الصناعات المكثفة لرأس المال والمكثفة للطاقة والمركزة على العمالة الماهرة للتعويض بها من ندرة اليد العاملة.

ـ ونظراً إلى ضعف السوق المحلية وكذلك ضعف السوق العربية أمام منتوجات هذه الصناعات، ظهرت ضرورة تعدّي هذه الصناعات الحدود القطرية والقومية وتوجهها نحو التصدير إلى الأسواق العالمية، وخصوصاً إلى أسواق البلدان الصناعية الغربية، المستهلك الأكبر لانتاجها.

- وبغية توفير أكبر حظ لاقتحام هذه الأسواق ضمن منافسة شديدة وحرة لصالحها، وجب تركيز هذه الصناعات على تقانة حديثة جد متطورة تفوق التقانة المتبعة في الصناعات المماثلة القائمة منذ وقت في البلدان الصناعية.

- إقامة هذه الصناعات وتشغيلها بالاستناد إلى مشاركة أجنبية تختلف أسسها عن منهج المشاركة المذكور أعلاه، فتقدم البلدان العربية لها المال والمادة الأولية والطاقة الرخيصة، وتقدم الشركات الأجنبية الخبرة الفنية والتقانة الحديثة لتشغيل الانتاج وإدارته وتسويقه.

- وتستند في تسويق هذا الانتاج على الخبرة الواسعة التي تملكها هذه الشركات والشبكة التوزيعية المتشعبة التي أقامتها في أرجاء العالم، وخصوصاً على تنظيم تبادلي طبقته أهم الأسواق المستوردة لهذا الانتاج، أي السوق الأوروبية المشتركة التي أوجدت «نظام التفضيل المعمم» وقدمت خلاله تخفيضات كلية أو جزئية للرسوم الجمركية وسمحت بإدخاله إلى أسواقها ضمن نظام حر لا يخضع لنظام الحصص والسقوف. وقد أتبعتها الدول الصناعية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وأستراليا واليابان، والبلدان الصناعية الأخرى الممكن تسويق الانتاج لديها، بأنظمة تنادي وتدعم حرية التبادل التجاري، وتقدم كدليل حي لقبولها لهذا النظام (غير المتكافىء بالنسبة إلى الدول النامية) سماحها باستيراد السلع المصنّعة في البلدان النامية.

وقد رافق هذا الوضع تحول صناعي عالمي عرفته الدول الصناعية الغربية في عقد السبعينيات وخلق لها أزمة اقتصادية ونقدية خطرة تمخّض عنها عدد من المتغيّرات أهمّها:

- تغير علاقات العمل الصناعي التي حدّت من مساهمة العمل ووسّعت من دور الأتمتة وسمحت للثورة «الروبوتية» بزيادة الفجوة القائمة بين العالم الصناعي والعالم النامي، وقضت على كل محاولة جدّية لإقامة نظام عالمي اقتصادي جديد(٤).

- زيادة تغلغل نفوذ العالم الصناعي الغربي وشركاته المتعددة الأطراف في

---

(٤) United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], *Industry in a Changing World* (Vienna: UNIDO, 1981).

ذكرت هذه المنظمة أن الدول الصناعية توصلت إلى استرداد الاستثمار الموظف في «الإنسان الآلي» في مدة أقل بكثير عما كانت عليه سابقاً. فقد استطاعت مصانع السيارات مثلاً خفض هذه المدة عام ١٩٨٠ إلى أربعة أعوام فقط بينما كانت تتجاوز عام ١٩٧٣ ما يقارب ٢٣ عاماً.

وقد نتج من هذا الانخفاض المهم تكثيف عملية استبدال «الانسان الآلي» بالعامل، وكان من جرائه فقدان الأقطار النامية لمزاياها النسبية (Comparative Advantage) في مجال الصناعات التي تستخدم كثافة عمالية عالية، وتفكير العديد من رجال الصناعة في التخفيف من تحويل بعض صناعاتهم من بلادهم إلى العالم النامي، بل بالعكس العمل على إعادة توطين مصانعهم في الدول النامية. ويذكر مثالاً على هذه الإعادة قيام شركة WARNACO الأمريكية بتحويل مصنع القمصان من هونغ كونغ إلى فرجينيا عام ١٩٧٩.

الاقتصاد العالمي، ومحاولتها استعادة احتكاراتها لا عن طريق ملكيتها للموارد الأولية، ولا عن طريق سيطرتها على مراحل الانتاج كما درجت عليه سابقاً، بل عن طريق سيطرتها على تسويق هذه الموارد ومنتوجاتها، معتبرة أن عملية التسويق هي الأداة الأساسية والفعّالة التي تمكنها من السيطرة التامة على عمليات الاستخراج والتصنيع أيضاً.

٤ ـ منهج الصناعات الثقيلة

وإلى جانب المناهج الثلاثة المشروحة أعلاه، حاولت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا وتونس والمغرب اتباع نموذج التصنيع الاشتراكي الذي استند أساساً إلى إقامة صناعات ثقيلة تستطيع بما لها من قوة وعمق أن تخلق أفقياً وعمودياً صناعات أمامية وخلفية وتنطلق بالاستناد إليها في حركة تصنيع مستمرة وواسعة.

ويعمل هذا المنهج أيضاً على إشباع حاجات السوق المحلية، ويمكن بالتالي أن يدرج في عداد صناعات بدائل الاستيراد، غير أن هذا النوع من الصناعات لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا إذا عمل في نطاق واسع وتمكن من انتاج كميات كبيرة تستطيع أن تغطي نفقات تأسيسه وتشغيله العالية، وهو بالتالي يتطلب إما أن يعمل في نطاق سوق محلية كبيرة تستطيع أن تستوعب انتاجه الكبير، أو أن يعمل في نطاق هذه السوق المحلية شريطة استهلاكها لقسم من هذا الانتاج وتصريف القسم المتبقي منه في الأسواق الخارجية. وهكذا اصطدمت هذه التجربة بعامل الحجم الاقتصادي الكبير. والدلائل الحالية لا توحي بتغيير ملموس محتمل لها على المدى المنظور.

٥ ـ منهج المشروعات المشتركة

يستند هذا المنهج إلى إقامة مشاريع عربية مشتركة، محاولة الاستفادة من وجود الموارد المالية والامكانات الواسعة التي يتيحها العمل المشترك. هذه التجربة لم تتطور كثيراً، بل اقتصرت على عدد معيّن من المشاريع المشتركة في المجالات الصناعية وغيرها، ولم تتخذ المشروعات الصناعية المشتركة منهجاً انتاجياً معيناً، بل كان غالبها يهدف إلى إحلال الواردات وآخر يهدف إلى تصدير انتاجها في الخارج.

جميع هذه المشروعات، كانت ذات توجهات تتعدى إطار العمل القطري الضيق، لتعمل على مستوى بلدين أو جميع البلدان العربية وتخدم مصلحتها.

وكانت تؤدي دوراً انتاجياً يتجاوز الحدود القطرية مستندة إلى قاعدة قومية، ومحاولة أن تشق طريقاً تستفيد من ولوجه من حيث: سعة السوق، القوة التفاوضية، تنويع الانتاج... الخ، وتكون حركة مكملة لحركة التنمية الصناعية القطرية، وأن تكون حركة مقلّلة لحركة التدويل الصناعية العالمية. غير أن قلة عدد هذه المشاريع لم

يمكن هذا المنهج من أن يصبح نموذجاً يحتذى به ليترأس حركة التصنيع القومية.

وهكذا، فإن المناهج التصنيعية الخمسة ليست إلا:

ـ نماذج عادية، عرفها العالم النامي ومارسها، وهي تمثل نماذج تقليدية وتُبنى على سياسة ارتجالية متغيرة تفرضها الضغوط والمصالح التي كانت تُفرض عليها من الخارج وتحد من استقلال قراراتها وتوجهاتها.

ـ نماذج عفوية، لم تكن وليدة نمو فكري علمي، ولا حصيلة خيارات اقتصادية وفنية، ولا مرتكزة على مقومات التنمية المتيسرة في المجتمع العربي.

ـ نماذج مبتورة، لم تكن تصاغ بحسب رؤية شاملة وواضحة وانتقاء لتصور معين لمجتمع الغد. وهي لم تستطع أن ترتبط مع المضاعفات المختلفة الناتجة منها، بل ساهمت في سلبيات عدة كان من أهمها: ازدواجية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت في مستويات السكان وبين الريف والحضر إلى ما هنالك من تناقضات واختلافات.

هذه النماذج لم تكن وليدة إرادة واعية، بل حصيلة مجموعة من الظروف أبرزها تطور حركة التصنيع وحركة التنمية في كل قطر عربي. وهي أيضاً لم تكن ترتكز على رؤيا قومية مشتركة للتنمية الصناعية ولم تتطلع إلى نظرة تكاملية فيما بينها، وحتى منهج المشروعات المشتركة لم يستند قطعاً إلى خطة تنموية صناعية وتكاملية بين الأقطار العربية.

ثانياً: انجازات الصناعة العربية

أنجزت الصناعة العربية خلال الأربعين سنة من عمرها، انجازات عديدة، سلبية وإيجابية. وذلك على الرغم من الدعم المالي والإداري الذي كان بإمكانه أن يوصل الصناعة إلى وضع أفضل مما هي عليه الآن. ولكن باستطاعتنا القول إن القطاع الصناعي حقق خلال فترة قصيرة معدلات نمو مطلقة وعالية مكنته من زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

١ ـ ضعف الانتاج الصناعي العربي

لم يستطع القطاع الصناعي العربي الاستمرار في تحقيق معدلات عالية تمكّنه من التوصل إلى قيادة الحركة التنموية العربية، على الرغم من مساهمته الكبيرة في زيادة الناتج المحلي. فقد بقيت الزراعة والصناعة الاستخراجية تحتل المرتبة الأولى، بينما بقيت الصناعة قطاعاً يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة في معظم البلدان العربية.

وقد بلغت مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ذروتها عام ١٩٧٠،

فارتفعت نسبتها إلى ١١ بالمئة من المجموع، ثم ما لبث أن تقهقرت لتراوح في معدل متواضع لا يتجاوز الـ ٨,٥ بالمئة، كما يتبين من الجدول رقم (٥ ـ ١).

هذا إذا أخذنا أرقام الصناعة مجمعة على المستوى القومي، إما إذا أخذنا ناتج الصناعة على المستوى القطري فمساهمته إلى الناتج الإجمالي لكل قطر، حتى بالنسبة إلى القطر الذي عرف تجربة صناعية قديمة العهد وواسعة النشاط، هي أيضاً ضعيفة لا تتجاوز قط ١٧ بالمئة من الناتج الإجمالي.

وقد يستطيع المحلل الذهاب إلى أبعد من ذلك ليتحرّى مكانة الصناعة العربية في الانتاج الصناعي العالمي. فقد كانت مساهمة البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي عام ١٩٨١ تبلغ ٦٥,٢١ بالمئة من مجموع انتاج العالم كله، وتلك العائدة إلى البلدان الاشتراكية ذات التخطيط المركزي ٢٤,١٧ بالمئة، وتلك العائدة إلى مجموع البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، ١٠,٦٢، أي أن البلدان النامية جميعها، التي تشكل أكثر من ثلثي سكان العالم، لم تنتج إلا ما يقارب ١٠ بالمئة فقط من الانتاج العالمي[٥]. ولم تبلغ مساهمة البلدان العربية مجتمعة في هذا الانتاج إلا نسبة هزيلة لم تتجاوز قط عام ١٩٨١ إلا ٠,٨٦ بالمئة محتلة مكانة بعيدة جداً وراء البرازيل (٢,٤١ بالمئة) والمكسيك (١,٤٧ بالمئة) والنمور الآسيوية الصغيرة الأربعة مجتمعة: كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة (١,٣٤ بالمئة). أما بالنسبة إلى الدول الصناعية فانتاج البلدان العربية مجتمعة لا يضاهي قط انتاج الدولة الأوروبية الصغيرة: بلجيكا (٠,٩٥ بالمئة)[٦].

وكذلك لم تستطع الصناعة العربية توفير عمالة واسعة كما كان يؤمل منها مطلع عملية التصنيع. فالصناعة العربية لم تستطع عام ١٩٨٥ استخدام إلا نسبة لم تتجاوز ١٤,٧ بالمئة من مجموع العاملين في مختلف الصناعات الاقتصادية. وجميع التوقعات تتفق على أن هذه النسبة سوف لا تتجاوز عام ٢٠٠٠ نسبة ٢٣,٤ بالمئة من القوة العاملة العربية. فهي بالتالي لم توفّر ولن تستطيع توفير فرص عمل أكثر مما يوفّره قطاع الزراعة أو القطاع الحكومي. أضف إلى ذلك أن المدن العربية تعرف اليوم ـ شأنها في ذلك شأن أكثر مدن البلدان النامية ـ حزام البطالة المقنّعة الذي يكتظ بعدد وفير من النازحين عن الريف، وأن معظم الدراسات التي صدرت مؤخراً تحمل بوادر سوداء

(٥) لاحظ مؤتمر «يونيدو» الثالث المعقود في ليما (البيرو) عام ١٩٧٥ هذا التفاوت الفاحش في الانتاج الصناعي ونادى بوجوب زيادة انتاج الدول من ٦ بالمئة عام ١٩٧٣ إلى ٢٥ بالمئة عام ٢٠٠٠. ورأى في هذا التغيير أساساً لتغيير النظام الاقتصادي العالمي.

(٦) United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], *Handbook of Industrial Statistics* (Vienna: UNIDO, 1984).

وتنذر ببطالة واسعة بدأت تهدد بعض الأقطار العربية (على الرغم من ضعف معدلات مشاركة القوى العاملة العربية بالنسبة إلى غيرها من الدول النامية). وتؤكد أنها ستنتشر وتتوسع بنسب أكبر من المعدلات الحالية، مما يظهر أن التطور الكبير في حجم الاستثمار الصناعي العربي لم يقترن بتطور مواز له في حجم العمالة الصناعية ومهاراتها.

الجدول رقم (٥ ـ ١)

نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكون الناتج المحلي الإجمالي

(بسعر التكلفة وبالأسعار الجارية)

السنة	النسبة المئوية
١٩٧٠	١١
١٩٧٥	٦
١٩٧٨	٦,٤
١٩٧٩	٦,٧
١٩٨٠	٥,٩
١٩٨١	٧,٧
١٩٨٢	٧,١
١٩٨٣	٨,٣
١٩٨٤	٨,٨

المصادر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٠؛ ١٩٨١؛ ١٩٨٢؛ ١٩٨٣؛ ١٩٨٤، و١٩٨٥. ما عدا عام ١٩٧٠ الذي استقى رقمه من: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، **تطور المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد العربي**، ١٩٨٣.

أضف إلى ذلك أيضاً، أن مشكلة العمالة الصناعية العربية ـ كالكثير من مثيلاتها في الدول النامية ـ هي مشكلة نوعية. فالصناعة تشكو أكثر ما تشكو في هذا الميدان من ضعف العمالة الماهرة، مما يظهر أن الصناعة العربية لم تستطع أن تنسّق فعّاليتها وتطورها مع الحركة التربوية اللازمة لمواكبة عملياتها، ولا أن تكون منطلقاً وحافزاً للتأثير في قطاع التعليم والتدريب المهني ليستجيب إلى حاجتها. ولكنها، في الكثير من الحالات والأقطار، عجزت عن التنسيق مع هذا القطاع واتجهت إلى استيراد عدد كبير من الخبرات الأجنبية والاتكال عليها ليس في تكوين كوادر مشاريعها فقط، بل أيضاً في تنفيذ معظم عملياتها.

وهكذا نرى أن القطاع الصناعي العربي الذي كان يفترض أن يكون القطاع المميّز لاستيعاب عمالة واسعة وتحسين نوعيتها وإتاحة الفرص اللازمة لتطورها، لم يستطع أن يكون القاعدة الرائدة لدفع الحركة العلمية والتقانية اللازمة لمواكبة عملية التنمية، بل كان في الكثير من الحالات والأوقات وبسبب حاجته المستمرّة للخبرات الأجنبية من أهم أسباب تبعية الاقتصاد العربي للعالم الخارجي.

هذا ما يخص العمالة، أما ما يخص التصدير، فالتجارة العربية لم تستطع الاستناد إلى الصناعة لاحداث تغييرات جوهرية في هيكل صادراتها والتخفيف من سيطرة السلع المنجمية والزراعية عليه. فلم تسهم السلع الصناعية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ إلا بنسبة لا تتجاوز ٢ بالمئة من مجموع الصادرات(٧).

والبلدان العربية لم تستطع حتى الآن أن تصنّع سلعاً استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزاً خاصاً بالسوق العالمية مثلما تمتلك بالنسبة إلى النفط أو القطن أو حتى الحمضيات والتي تستطيع أن تسوّقها بشروط مريحة أو تقايضها ضمن اتفاقيات ثنائية وبشروط تفضيلية. وهي لم تتخصص بعد بسلع ذات مزايا مفضّلة، شأن الصناعة الألمانية أو اليابانية التي برعت في انتاج سلع ذات تقانة جد متطورة تستطيع أن تفرضها على الأسواق وتزاحم بها غيرها. وحتى الصناعات التي زاولتها منذ عهد الصناعات الحرفية، كالنسيج، لم تستطع التخصص بها وانتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة تستطيع أن تشق بها طريقاً متميّزاً وتخلق لها طلباً خاصاً في الأسواق العالمية. والزائر للمحلات التجارية الكبيرة المنتشرة في المدن الغربية والتي تعج بالعديد من السلع المصنوعة في جميع أرجاء العالم لا يجد من بينها سلعة كاملة الصنع في البلدان العربية.

كل هذا يعطي فكرة واضحة عن ضعف الصناعة العربية، وأنها لم تستطع أن ترقى بالاقتصاد العربي إلى مستوى يمكن أن يقال عنه إنه اقتصاد حديث بعيد عن التخلف ومؤشراته الأساسية.

٢ ـ محدودية الانتاج الصناعي العربي

ويعود ضعف الانتاج الصناعي العربي إلى أسباب عدة أهمها هيكله البنيوي وسيطرة الصناعات الاستهلاكية عليه. فعلى الرغم من التحسن الجزئي لهذا الهيكل خلال السبعينيات، فلا يزال يميل لصالح الصناعات الاستهلاكية (الخفيفة) التي تستأثر

(٧) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Handbook of International Trade and Development Statistics* (Geneva: UNCTAD, 1985).

بما يقارب نصف الناتج الصناعي العربي لعام ١٩٨٠ (مقابل ٦١ بالمئة عام ١٩٧٠) ولا يبقى للصناعات الوسيطة إلا ٣٠ بالمئة وللصناعات الرأسمالية (الثقيلة) إلا دوراً ضعيفاً وثانوياً.

وقد يعتقد البعض أن الصناعات الاستهلاكية تستطيع أن تشكل قاعدة يستند إليها لإحداث حركة تنموية صناعية واسعة وعميقة، كما أحدثت بالدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، غير أن الصناعات العربية لا تستطيع مجاراة أوروبا في هذا المجال لأنها صممت وبنيت بغرض الوفاء بحاجات السوق المحلية والاستعاضة بها من الاستيراد. والقليل القليل منها يعمل بغرض تصدير انتاجها إلى الأسواق الخارجية. أما التصدير إلى البلدان العربية المجاورة فهو ضعيف لأسباب عديدة أهمها أن الصناعات العربية تنتج تقريباً السلع الاستهلاكية نفسها. فالصناعة القطرية إذاً صمّمت وعملت محدودة الانتاج أسيرة السوق والحدود المحلية التي تعمل ضمنها. وهي تكتفي بالانتاج بحسب الطلب المتوافر في هذه السوق دون السعي إلى تجاوزه للاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وهي بالتالي لا تستطيع أن تقف أمام منافسة الانتاج العالمي الحديث، أي الانتاج الواسع الكبير الذي يستند إلى أسواق عدد هائل من المستهلكين يزيد عادة على مئات الملايين ويتمتع بإمكانات هائلة تفوق بكثير المزايا الانتاجية (القليلة) التي تملكها الأقطار العربية في مجال الانتاج.

ووضع كهذا يحد كثيراً من امكانات الاستثمارات الصناعية ويجعلها تقتصر على:

- الصناعات التي يشكل عامل الأجور أو النقل فيها جزءاً كبيراً من كلف انتاجها وتسويقها.

- الصناعات التجميعية وما شابهها التي لا يترك تشغيلها عادة إلا قيمة إضافية هامشية.

- الصناعات المحمية بحسب أساليب ونظم غير اقتصادية.

هذا من جهة محدودية الطاقة الانتاجية، أما من حيث طاقة الأسواق الاستيعابية، فالصناعة العربية تطورت بحسب تطور الاستهلاك السائد في الأسواق المحلية والمتمثل بالقوة الشرائية المستجيبة لفئات معينة من المستهلكين. وقد قامت إذاً على أساس الوفاء بحاجات الطلب الفعلي المتوافر في السوق، وهدفت إلى توفير هذه الحاجات المضمونة والمكفولة مهما ضاقت وقلّت ونتجت من تقليد أعمى لسلع تعمل على ترويجها سلسلة إعلامية دولية. فهي إذاً قلّصت انتاجها بالنسبة إلى هذا الطلب، ولم تسع إلى توسيعه ليشمل سلماً عريضاً من الأولويات الأساسية، ولم تلتزم بضرورة وفائه لحاجات الغالبية العظمى من السكان، ضامنة بذلك القدر الكافي الذي يسمح باستمرار العملية الصناعية وتوسعها نحو الحجم الأكبر من الانتاج.

وهكذا اضطرت الصناعة العربية لأن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة بحسب الطلب المتيسر داخل حدوده. إنها تحاول أن تفرض نفسها على المستهلك الداخلي لتقدم له ضمن تدابير حمائية مختلفة وتخفيضات ضرائبية وجمركية عديدة، وفي الكثير من الأحيان ضمن مساعدات دعم مباشرة، بضاعة، غالباً ما تكون مرتفعة الثمن، رديئة الجودة، سيئة المواصفات، لا تجاري أذواق المستهلك ولا تتماشى مع التقانة المتطورة الحديثة التي يعيشها عصرنا والتي تشهد من جملة ما تشهده تغييراً مستمراً وسريعاً للعملية الانتاجية ولأساليبها ولنوعيتها ولتصاميمها. وقد ولّد لها هذا التقوقع على المستوى القطري صعوبات عديدة ونتائج سلبية كثيرة أهمها: صغر حجم المؤسسات الصناعية؛ ارتفاع تكاليف استثماراتها وتشغيلها؛ تدني استغلال طاقاتها؛ ضعف انتاجيتها؛ اضطرارها إلى العمل بحسب تقانة تنظيم وانتاج قديمة وبالية؛ عدم ضمان استمرارية عملية التنمية الصناعية.

أضف إلى ذلك أن الصناعي العربي الذي تفهم العملية الصناعية بأنها عملية انتاجية، لم يحاول أن يتحرر من نظرته هذه، وفي الوقت نفسه يرى فيها عملية انتاجية وعملية تسويقية. وهكذا أصبحت أكثر الصناعات الاستهلاكية عالة على الاقتصاد القومي ومصدراً لخسائره بدلاً من أن تكون مورداً اقتصادياً ومالياً له.

٣ ـ قصور الصناعة العربية في دفع عجلة التنمية الكلية

وهكذا أصبحت الصناعة التي أقيمت في الخمسينيات بغرض الوفاء بالحاجات المحلية محدودة التوسّع. وأصبحت امكانات الجديد منها قليلة تضيق شيئاً فشيئاً لتصل إلى طريق شبه مسدودة. وأصبح القائم منها في وضع لا يضمن تطوير انتاجه وتحسين شروط عمله. وهو يأخذ بدلاً من أن يعطي ويدعم بدلاً من أن يدعم ولا يساهم إلا بالقدر القليل من الدخل القومي.

ولا يقتصر هذا الوضع على العديد من الصناعات التي أقيمت ضمن إطار احلال الواردات، بل تعداه إلى تلك التي أقيمت بحسب منهج المشاركة وتلك التي أقيمت بغرض التصدير. فالمشاركة خصصت معظم جهودها لإقامة صناعات تبغي هي أيضاً الوفاء بحاجات السوق المحلية، وهي بالتالي تحمل بذور أزمتها التي تحد كثيراً من شروط نجاحها. أما الصناعات الوسيطة التي ركزت عليها، في السنين العشر الأخيرة، معظم الأقطار النفطية وهدفت من خلالها إلى الاستفادة من الموارد الأولية المتاحة لديها، وسعت إلى تصنيعها محلياً عوضاً من تصديرها مادة خاماً أو شبه مصنّعة، فقد كانت تعبّر عن سلوك اقتصادي رشيد وتستجيب لمتطلبات اقتصادية مشروعة وسليمة.

غير أن تطبيقاتها شأنها في ذلك شأن صناعات منهج التصنيع الإحلالي لم تستطع

أن تحقق الأهداف التي قامت من أجلها. وعلى الرغم من حداثة هذه التجربة، وكونها لم تعط بعد كامل نتائجها، فهي تحمل أيضاً بذور أزمتها التي تحد كثيراً من شروط نجاحها إذ إنها:

- تقوم هي أيضاً ضمن إطار قطري بحت. فهي لم تحاول تجنب التضارب الناشيء من تجانس وتشابه الهيكل البنيوي للبلدان النفطية. وهي لم تسع إلى إقامة حركة تصنيعية منسّقة إن لم نقل موحدة، تعمل ضمن إطار انتاجي وتسويقي مدروس توزّع فيه الصناعات بين البلدان الخليجية بحسب معايير وأسس معينة. ومن الجدير بالذكر أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هدف إلى القيام بهذه المهمة العسيرة.

- انها استندت إلى عوامل إيجابية عديدة، ولكنها أغفلت عوامل أخرى مهمة تلعب دوراً رئيسياً من أهمها: ارتفاع كلفة العمل في المنطقة وندرته وغلاء الماء والكهرباء وغيرها من المدخلات الأخرى التي تؤثر مباشرة في سعر تكلفتها وتحد كثيراً من إمكانية منافستها الخارجية وتقضي بتوجيه الصناعات الخليجية إلى نشاطات أخرى، حيث يشكل غلاء عوامل الانتاج فيها نسباً أقل أهمية بالنسبة إلى كلفها الانتاجية الإجمالية.

- كرّست الجهد الأكبر من إمكاناتها لإقامة عدد من الصناعات الهيدروكربونية دون العمل في الوقت نفسه على استكمال هذه العملية الأساسية لعمليات تصنيعية أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها، تدعم العملية الأساسية وتصنّع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة وتمكنها في نهاية المطاف من أن تلعب دوراً أساسياً ومستمراً في عملية التنمية الكلية. والابتعاد عن هذه النظرة الشمولية هذه قد يعرّض التجربة الخليجية إلى الأخطاء نفسها التي كانت للتجربة التي اتبعتها الجزائر في أوائل السبعينيات والتي ركزت فيها على الصناعات الثقيلة دون الاهتمام والعمل على إقامة عدد كبير من الصناعات المتمّمة لها.

وينطبق هذا الانفصام ليس على الصناعات التصديرية فقط، بل أيضاً على غيرها من الصناعات القائمة ضمن المناهج الأخرى. فالسياسات التي رافقت تطبيق هذه المناهج لم تساعد على إقامة علاقات تبادلية قوية بين النشاطات الصناعية بعضها مع بعض ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وحتى الآن لم تستطع الصناعات العربية أن تعمل سوية وبصورة تكاملية لكي تملك القوة الدافعة والكافية لتحقيق التشابك والترابط اللازمين لمسيرة تنمية متراصة تتكاتف فيها كامل القطاعات كل بحسب مقدراته وحاجات مساهمته في بناء هيكل انتاجي متكامل، ينمو بصورة مستمرة ويتوصل تدريجاً وبتلاحم كبير إلى تحقيق نوع من التنمية الذاتية.

فحتى الآن لم تتوصل الصناعة العربية، التي يفترض أن تكون السوق الطبيعية لتحويل مخرجات الانتاج الزراعي، إلى أن تكون منطلقاً وحافزاً للتأثير في استثمارات

ومنتوجات القطاع الزراعي لتوجيهها نحو الوفاء بحاجات الصناعات الغذائية. والمتتبع لحركة التنمية الزراعية العربية يرى أنها لا تزال تعمل على انتاج محاصيل تفي بأغراض التصدير أكثر من تلبيتها لحاجات الصناعات المحلية والاستهلاك القومي (المحاصيل الغذائية). ويرى أن العديد من الصناعات الغذائية العربية تشكو، في كثير من المواسم، من نقص المحصول ومن اضطرارها إلى استيراد موادها الأولية معفاة من الرسوم الجمركية والابتعاد بذلك عن مجرد التفكير في استخدام المواد المنتجة محلياً.

والشيء نفسه ينطبق على المخرجات الصناعية المستخدمة في القطاع الزراعي كالآلات والأدوات الزراعية مثلاً. فعلى الرغم من وجود مصانع للجرارات الزراعية في عدد من الأقطار العربية وعلى الرغم من تزايد استعمال هذه الآلات في الزراعة العربية، فإن أكثر هذه المصانع هي مصانع تجميعية لم تتوصل بعد إلى التصنيع المحلي لعدد كبير من قطعها. أما المعدات البسيطة التي كانت تصنّع محلياً فهي تستورد الآن بكميات كبيرة وبأنواع مبسطة على الرغم من تصنيعها محلياً.

هذه هي الحال بالنسبة إلى علاقة القطاع الصناعي مع الزراعة. وتنطبق هذه العلاقة «الهشة» على الصناعات الاستخراجية التي تذهب منتوجاتها الخام إلى التصدير ولا يدخل العملية التحويلية المحلية منها إلا نسبة قليلة، مع أن عدد الصناعات التحويلية لهذه المواد كثيرة ومختلفة ومنتوجاتها أصبحت متعددة[٨].

وفي قطاع السياحة الذي يفترض أن يكون السوق الطبيعية للصناعات الخشبية والمفروشات التقليدية العربية، فإن عدداً كبيراً من الفنادق العربية إن لم نقل معظمها تعتمد في تجهيزاتها ومفروشاتها على الاستيراد، وبالتالي تجعل قطاع السياحة قطاعاً هامشياً لا يفيد الناتج المحلي إلا بالخدمات التي يقدمها لزواره الذين يلجأون إليه في ليالٍ محدودة، وبالتالي يجعله عالة على ميزان الخدمات بالقطع الأجنبي بدلاً من أن يكون مصدراً لدعمه.

ويلجأ قطاع البناء والإسكان في كثير من البلدان العربية، على الرغم من قوة ارتباطه بالانتاج المحلي واتكاله عليه لتأمين حاجاته من أسمنت وحديد وزجاج وأدوات صحية متعددة، إلى استيراد سلع عديدة يمكن انتاجها محلياً، إذا توافرت لها بعض الشروط الفنية.

---

(٨) ينطبق ذلك على الحديد والنفط والفوسفات التي تشكل أهم المنتوجات الاستخراجية العربية والتي تشكل أرقاماً مرتفعة في حجم تصدير عدد كبير من الأقطار العربية. فالحديد يشكل بين ١٩٧٦ - ١٩٨٢ نسبة تتراوح بين ٨٦ إلى ٩٥ بالمئة من مجموع تصدير موريتانيا. وكذلك الحال بالنسبة إلى الخامات المعدنية المغربية، إذ تتراوح بين ٣٤ إلى ٤٤ بالمئة، والفوسفات التونسي ٤٩ إلى ٥٦ بالمئة، والنفط السوري ٥١ إلى ٦٣ بالمئة، وكذلك الحال بالنسبة إلى نفط معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

ووضع كهذا لا يسمح بالانتفاع الأمثل بالفائض المتولد لدى كل قطاع، ولا يمكن من إدخال تغييرات مهمة في البنية الهيكلية للاقتصاد العربي، ولا يوصل إلى التخلص من الاختلال المتزايد في هياكل انتاجه، بل يدخل عليه تشويهات عدة ولا يؤمن له مسيرة تنموية شاملة ومتوازنة ومستمرة.

٤ ـ العملية الصناعية والتبعية الخارجية

والقصور الذي عرضنا أهم أوجهه لا ينتج من المناهج المتبعة لتصنيع الوطن العربي بقدر ما يتولد من الأساليب والسياسات التي اتبعت لوضعها موضع التنفيذ.

فإقامة صناعات تعمل لتصدير مواد محلية مصنّعة بدلاً من تصديرها مواد أولية هي ـ كما ذكرنا ـ نهج تنموي رشيد، خصوصاً إذا بنيت على تبادل متكافىء يفتح آفاقاً جديدة للصناعة المحلية ولا يرهن مقدراتها إلى عوامل خارجية تزيد درجة انكشاف الاقتصاد القومي على الخارج.

غير أن المتتبع للتجربة الصناعية الخليجية، خصوصاً لسلسلة الصناعات البتروكيماوية التي أقيمت مؤخراً بغرض التصدير، لا يستطيع الا أن يرى فيها مرحلة جديدة تندرج مع السياسة الانفتاحية التي درجت عليها دوماً هذه البلدان، وحلقة إضافية تكمل بل تزيد تبعيتها للسوق الدولية، ونشاطاً آخر يكرّس سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصادها ويحرمها من استقلالية اتخاذ قرارها بنفسها وتنفيذه لخدمة مصالحها. فضعف التجربة الخليجية تكمن إذاً في:

ـ نوعية المشاركة التي أقامتها مع الشركات الأجنبية.

ـ الأسلوب المتّبع لانتاج هذه المنتوجات وتسويقها.

ـ عدم تنفيذها على مراحل تأخذ بعين الاعتبار، في المراحل الأولى، إمكانات السوق العربية وامكانات بعض أسواق العالم الثالث، وعدم اتكال القسم الأعظم من انتاجها منذ البدء ودفعة واحدة على العالم الصناعي الغربي.

فالصناعة الخليجية بغرض التصدير لم تعتمد على سواعد أبنائها وأفكارهم في دراسة هذه الصناعات وتصميمها، ولا في انتقاء التقانة المناسبة لانتاجها، ولا في تشييد مبانيها واستيراد تجهيزاتها ومكائنها، ولا في ادارة مصانعها وتشغيلها وصيانتها، ولا في تسويق انتاجها ونقله، ولا في تدريب كوادرها، بل اعتمدت وبنسب كبيرة على الشريك الأجنبي (أو على فروعه وشركائه) الذي قام عوضاً منها وقدم لها جميع هذه العمليات، وبعض الأحيان جملة وبالكامل، بحسب عقود المفتاح باليد. وهكذا استطاع هذا الشريك عن طريق كل ذلك وفي جميع هذه الميادين وفي وقت واحد أن يقوم بدورين متضاربين: المستشار والشريك.

والصناعة الخليجية وقد أنشئت دفعة واحدة بحجم كبير وإمكانات انتاج واسعة لم تراع الطاقة الاستيعابية للسوق العربية (وهي صغيرة)، ولم تأخذ بعين الاعتبار الامكانات التسويقية التي يضمها العالم الثالث (وهي امكانات محكومة من قبل الشركات العالمية) ولم تلحظ الخطر الناشىء من ارتفاع درجة انكشاف اقتصادها نحو الخارج، بل استندت منذ البدء إلى تسويق القسم الأعظم من انتاجها في الأسواق الصناعية الغربية، فرهنت بالتالي مقدرات هذه الصناعة الناشئة لشروط الاقتصاد الرأسمالي وتطوره، تاركة له إمكانية تحديد نوعية هذا الانتاج وكميات تصريفه لديها وسعر بيعه لتتحكم بصورة شبه كاملة بمقدراته وبمستقبله. فإذا علمنا المكان الواسع الذي تحتله هذه الصناعات في الصناعة الخليجية، وانها تشكل ما يقارب ٨٠ بالمئة من مجموع النشاط الصناعي، لعلمنا أنها لا تؤدي إلى تطوير بدائل حقيقية لقطاع النفط في تحرير الدخل وضمان فك ارتباطه بالسوق الدولية، خصوصاً أن أسواق هذا الانتاج، بلدان المجموعة الأوروبية، ليست مضمونة بصورة أكيدة ودائمة لترحيبها بهذه البضائع والسماح ببيعها لديها. فقد أثبتت التجارب أنها تستطيع بسهولة التخلّي عن مبادىء أعلنت عنها عالياً ونادت بالتمسك بها دوماً، ولكنها تستطيع أن تنقلب عليها بسرعة. ومعارضة السوق الأوروبية المشتركة لمنتوجات هذه الصناعات حالياً هي مؤشر واضح على الصعوبات الجمة التي قد تواجهها وعلى اضطرارها إلى التفتيش والاعتماد على أسواق بديلة ليست من الكبر والاتساع بحيث تستطيع استيعاب كامل انتاجها. ناهيك عن أن هذه الأسواق البديلة تخضع أيضاً لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، وأن إمكانية منافستها في هذه الأسواق ومفاضلتها لمصالحها الخاصة على مصالحها مع البلدان العربية أمر يبعث على التفكير الجدي.

كل ذلك يدل على أن الصناعة التصديرية التي أقامتها الأقطار النفطية لدعم الاقتصاد النفطي وتخفيف انكشافه على الخارج سوف تؤدي على العكس إلى ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي وإلى إيجاد نشاط اقتصادي جديد، يضاف إلى نشاطات عديدة سابقة، تزيد به تبعية اقتصادات هذه الأقطار وتخضع بواسطته انتاج وتصدير واستيراد واستهلاك واستثمار وعمالة هذا الاقتصاد ويدرجات عميقة لشروط الاقتصاد الرأسمالي الغربي وتطوره.

والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة إلى الصناعات التي أنشئت لإحلال الواردات، وإن كان وجه التبعية قد اختلف. فقد سعت هذه الصناعات أساساً إلى تحقيق الكفاية الذاتية، وهو هدف إيجابي بحد ذاته. غير أن تطبيقاتها سرعان ما ابتعدت عن هذا الغرض لنراها هي الأخرى تعمل على زيادة تبعية الاقتصاد القومي نحو العالم الخارجي.

فلم تعمد هذه الصناعات إلى صنع الآلات والمعدات اللازمة لاستثماراتها وحتى إلى صنع قطع الغيار اللازمة لصيانتها، بل إنها لجأت (لأسباب فنية معروفة) إلى

استيراد هذه السلع لتزويدها بها (وفي الكثير من الأحيان جملة دون النظر إلى إمكانية صنع بعض منها محلياً) حتى بلغت هذه السلع الرأسمالية عام ١٩٨٠ (بما في ذلك آلات النقل) نسبة تقارب ٣٥ بالمئة من مجموع الواردات العربية[٩].

والأمر لم يقتصر على هذه الصفقات المبررة بعض الشيء، بل إن هذه الصناعة التي كان يفترض أن تكون عاملاً إيجابياً في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها وتدعيم اكتفائها الذاتي، أصبحت من أهم الفعاليات التي تلتهم القطع الأجنبي، إذ لجأت إلى العالم الخارجي تستورد منه أهم مدخلاتها اللازمة لإنجاز عملياتها الانتاجية، فاستوردت منه الكثير من السلع نصف المصنعة والمواد الوسيطة وحتى المواد الأولية حتى بلغت كمية المستوردات اللازمة لإقامة الصناعة العربية وتشغيلها نسبة كبيرة تتجاوز في بعض السنين (عام ١٩٨١) ٦٦ بالمئة من قيمة الواردات الإجمالية[١٠]، وأصبحت الصناعة قطاعاً يزيد من انكشاف الاقتصاد الوطني نحو العالم الخارجي بدلاً من أن يكون العامل الرئيسي في دفع وإرساء قواعد اعتماده على نفسه.

وتجاوز الأمر الحاجات المادية إلى استيراد الخبرات الأجنبية بنسب كبيرة لدراسة وإقامة وإدارة وتشغيل وصيانة الكثير من الصناعات المحلية، وزادت بذلك من أعباء تكاليفها وضاعفت من غلاء انتاجها وخلق لها الكثير من المشاكل الفنية وغير الفنية التي لا تستطيع الخبرة الأجنبية تفهمها وحلها دوماً.

أضف إلى ذلك أن تبعية الصناعة العربية لم تقتصر على الأمور الفنية التي ذكرناها، بل تعدت ذلك إلى تمويل استثماراتها. فعلى الرغم من الإمكانات المالية الهائلة التي عرفتها المنطقة في السبعينيات، فإن التمويل الأجنبي شكل في عدد كبير من البلدان العربية نسباً عالية من إجمالي تمويل استثمارات هذا القطاع. فإذا استبعدنا الأقطار النفطية، نجد أن نسبة التمويل الخارجي إلى مجموع الاستثمار الصناعي العربي قد تجاوز مجموعه ٥٠ بالمئة، وتصل هذه النسبة إلى ٦٢,٥ بالمئة في الصومال و٥٢,٤ بالمئة في اليمن العربية و٥٢ بالمئة في السودان و٤٨ بالمئة في الأردن و١٠,٨ بالمئة في سوريا[١١]. ورغم ما لهذه الظاهرة من مساوىء مالية واقتصادية مؤكدة، فإنه يلاحظ

---

(٩) انظر: «التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية،» تقرير سعودي قدّم إلى: مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٦، دمشق، ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤، والذي بيّن المشاريع المشتركة التي اقامتها السعودية في هذا الميدان.

(١٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣**، تحرير صندوق النقد العربي.

(١١) **هيكل الصناعة في ضوء خطط وبرامج التنمية النافذة في الأقطار العربية الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية** (عمان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨٣).

أن هذه العمليات قد ارتبطت في الكثير من الأحيان بشرط تنفيذ الاستثمار نفسه من قبل بيوتات أجنبية أو استيراد تجهيزاتها من مصادر معيّنة بشروط مجحفة في بعض الأحيان، أو تصدير منتوجاتها إلى أسواق معيّنة وبأسعار متدنية، أو اشتراط المشاركة بملكية الاستثمار بشروط خاصة لا تراعي دوماً مصالح البلد المستثمر.

وهكذا نرى أن حركة التصنيع التي تعتبر ضرورة موضوعية يقتضيها دعم الاستقلال الاقتصادي وتحقيق نوع من التوازن في المبادلات الدولية والعمل على خلق نظام اقتصادي دولي جديد، أصبحت أداة لتفاقم ارتباطها بالسوق الدولية. وإنها تجاوزت حدودها التجارية لتضم صفقات أخرى تتحد جميعها لتجعل من الاقتصاد العربي، وبنسب تكبر مع الزمن، جزءاً ثانوياً تابعاً للاقتصاد الدولي.

كل هذا يظهر أن تطبيقات المناهج التصنيعية التي اتبعتها البلدان العربية لم تحاول أن تشق طريقاً خاصاً بالوطن العربي يستند إلى تصور واضح لمجالات عمله قطرياً وقومياً، ويسعى إلى تحقيق أهداف معيّنة توصل بالضرورة إلى استقلاله الاقتصادي عن طريق الاعتماد على امكاناته (القطرية والقومية) والتقليل ما أمكن من التبعية الخارجية.

فقد أظهرت بعض هذه المناهج أنها أصبحت عاجزة عن دعم التنمية العربية القطرية، بل إنها أصبحت في بعض البلدان والأحيان معرقلة لمسيرة تنميتها بدلاً من أن تكون مساندة ومحركة لها، وانها ساهمت في الكثير من الحالات في خلق ثنائية أو ازدواجية اقتصادية واجتماعية، بما فيها من تفاوت بين القطاعات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وفي مستويات السكان والمناطق وخصوصاً بين الريف والحضر. وأظهرت أيضاً عجزها عن تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي وزادت في دمج الاقتصاد العربي في الدورة الرأسمالية العالمية ولم تعمل إلا في حدود جد ضيقة على الإفادة من إمكانات التكامل العربي. وانها أخيراً بتخصصها بمناهج صناعية متضاربة في مناطق مختلفة زادت الفجوة التنموية بين أقطار الوطن العربي، بل قوّت الانعزالية القطرية التي تبعدها عن العمل التكاملي، فقد خلقت هذه المناهج مناطق صناعية متباينة أربع:

١ ـ الأقطار النفطية التي تسيطر عليها صناعات التصدير بنسب عالية (٨٠ بالمئة تقريباً)، وهي صناعات ضخمة تعمل أساساً لتصدير انتاجها إلى خارج المنطقة العربية.

٢ ـ البلدان القديمة في حركة التصنيع التي لا تزال تسيطر عليها صناعات احلال الواردات ولكنها تضم أيضاً بعض الصناعات التصديرية والثقيلة.

٣ ـ بلدان المغرب العربي التي ركزت تركيزاً كبيراً على منهج المشاركة والتي ازدادت معاناتها من مشاكله بعد توسيع السوق الأوروبية المشتركة إلى عشر دول.

٤ ـ البلدان الأقل نمواً والتي لا تشكل الصناعة التحويلية فيها نشاطاً كبيراً مهما كان المنهج الذي تمت إليه.

وهكذا انقسم القطاع الصناعي العربي إلى قواعد مختلفة في طبيعة هيكلها ومتمايزة في تضارب ارتباطاتها وفي نوع القيم السائدة فيها ليصبح التكامل العربي أكثر تعقيداً وأبعد منالاً، بدلاً من أن يكون ركيزة أساسية ومحركاً قوياً للعمل المشترك.

ثالثاً: منهج التكامل الصناعي

وهكذا انكفأت التنمية الصناعية القطرية على نفسها وحبست مسيرتها في طريق وعرة لم تحاول الخروج منها لولوج طريق التكامل الصناعي العربي، على اعتبار أن هذا الطريق هو الأقوم والأسلم لمتابعة تقدمها، خصوصاً والتنمية الصناعية القطرية، كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية، ذكرت دوماً ولا تزال تذكر الوحدة الاقتصادية العربية بنوع من الإجلال والتقديس وعلى أنها أحد أهدافها الرئيسية المرجوة، إن لم نقل هدفها الأول والأخير، دون أن تحاول عملياً بلورة هذا الهدف بإنجازات تعمل جدياً لتحقيق هذه الوحدة أو على الأقل تحقيق التكامل الاقتصادي، على اعتبار أن هذا الأخير هو المدخل الأمثل لحل الكثير من مشاكلها وصعوباتها، وهو الوحيد الذي يمكن به، وبه وحده، بناء وتنفيذ نموذج جديد لتنمية شاملة ومستقلة، متتابعة ومستمرة.

وعلى الرغم من تعدد صيغ وأشكال العمل الاقتصادي العربي المشترك وكثافة وتنوع الأعمال والجهود التي بذلت من قبل الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، فإن نتائج هذا العمل لا تزال جد متواضعة، يسيطر عليها التعثر وقلة الفاعلية ولا ترقى قط إلى طموحات الجماهير وحتمية المصير وتلبية متطلبات العصر: عصر محاربة التبعية والتشتيت والإضعاف والمسخ، وعصر التكتلات والتحالفات الاقتصادية الكبيرة التي يتجاوز عدد مستهلكيها ٢٠٠ مليون نسمة وتستوجب إقامة مؤسسات صناعية ذات إمكانات ضخمة ونشاطات متعددة تستطيع أن تصمد في وجه المنافسة الدولية وتشق لها بالاتكال على نفسها طريقاً يسمح لها بتطوير اقتصادها القطري والقومي.

١ ـ الحلول المتبعة

وقد كتب الكثير عن أسباب فشل المحاولات والحلول المتعددة والمختلفة التي حاولت طرحها وعملت على تنفيذها جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. ولا أعتقد أن غرض هذا البحث هو تناول الأخطاء التي ارتكبت وشرح واقعية أو عدم واقعية الحلول التي اعتمدت، ولكن الشيء المؤكد أن الحلول المتّبعة كانت تحمل هي الأخرى بذور فشلها، إذ إنها هدفت بصورة رئيسية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية شاملة جميع القطاعات الاقتصادية وجميع الأقطار العربية واعتمدت للتوصل إليها نظرية التكامل الاقتصادي تنفّذها على مراحل، بدءاً بإقامة منطقة للتجارة الحرة حيث

تلغى الرسوم الجمركية وإجراءات الحد الكمي عن المبادلات التجارية بين الأعضاء وتحتفظ كل دولة بتعرفتها الجمركية الخاصة بها، مروراً بإيجاد اتحاد جمركي يضيف إلى المرحلة الأولى جداراً جمركياً موحداً حول الدول الأعضاء تمهيداً لإقامة سوق مشتركة يوفّر ضمنها حرية التبادل التجاري والبشري والمالي. . . الخ، للوصول إلى اتحاد اقتصادي يحقق أخيراً مرحلة التكامل الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية الشاملة.

فالحلول المقترحة أرادت التكامل من بابه الكبير، باب تحرير الانتاج وليس باب نمو الانتاج وتنسيق الانتاج وتعظيم تكامله. فتركت تنمية الانتاج إلى كل قطر وافترضت أن التجارة هي كفيلة لتحقيق التنمية وتحقيق التكامل في آن واحد.

وهكذا استندت إلى تحرير التبادل لسائر السلع المنتجة من قبل جميع القطاعات الاقتصادية دون النظر إلى مصدرها أكان صناعياً أم زراعياً أم منجمياً.

ويتطلب هذا التحرير وجود سلع منتجة محلياً قابلة للمبادلة يجري تبادلها لكي يعمد إلى تحريرها من القيود والرسوم المفروضة عليها، ويمنح لها الحرية بالتنقل بين جميع أرجاء الوطن العربي.

فإذا علمنا أن حجم التبادل التجاري بين جميع البلدان العربية هو ضئيل جداً، وهو لم يشكل خلال السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ إلا متوسطاً لا يتجاوز ٧ بالمئة بالنسبة إلى مجموع قيمة التجارة الخارجية العربية (بما فيها قيمة النفط)، وإذا علمنا أيضاً أن حجم التبادل التجاري بين دول أعضاء السوق المشتركة ذاتها، الموفر لها إطاراً جماعياً منظماً، لم يزد عام ١٩٨٢ على نسبة قدرها ٢,٧ بالمئة للصادرات و١,٨ بالمئة للواردات[١٢]، علمنا أن عملية التكامل الاقتصادي هي بحاجة في مرحلتها الحالية ليس إلى إجراءات تحرّر التبادل فقط، بل إلى اجراءات أخرى أساسية تهدف إلى خلق السلع المتبادلة. يشهد على ذلك التبادل البشري والمالي الذي عرفه الوطن العربي في عقد السبعينيات والذي جرى تلقائياً وعشوائياً قبل محاولة تنظيم عملياته ضمن اتفاقيات خاصة. يشهد على ذلك أيضاً أن السوق العربية المشتركة لم توفق لزيادة عدد أعضائها على السبعة (بما في ذلك مصر التي علّقت عضويتها عام ١٩٧٩) لأن البلدان العربية الأخرى لم تكن تهتم بسوق لا تتبادل معها إلا بالنذر اليسير ولا يجمعها بها إلا ارتباطات اقتصادية عادية، ومع هذا فقد تهافتت هذه البلدان على المشاركة بمشاريع عربية مشتركة، كاشتراكها بالصناديق العربية المالية وبعض المشاريع العمرانية والعديد من المنظمات العربية الأخرى[١٣].

---

(١٢) عبد الكريم عيدو، السوق العربية المشتركة: عرض وتقييم وتحليل (عمان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨٥).

(١٣) مثال ذلك بلدان المغرب العربي التي ترتبط بأوروبا (وبالأخص بفرنسا) بروابط اقتصادية وتجارية ومالية جد مهمة.

وقد أرادت الجامعة العربية ومنظماتها تلافي هذا النقص، فنادت بوجوب التوفيق بين متطلبات التنمية القطرية والتكامل القومي، وطالبت برفع درجة تشابك الاقتصاد العربي عن طريق تحسين درجة التجانس الاقتصادي وتنسيق الاستثمارات القطرية. وقد اقترح لتحقيق هذا الغرض الأخذ بالنظام المتبع في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) ولدى مجموعة (الأنديز) لدول أمريكا الجنوبية عن طريق تحقيق التنسيق بين برامج التنمية العربية وخططها (ومنها إلى وضع خطة تنموية مشتركة)، آملين من وراء ذلك التوصل إلى الاستناد إلى قرارات التنسيق لانتقاء وإنشاء المشاريع القطرية والقومية عوضاً من تركها تخضع لعوامل مختلفة لا تعمل دوماً، إلى خلق ارتباط متبادل ومتلازم بين عمليتي التنمية القطرية والتكامل القومي.

وقد غفل متخذو هذا القرار عن أن هناك بلداناً عربية عدة لم تأخذ حتى الآن بمبدأ تخطيط تنميتها ولم ترسم وتنفذ حتى الآن أي خطة تنموية، وأن بعضاً منها لا يزال يرى بالتخطيط تضارباً مع مبادىء الحرية الاقتصادية التي يعمل جاهداً على احترامها. وهكذا نسي هؤلاء أن التنسيق يجب أن يقوم ـ شأن التخطيط نفسه ـ على إرادة سياسية ترضى بالتخطيط أو على الأقل تقبل بالتنسيق التخطيطي ليصبح أساساً ومرجعاً لتنفيذ قراراتها القطرية دون أن يرى به انتهاكاً للسيادة الوطنية.

وقامت البلدان العربية بغرض التكامل والتنسيق على اعتماد «استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك»، غير أن هذه الاستراتيجيا التي حددت التوجهات العريضة للتكامل العربي (وليس للوحدة العربية) واعتمدت مبدأ التخطيط لتنفيذه، تجاهلت الأسباب التي كانت تقف في الماضي في طريق العمل المشترك ولم تؤكد العمل على حلّها وتوجبه على اعتبارها انجازات ممهّدة وضرورية لتحقيق عملية التكامل. فهي إذاً كتحرير التبادل أقرّت مبدأ التحرير دون أن تعمل في الوقت نفسه على توفير السلع الممكن مبادلتها. وهي أيضاً أقرت مبدأ التنسيق ضمن استراتيجيا معيّنة دون أن تقرنها بخطة قومية بعيدة المدى تحدد مجالات العمل العربي وتصوُّراته المستقبلية ومشاريعه الأساسية، ناهيك عن أنها لم تركّز على البنية والخدمات الأساسية الممتدة عبر الحدود القطرية والتي تسمح وتدعم وتساعد التوحيد الاقتصادي العربي وتمكّن من الاتكال عليها لإقامة عملياته وتطويرها.

فالاقتصاد العربي لا يزال شديد الارتباط بالدول التي استعمرته. وكلما زادت درجة تنميته أصبحت ارتباطاته أقوى تبعية وأكثر شمولية لأوجه عديدة من الحياة الاقتصادية. وهو اليوم مرتبط، باستثماراته وباستهلاكه وحتى بادخاراته وباكتنازه، بالعالم الصناعي الغربي وبوجه خاص بدول السوق الأوروبية المشتركة. ومتابعة هذا الارتباط ناجم عن أسباب عدة منها، بل أهمها، أن تعامله مع هذا القسم من العالم ينعم بتسهيلات عديدة ومختلفة وجد فعّالة تسعى البلدان العربية جميعاً لتهيىء له جميع

الأسباب اللازمة لنجاح وتكثيف تبادله معه. فمدفوعاته ومقبوضاته تؤمّن بجهاز مصرفي يكرّس لهذه العمليات أكبر النشاطات وأفضلها (أكثر من ٥٠ بالمئة) ويوفّر لها أحسن الشروط، بينما التبادل العربي لا يتلقى من هذا الجهاز إلا عوناً هامشياً بطيئاً وعملاً بتعقيداته.

والعمل المشترك حاول القضاء أو التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع والأموال بين الأقطار العربية. ولكن صندوق النقد العربي، الذي أنشىء ليقوم بهذا الدور ويصبح الإطار التنظيمي للتسويات الثنائية والمتعددة الأطراف، لم يستطع إلا تحقيق انجازات محدودة (الاقراض للدول ذات العجز) لا تساعد على إقامة ترتيبات نقدية تكاملية بغية الاقتراب من الهدف النهائي والمتمثل في إنشاء عملة عربية موحدة. ولكنه لم يحاول تأسيس مصرف عربي لخدمة العمليات التجارية بين البلدان العربية أو لتمويل الاستثمارات المشتركة. والصناديق والمؤسسات التمويلية العربية (التي تكاثرت في عقد السبعينيات) لم تقم على اعتماد نسبة معيّنة من قروضها لتمويل المشاريع المشتركة (إلا القليل منها وبنسب ضعيفة) ولم تحاول منح هذه القروض ضمن شروط تفضيلية أو ميسّرة (كمعدلات الفائدة ومدد السماح ومدة القرض... الخ) تسمح بتشجيع هذه الاستثمارات وتعطيها دفعة مالية مميّزة.

والتاجر العربي يستند في تنفيذ صفقاته التجارية إلى شبكة مواصلات ونقل وإعلام وطنية جد متطورة تعمل جميعها وبأحسن الشروط لسرعة وحسن تنفيذ اتصالاته مع العالم الخارجي. غير أن المتتبع لهذه الخدمات التوزيعية يرى أنها صممت وتعمل لخدمة العلاقات مع العالم الغربي وقليلاً منها لخدمة العلاقات العربية. فقد خصصت البلدان العربية لهذه الاتصالات أحدث الوسائل الممكنة من: موانىء بحرية وجوية وطرق ومواصلات هاتفية وسلكية ولاسلكية، وحتى شركات ملاحة برية وجوّية، وكذلك شبكة إعلام تنبىء القريب والبعيد والحضري والريفي بتفاصيل ما يحدث في العالم الغربي. أما الاتصالات بين الأقطار العربية فهي لا تزال بطيئة تعمل بشروط متعبة وغير مشجعة ولا تشمل بتفصيل ودقة جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تسوده.

والصناعي العربي يستطيع الاعتماد على نظام جد فعّال من التطوير التقاني والبحث العلمي والتدريب المهني اقامته الدول الصناعية الغربية لديها يلجأ إليه بسهولة ويعتمد عليه بإيمان ورضى على اعتبار انه المورد المفضّل والوحيد، بينما البلدان العربية لم تستطع حتى الآن خلق بعض الكيانات الطليعية اللازمة لخرق التخلف التقاني وتمكين صنّاعها من اختصار عامل الزمن وتحقيق تطور صناعي يبنى على تقانة موطّنة بحسب متطلبات البيئة العربية أو تحصيلها عن طريق الجهد الذاتي.

وقائمة التسهيلات التي أنشئت في الأقطار العربية لخدمة وتشجيع التبادل مع

العالم الخارجي هي قائمة طويلة تعمل جميعها على ربط هذا العالم خارجياً وعلى تسهيل جميع أسباب نجاح هذه الروابط، ولم يستطع التكامل الاقتصادي العربي التمتع بجزء من هذه التسهيلات ولا بفعاليتها ولا بسرعتها، مما يجعل العمل عسيراً مع الكثير ممن يودون ولوجه.

ومع ان الكثيرين يرون أن الاستراتيجيا المشتركة وحتى ورقة العمل التي استندت إليها كانت أدنى بقليل مما كان يطمح إليها الكثير من الوحدويين والمؤمنين بحتمية ومصيرية العمل المشترك(١٤)، فإن المتتبع لأعمال التحضير وأعمال قمة عمان لا يستطيع إلا أن يلاحظ غياب بعض القوى الاجتماعية المعنية بعملية التكامل بما فيها جمهور الصناع والتجار المهتمون الأولون بعملية التكامل والمنفذون الحقيقيون لها. ومهما كان من أمر مساهمة غرف الصناعة والتجارة العربية، القطرية والقومية، فإن هذه الدراسات لم تحاول التطرق إلى أسس مشكلة التبادل العربي ولا ايجاد الحلول العملية لتطوير هذا التبادل ولا إتاحة واستغلال مجال الحركة المنتجة للقدرات الريادية والأساسية التي يملكها القطاع الخاص في هذا المجال. وأساس المشكلة يكمن في أن الصناعي والتاجر العربي يملكان معرفة تامة بالموردين والمستوردين الغربيين، ولكن لا يعرفان إلا القليل عن امكانات التبادل الممكن تحقيقه بين البلدان العربية. والمنظمات والاتحادات والغرف المتخصصة لم تتطرق إلى هذا الموضوع الأساسي ولم تتوفق حتى الآن لإيجاد الحل العملي بتعريف الصانع والتاجر العربي بإمكانات انتاج وتبادل كل قطر وتطوير هذا التبادل ودفعه دوماً إلى الأمام.

أضف إلى ذلك أن عملية التكامل على اعتبارها عملية تنموية وطنية ومصيرية لم تلاق الإرادة السياسية التي تحتضنها وتدافع عنها وتعمل لها وتلتزم بها وتحاول التغلب على صعوبتها والتوفيق بينها وبين ضرورات السيادة الوطنية. وهي لم تتوصل بعد إلى النظر للمصلحة القومية بمنظار بعيد عن العواطف الجياشة التي تدفعها إلى حرق المراحل والذهاب سريعاً إلى تحقيق الأهداف الشاملة الكبيرة دون الاهتمام الكافي بالمعوقات والصعوبات التي تعترض تنفيذ هذه الأهداف. ومع الإيمان بضرورة العمل لتحقيق كامل أوجه الوحدة الاقتصادية (وحتى السياسية) وبأسرع وقت ممكن، فإن الجميع متفقون على أن السنين الأربعين من عمر التكامل العربي لم تحقق إلا النذر اليسير وأنها تبدو الآن أبعد منالاً عما كانت عليه في بدء حركتها.

---

(١٤) في هذا المجال، انظر على سبيل المثال: يوسف صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٩)، ص ٢٣ ـ ٤١، واسماعيل صبري عبد الله، «تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٩)، ص ٤٢ ـ ٤٦.

٢ ـ الحل الجزئي

غير أن استحالة التوصل إلى التكامل الاقتصادي عن طريق الحل الشامل لا يجب أن يثني العزم عن محاولة اللجوء إلى حلول جزئية وطرق باب الحل الصغير والأكثر سهولة والأكثر واقعية، شريطة ألا يكون الحل الجزئي هدفاً نهائياً، بل أن يكون سبيلاً يوصل إلى التكامل الاقتصادي ومرحلة من مراحل تحقيقه. وقد يتضمن الحل الجزئي معالجة القضية عن طريق: التكامل الإقليمي؛ التكامل القطاعي؛ المشاريع العربية المشتركة.

أما التكامل الإقليمي فقد عرف الوطن العربي الكثير من هذه المحاولات الثنائية لعدد من البلدان المجاورة التي يجمعها نوع من التجانس والترابط الإقليمي، منها التكامل الاقتصادي السوري ـ الأردني، ومنها تجربة وادي النيل بين مصر والسودان، والجميع يعرف ما حملت معها هذه التجارب من آمال وكيف أنها توقفت عندما اصطدمت بعوامل سياسية محلية تتعارض مع أهدافها الوحدوية.

وعرف الوطن العربي أيضاً التكامل المغربي هادفاً قبل كل شيء إلى تحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة القوى الأوروبية (وبالأخص الفرنسية). وقد أقام لذلك في السبعينيات «اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة» في تونس العاصمة لتعمل كلجنة استشارية لمؤتمر وزراء الاقتصاد للبلدان المعنية الأربعة: المغرب والجزائر وتونس وليبيا (وقد انضمت إليها بعد ذلك موريتانيا وانسحبت منها ليبيا لفترة). ووضع هذا المؤتمر عام ١٩٦٧ برنامجاً تنسيقياً لمدة خمس سنوات يهدف إلى تكامل اقتصاد هذه البلدان، مركزاً هو الآخر على جوانب تنمية التبادل التجاري بالاستناد إلى سياسة تنسيقية لميادين وقطاعات مختلفة منها، ومن أهمها ميدان الصناعة. وقد اكتفت المؤسسة الموكل إليها أمر هذا التنسيق «المركز المغربي للدراسات الصناعية» في طنجة بإعداد دراسات حول التنمية الصناعية بصفة عامة، وحول عدد كبير من المشاريع الصناعية التي تنشأ برأسمال مشترك وتنتج للسوق الإقليمي[١٥]. غير أن هذه المؤسسات تحولت بعد قليل إلى منظمات مشلولة تعيش على ذكرى عملها السابق ولا يجرؤ أحد على دعمها أو على تصفيتها، واصطدمت المحاولة هي الأخرى بعوامل سياسية فأوقفتها ودفعت بالجزائر والمغرب إلى إقامة صناعات كبيرة نسبياً تفوق القوة الاستيعابية لسوق كل منهما، وتركت التجربة تطفو مرة وتغرق مرة أخرى تاركة كل مشارك فيها يشق طريق تنميته بتوسيع انفتاحه على السوق العالمية وتكثيفه.

---

(١٥) أجرى المركز المغربي للدراسات الصناعية بمساعدة منظمة الـ «يونيدو» حوالى ٦٢ دراسة لمشاريع مشتركة بين أقطار المغرب العربي.

وعرف الوطن العربي مؤخراً تجربة البلدان الخليجية الستة من خلال «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الذي نادى بتعاون اقتصادات بلادها وتنسيقها انطلاقاً من الروابط الخاصة والسمات المشتركة (والأنظمة المتشابهة) التي تجمع بينها. وأنشئت له المؤسسات التنظيمية الخاصة، وأهمها المجلس الأعلى الذي يضم رؤساء الدول الأعضاء والذي يضطلع بمهام وضع السياسة العليا ورسم الخطوط العريضة للتعاون والتنسيق، وكذلك المجلس الوزاري والأمانة العامة وعدد من اللجان المتخصصة (إحدى عشرة لجنة) ومنظمة للاستشارات الصناعية، تسعى إلى الاهتمام بالقطاع الصناعي وبمشاكل تنميته وتنسيق أعماله واستثماراته على المستوى الخليجي[١٦].

والجدير بالملاحظة أن جميع هذه التجمعات الإقليمية لم تعمل ولم تناد ولم تدّع «هجرها» لمنتدى الدول العربية وآلية وحدتها: الجامعة العربية، ولم «تجرؤ» على المناداة بالاكتفاء الذاتي للمنطقة مستبدلة به العمل العربي المشترك الشامل لجميع البلدان العربية، بل إن جميع هذه التجارب أكّدت في دساتيرها على أنها ستكون وسيلة مرحلية تقود إلى الإطار الأوسع والنهائي، اطار الوحدة القومية العربية. وكانت دوماً كلما تركت تجربتها الوحدوية الإقليمية عادت من جديد لتؤكد على هويتها الوحدوية القومية.

أما التكامل الصناعي فلم تحاول الحلول المتبعة لتحقيق الوحدة الاقتصادية التركيز على قطاع أو نشاط معين يكون أكثر قابلية وأكثر فعالية لعملية التكامل ويمكن الاستناد إليه ليكون بداية لانطلاق حركتها وشمولها بعد ذلك لغيره من القطاعات الاقتصادية. وكل ما يذكر في هذا المجال العمل (المبتور) الذي سعت الجهود المشتركة لتنفيذه في ميدان البنى الأساسية (النقل والمواصلات والمال) دون تجاوز ذلك إلى القطاعات الانتاجية.

فلم تحاول البلدان العربية التركيز على قطاع الصناعة مثلاً، على اعتبار أن عملية التصنيع تكتسب في مجرى عملية التنمية أهمية خاصة بصفتها الأداة الأكثر فاعلية في هيكلة الاقتصاد الوطني والأكثر قدرة على تحريره من أحادية الانتاج وقدم أساليبه، فقد اعتبر هذا القطاع دوماً أداة متينة لتحقيق نهضة حضارية، بوتائر سريعة وبكلفة اقتصادية معقولة، من خلال تطويره للقوة العاملة فنياً وتقانياً وخلقه قاعدة انتاجية تؤثر في القطاعات الانتاجية الأخرى كالزراعة والطاقة الكهربائية والماء والتعدين، وتوصل في النهاية إلى نوع من التكامل البنيوي والتساند الوظيفي لهذه القطاعات مع القطاعات الأخرى، ولم تر فيه القطاع الأكثر قدرة على معالجة العقبات الموضوعية

---

(١٦) في هذا المجال، انظر: عبد الله بشارة، «دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٧٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١١٧ ـ ١٢٩.

القائمة في وجه نمو التبادل العربي والمتمثلة في ضعف القاعدة الانتاجية وانخفاض درجة تنوع منتوجاتها وتوزيعاتها بين مختلف البلدان العربية.

إن قطاع الصناعة هو الأكثر قابلية لاستقبال التقانة الحديثة واستخدامها وتوطينها ودمجها في عمليات انتاجية تسمح بانتقالها من حضارة الانتاج إلى حضارة المعرفة والبحث والتطوير. وهو الأكثر استعداداً في خلق التشابك الاقتصادي بين القطاعات الانتاجية والأقطار العربية نتيجة الأثر الأمامي والخلفي الذي يمكن أن تحدثه مشاريعه وما يترتب على ذلك من امكانية إنشاء قاعدة مشتركة لعملية تنموية شاملة ومتكاملة قطرية وقومية. وهو الأكثر حاجة إلى الانفتاح على سوق كبيرة على اعتبار أن السوق المحلية العربية لم تعد، في جميع الأحوال، كافية لإشباع طموح التنمية. وهو الأكثر انتفاعاً من عملية التكامل التي تستطيع أن تخرج العملية الصناعية من طريقها القطري الضيق وتفتح لها سبيلاً جديداً يؤدي إلى دعم استقلالية الاقتصاد العربي ويقوي اعتماده على ذاته ويقلل من تبعيته نحو العالم الخارجي. وهو أخيراً القطاع الأكثر تجاوباً مع مشاكل الساعة: الأمن القومي والأمن الغذائي والنقل التقاني والتي يمكن العمل على حلّها عن طريق التركيز على نشاطات صناعية تتعلق بها ويمكن تشجيع انتاجها وتوزيعه على المستوى القومي بحسب نظام تفضيلي خاص.

٣ ـ المشاريع المشتركة

أما المشاريع المشتركة، فإن الكثيرين يرون فيها إحدى الصور الأكثر تواضعاً لتحقيق التكامل، وإنها مع تكاثرها في الحقبة الأخيرة لم تستطع أن تعمل على تشابك اقتصادات الأقطار العربية ولا تزال عاجزة عن أن تكون عاملاً مقرراً في دفع عملية التنمية القطرية والقومية.

غير أن التجربة، على الرغم من حداثة عهدها ومحدودية نشاطها، وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى بعضها، لا تزال تشكل مدخلاً عملياً يتميّز بتواضع أهدافها ومرونة تنفيذها ومرحلية تحقيقها لاندماج عضوي تدريجي يمكن أن يعمل له بصورة مطردة وفي آن واحد لخدمة أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل القومي.

فالمشاريع المشتركة تستطيع مجابهة مشاكل التكامل على مراحل وبحسب تحرك تدريجي يمكن من الاستفادة من التجارب السابقة لاختيار المشاريع الجديدة وتطويرها. كما يمكنها التطور والتغيير بحسب تطور عملية التكامل ومستلزماتها. وهي تمكن من اتخاذ أشكال وتوليفات مرنة وواقعية فيما يتعلق بإنشائها وملكية رأسمالها ونوعية نشاطاتها وتجاوبها مع الاحتياجات المختلفة للأقطار المشاركة فيها، وهي تسمح بتعبئة القدرات المتيسرة لأكثر من قطر واحد وتدفع إلى إحداث تبدل تدريجي في توجيه

التبادل التجاري نحو الوطن العربي بدلاً من إجرائه مع السوق العالمية. وتسمح بممارسة عملية التسويق، على نطاق صغير، نطاق الوطن العربي، لتكون له تجربة مفيدة يستكمل بها عملية الانتاج ويحسّنها. وهي تؤدي إلى تقوية علاقات التشابك ومضاعفة عملية التبادل وقد تمكن من تحسين التجانس الاقتصادي إذا ركز على مبدأي العدالة والكفاءة في حسن انتقاء نوع انتاجها وأماكن توطينها، وتتطلب التزاماً أساسياً أسهل منالاً وتتأقلم بصورة مرنة مع اختلاف الأنظمة الاقتصادية. كما أنها تمكن من التركيز على المشاريع الصناعية على اعتبار أنها أكثر النشاطات المحرضة التي تستطيع أن تولد أكبر مضاعفات تنموية وتفيد حركة التكامل وتستفيد منها(١٧)، فهي إذاً تصلح كقاعدة تكاملية يستند إليها العمل المشترك بين غيرها من الحلول المختلفة وينطلق منها إلى انجازات مختلفة عديدة تلزم في النهاية لإعادة هيكلة الاقتصاد العربي وإقامة قاعدة واسعة ومتنوعة لسوق عربية مشتركة وترسيخها.

غير أن الحل الجزئي عن طريق المشاريع المشتركة يجب أيضاً ألا يثني العزم ويبعد الاهتمام عن العمل الدؤوب على تحقيق الوحدة الاقتصادية، على اعتبارها انجازاً مصيرياً يمكّن الوطن العربي من اتخاذ مكان صغير له إلى جانب العملاقين الكبيرين الأمريكي والسوفياتي والتكتلات الكبرى كاليابان والصين والهند والسوق الأوروبية المشتركة وغيرها من التجمعات الإقليمية الأخرى، وأن هذا الحل الجزئي يجب أن يهدف إلى إنشاء هذه الوحدة أو على الأقل يجب أن يوصل إلى تكامل اقتصادي عربي، وأن ينفذ ضمن اتجاهات ومسيرات توصل إلى «تكامل التكافؤ بين الأقطار العربية ويقضي على تكامل التبعية للعالم الخارجي». وإن الهدفين يوجبان بتكرار هذه المشاريع والإكثار منها وتنظيم اختيارها وعملها ضمن خطة واضحة الرؤيا دقيقة التوجهات تتجاوب مع متطلبات التكامل العربي وتهدف عن طريق تكاثرها وتطويرها على مراحل إلى الوصول إلى هذا التكامل بدءاً بتلبية الاحتياجات الأساسية التي تكون أكثر قابلية للتبادل وأكثر تجاوباً مع متطلبات الاستهلاك، ويمكن الاستناد إليها والانطلاق منها إلى تحقيق عمل تكاملي مستمر ودائم.

ومن الطبيعي أن يتم اختيار هذه المشاريع بحيث لا تتضارب مع مشاريع التنمية القطرية، بل أن تكون منسجمة مع أهدافها، مكملة لمنجزاتها وداعمة لعملها وانتاجها وأداة لدفع عجلتها لتوصل في نهاية المطاف إلى صيغة مميّزة من التقسيم العربي للعمل المشترك يخفف من خضوع الاقتصاد العربي قطرياً وقومياً للسوق الدولية ويقوي من

---

(١٧) يمكن اللجوء إلى الصناعات التي أوصت بها المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الوثيقة رقم ٣، «المؤشرات الرئيسية للمشاريع الصناعية العربية المشتركة،» وثيقة قدّمت إلى: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المؤتمر السادس، دمشق، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤، ومجلس الوحدة الاقتصادية، «الاعتماد الجماعي على الذات من خلال المشروعات الصناعية المشتركة،» (عمان، ١٩٨١).

تلاحم وتشابك اقتصاد كل بلد عضو في بوتقة الوحدة الاقتصادية.

وغني عن القول إن المشاريع الجديدة يجب أن تقام على أسس اقتصادية سليمة تستند إلى دراسات تأخذ بعين الاعتبار جدواها الاقتصادية والاجتماعية، وأن تُدعم بعدد من الانجازات والسياسات النقدية والمصرفية والبنيوية اللازمة لمساندة انتاجها وتطويره، وأن توزّع بين الأقطار العربية بطريقة عادلة أو بحسب نظام تعويضي يسمح بتوزيع منافعها بين المشاركين فيها وفق أنصبة متساوية ما أمكن.

ومع التأكيد على ضرورة منحها حرية واسعة تضمن لها حرية العمل وديناميةالتطور، فإن نجاح هذه التجربة الجزئية يوجب عدم ترك المشاريع المشتركة وشأنها كما حصل لها حتى اليوم، قسم يتبع هيئات ثنائية أو أكثر، وقسم يخضع للجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وأخرى منفصلة عن هذه المنظمات الجامعية كمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية[١٨]، وقسم يعمل كمؤسسات قابضة ذات روابط هشة مع الجهة التي عملت على تأسيسها. فهي إذاً تعمل دون إشراف ومراقبة أي هيئة مسؤولة عن هذا القطاع الريادي، قطاع المشاريع المشتركة، وهي تعمل دون خطة تكاملية تنظم وتنسّق فعالياتها وعلاقاتها فيما بينها وبين غيرها من المجالات والأنشطة الاقتصادية القومية والقطرية.

ناهيك عن أن طفرة السبعينيات التي سمحت بتكاثر هذه الشركات تستوجب أن تستبدل بقوة محركة ـ إن لم نقل بهيئة متخصصة ـ تعمل على دفع عجلة هذه التجربة، وترسم الإطار لتضاعف عددها وتوسيع نشاطاتها ضمن تصور إنمائي واضح لما سيكون عليه التكامل الاقتصادي العربي والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الشركات فيه. وتعمل هذه القوة أيضاً على تنظيم فعاليات هذه الشركات وتنسيقها، وكذلك على الإشراف ومراقبة عملها بطريقة تمنعها من أن تجنح نحو اتجاهات غير سليمة قد توصل، هي الأخرى، إلى حبوطات تضاف إلى حبوطات الحلول التي ذكرت وساهمت في خلق الانعزالية القطرية التي نعيشها.

غير أن السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو: هل أن تطور المشاريع المشتركة

---

(١٨) انظر في ذلك: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، «تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية المشتركة،» ورقة عمل قدمت إلى ندوة: **المشروعات الصناعية العربية المشتركة** (عمان، الأردن: المجلس، ١٩٨٢)، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، إشراف سميح مسعود (الكويت، [د. ن.]، ١٩٨٤)، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، «دراسة تقييمية للشركات العربية المشتركة ومدى تحقيقها لأهدافها،» (عمان، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤).

وتكاثرها وتعظيم دورها في التكامل الاقتصادي مرهون بإيجاد مؤسسة متخصصة جديدة تضاف إلى الثلاث والعشرين منظمة من منظمات الجامعة العربية القائمة حالياً وتملأ الفراغ الذي نوهنا به؟ أم ان قضية تنمية المشاريع المشتركة كقضايا تطوير العمل المشترك بأجمعه مرهونة بإحداث تقويم واقعي وصادق وجريء للجامعة ومؤسساتها التي حملت شعلة الوحدة والعمل المشترك، ورسمت أسسه وسبله وعملت له بجهد متواصل ودافعت عنه بلا هوادة، وهي الآن تعيش مع مؤسساتها «أزمة ثقة» تنعكس على الموقف الذي يقفه رجل الشارع ورجل الفكر وحتى رجل الدولة العربي تجاه كل ما هو عمل مشترك وتكامل اقتصادي عربي؟

ويدعو هذا الموقف إلى وجوب ادخال اصلاحات عديدة على الجامعة ومنظماتها (يتجاوز بكثير وجوب التنسيق بين عمل مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي). ومن المؤكد أن الإصلاح المطلوب يرمي بين ما يرمي إليه تحقيق أهداف ثلاثة رئيسية:

١ ـ خلق روح جديدة للجامعة ومنظماتها تمنحها دينامية جديدة وأفكاراً جديدة وأسلوب عمل جديداً يخرجها «من أزمة الجمود» الذي تسبح فيه في الوقت الحاضر.

٢ ـ التركيز على إعلاميات نشطة يكون أهم عملها أن تدق جرس الخطر المحدق بالمجتمع العربي، وأن تظهر بوضوح وبجرأة المشاكل الرئيسية التي تهدد أبناء الجيل المقبل، وتدافع بوضوح وإيمان عن حلولها المقترحة أمام متخذ القرار وصانعه وجميع القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى الموجودة في المجتمع العربي.

٣ ـ إيجاد حلول جزئية أو شاملة جديدة تخرج العمل المشترك من وضعه «المشلول الحالي» لكي يقوم على مقومات المجتمع العربي الأصيلة وتصورات إنمائية واقعية وطرق عمل جديدة وجريئة تمكن من الانطلاق نحو تحقيق تكامل اقتصادي مصيري.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن القطاع الصناعي الذي يعد من أهم ركائز التنمية القطرية هو في أزمة لا توصل بالضرورة إلى التنمية الحقيقية، التنمية التي تعمل على هيكلة الاقتصادات العربية وإخراجها من ازدواجيتها وتدفع بها نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وأشد اتكالاً على مقوماته وامكاناته وأقوى تحرراً من التبعية نحو العالم الخارجي. وأظهرت أيضاً أن الحل التكاملي يبقى دوماً الشرط الضروري والأمين لانجاز تنمية قطرية شاملة مطردة ومستقلة.

الفصل السادس

نحو سوق مالية عربية كأداة جذب للأصول العربية المستثمرة في الخارج(*)

عبد المنعم السيد علي(**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٤٩ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ١١٥ ـ ١٣٩، وهي في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة «إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية»، التي نظّمها المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١ ـ ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩.

(**) أستاذ الاقتصاد، الجامعة المستنصرية ـ بغداد.

مقدمة

شغلت الفوائض المالية العربية المستثمرة أرصدتها خارج نطاق الوطن العربي بال الباحثين الاقتصاديين والماليين العرب منذ عام ١٩٧٣ بعد تعديل أسعار النفوط العربية لحد الآن، أي لفترة تزيد على عقد ونصف من الزمن. ولم يكن انشغال بال هؤلاء بها لمجرد حاجة أقطار الوطن العربي إليها فقط، وإنما أيضاً لحرصهم عليها والاطمئنان إلى سلامتها حجماً وعوائد وقيمة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية إقليمية ودولية غير مؤاتية، بما فيها أزمة الكساد التضخمي، وتدني أسعار النفط، وتراجع العوائد النفطية، وتزايد المديونية الخارجية العربية وغير العربية، وتقلّب أسعار الدولار في أسواق الصرف الأجنبي العالمية. . . الخ. بالإضافة إلى المخاطر السياسية التي تحيط بهذه الاستثمارات متمثلة باحتمالات التجميد والمصادرة، وإمكانية تسرّبها نحو دول معادية، بما فيها أسواق الكيان الصهيوني ذاته.

وقد استمر الحديث طويلاً عن كيفية إعادة تدوير هذه الأرصدة المتراكمة في الخارج باتجاه الاستثمار في مجالات انتاجية عربية داخل الوطن العربي نفسه بدلاً من توجهها نحو الاستثمار في أقطار صناعية أجنبية، وبخاصة أسواق النقد والمال في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، هذا عدا عن الاستثمار في موجودات حقيقية كالعقار والصناعة والسياحة وتصفية النفط وتوزيعه، والنقل البحري. . . الخ. وقد كان الحديث، ولا يزال، يدور حول فرص الاستثمار الواسعة والمتاحة في أقطار الوطن العربي، والتي يمكن لتلك الأرصدة المساهمة فيها بدور فعّال ومنتج ومضمون دون خوف عليها من تجميد أو مصادرة أو تدهور في أقيامها أو خسارة في مردوداتها.

ومن الطبيعي أن يثار هنا تساؤل عن كيفية تحقيق ذلك، وإمكاناته ووسائله مع ضمان الأصول أقياماً وعوائد وسهولة استرداد وتحويل ومناقلة. . . أي ضمان الحرية الكاملة لحركة تلك الأرصدة بين منافذ الاستثمار من جهة، ومواطنها الأصلية وأصحابها، حكومات أو أشخاصاً، من جهة أخرى. ومن هنا يأتي الحديث عن الأسواق المالية العربية كسبل جاهزة أو يجب توفيرها لتحقيق هذا الهدف.

وهذه الورقة تمثّل محاولة لبحث دور مثل هذه الأسواق في اجتذاب هذه الأرصدة وإعادة توجيهها، كلاً أو جزءاً، وتدريجياً، نحو الاستثمار في نشاطات

اقتصادية عربية منتجة داخل الوطن العربي نفسه. فهل بالمستطاع خلق مثل هذه الأسواق المالية التي تستطيع اجتذاب هذه الأرصدة وإعادة تدويرها بهذا الاتجاه بحيث تكون أكثر إثماراً وأمناً وفائدة؟

هذا ما ستحاول هذه الورقة بحثه، مع الأخذ في الاعتبار أن كثيراً من الصحف قد سوّدت والكثير من الحبر قد سكب في مناقشة هذا الموضوع خلال العقد ونصف العقد الماضيين، مما يصعب معه قول المزيد في هذا الشأن. ولكننا سنحاول التعرّف على ما تحقق لحد الآن، ومن ثم ما إذا كان من الممكن عمل المزيد باتجاه تحقيق هذا الهدف. هذا علماً بأن عملية إعادة التدوير كانت قد بدأت فعلاً، ولو بشكل جزئي، وذلك من خلال صناديق التنمية العربية، القطرية والقومية، والمصارف العربية الدولية المشتركة، بالإضافة إلى حركة بعض رؤوس الأموال المحدودة في ما بين أقطار الفوائض وأقطار العجز العربية. غير أن ذلك كله دون مستوى الطموح من حيث تغطية الاحتياطيات الاستثمارية العربية من جهة، ومن حيث حجوم هذه الاستثمارات مقارنة بمقادير الأرصدة العربية المتراكمة والمستثمرة في الخارج من جهة أخرى.

أولاً: الفوائض المالية العربية في النصف الثاني من الثمانينيات

إن الأرقام التي تعطى أو تنشر حول الفوائض المالية العربية، تدفقاً وتراكماً، تبقى مجرد تقديرات تختلف من مصدر إلى آخر، وليس هناك من رقم معين يمكن اعتباره مؤكداً إحصائياً. ومع ذلك تمثّل هذه الأرقام مجرد مؤشرات يمكن أن تؤشر إلى الاتجاه العام لهذه الفوائض من حيث حجومها وطبيعة استثماراتها نوعاً وحجماً ومكاناً وعوائد. ومن المعلوم أن الكساد التضخمي الذي ساد، ولا يزال يسود الاقتصادات الرأسمالية الغربية المتقدمة[1]، قد كان له تأثير سلبي في إيرادات النفط التي استلمتها بلدان النفط العربية، وبخاصة الخليجية منها؛ فقد انخفض فائض الحساب الجاري لهذه البلدان خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) بشكل كبير يظهر في الجدول رقم (٦ ـ ١):

(١) في ما يلي بعض المؤشرات على ذلك في سبعة من الأقطار الصناعية وذلك في الربع الثالث من عام ١٩٨٨:

	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	ألمانيا الاتحادية	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	كندا	مجموعة الأقطار السبعة
معدل نمو الناتج القومي الإجمالي (بالمئة)	٣,٧	٥,٦	٣,٤	٣,٦	- ٥,	- ٣,	٤,٩	٣,٤
معدل التغير في أسعار المستهلك (بالمئة)	٤,٩	٣,٣	١,٩	٣,٨	٩,٨	٦,٢	٤,٤	٤,٦
معدل التغير في عرض النقد (بالمئة)	٢,٧	١١,٧	٥,٩	- ١٠,	٢٧,٣	١٤,٣	١٢,٩	٧,٤
معدل البطالة (بالمئة)	٥,٣	٢,٥	٧,٧	١٠,٢	٧,٧	- ١٢,	٧,٩	٦,٢
الميزان التجاري (مليار دولار)	-١٠,٥	٨,٢	٥,٥	٠,١	-١,٨	-١,٤	٠,٥	٠,٢

المصادر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، تحرير صندوق النقد العربي، الملحق رقم (١٢ ـ ٥)، ص ٤٠٣ و *IMF Survey* (28 November 1988).

الجدول رقم (٦ ـ ١)

الموازين الجارية لدول النفط العربية[1]، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

(مليار دولار أمريكي)

السنة	الجزائر	الامارات العربية المتحدة	السعودية	قطر	الكويت	ليبيا	البحرين	عُمان	المجموع
١٩٨٠	٠,٢٤٩	١٠,٢٩٥	٤١,٤٠٤	٢,٧٠٩	١٥,٣٠٢	٨,٢١٤	٠,٣٩١	٠,٩٤٢	٧٩,٥٠٦
١٩٨١	٠,٠٨٥	٩,٢٠٩	٤١,١٢٩	٢,٣٨٣	١٣,٧٧٧	٣,٩٦٣-	٠,٥٥١	١,٣٦٩	٦٤,٥٤٣
١٩٨٢	٠,١٨٣-	٧,٠١٠	٧,٥٧٢-	١,١٢٨	٤,٨٧٤	١,٥٦٠-	٠,٦٦٤	٠,٥٤٦	١٧,٩٥٨
١٩٨٣	٠,٠٨٦-	٥,١٩٥	١٦,٨٥٠-	٠,٤١٨	٥,١١٥	١,٦٤٣-	٠,٢٤٣	٠,٤٧٧	٧,١٣٣-
١٩٨٤	٠,٠٧٥	٧,٥٠٠	١٨,٣٩٢-	٠,٨٧٥	٦,٢٨٩	١,٥٢٤-	٠,٠٤٨-	٠,٣١٨	٤,٨١٨-
١٩٨٥	١,٠١٤	٦,٩٩٥	١٣,٢٥٥-	٠,٣٨١	٥,٦١٧	١,٨٨٩	٠,١٩٥-	٠,٢٢٣	٣,٦٣٩

(١) عدا العراق.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، تحرير صندوق النقد العربي، الملحق رقم (١٢ ـ ١٥)، ص ٤٠١.

فقد انخفض فائض الميزان الجاري لهذه المجموعة من ما مجموعه أكثر من ٧٩,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى مجرد ٣,٦ مليار دولار عام ١٩٨٥، أي أنه انخفض بنسبة تقرب من ٩٠ بالمئة، وهو انخفاض كبير جداً، وإن اختلفت نسب الانخفاض من بلد إلى آخر، فقد انقلب فائض الحساب الجاري بالنسبة إلى السعودية من ما يزيد على ٤١ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى عجز بلغ ١٣,٢٥٥ مليار دولار عام ١٩٨٥، في حين انخفض الفائض الكويتي من ١٥,٣ مليار دولار إلى ٥,٦ مليار دولار على التوالي، خلال الفترة نفسها، أي بنسبة تقرب من ٦٥ بالمئة، في حين انخفض فائض الامارات من ١٠,٢٩ مليار دولار إلى ٦,٩٩ مليار دولار للفترة ذاتها، وهو ما يمثل نسبة انخفاض تصل إلى ٣٢ بالمئة. وفي حين حققت الامارات وقطر والكويت وعُمان فوائض مستمرة خلال الفترة ذاتها، ولو بحجوم مختلفة من سنة إلى أخرى، إلا أن أقطاراً أخرى ضمن المجموعة واجهت عجوزات في بعض السنين، كما حصل لكل من السعودية وليبيا والبحرين. كما أن المجموعة كلها عانت في العامين ١٩٨٣ و١٩٨٤ من عجز بلغ ما يزيد على ٧,١ مليار دولار و٤٨ مليار دولار على التوالي. وقد كان لهذه العوامل مجتمعة أثر واضح في الاحتياطيات الدولية لدى المجموعة، إذ انخفضت من ما يزيد قليلاً على ٥٢,٥ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى ما يقرب من ٤٦,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥[٢]، أي بنسبة تقرب من ١٣ بالمئة. وقد لعب الانكماش في صادرات النفط والتدهور في أسعاره ومحاولات الترشيد في استهلاك الطاقة في البلدان الصناعية المستهلكة للنفط، بالإضافة إلى جهودها في تطوير مصادر بديلة للطاقة والتخزين الاستراتيجي للنفط فيها؛ هذه العوامل كلها لعبت دوراً أساسياً في الحد من الطلب العالمي على النفط العربي، مما أدى إلى انخفاض أسعاره وتدهور حجوم صادراته، في وقت بقيت استيرادات بلدان النفط العربية على أشدّها عموماً، أو على الأقل لم تهبط بالنسبة نفسها التي انخفضت بها الصادرات[٣]، مما قاد إلى عجوزات في موازين تجارتها، وبالتالي في الموازين التجارية لبعضها، كالسعودية مثلاً، وأخيراً إلى هبوط كبير في الفوائض الصافية في الموازين الجارية لمجموعة الأقطار النفطية العربية، كما تم توضيحه سابقاً. وقد نتج من ذلك كله هبوط في العائدات النفطية لسبعة من هذه الأقطار[٤] من ما يزيد قليلاً على ١٦٧,٩ مليار دولار عام

(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، الملحق رقم (١٢ ـ ٥)، ص ٤٠٣.

(٣) هبطت واردات المجموعة بما يزيد قليلاً على ٦٨,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى أكثر قليلاً من ٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٥، أي بنسبة حوالى ٢٢ بالمئة مقارنة بانخفاض في صادرات المجموعة نفسها خلال الفترة ذاتها بنسبة تقرب من ٥٠ بالمئة.

(٤) هي: الإمارات العربية المتحدة، السعودية، العراق، قطر، الكويت، وليبيا.

١٩٨١ إلى ما يتجاوز قليلاً ٥٩,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥، مسجّلة بذلك انخفاضاً تصل نسبته إلى حوالى ٦٥ بالمئة[٥].

غير أن ذلك كله لم يمنع الفوائض المالية النفطية المستثمرة خارج نطاق الوطن العربي من أن تزداد باستمرار منذ عام ١٩٧٤ ولحد الآن. وهناك تقديرات كثيرة ومتنوعة لحجوم هذه الفوائض العربية المستثمرة في الخارج. ولسنا هنا بصدد متابعة هذه التقديرات المتعددة، غير أنها عموماً تشير إلى اتجاهات صعودية قد تتفاوت معدلات نموها من تقدير إلى آخر. من ذلك ما أورده أحدها[٦] من أن الرصيد المتراكم لهذه الفوائض الموظفة خارج الوطن العربي قد بلغ في نهاية العام ١٩٨٥ حوالى ٤١١,٤ مليار دولار، وأن هذه الأرصدة قد تزايدت، كما تناقصت من سنة إلى أخرى بمعدلات مختلفة تراوحت بين زيادة سنوية مقدارها ١٣,٢ مليار دولار عام ١٩٧٨ وزيادة أخرى بلغت ٨٦,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠، في حين تناقصت بمقدار ٢٠,٦ مليار دولار بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، كما تعرضت لخسارة بلغت في أدنى تقدير لها ١٨١ مليار دولار حتى آخر عام ١٩٨٥ وذلك نتيجة لأنماط التوظيف ذاتها[٧]، المتمثلة بارتفاع وزن الاستثمارات السائلة القصيرة الأجل، وضآلة وزن الاستثمارات المباشرة في توظيف هذه الفوائض، حيث بلغت الأولى عام ١٩٨٥ حوالى ٤٩,٤ بالمئة من إجمالي الاستثمارات، في حين بلغت الثانية عام ١٩٨٢ حوالى ٦,٢ بالمئة من مجموع التوظيفات في الولايات المتحدة الأمريكية[٨]. وقد تركزت الاستثمارات في الأسواق النقدية والمالية في الدول الرأسمالية الصناعية، منها ٤٧,٥ بالمئة في السوق الأوروبية و٤٠,٤ بالمئة في الولايات المتحدة عام ١٩٨٥، هذا عدا عن سيطرة البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة بشكل مباشر أو غير مباشر، على الجزء الأكبر من الاستثمارات الأخرى في المؤسسات المالية الدولية والخارجية (الأوفشور)[٩]. هذه الأرقام تشير في الغالب إلى الفوائض الرسمية المستثمرة في

(٥) المصدر نفسه، الملحق الإحصائي رقم (٦ ـ ٣)، ص ٣١١.

(٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧** (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٦٢.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه. وكمثل على ذلك ما أوردته إحدى المجلات حول التقديرات الأولية لاستثمارات أقطار الشرق الأوسط (بما فيها إيران) في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ذكرت أنها كانت موزعة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، كالتالي: أوراق مالية حكومية ٥٦,٣ بالمئة؛ مطلوبات المصارف التجارية ٨,٩ بالمئة؛ سندات شركات أمريكية ٩,٤ بالمئة؛ استثمارات مباشرة ٤,٩ بالمئة؛ أسهم شركات أمريكية ١٢,٩٨ بالمئة، ومجموع الاستثمارات في أمريكا ١٠٠ بالمئة، نقلاً عن مجلة: *Arab Trade* (October 1982).

(٩) المصدر نفسه.

الخارج. أما الاستثمارات الخاصة منها فليس هنالك احصاءات مؤكدة بشأنها، ولكن أغلب المصادر تقدرها ما بين ١٠٠ إلى ١٣٠ مليار دولار، ٢٠ بالمئة منها تمثلت باستثمارات مباشرة، في حين استثمر الباقي في أسواق المال الغربية[١٠].

وتشير احصاءات بنك التسويات الدولية إلى أن ودائع بلدان النفط العربية في مصارف بلدان منطقته قد بلغت في حزيران/يونيو ١٩٨٨ ما يقرب من ١٤١,٥ مليار دولار، مقابل قروض حصلت عليها من المصارف في المنطقة نفسها بلغت في التاريخ نفسه ما يزيد قليلاً على ٦٧,٦ مليار دولار، أي بحدود ٥٠ بالمئة من ودائعها، مما يجعل صافي ودائعها يصل إلى ما يقرب من ٧٤ مليار دولار. ولا تشتمل هذه الاقتراضات الائتمان التجاري غير المصرفي الذي بلغ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ حوالى ٢٤,١ مليار دولار. وقد تمت هذه الاقتراضات في منطقة بنك التسويات الدولية فقط، وهي لا تشتمل على القروض المعطاة إلى بلدان العجز العربية من مصارف المنطقة، والتي بلغت في التاريخ الأخير نفسه (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧) حوالى ٢٠,٧ مليار دولار[١١] وهكذا استعاد العرب جزءاً من فوائضهم المالية بشكل غير مباشر، وذلك من خلال أسواق النقد والمال في البلدان الصناعية المتقدمة ذاتها.

وكمتوسط عام قُدّر أن توزيع الاستثمارات الخارجية لدول منظمة الأوبك بين المناطق الجغرافية المختلفة في عام ١٩٨٣، كان كما يلي[١٢]:

الولايات المتحدة الأمريكية بحدود	٢٤ بالمئة
المملكة المتحدة بحدود	١٨ بالمئة
دول صناعية أخرى بحدود	٣٦ بالمئة
دول نامية بحدود	١٦ بالمئة
مؤسسات دولية	٦ بالمئة
المجموع	١٠٠ بالمئة

(١٠) عبد اللطيف يوسف الحمد، «المصارف التجارية العربية في مواجهة المرحلة القادمة،» ورقة قدّمت إلى: بنك الخليج العربي، **أسواق الخليج المالية** (البحرين: البنك، ١٩٨٨)، ص ١٤٨.

(١١) حول هذه الأرقام، انظر: Bank of International Settlements, *Bank and Financial Market Developments* (December 1988).

(١٢) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م** (الكويت: المنظمة، ١٩٨٥)، الجدول رقم (٣ ـ ٦)، ص ٩٨.

ثانياً: عوائق التدوير المباشر للفوائض العربية نحو الأسواق المالية العربية

لقد كثر الكلام على العوائق التي تحول دون تدفق هذه الفوائض المالية نحو الاستثمار في الوطن العربي نفسه. ولست هنا في مجال تكرار هذا الكثير مما قيل في هذا الصدد، غير أن التذكير به بإيجاز هو أمر وارد. وإن متابعة متعمقة لما قيل لحد الآن يجعل المرء قادراً على وضع اصبعه على موضع الداء الأصلي، وهو بلا شك، التفكك السياسي والاقتصادي العربي، وضعف الثقة المتبادلة بين الأقطار العربية، سياسياً، وتخلخلها اقتصادياً، وعدم الوصول إلى حد أدنى من الثقة المتبادلة التي يمكن أن تنعكس في تعاون اقتصادي ومالي فعّال يضمن لمثل هذه الفوائض الأمن والأمان والطمأنينة على المدى الطويل، وحرية الحركة على المدى القصير. ومع أن فرص الاستثمار في أقطار الوطن العربي واسعة جداً، وبخاصة في بلدان العجز العربية، إلا أن ما يدعى بـ «المخاطر غير التجارية» هي من السعة والانتشار في مثل هذه الأقطار بحيث تمنع تدفقاً مالياً معقولاً نحو الأخيرة، إذ تنعدم في الأقطار العربية عموماً، ومنها أقطار العجز العربية على وجه الخصوص، سياسات اقتصادية مستقرة وقائمة على صرح من المؤسسات السياسية والاقتصادية الثابتة التي تتخذ قراراتها الاقتصادية وحتى السياسية، من خلال النقاش الحر وتبادل الرأي والمبادرات الشخصية والجماعية، وليس من خلال قرارات فردية وأوهام فئوية أو إيحاءات أجنبية أو معلومات خاطئة أو استناداً إلى أهداف استراتيجية غير واضحة ولا متسقة، واستراتيجيات فوضوية لا ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً منطقياً وعقلانياً ورشيداً يفضي إلى تعظيم المردود الجماعي وتقليل الهدر والضياع والتبذير إلى حدودها الدنيا.

وفي اعتقادي أن ذلك هو العامل الأساسي في تعويق حركة الفوائض المالية نحو أقطار الوطن العربي. صحيح أن الأمر يتطلب، بالإضافة إلى وضوح السياسات العامة، ومنها الاقتصادية، استقرار الأوضاع السياسية، والاتساق بين النظم الاجتماعية السائدة، إلا أنه يحتاج كذلك إلى توافر شروط الاستثمار الكفوء والفعال، ومن أهمها: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وتوفير العوامل المكمّلة لرأس المال، كالخبرات والمهارات ورأس المال الاجتماعي، ووضع برامج إنمائية متكاملة بمشاريع محددة ومدروسة بعناية على صعيد الوطن العربي، وخلق المؤسسات المالية، القطرية، والقومية الكفوءة والقادرة، ليس فقط على تعبئة الادخارات المحلية وإعادة توجهها نحو النشاطات الاقتصادية المنتجة، وإنما أيضاً على إعادة تدوير الفوائض المالية من خارج الوطن العربي إلى داخله بهدف استثمارها محلياً.

ومع أن الطاقة الاستيعابية لأقطار الوطن العربي قد تكون محدودة آنياً، فإن توسيعها هو أمر ممكن من خلال استثمار تلك الفوائض نفسها في تطوير تلك الطاقة، وذلك بتمويل إقامة المرافق الاقتصادية الأساسية كالطرق والجسور والموانىء... خدمة

للاستثمار العربي ذاته، وكذلك بتهيئة الكوادر البشرية الماهرة والمؤهلة لتشغيل المنشآت المقامة. ويمكن أن يجري ذلك في الوقت نفسه الذي تقام فيه المشاريع الممولة قومياً[(١٣)].

وجميع المعوقات الأخرى هي معوقات وقتية، وقصيرة المدى، مثل محدودية حجم السوق المحلي، وقلة المشاريع المدروسة وذات الجدوى الاقتصادية... الخ. إن كل ذلك، في اعتقادي، لا يشكل عائقاً خطيراً أمام تدفق الفوائض المالية العربية للاستثمار في الوطن العربي، وإنما العائق الأساسي هو سياسي بالدرجة الأولى، ويكمن في عدم ضمانها والمخاطر «غير التجارية» التي قد تتعرض إليها. وينبع ذلك كله من اختلاف النظم السياسية العربية وتناقض السياسات الاقتصادية واستبدال الذي هو أدنى بالذي هو خيّر، وتفضيل الحاضر على المستقبل، و«قطرية» السياسات، مما يمنع كله من إقامة المؤسسات المالية القادرة على إعادة تدوير الفوائض المالية العربية للاستثمار في الوطن العربي، وهو ما ينعكس بدوره في الأمور التالية[(١٤)]:

١ ـ قلة الأسواق المالية العربية، وضيق القائمة منها، وبالتالي ضعفها ومحدودية قدرتها على تأمين التوسط بين أصحاب الفوائض العارضين من جهة، وبين الذين يطلبونها لأغراض الاستثمار من الجهة الأخرى.

٢ ـ عدم تكامل الأسواق المالية العربية القائمة.

٣ ـ الانعدام الكلي تقريباً لحرية حركة رؤوس الأموال العربية الخاصة من الأقطار العربية المختلفة، ووضع قيود شديدة تحد من حركتها قومياً، ما عدا بين دول مجلس التعاون الخليجي.

٤ ـ محدودية أدوات الاستثمار نوعاً وحجماً.

ثالثاً: واقع مؤسسات التمويل العربية

تزايدت مؤسسات التمويل العربية بعد تعديل أسعار النفط عام ١٩٧٣ فنمت عدداً وحجماً حتى أصبحت تتألف من مؤسسات تمويل قطرية، كالمصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، وصناديق تنمية قطرية، وصناديق تنمية قومية وإقليمية

---

(١٣) انظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات** (القاهرة: المعهد، ١٩٧٧)، ص ١٩١ ـ ٢٠٥.

(١٤) انظر كلمتي سعيد أحمد غباش وعبد الوهاب علي التمار في: صندوق النقد العربي، **أسواق رأس المال في الدول العربية: واقعها ومجالات تطويرها**، مؤتمر عقد في أبو ظبي للفترة ٤ ـ ٦ شباط/ فبراير ١٩٨٤ (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٥)، ص ٨ ـ ١٣.

وإسلامية، ومصارف عربية دولية مشتركة.

كما نشأت أسواق مالية عربية قطرية جديدة، جنباً إلى جنب مع أسواق مالية قطرية قديمة. وأقيمت مؤسسات تمويل قومية لعل أهمها صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وغيرها. ومن الملاحظ أن معظم هذه المؤسسات حكومية قطرية أو حكومية عربية مشتركة. ولعل أهم سبب في ذلك هو أن الفوائض المالية العربية هي فوائض حكومية بالدرجة الأولى بسبب العائدية المالية الحكومية للإيرادات النفطية. وهكذا تلعب الحكومات دوراً أساسياً في نمو هذه المؤسسات ومداه من جهة، وفي تحديد الشكل العام لنمو الأسواق المالية ومداه من جهة أخرى. فالإدخارات والاستثمارات الوطنية في بلدان الفائض العربية هي حكومية، وتهيمن بشكل أساسي على مجمل حركة الاقتصادات الوطنية لتلك البلدان، فتحدد بالتالي مستويات الأسعار وشروط الاستثمار في تلك الأسواق، وهو أمر يحد بشكل مهم من أثر قوى السوق الحرة المتمثلة بعرض الأموال والطلب عليها، في الأسعار والشروط المذكورة. وهكذا يمكن وصف تلك الأسواق بأنها لا زالت (شبه خاصة) كما ذهب إليه البعض من الكتّاب[(١٥)].

إن ما سنبحثه هنا حول واقع (الأسواق المالية) يتعلق بسوق النقد (القصير الأجل) وبسوق رأس المال (الطويل الأجل). ويشمل الأول المصارف التجارية بشكل خاص، في حين يشتمل الثاني على سوق الأوراق المالية (الأسهم والسندات) بشكل عام. وتشير التقارير إلى أنه كان هناك حتى نهاية عام ١٩٨٣ حوالى ٣٤٠ مصرفاً تجارياً ومتخصصاً واستثمارياً منتشرة على مدى الوطن العربي، بلغت رؤوس أموالها المدفوعة أكثر من ٢٠ مليار دولار، واحتياطياتها ما يقرب من ١٠,٧ مليار دولار، وزادت ودائعها على ٢٠٤ مليارات دولار، وبلغت استثماراتها ما يقرب من ١٢ مليار دولار، بينما وصلت قروضها إلى أكثر من ١١٩ مليار دولار، وحققت أرباحاً قدرت بأكثر بقليل من ٦ مليارات دولار. وكانت معظم هذه المصارف قطرية، في حين كانت هناك نحو ١٦٦ مؤسسة مالية مشتركة (عربية، ودولية)، منها حوالى ١٢٥ مؤسسة تعمل خارج الوطن العربي. «ولكن ليس بين هذه المؤسسات المتعددة مصرف تجاري عربي واحد يرتكز في إدارته ويدعم في عملياته نشاط القطاع الخاص العربي في جميع

---

(١٥) انظر: حكمت النشاشيبي، «تطوير الأسواق المالية العربية لدعم التعاون النقدي والمالي العربي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنعقدة في عمّان خلال الفترة ١٤ ـ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ (عمّان: البنك المركزي الأردني، ١٩٨٤)، ص ٣٤٩.

الدول العربية»[١٦]، ومعظم النشاط التمويلي لهذه المؤسسات موجّه نحو المشروعات الحكومية المحلية، وبخاصة منها مشروعات البنية الأساسية[١٧]. كما أن هذا النشاط يتأثر، بشكل طبيعي، بطبيعة السياسات النقدية والائتمانية المحلية، دون أن يكون هناك أي تنسيق مباشر بينها.

ولقد لعبت المصارف التجارية العربية دوراً محدوداً في تمويل المشروعات التنموية العربية، إذ ركّزت نشاطاتها في مجالات محدودة لتمويل التجارتين الداخلية والخارجية ورؤوس أموال التشغيل في المؤسسات الصناعية المختلفة. وقد يعود ذلك إلى طبيعة العمل المصرفي التجاري وكون معظم مطلوبات المصارف ودائع قصيرة الأجل، مما يتطلب سيولة مصرفية عالية وقروضاً يغلب عليها صفة الأجل القصير. لذلك اضطرت الحكومات العربية إلى إقامة مؤسسات تمويل تخصصية تنشط في تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل للأغراض التنموية المختلفة وبفوائد منخفضة عادة. غير أن هناك معلومات تشير إلى قيام المصارف التجارية العربية بالمشاركة في تمويل بعض المشروعات العربية في بلدان عربية مثل السعودية والجزائر ودبي[١٨]. وسيكون مثل هذا النشاط مكملاً للنشاطات التمويلية التنموية التي تقوم بها صناديق التنمية العربية القطرية والقومية على اختلافها. غير أن هناك معوقات كثيرة قد تقف حائلاً دون ولوج المصارف التجارية في هذا النمط من التمويل، لعل من أهمها ضيق السوق النقدية والمالية نفسها، مما يحد من قابلية مثل هذه المصارف على الاستعانة بمثل هذه السوق في إصدار سندات مديونية متوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي تفادي مشكلة السيولة التي يتعرّض لها التمويل الطويل الأجل عادة[١٩]. كما أن هناك قيوداً قانونية قد تحول دون ولوج المصارف التجارية حقل التمويل التنموي هذا.

أما على الساحة الدولية فقد واجهت المصارف العربية منافسة شديدة من مصارف أجنبية كبيرة أكثر عدة وأشدّ مراساً، ووجدت نفسها تعمل في بيئة تفرض عليها قيوداً أكثر شدة وتعقيداً مما وجدته في بلادها، بالإضافة إلى تكاليف التشغيل الباهظة. وقد كانت هذه العوائق أشد أثراً بالنسبة إلى المصارف الصغيرة مقارنة بالمصارف العربية الأكبر[٢٠]. وقد تركّزت النشاطات الدولية لها في سوق الاقراض المجمع وتمويل التجارة الخارجية لبلدانها، وذلك حتى أوائل الثمانينيات، حين بلغت ١٠ بالمئة من

(١٦) الحمد، «المصارف التجارية العربية في مواجهة المرحلة القادمة،» ص ١٤٣.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «الجهاز المصرفي العربي،» ورقة قدّمت إلى: حلقة الأسواق المالية وتمويل المشروعات، بغداد، ١١ ـ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٥ و٤١ ـ ٤٣.

مجمل القروض المجمعة في السوق الأوروبية، أو ما يعادل ٩,٨ مليار دولار، كانت حصة البلدان العربية منها حوالى ٤٤ بالمئة. ولكن هذه القروض المجمّعة بدأت تتراجع منذئذٍ ليحل محلها اصدارات السندات الدولية وتسهيلات السندات الأوروبية، وهو أمر يعكس بصورة أساسية تدفق رؤوس الأموال بين البلدان الصناعية المتقدمة أكثر من أنه يعكس أية زيادة في تدفق الموارد المالية باتجاه الدول النامية بما فيها البلدان العربية طبعاً. وقد كانت المؤسسات الأمريكية المستفيد الأول من ذلك تليها المؤسسات اليابانية(٢١). ومع ذلك بقيت القروض المجمعة التي شاركت فيها المصارف العربية ذات الاتجاه الدولي تشكل حوالى ٤١ بالمئة من نشاطاتها الائتمانية، في وقت ساهمت بنوك الشرق الأوسط في إصدار السندات الأوروبية والأدوات المماثلة، بما فيها الأوراق التجارية، بما يقدر بـ ٧٥٠ مليون دولار، وذلك خلال عام ١٩٨٧. ومن ناحية أخرى تركّز النشاط الائتماني المصرفي العربي الدولي في عدد محدود جداً من المصارف العربية، إذ ساهمت المؤسسة المصرفية العربية وبنك الخليج العربي بـ ٤٠ بالمئة من إجمالي المشاركة العربية في سوق الاقراض المجمّع، كما ساهم هذان المصرفان بالإضافة إلى البنك الدولي السعودي، بـ ٥٧ بالمئة من إجمالي حصة المصارف العربية، في حقل إصدار السندات(٢٢).

وتلعب الوحدات المصرفية الخارجية في البحرين دوراً مهماً في تدفق الأموال العربية إلى خارج البلدان العربية، إذ تدل الإحصاءات المتوفرة في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٧) على أن حصة البلدان الأخيرة من مصادر أموال الوحدات المذكورة (أي مطلوباتها)، بلغت في ذلك التاريخ ٦٣ بالمئة منها في المتوسط، بينما بلغت حصتها في جانب الاستخدامات (التوظيفات أو الموجودات) ما معدّله ٤٥ بالمئة(٢٣). وبذلك كانت البلدان العربية في المتوسط (صافي مودع) بنسبة ١٧ بالمئة، مما يعني تدفقاً مالياً عربياً نحو الخارج، في وقت كانت فيه بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (صافي مقترض) في الفترة نفسها بمتوسط وصل عام ١٩٨٧ إلى ٧ بالمئة، وذلك حين ارتفعت حصتها في مصادر أموال الوحدات المذكورة حوالى ٢٦ بالمئة، وفي توظيفاتها حوالى ٣٣ بالمئة(٢٤). وقد كان الدولار الأمريكي هو أكثر العملات استخداماً، تلته العملات الخليجية في المركز الثاني من الأهمية.

أما صناديق التنمية العربية ومؤسساتها، فقد كان دورها هو الأكثر فعالية من بين المؤسسات المالية العربية في تدوير جزء قد يكون مهماً نسبياً من الفوائض المالية

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٦.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤١.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٩.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٠.

العربية، ليس إلى الدول العربية فحسب، وإنما أيضاً وبنسبة مهمة منها، إلى الدول النامية كذلك. فقد بلغ المجموع التراكمي للمساعدات الإنمائية الميسرة الملتزم بها من قبل مجموع (تلك الصناديق والمؤسسات) حتى نهاية عام ١٩٨٧ حوالى ٢٥,٣ مليار دولار، وقدمت هذه المساعدات إلى ١٠٣ بلدان نامية (منها ١٩ بلداً عربياً) من خلال ٢٠٤٠ عملية[٢٥]. وقد ساهمت الصناديق القطرية في كل من السعودية والكويت والإمارات والعراق بنسبة ٥٣,٢ بالمئة من جملة القروض المقدمة، بينما ساهمت الصناديق والمصارف الاقليمية بنسبة ٤٦,٧ بالمئة...[٢٦]. وقد حصلت الدول العربية على ٥٢,٦ بالمئة من إجمالي القروض المقدمة، أي ما يعادل ١٣,٣٥ مليار دولار قُدّمت لتسعة عشر قطراً عربياً من خلال ٨٧٨ عملية. وقد حصلت تسعة أقطار عربية من الأقل نمواً على نحو ٣٣,٧ بالمئة من هذه القروض ومبلغ ٤,٥ مليار دولار، في حين حصلت الأقطار العربية الأخرى على ما تبقى منها، إذ حصلت الأردن وتونس والمغرب واليمن الشمالي على ٤٥ بالمئة من إجمالي تلك القروض ككل[٢٧]. وبشكل عام، وكمتوسط بلغت حصة قطاعات البنى الأساسية ٥٥,٥ بالمئة من جملة الالتزامات، وحصة الصناعة والتعدين ١٦,٩ بالمئة، والزراعة والثروة الحيوانية ١٧,٧ بالمئة، وذهب ٩,٩ بالمئة منها لدعم موازين المدفوعات وخدمات الصحة والتعليم والتدريب[٢٨].

وقد وصلت نسبة العون العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٦ حوالى ٣,٥ بالمئة مقابل ٠,٣٥ بالمئة قدمته لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويشكل عنصر المنح سمة مهمة من سمات العون الإنمائي العربي، إذ بلغت نسبته، في المتوسط، خلال عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ حوالى ٤٤,٣ بالمئة.

وقد اتجه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نحو اعتماد شروط جديدة للإقراض أكثر يسراً، ارتفع فيها عنصر المنح إلى حوالى ٥٢ بالمئة لقروض الدول العربية الأقل نمواً وحوالى ٤٤ بالمئة كمتوسط لقروض الدول العربية الأخرى. هذا عدا عن تمديد فترات الاستحقاق والإمهال وتخفيض أسعار الفائدة، وذلك ابتداء من عام ١٩٨٨[٢٩]. هذا وقد بلغت قيمة المعونات الإنمائية التي قدمتها الدول العربية خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ حوالى ٤٠,٨ مليار دولار، مع أن هذه هي الفترة التي تدهورت فيها أسعار النفط العالمية بشكل حاد، مما أدى إلى انخفاض كبير في

---

(٢٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، تحرير صندوق النقد العربي، ص ١٩١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٢٩) انظر التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ١٩١.

ايرادات البلدان العربية من صادراتها النفطية، وبالتالي في مواردها المالية[٣٠].

إن ما نخلص إليه من استنتاجات بشأن دور الأجهزة المصرفية العربية ومؤسسات التمويل العربية الأخرى هو أن الجهاز المصرفي التقليدي، المركزي منه والتجاري، لم يلعب دوراً فعالاً في حركة الفوائض المالية العربية، وان أي نشاط واضح في هذا الخصوص جاء فقط من ناحية مؤسسات متخصصة، قطرية أو قومية أو مشتركة، أقامتها البلدان العربية المنتجة للنفط. ويلاحظ أن هذه المؤسسات منفصلة إلى حد كبير ومستقلة تماماً عن الجهاز المصرفي القائم في البلدان المذكورة. كما يلاحظ أن حكومات هذه البلدان أكثر من مصارفها كانت هي البادئة في إنشاء مثل هذه المؤسسات، وهو أمر متوقع، وبخاصة إذا أعدنا إلى الذاكرة حقيقة كون الفوائض المالية حكومية تماماً، إلا. . . ما رشح منها إلى قطاع الأفراد والمؤسسات الخاصة، أو ما أودع منها لدى بنوك تعود إلى القطاع الخاص[٣١]. وهو استنتاج لا يبدو أنه تغيّر في طبيعته نوعاً، وإن يكن ممكناً أنه اختلف إلى درجة ما، خلال السنوات العشر الماضية. فالمساهمة اليسيرة التي قدمتها المصارف التجارية العربية في تقديم تمويل طويل الأجل على المستوى القطري تمثلت فقط بتجديد التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل بصورة متكررة، بحيث تحوّلت عملياً إلى تمويل متوسط الأجل. كما أن التمويل الأطول أجلاً في الوطن العربي هو، كما سبق القول، عادة ما يكون حكومياً أساساً، سواء على المستوى القطري أو القومي عموماً، وهو يأخذ شكل تعامل مؤسسي أو تعامل حكومي مباشر. . . يتم خارج نطاق الأسواق المالية، وبالتالي يصح تسميته بأنه لاسوقي[٣٢]، أي خارج نطاق التعامل السوقي. كما يمكن الاستنتاج مما جاء أعلاه «أن مصادر واستعمالات التمويل المتوسط والطويل الأجل في العالم العربي في غالبيتها لا تستند في الواقع إلى حوافز أو ميكانيكية الأسواق المالية، إن لجهة استقطاب الموارد وتوزيعها، أو لجهة شروط الاقراض والاقتراض، من حيث حجومه وأشكاله وأسعاره وعملاته وآجاله»[٣٣]. أما التمويل العربي الأطول أجلاً، والذي يحمل الشروط التجارية التنافسية على أساس عوامل السوق دونما إقحام لعنصر الإعانة الرسمي فيه، فيكاد ينحصر بالإقراض (العربي ـ العربي بالأسلوب الدولي)[٣٤]، أي من خلال أسواق

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٣١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**، ص ١٣٥.

(٣٢) حكمت النشاشيبي، «أسواق المال في الدول العربية،» ورقة قدّمت إلى: صندوق النقد العربي، **أسواق رأس المال في الدول العربية: واقعها ومجالات تطويرها**، ص ١٧.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه. وانظر أيضاً في هذا الصدد: النشاشيبي، «تطوير الأسواق المالية العربية لدعم التعاون النقدي والمالي العربي،» ص ٣٤٩.

المال (الإقراض الطويل الأجل) الدولية.

فأين إذن تقف أسواق المال العربية من ذلك؟

ما هو دورها في تحقيق إقراض (عربي ـ عربي) بالأسلوب المباشر، وبالتالي دورها في اجتذاب الفوائض العربية؟

رابعاً: أسواق المال العربية[٣٥]

يتضح من الجزء السابق في ما عدا صناديق التنمية العربية القطرية والقومية (الحكومية)، أن أسواق المال الأجنبية والدولية هي التي وفّرت لحد الآن معظم التمويل المتوسط والطويل الأجل بالنسبة إلى المستثمرين العرب، وهو أمر يشير إلى ضعف الأسواق المالية العربية القائمة، من جهة، وضعف دور الوساطة الذي تقوم به بين أصحاب الفوائض (العارضين) والمستثمرين العرب من جهة ثانية، وأخيراً ضعف الترابط المباشر بين هذه الأسواق ذاتها، من جهة ثالثة.

وهناك عدد قليل من هذه الأسواق على مدى الوطن العربي[٣٦]. وأقدم هذه الأسواق (بورصة الأوراق المالية) المصرية التي بدأت نشاطها منذ عام ١٨٨٣ وأصدرت الحكومة أول لائحة تنظيمية لها عام ١٩٠٩، جاءت بعدها السوق المالية اللبنانية في بيروت منذ أوائل أربعينيات القرن الحالي، ثم سوق الأوراق المالية عام ١٩٤٥. وبدأت نواة سوق الأوراق المالية في المغرب بالظهور عام ١٩٢٩، وفي الكويت عام ١٩٦٢، وفي الأردن عام ١٩٧٦، وفي البحرين عام ١٩٨٧، كما صدر في العام نفسه قانون في العربية السعودية ينظّم المعاملات في الأوراق المالية، وكذلك فعل السودان عام ١٩٨٢، بالإضافة إلى دول عربية أخرى لا تزال تفكر في إنشاء هذه الأسواق.

وتتصف كل سوق من هذه الأسواق القائمة بتجارب ومنهج وأدوات مختلفة بحيث يصعب التعميم بشأنها[٣٧]. ولكن هناك عموماً نوعان منها: **الأول**، وهو

---

(٣٥) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، **الأسواق المالية والنقدية في الوطن العربي** (القاهرة: الإدارة، ١٩٧٧)؛ اتحاد المصارف العربية، **موسوعة أجهزة الوساطة المالية بالدول العربية**، ٣ ج (بيروت: الاتحاد، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨)، وصندوق النقد العربي، المصدر نفسه، بالإضافة إلى مراجع أخرى ورد ذكرها في البحث وأهمها: حلقة الأسواق المالية وتمويل المشروعات، بغداد، ١١ ـ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٨.

(٣٦) انظر متابعة قيّمة لذلك في: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وسوق عمان الدولي، **أسواق الأوراق العربية: تنظيمها، أدواتها وأوضاع التعامل فيها** (الكويت: المؤسسة، ١٩٨٥).

(٣٧) انظر تعقيب هاشم الصباغ على ورقتي أسامة الأنصاري وحكمت النشاشيبي المقدمتين إلى: **ندوة آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات**، ص ٣٨٠.

الغالب، **أسواق الاصدار الأولي** التي يتم فيها طرح الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للاكتتاب بها من قبل الجمهور. ثم هناك **سوق التداول الثانوي** التي يتم فيها تداول الأوراق المالية المتاحة بيعاً وشراء من قبل الجمهور في مرحلة تالية لعملية الإصدار والاكتتاب.

وهناك ملامح عامة مشتركة بين أسواق الأوراق المالية العربية يمكن تلخيصها في ما يلي[٣٨]:

١ ـ معظم الأسواق المالية الأولية هي أسواق منتظمة، في حين تختلف الأسواق الثانوية بعضها عن بعض، إذ إن بعضها منتظم وهي الأقدم (وتشمل أسواق كل من الأردن، تونس، الكويت، لبنان، مصر والمغرب)، وكذلك الأسواق الأحدث (البحرين والسعودية)، وبعضها ليس كذلك وهي تشمل باقي الدول العربية.

٢ ـ الدور المحدود الذي تلعبه الأسواق في توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل نظراً لضيق كل منها بسبب محدودية الأوراق المالية المتداولة فيها و/أو ضآلة انتشارها أو قلة الطلب عليها بسبب انخفاض عوائدها نسبياً مقارنة بوسائل الاستثمار الأخرى. غير أن محدودية عرض الأوراق المالية تختلف من سوق إلى أخرى.

٣ ـ محدودية أدوات الاستثمار المالي نوعاً وحجماً، وكونها أدوات استثمارية محلية وليست إقليمية، وينطبق ذلك بصورة خاصة على الأسهم. أما السندات فرغم انفتاحها عربياً إلا أنها تظل محصورة في حدود بلدانها العربية منفردة. لذا فإن التدفقات المالية من خلال الأدوات والاصدارات العربية هي تدفقات محلية الإطار وضمن الاقتصاد الواحد. وما نعرفه من تدفقات مالية مباشرة بين الدول العربية هي في معظمها تدفقات من خلال المؤسسات المالية العربية المتخصصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو من خلال اتفاقيات بين الحكومات[٣٩].

٤ ـ ضعف أو حتى غياب مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في التعامل في هذه الأسواق مع أهميتها الكبيرة وضرورتها الماسة.

وهذا الاستنتاج الذي سبق أن توصلنا إليه يعكس الوضع الذي بلغته عملية إعادة تدوير الفوائض العربية المستثمرة في الخارج، باتجاه الاستثمار في الوطن العربي، وهو يعني أن شيئاً مهماً وجديداً يذكر في هذا الصدد لم يتحقق منذ أواسط السبعينيات لحد الآن، رغم تكاثر أسواق المال العربية وانتشارها على نطاق أوسع بكثير

---

(٣٨) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «الأسواق المالية العربية،» ورقة قدّمت إلى: حلقة الأسواق المالية وتمويل المشروعات، بغداد، ١١ ـ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٨.

(٣٩) المصدر نفسه.

مما كانت عليه آنذاك. فأسواق الأوراق المالية العربية لا تزال محدودة ببلدانها، ولا يتعدى الواحد منها الحدود الخاصة بكل قطر عربي أنشأ سوقاً مثل هذه.

ويثير ما سبق بيانه حول طبيعة الأسواق المالية العربية سؤالين وثيقي الصلة بعضهما ببعض، وهما:

السؤال الأول: لماذا لم تنمُ هذه الأسواق حجماً وعدداً في البلد الواحد من جهة، وعلى مدى أقطار الوطن العربي من جهة أخرى؟ ما هي العوائق التي حالت دون ذلك حتى الآن؟

والسؤال الثاني: لماذا لم تتكامل الأسواق العربية القائمة؟ وما الذي يحول دون ارتباط هذه الأسواق بعضها ببعض ارتباطاً يسهل حركة رأس المال العربي بينها؟

فإذا أجبنا عن هذين السؤالين المتصلين بعضهما ببعض، عندئذٍ سنتساءل في الجزء التالي عن إمكانية وشروط إقامة سوق مالية عربية متكاملة تستطيع اجتذاب ولو جزء من الاستثمارات العربية في الخارج.

أما ضعف هذه الأسواق وضيقها وعدم انتشارها ونموها على نطاق واسع فيعود إلى أسباب عدة، منها[٤٠]:

١ ـ لم تبلغ البلدان العربية بعد مرحلة متقدمة من النضج الاقتصادي والمالي. فالدولة فيها جميعاً لا تزال تلعب دوراً أساسياً في اقتصاداتها، وليس من الواضح، في الكثير منها طبيعة الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتحكم بمقتضاها بمؤسساتها واتجاهاتها العامة وسياساتها الاقتصادية، ما إذا كانت فردية، سوقية، ليبرالية، أم كلية، جماعية، مركزية؟ وإن كانت خليطاً من هذا وذاك، فما هي الحدود التي تقف عندها بين الاتجاهين؟ وعما إذا كانت اتجاهاتها تلك مستقرة نسبياً أم متغيرة دون نسق معينٍ يمكن التكهُّن به؟ وينطبق ذلك على العديد من الأقطار العربية، على الأقل حتى أواسط عقد الثمانينيات حيث بدأت الرياح تهب ناحية التغيير باتجاه اليمين الليبرالي في العديد من الأقطار العربية. ومن المعلوم أن الأسواق المالية لا يمكن لها أن تقوم إلا في ظل نظم سوقية ليبرالية تؤمن بأهمية ـ بل وبمركزية ـ الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في اقتصاداتها، وأهمية الأسواق المالية في تعبئة الادخارات الفردية، وتمويل المبادرات الاستثمارية الخاصة، بما يوفره ذلك من مزايا وحوافز وضمانات. كما أن انخفاض الدخول الفردية في الأقطار العربية غير النفطية يحدّ حتماً من عرض الادخارات التي يميل معظم أصحابها، بصرف النظر عن مجموعها، إلى استثمارها تقليدياً في مكتنزات نقدية أو في عقارات أو أراضٍ أو غيرها من توظيفات

---

(٤٠) المصدر نفسه.

غير انتاجية، بعيداً عن أسواق المال المحدودة أصلاً، حجماً وأدوات، هذا إن وجدت فعلاً.

٢ ـ عدم انتشار الشركات المساهمة، والاتجاه نحو الشراكات أو الشركات الصغيرة أو المشاريع العائلية التي لا تفصل بين الملكية والإدارة، وذلك يعكس ما يحصل عادة في حالة الشركات المساهمة التي تقوم على التمويل من خلال إصدار الأسهم والسندات التي يوجد طلب عليها في أسواق المال عادة.

٣ ـ تتميز الشركات القائمة في العديد من الأقطار العربية، بخاصة منها في الاقتصادات الخليجية، بل وحتى غير الخليجية، نفطية أو غير نفطية، بسيطرة عدد محدود من كبار المستثمرين، سواء كانوا مؤسسات أو أشخاصاً طبيعيين، على نسب عالية من أسهمها، وتفضيلهم الاحتفاظ بالأسهم لمدد قد تطول، مما يؤدي إلى ركود تداولها. وقد تكون الطبيعة العائلية[٤١] سبباً في انغلاق العديد من الشركات أمام مساهمين جدد، مما يحد من انتشار الأوراق المالية وبقاء أسواقها في حدود ضيقة. وقد تلعب ملكية الدولة ومؤسساتها دوراً في ذلك في العديد من الأقطار العربية.

٤ ـ عدم تنوّع الأوراق المالية وغياب دور الوساطة المالية المتخصصة، وبخاصة منها العاملة في السوق الثانوية التي تبقى محدودة وغير منتظمة إلى حد كبير، مما يعرّضها إلى مضاربات من قبل وسطاء غير مؤهلين وحتى غير أمناء، يهدفون للربح السريع والمغانم العاجلة، مما يدفع بأسعار بعض الأسهم إلى مستويات غير واقعية ولا تستند إلى كفاءة أداء المشاريع وربحيتها الحقيقية، كما حدث قبل سنوات عدة في سوق المناخ.

بالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالوضع في منطقة الخليج العربي، فقد أشار البعض[٤٢] **إلى عوامل معينة قد تنطبق على مناطق أخرى من الوطن العربي، أعاقت نمو الأسواق المذكورة، منها مثلاً:**

ـ «عدم وجود فهم عام لمعايير الاستثمار، وندرة التحليلات والمعلومات الجاهزة حول الاستثمار، وفي بعض الحالات استعمال بيانات غير دقيقة في تقارير الشركات...».

ـ «عدم وجود قوانين تجارية سليمة في بعض الدول، تعترف بصلاحية الأدوات المالية، وتوفر الإطار القانوني لتطوير السوق المالي».

---

(٤١) في ما يتعلق بالوضع في منطقة الخليج العربي، انظر: هنري عزام، «تطور أسواق رأس المال في منطقة الخليج،» ورقة قدّمت إلى: بنك الخليج العربي، **أسواق الخليج المالية**، ص ١٦.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

ـ «تردد السلطات في تعميم استخدام أدوات الاقتراض الجديدة، والموقف المحافظ للشركات والمؤسسات المالية الخليجية التي ظلت تعتمد على الأساليب التقليدية في توفير التمويل المطلوب، وعلى المصادر الداخلية لرأس المال».

ـ «عدم سماح الأنظمة الداخلية لبعض الشركات ببيع أسهمها لغير مواطني دولها، سواء كانوا أفراداً أو شركات».

ـ تركيز المستثمرين في العادة على أسهم الشركات التي توزع أرباحاً سنوية مرتفعة، وليس على الشركات ذات الرأسمال الواسع واحتمالات النمو الكبيرة.

ولئن كان نمو الأسواق المالية قد أعيق لهذا السبب أو ذاك، فإن ما نشأ منها بقي محصوراً بحدود بلده لا يتعداها، إذ لم يحدث تكامل بينها حتى الآن، فما هي أسباب ذلك؟

دون الخوض في تفاصيل كثيرة يمكن القول إن عدم تكامل أسواق المال العربية يعود بشكل أساسي إلى عوامل معينة لعل من أهمها:

١ ـ اختلاف التشريعات والتنظيمات المنظّمة للأسواق المالية العربية.

٢ ـ ضيق الطاقة الاستيعابية لرأس المال في البلدان العربية التي أقامت مثل هذه الأسواق ـ سواء كانت هذه البلدان نفطية أو غير نفطية ـ وبخاصة بسبب عدم تطور أساليب الإدارة المالية وانقسام الأقطار العربية إلى كيانات اقتصادية صغيرة لا يساعد حجمها المحدود على نمو أسواق مالية متطورة[٤٣].

٣ ـ ومن الطبيعي أن ينتج من ذلك عدم توافر أساليب وأدوات مالية متنوعة ومتطورة، من أوراق مالية قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، قابلة للتداول بيعاً وشراء من خلال أجهزة وآليات تعمل بدقة وبسرعة، وتؤمن إمكانية إعادة السيولة إلى الاستثمارات الطويلة الأجل. لذا، فإن الوساطة العربية المالية المباشرة بين أصحاب الفوائض المالية العرب من جهة، والمستثمرين العرب الذين يقع طلبهم على تلك الأموال، من الجهة الأخرى، لا تتحقق من خلال أسواق مالية عربية، وإنما، كما أشرنا سابقاً، من خلال أسواق مالية دولية، وبشكل غير مباشر. فلا يشيع في الأسواق المالية العربية التجسير بالأوراق المالية القابلة للتداول بأنواعها (Securitization)[٤٤].

(٤٣) انظر: التمار، في: صندوق النقد العربي، **أسواق رأس المال في الدول العربية: واقعها ومجالات تطويرها**، ص ١٢.

(٤٤) حكمت النشاشيبي، «تطور الوساطة المالية العربية الخليجية في الأسواق الدولية،» ورقة قدّمت إلى: بنك الخليج العربي، المصدر نفسه، ص ٩٢.

٤ ـ القيود الواسعة والرقابة المشددة التي تضعها السلطات النقدية والمالية في الأقطار العربية المختلفة على تداول الأوراق المالية بين قطر وآخر، إذ لا يسمح معظمها للمواطنين العرب بالاستثمار في أوراق مالية في أسواقها المالية، وإن سمحت فبنسبة محدودة عادة، مما يمنع، أو يحد من التواصل بين المستثمرين العرب في أقطارهم المختلفة.

٥ ـ ويتصل بذلك الاختلاف الذي قد يكون واسعاً بحيث يصل إلى حد التناقض في السياسات النقدية والمالية العربية وضعف التنسيق بينها، وبخاصة في ما يتعلق بالقيود المفروضة على الحركة الحرة لرأس المال، وأسعار الفائدة وأسعار الصرف ونظمه، والسياسة الائتمانية المصرفية والسياسات الاقتصادية عموماً، بالإضافة إلى التباين الواسع في التوجهات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

٦ ـ إن الغالبية العظمى من الفوائض المالية العربية، سواء كانت رسمية أو خاصة، لا تتجه نحو أسواق المال العربية، وإنما نحو الودائع المصرفية، في المصارف الدولية على وجه الخصوص، ولآجال قصيرة نسبياً، مما يصعب معه تحويلها عربياً إلى قروض طويلة الأجل، ويبعدها عن الاستثمار في أدوات طويلة الأجل في الأسواق المالية العربية ذاتها. وهو أمر لا يساعد قطعاً على تكامل تلك الأسواق.

٧ ـ ولعل أهم عوامل الانفصام بين أسواق المال العربية يكمن أساساً في ضعف التشابك الاقتصادي العربي، والتلكؤ في تحقيق أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، بل وحتى ضعف العمل العربي المشترك في مختلف أشكاله. ومن مظاهر ذلك ضآلة التجارة العربية البينية، ومحدودية مؤسسات العمل العربي المشترك، والتفكك العربي الواضح سياسياً واقتصادياً، مما يحد بشكل قاطع من سبل الاتصال بين مؤسسات الاستثمار والمال العربية، ومن التكامل، بل وحتى التعاون المالي بأضيق معانيه.

وكما سبقت الإشارة إليه، انحصر التعاون المالي العربي بين مؤسسات مالية حكومية، أو من خلال قروض حكومية مباشرة، خارج نطاق الأسواق المالية العربية. هذا هو ما دعا البعض إلى وصف العمليات المالية بأنها «لاسوقية».

فهل يمكن في ظل هذه الظروف خلق سوق مالية عربية متكاملة قادرة على اجتذاب الأصول المالية العربية المستثمرة في أسواق النقد والمال في الدول الصناعية المتقدمة، بهدف إعادة استثمارها في مواطنها العربية استثماراً منتجاً في اتجاهات تنموية وبوسائل مالية طويلة الأجل، وذلك من خلال سوق مالية عربية مثل هذه؟ هذا ما سيحاول الجزء التالي الإجابة عنه.

خامساً: إمكانية خلق سوق مالية عربية قادرة على إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج نحو الوطن العربي

يمكن الاستنتاج إذن، مما سبق بيانه، أن أسواق المال العربية الموجودة حالياً، تتصف بضيق الواحد منها، واستقلاليته، وعملياً انفصام، الواحد عن الآخر، وعدم تواصل بعضها بالبعض الآخر، وضيق هامش السماح للمواطنين العرب من قطر معين بالاستثمار في الأسواق المالية لقطر آخر، وعدم تنوع أدوات الاستثمار ووسائله في الأسواق المالية العربية القائمة، ومحدودية حجومها، وبالتالي ضيق قاعدة أسواق المال الاستثمارية، وانخفاض الطاقة الاستيعابية لكل منها. ثم، يأتي ضغثاً على إبالة، عدم تكامل الأسواق القائمة، وذلك بالشكل الذي أتينا على ذكره سابقاً. فلماذا ذلك؟

إن الترابط المباشر بين هذه الأسواق، وبالتالي تأمين انسياب رؤوس الأموال العربية الطويلة الأجل بينها، وفي داخل المنطقة العربية، لن يكون أمراً واقعياً في وضع يتصف فيه التبادل التجاري العربي البيني بالضعف، والتعاون الاقتصادي العربي بالوهن، والسياسات المالية والنقدية العربية بعدم الاتساق، بل بالاختلاف الكبير، وبخاصة من حيث سياسات الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة ومعدلات التوسع النقدي، وبالتالي من حيث التفاوت الكبير في معدلات التضخم السائدة. هذا بالإضافة إلى عدم حرية رأس المال العربي في الحركة من قطر إلى آخر، والقيود الموضوعة على ذلك من حيث الضمانات المعطاة للمستثمرين العرب، وهي الضمانات التي لم تستطع الاتفاقيات المعقودة في ظل الجامعة العربية ومؤسساتها، ولا قوانين الاستثمار التي صدرت في بعض الدول العربية، أن تمنح المستثمر العربي الطمأنينة النفسية التي يطلبها، وذلك بسبب الأوضاع السياسية المتباينة والنظم الاجتماعية المختلفة والفلسفات الاقتصادية المتناقضة التي تسود الوطن العربي حالياً، والتي لم تستطع (تحييد) العمل الاقتصادي العربي المشترك، بحسب منطلقات مؤتمر قمة عمان ١٩٨٠.

ومن المهم ملاحظة أن الأمر لا يتوقف على الوضع في بلدان الفائض العربية فقط، بل يتعداه إلى بلدان العجز كذلك، فسياسات الائتمان وسعر الفائدة التي أنتجتها بعض هذه البلدان هي جزء من استراتيجيا عامة تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، آخذة بنظر الاعتبار العوامل الخاصة بتوزيع الدخل فيها ـ وهي اعتبارات خطيرة قد تفوق في أهميتها أية مكاسب يمكن أن تنتج من تدفق رؤوس أموال عربية، أو غير عربية، إليها. كما أن سياسة مالية حكومية تستهدف زيادة الضرائب واللجوء إلى الأسواق المالية لتمويل العجوزات الحكومية، وكذلك رفع أسعار الفائدة بهدف التشجيع على الادخار، قد تؤدي كلها إلى نتائج عكسية لا تتفق

والأهداف المرجوة، من تشجيع التدفقات الرأسمالية العربية إلى أقطار العجز العربية، وهو ما كان يؤمل من اتخاذ مثل هذه الإجراءات في الأقطار الأخيرة[٤٥].

ومن ناحية أخرى، لا يمكن إهمال صفتين متناقضتين في جانبي عرض الأموال العربية المعدة للاستثمار، من ناحية، والطلب العربي عليها، من الناحية الثانية، في ظل الظروف السائدة على مدى الوطن العربي، وبخاصة في بلدان العجز العربية. فالطلب على هذه الأموال هو في الغالب طلب «تنموي» يستلزم تمويلاً طويل الأجل. وهو عنصر يغيّب كثيراً من ناحية العرض، إذ يميل أصحاب الأموال العربية غالباً إلى توظيفها في أموال سائلة، قصيرة الأجل، وبالتالي لا تتلاءم مع متطلبات التمويل التنموي الطويل الأجل. هذا علماً بأن هذه المتطلبات هي كبيرة أصلاً وتتزايد باستمرار، مما سيزيد من اعتمادها على توافر أسواق مالية واسعة ومتطورة ومنتظمة لا يمكن للأسواق المالية العربية الحالية توفيرها بشكل منفرد من قبل كل منها. وهذا ما يقتضي تكامل هذه الأسواق، بل وتنميتها وتوسيعها لكي توفر مصادر تمويل جديدة للمقترضين العرب، سواء كانوا حكوميين أو خاصين، تتكامل مع الموارد المالية المحلية والأجنبية. ولكن ذلك يتطلب، أول ما يتطلب، حرية انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، مما يقتضي الاتساق أولاً، وينتهي بالتالي في اتساق شروط الاقراض والاقتراض، من حيث التكاليف والفوائد والضمانات وأسعار الصرف وأسعار الفائدة ونظم الصرف. وهو شرط أساسي لا توفره الأقطار العربية حالياً في الواقع العملي الملموس. ولعل أهم ما يرد في هذا الشأن مما له علاقة بهذا الأمر، هو طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة بين الأقطار المذكورة، حيث لا تزيد التجارة البينية العربية على ٥ بالمئة ـ ٧ بالمئة من مجموع تجارتها الخارجية مجتمعة. هذا بالإضافة إلى ضعف، بل والغياب التام تقريباً، للسياسات العربية الهادفة إلى تحقيق تكامل عربي، حتى بأدنى مراحله كتكامل تجاري أولي. فكيف يمكن والحالة هذه ـ في ظل الانعدام الكلي تقريباً، للتشابك الاقتصادي العربي ـ أن يتحقق أي ترابط مباشر بين أسواق المال العربية ذاتها من جهة، وبين هذه الأسواق ذاتها وبين أصحاب الأموال العرب (العارضين) من جهة أخرى؟ ونحن نتفق تماماً مع القائلين إن السوق المالية الإقليمية العربية ما هي إلا جزء من البناء الفوقي للاقتصاد... يوفر عادة السيولة اللازمة للتبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية، وما يمكن أن نطلق عليه اسم البناء التحتي. وبطبيعة الحال، فإن «التحتي» هو الذي يحدد شكل ودرجة نمو البناء الفوقي. وبذلك فإن مستوى تطور التجارة ما بين الدول العربية ومدى التنسيق بين خططها للإنماء الاقتصادي، يحددان إلى درجة كبيرة جداً مدى نجاح الجهود

(٤٥) انظر تعقيب محمد فينيش على ورقة: حكمت النشاشيبي، «أسواق المال في الدول العربية،» المقدمة إلى: صندوق النقد العربي، المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

الهادفة إلى تعزيز التكامل بين الأسواق المالية العربية(٤٦).

غير أن ذلك ليس كافياً في حد ذاته لتحقيق التكامل المنشود بين الأسواق المالية العربية، فاجتذاب الاستثمارات العربية من الخارج يتطلب كذلك «عوامل أساسية إضافية تؤمّن قاعدة عملية لهذا الانتقال، ويشمل توفير المعلومات والإحصاءات الاقتصادية والمالية للمدّخرين والمستثمرين على السواء، والقيام بمشاريع استثمارية وتنموية استناداً إلى دراسات الجدوى وغيرها، بالإضافة إلى ضمان هذه الأموال من المخاطر السياسية والعسكرية، وكسر حلقة المضاربة والرغبة في تحقيق الأرباح الطائلة بأسرع فترة ممكنة»(٤٧)، وهي شروط لا بد من توافرها لدفع عملية التكامل الاقتصادي عموماً، وعملية التكامل بين أسواق المال العربية خصوصاً، وذلك من خلال إيجاد الوسائل التي تعين على عودة الفوائض المالية العربية نحو أوطانها العربية بهدف التوطن فيها والاستثمار في مواردها والاستفادة من الفرص التنموية فيها. وهو أمر ليس من السهل تحقيقه في ظل الظروف السياسية السائدة حالياً على مدى الوطن العربي كله. فالموقف السياسي الداعم لمثل هذه الجهود التكاملية هو الشرط الضروري واللازم ـ ولو غير الكافي ـ لتحقيق التكامل المالي من جهة، ولتيسير إعادة توطين رؤوس الأموال العربية المغتربة من الجهة الأخرى. «والحاجة للقرار السياسي العربي يسبق الحاجات الاقتصادية ويشكل بالتالي العامل الرئيسي الذي يدفع الحكومات نحو تطبيق الإجراءات العملية الكفيلة بتعزيز وتطوير التعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات الأخرى. لذلك فإن كل سعي لايجاد امكانيات واقعية لربط الأسواق فيما بينها، لا يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، يبقى عملاً قاصراً»(٤٨).

غير أن ذلك لا يلغي دور التجارة البينية التي يجب تعميمها استيراداً وتصديراً وتمويلاً من خلال صناديق تمويلية للصادرات البينية، بهدف تعزيز القدرة الانتاجية للمشاريع العربية، وبخاصة المشتركة منها بعد دراسة جدواها الاقتصادية.

وهنا يتوجب تشجيع المشاريع الخاصة كذلك، من خلال خلق مصلحة لها في عمليات التبادل التجاري البيني، مما يدفع بالنشاط الخاص نحو الاستثمار في مجالات التبادل هذه.

ويذهب البعض(٤٩) إلى ضرورة تعديل أسعار الفائدة على الودائع الطويلة الأجل بهدف دفع المدّخرين نحو الإيداع الطويل الأجل، وكذلك للاستثمار في الأدوات

(٤٦) النشاشيبي، «تطوير الأسواق المالية العربية لدعم التعاون النقدي والمالي العربي،» ص ٣٥٤.

(٤٧) انظر تعقيب هشام البساط على: المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٤.

المالية والنقدية المتشابهة مع منحها بعض الاعفاءات الضريبية، مما يساعد على توجه هذه الادخارات نحو استثمارات طويلة الأجل، تستلزمها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن للحكومات العربية أن تشجع هذا الاتجاه من خلال سياسة دعم لأسعار الفائدة التي تفرضها على المستثمرين المحليين في مجالات التنمية المختلفة، والذين يقترضون لتمويل استثماراتهم هذه من مؤسسات التنمية الحكومية. وستخلق سوق مالية إقليمية عربية وسوق ثانوية، السيولة المطلوبة في الأدوات والوسائل النقدية والمالية المتداولة في مثل هذه الأسواق، وتوفر الضمانات التي يطلبها أصحاب الفوائض المالية العربية للاستثمار في أصول عربية. وهنا يمكن للحكومات أن تشرك القطاع الخاص في مشاريعها من خلال السماح للأفراد والمؤسسات الخاصة بالمساهمة فيها من خلال الاكتتاب العام بالأسهم التي تطرحها الحكومات في الأسواق المالية العربية ذاتها. وهو ما يعني ليس فقط إشراك القطاع الخاص في عمليات التمويل وإنما أيضاً تسهيل قيامهم بتوجيه استثماراتهم الخارجية إلى داخل الوطن العربي ذاته، وذلك بتحرير حركة رؤوس الأموال العربية بين الأقطار العربية المختلفة، ومن خلالهم بين أسواق المال العربية التي ستصبح عندئذٍ أسواقاً مالية متكاملة، وذلك من خلال السماح بطرح وتداول الأوراق المالية التي تصدرها الشركات العربية المشتركة في تلك الأسواق عموماً، وفي أسواق الأقطار التي تساهم في مثل هذه الشركات خصوصاً، ويجب أن يسمح ذلك بتبادل تسجيل وإدراج الأوراق المالية بين أسواق البلدان العربية، مما يزيد من تكامل هذه الأسواق، أولية وثانوية، ومن انفتاحها بعضها على بعض.

وسيكون من شأن ذلك توفير تنويع في المحافظ الاستثمارية لكل من المستثمرين والمدخرين بشكل عملات، وأسهم شركات، وسندات حكومية، وغيرها من الأوراق المالية التي تشكل المادة الأولية لأسواق المال الأولية والثانوية على حد سواء. وسيعمل ذلك كله على توطين الأموال العربية في البلدان العربية ذاتها بشكل تدريجي، واستثمارها في مشاريع عربية منتجة ومجدية ومضمونة. ومن ناحية أخرى، يتطلب تكامل الأسواق المالية العربية، واجتذابها للفوائض العربية المستثمرة خارج الوطن العربي تناغماً ضرورياً بين التشريعات المالية العربية، التي تحكم اجراءات تعبئة الأموال العربية، وحركتها في سوق رأس المال، وعلاقة ذلك بالسوق النقدية القصيرة الأجل وسوق الأوراق المالية الطويلة الأجل، بالإضافة إلى تحقيق أبعد تنسيق ممكن بين السياسات النقدية والمالية والاستثمارية العربية، وقيام المؤسسات المالية العربية القومية والتنموية باستثمار جزء من أموالها في أدوات مالية عربية، وذلك ليس فقط بهدف الربط بينها وبين أسواق المال العربية، وإنما أيضاً لغرض التنويع في محفظتها الاستثمارية. كما لا يجب إهمال أهمية خلق أدوات استثمارية توفي برغبات المقرضين

وحاجات المقترضين جميعاً، مع العمل على تحقيق رقابة وإشراف حكوميين بنّاءين على الأسواق المالية القائمة، بهدف تطويرها وتنميتها، وليس بهدف عرقلة عملياتها وخنق انسيابها(٥٠).

ويبقى هناك تساؤل أخير يتعلق بدور كل من المؤسسات المالية العربية التالية في اجتذاب الأموال العربية المستثمرة خارج نطاق الوطن العربي، وإعادة تدويرها نحو الاستثمار في أصول عربية محلية. وهذه المؤسسات هي(٥١):

١ ـ البنوك المركزية

إن تعاون البنوك المركزية في ما بينها يمكن أن يحقق الكثير في ما يتعلق بإعادة تدوير الفوائض العربية نحو الوطن العربي. ويمكن أن يبدأ تعاونها في هذا الشأن بالتنسيق الدوري في ما بين دوائر مركزية المخاطر لديها، فيتم تبادل المعلومات في ما بينها بشأن المقترضين العرب من المصارف العربية العاملة في أسواق النقد والمال الأجنبية وتوفير هذه المعلومات لتلك المصارف، مما يدفع إلى مزيد من التعامل مع المصارف المحلية من جهة، وإلى المزيد من تعامل المصارف العربية العاملة في الخارج لتوجيه مواردها، ولو جزئياً، نحو المنطقة العربية، من جهة أخرى. كما يمكن خلق مجمّع مركزي من الاحتياطيات النقدية الأجنبية من خلال صندوق النقد العربي، تساهم فيه البنوك المركزية بنسب معينة مما يتوفّر لديها من تلك الاحتياطيات، على أن يدار من قبل الصندوق المذكور لتمويل عمليات تتصل بالتعامل العربي البيني الجاري. ويمكن لذلك المجمّع أن يعمل كصندوق لتمويل الصادرات والاستيرادات العربية البينية، كما يمكن توجيه جزء منه لتمويل أوراق مالية طويلة الأجل تصدرها جهات تنموية عربية حكومية، مما يعمل على تطوير الأسواق المالية العربية الإقليمية ويزيد من حجم وأنواع أدواتها الاستثمارية. ويمكن للودائع المتبادلة بين البنوك المركزية العربية أن تشدّ من ارتباط هذه البنوك بعضها ببعض من حيث استثماراتها وعوائدها وضماناتها، وتعين على تدوير الفوائض المالية جزئياً من خلال مؤسسات النقد المركزية العربية.

كما يمكن للبنوك المركزية في بلدان الفوائض العربية أن تضمن إصداريات من السندات مثلاً لصالح أقطار عربية أخرى في أسواق المال العربية، أو لدى المصارف

(٥٠) انظر تعقيب هاشم الصباغ على ورقتي الأنصاري والنشاشيبي المقدمتين إلى: ندوة آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٩.

(٥١) حول ما ورد في النصف الثاني من عقد السبعينيات، انظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، الباب ٤: «أشكال وأجهزة تسيير حركة الفائض داخل المنطقة العربية».

العربية العاملة في خارج نطاق الوطن العربي، مما يشكل رافداً آخر يعاد من خلاله تدوير الاستثمارات العربية، في الخارج، باتجاه الاستثمار في أصول عربية.

وأخيراً، وليس آخراً، لا أريد أن أعيد المطالبات المتكررة بشأن تطوير صندوق النقد العربي وجعله مؤسسة قومية مالية قادرة على استقطاب جزء من الفوائض المالية العربية من خلال:

- زيادة رأسمال ومساهمات الأعضاء فيه.

- زيادة قدراته الاقتراضية من خلال أسواق المال العربية وبإصداريات من السندات تكتتب فيها البنوك المركزية والمصارف التجارية ومؤسسات التمويل العربية، بالإضافة إلى أسواق المال العربية.

- زيادة منافذه الاقراضية حجماً وتنوعاً وتسهيلات.

- اقتنائه لسندات اقراض حكومية ومؤسسية عربية.

٢ - المصارف التجارية

تشير التطورات الأخيرة، منذ بداية عقد الثمانينيات الحالي، إلى ظهور اتجاهات جديدة في العمل المصرفي، لعل أهمها يتمثل في ما يلي[٥٢]:

أ - التلاشي التدريجي في التخصص المصرفي، إذ أصبح بإمكان المؤسسات المالية القيام بالأعمال المصرفية كافة: القصيرة الأجل، والمتوسطة، والطويلة الأجل.

ب - اتجاه النشاط المصرفي نحو «التدويل» بحيث أصبح عالمياً، وذلك من خلال فروع المصارف، التي بدأت تنتشر على نطاق واسع يتعدى الحدود الدولية لبلدانها الأصلية.

ج - «توثيق» (Securitization) العمليات الائتمانية المصرفية، أي قيام المصارف بالاكتتاب بأوراق مالية تصدرها الجهات المقترضة، ومن ثم القيام بدور الوساطة في تداولها، وذلك بدلاً من المنح المباشر للقروض. وقد حدا ذلك البعض على التنبوء بتراجع القروض المصرفية الدولية، مقابل تصاعد كبير محتمل في قيام المصارف التجارية بدور «بيوت الإصدار»، التي تعرف في الولايات المتحدة الأمريكية بـ «مصارف الاستثمار»، غير أن المصارف التجارية العربية، رغم كفاءتها مالياً وإدارياً، ورغم تزايد عددها وأحجامها، وزحفها نحو الخارج وغزوها مجال الصيرفة الدولية

(٥٢) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، ص ١٤١.

بنجاح، إلا أنها لم تستطع مواكبة هذه التطورات المالية الدولية بدرجة كافية.

وقد عزا البعض[٥٣] ذلك إلى: (١) استمرار الإدارة الحكومية أو العائلية، مما حدّ من تطوير إدارة كفوءة تنافس الإدارة الدولية. (٢) فشل الدول العربية في توفير إدارات عليا كفوءة، وخلق كوادر وسطى مؤهلة ذات اطلاع وعلم بتطورات الوساطة المالية الدولية. (٣) القيود البيروقراطية والرقابة الرسمية التي حدّت من مرونة الادارات المصرفية ومن تفاعلها الحر مع التطورات المالية الدولية في حقلي النقد والصيرفة.

لذا يتعين على المصارف العربية، في سبيل مواكبة ذلك التطور، العمل على الانتشار دولياً، ويتطلب ذلك توسيع مشاركتها في الأسواق المالية، بما في ذلك القيام بدور الوساطة المالية الفعلية، وإدارة المحافظ الاستثمارية وتقديم الخدمات الاستشارية لتوظيف الأموال، وفي بعض الأحيان، وضمن نطاق مقبول، المساهمة المباشرة في ملكية وإدارة المشروعات التي تحتاج إلى تمويل[٥٤]. ويمكن للمصارف العربية أن تعزز مراكزها المالية، في ظل هذه المعطيات الجديدة، من خلال القيام بعمليات دمج في ما بينها، محلياً أو قومياً، مما يمكن أن ينتج منه وحدات مصرفية أكبر حجماً تتناسب والقياسات العالمية، وذات مجالات عمل أرحب ضمن حدود جغرافية أوسع. كما أن تعارف المصارف العربية في ما بينها بشكل مباشر، وليس من خلال المصارف الأجنبية، هو أمر مطلوب، وبخاصة في مجالات التبادل التجاري عموماً، والتجارة البينية على وجه الخصوص[٥٥].

كما أن ولوج المصارف العربية مجالات «المصارف الاستثمارية»، سيمكنها من دخول أسواق الاصدارات السندية وغيرها من الأوراق المالية، مما يساعد تدريجياً في تعبئة الفوائض المالية العربية المستثمرة خارجياً، وذلك من خلال تسويق الأوراق المالية التي يرغب فيها المدّخرون، ويطلبها المستثمرون من المنتجين في القطاع الخاص. كما أن ذلك سيعمق من خبرات المصارف ومهاراتها المالية مما تتطلبه الوساطة المالية، من ذلك التقنيات المالية الدولية الجديدة والمتجددة باستمرار في أسواق الوساطة المالية الدولية[٥٦].

ومن ناحية أخرى دعا البعض إلى إنشاء مصرف للتصدير والاستيراد العربيين،

---

(٥٣) الحمد، «المصارف التجارية العربية في مواجهة المرحلة القادمة،» ص ١٤١.

(٥٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٢ و١٦٢.

(٥٦) النشاشيبي، «تطوير الأسواق المالية العربية لدعم التعاون النقدي والمالي العربي،» ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

يمول التجارة العربية البينية، وفي مرحلة تالية التجارة العربية الدولية، مفترضاً أن يشمل برنامج المصرف خطوط ائتمان وتسهيلات ائتمانية قابلة للتدوير إلى المصارف المركزية والمؤسسات المالية الوطنية في البلدان الأعضاء، لتمكنها من تمويل وخصم الأوراق المالية المتعلقة بهذه الصادرات كما هو الحال في المؤسسات المماثلة في الدول الصناعية الرئيسية[٥٧]. ويمكن أن يشارك في مثل هذا المصرف:

- المصارف المركزية والمؤسسات الحكومية.
- المصارف التجارية وشركات الاستثمار.
- القطاع الخاص.

وبذلك لن يساهم مثل هذا المصرف في تنمية التجارة العربية البينية، ودعم قطاعات التصدير العربية فقط، بل إنه سيساعد كذلك في اجتذاب جزء من الأموال العربية المغتربة، وبخاصة إذا شارك القطاع الخاص في تمويل مثل هذا المصرف، إذ سيكون هذا القطاع في الواقع هو المستفيد الأول من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف لتمويل التجارة الخارجية، بنوعيها البيني والدولي.

كما أن إنشاء مصرف تجاري عربي مشترك سيكون خطوة متقدمة على طريق اجتذاب الأموال العربية المستثمرة خارجياً. فهناك حالياً ٣٤٠ مؤسسة مالية عربية، تتراوح بين مصارف تجارية، ومتخصصة، وشركات استثمارية، بالإضافة إلى نحو ١٦٦ مؤسسة مالية مشتركة (عربية ودولية) يعمل منها ١٢٥ مؤسسة تقريباً خارج الوطن العربي[٥٨]، ويمكن لمجموعة من هذه أن تقيم مؤسسة مصرفية تجارية مشتركة بتمويل وإدارة عربيين[٥٩] وذات نشاط يمتد على مدى الوطن العربي، أو في أجزاء معينة منه محدّدة، شريطة منحها كل ما هي بحاجة إليه من تسهيلات قانونية وإدارية في جميع الأقطار العربية المساهمة فيها. ويقوم مثل هذا المصرف بخدمة القطاع الخاص العربي في كل من:

- مجالات العمل المصرفي المعتاد، كقبول الودائع، وإصدار الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية المتكاملة للمستثمرين العرب، وتمويل عمليات الانتاج والتوزيع المحلية والعربية... الخ.

---

(٥٧) الحمد، «المصارف التجارية العربية في مواجهة المرحلة القادمة،» ص ١٤٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٥٩) المصدر نفسه. وقد أشار الحمد مذكّراً بأن من الضروري توضيح مدى ارتباط مثل هذا المصرف العربي المشترك بالسياسات المصرفية والتشريعات السائدة التي تحكم العمل المصرفي في كل بلد عربي، وتحديد مجالات عمله بوضوح، وأخيراً توضيح كيفية انسياب الأموال من فروعه وتحديد أسلوب التعامل مع أسعار الصرف وقوانين العملة، وهو ما يشير إلى الصعوبات التي يمكن لمثل هذا المصرف مواجهتها دون دعم سياسي واتجاه تكاملي واضحين.

- القيام بتمويل الاستثمارات القصيرة والمتوسطة الأجل في القطاع الخاص، مع إعطاء أولوية للمشروعات العربية المشتركة، التي يساهم القطاع الخاص فيها. وبذلك يستطيع مثل هذا المصرف تدوير الأموال العربية من قطر إلى آخر، بحسب درجات انتاجيتها، مع تحديد حركة هذه الأموال من تدخل الدولة، وتسهيل العمليات المصرفية خارج حدود البلد العربي الواحد(٦٠).

وخلاصة ما تقدم هي أن المصارف التجارية العربية تستطيع أن تعين في تعبئة الموارد المالية العربية، وتعيد توجيهها نحو أغراض تنموية، من خلال إعادة النظر في سياساتها الاستثمارية، وذلك بتوجيه جزء من مواردها المالية نحو أغراض تنموية مباشرة، أو بإقامة مؤسسات تمويل مشتركة تساهم فيها أو تقرضها، بالإضافة إلى نشر فروع لها في مناطق عربية أخرى، بهدف تمويل نشاطات تنموية متوسطة الأجل، مقابل ضمانات حكومية، أو مؤسسية ومردود اقتصادي معقول(٦١).

٣ ـ مؤسسات التمويل التنموي المتوسط والطويل الأجل

هناك في الوقت الحاضر العديد من المؤسسات التمويلية التنموية العربية القطرية، بالإضافة إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، هذا عدا عن المشاركات العربية في صناديق دولية أخرى، كصندوق الأوبك، والبنك الإسلامي، وغيرها من البنوك المشتركة الأخرى. وتقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض تنموية لبلدان نامية عربية، وغير عربية، إما بصورة منفردة، أو من خلال تمويل مشترك، ولكن دون إشراك المصارف التجارية العربية في ذلك. هذا عدا عن أن هذه المؤسسات جميعاً بما فيها المصارف التجارية العربية، لم تساهم في سوق الأوراق المالية، ولم يعمل أي منها كـ «مصارف استثمار» تعمل في التمويل والتسويق، والتوسط في إصدارات الأسهم والسندات لصالح متمولين عرب. من هنا تأتي أهمية التعاون بين مؤسسات التنمية العربية القطرية، والقومية من جهة، والمصارف التجارية العربية من الجهة الأخرى، في تقديم العون الإنمائي للمشاريع العربية بصورة مشتركة، وذلك على غرار التعاون المشترك بين البنك الدولي والمصارف التجارية الدولية والمحلية في أقطار مختلفة؛ من ذلك مثلاً التمويل الإضافي الذي فرضته المصارف التجارية لبنك التنمية الآسيوي بما يعادل ٤٠ بالمئة مما يمكن للبنك الأخير أن يوفره وحده(٦٢).

---

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، ص ١٣١.

(٦٢) الحمد، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

كما أن إقامة «مصارف استثمار» تلج سوق إصدارات السندات والأسهم، مسوّقة، مشترية وبائعة، هو من أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها:

- توسيع أسواق الأوراق المالية العربية الطويلة الأجل.

- تعبئة الموارد المالية العربية المتاحة، وإعادة توجيهها نحو ميادين التنمية العربية عبر الحدود القطرية العربية.

- التعويض عن التراجع في سوق الإقراض المصرفي الطويل والمتوسط الأجل، وتأمين تدفقات مالية غير اقراضية، تتراوح أشكالها من إصدارات الأسهم إلى إيصالات أسهم أو سندات قابلة التحويل لأسهم، وهي معاملات ستنجزها «المصارف الاستثمارية العربية بنجاح، إذا ما استعملت التقنيات الدولية الخاصة بها، وخبرتها، ومن ثم عبأتها لصالح المصدرين العرب بعد تكييفها بالواقع العربي المحدد»[٦٣].

ومن جهة أخرى، يتطلب خلق السوق المالية العربية المتكاملة قيام المؤسسات المالية العربية القومية بتوظيف جزء من مواردها في أدوات مالية عربية في الأسواق المالية العربية القطرية، مما يحقق ترابطاً بينها، وينوّع أدواتها الاستثمارية ويطورها لتتلاءم مع متطلبات التمويل القطرية والقومية من جهة، وتفضيلات المدخرين والمستثمرين العرب من الجهة الأخرى[٦٤].

وأخيراً وليس آخراً، نرى أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون رأس النفيضة في اجتذاب الفوائض المالية العربية وذلك:

(١) بزيادة رأسماله العربي و(٢) مساهمته في سوق الاقتراض العربي، من خلال إصدار سنداته الخاصة، وبيعها لمستثمرين عرب محلياً ودولياً، من جهة، واستثماره هو ذاته في إصدارات عربية قطرية وقومية من جهة أخرى و(٣) بالتوسع في قروضه للمشاريع المشتركة العربية، بخاصة منها الداعمة لعملية التكامل الاقتصادي العربي و(٤) اسهامه في مشروعات عربية مساهمة مباشرة و(٥) مساهمته في إقامة مؤسسات تمويل عربية قطرية، وستكون هذه جميعها خطوات فعالة في تيسير حركة رؤوس الأموال العربية للاستثمار عربياً.

استنتاجات

إن عدم مواكبة التطور في القطاعات المالية للتطورات في القطاعات الحقيقية في الاقتصادات العربية كان هو المعوق الرئيسي لتوظيف الفوائض المالية العربية في

(٦٣) النشاشيبي، «تطوير الأسواق المالية العربية لدعم التعاون النقدي والمالي العربي،» ص ٣٦٤.

(٦٤) انظر تعقيب هاشم الصباغ على: المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

مواطنها العربية الأصلية. ففي حين يجري تمويل المشروعات الصناعية تمويلاً مباشراً من قبل مالكيها، سواء كانوا حكومات أو قطاعاً خاصاً، فإن المدخرات الوطنية بشكل فوائض مالية، خاصة أو عامة كذلك، تتجه نحو المصارف المحلية أو الأجنبية بشكل ودائع واستثمارات قصيرة الأجل، وبشكل خاص في الأسواق النقدية والمالية الأجنبية، بعيداً عن مواطنها العربية. لذا فإن إقامة أسواق مالية عربية قطرية **أولاً**،وقومية **ثانياً**، سيكون الوسيلة الأفضل لاجتذاب تلك الفوائض المستثمرة في الخارج، باتجاه توظيفها في استثمارات منتجة، متوسطة أو طويلة الأجل، في الأقطار العربية. إن سوقاً مالية عربية متكاملة ومترابطة ستكون قادرة على تحقيق هذا الهدف بسهولة، إذا توفرت الشروط اللازمة لذلك متمثلة بما يلي(٦٥):

١ ـ هيكل مالي مؤسسي قادر على إدارة مالية كفوءة.

٢ ـ اتساق في نظم الصرف العربية باتجاه الاستقرار في أسعار الصرف العربية المتقاطعة.

٣ ـ تحرير حركة رؤوس الأموال العربية.

٤ ـ تنوّع القاعدة الاقتصادية العربية وتطوير قطاعاتها الانتاجية.

٥ ـ اخضاع الأسواق المالية العربية لرقابة فعّالة تمنع المضاربات الضارة، وتعمل على جعل الأسعار السائدة فيها ناتجاً لقوى العرض والطلب، ومحددة بعوامل اقتصادية حقيقية.

٦ ـ توفير سبل اتصال سريعة وكفوءة، مع ما تتطلبه الأسواق المالية المتطورة من خدمات ضرورية.

٧ ـ الاتساق بين التشريعات الاقتصادية العربية المختلفة، وجعلها ملائمة للاستثمارات المالية في الأسواق المالية العربية، مع توفير الضمانات والحماية اللازمة.

٨ ـ توفير المعلومات السوقية المالية بسرعة وكفاية ودقة.

على أن يتم ذلك كله ضمن أطر سياسية واجتماعية مستقرة، مما يجعل هذه الأسواق المحلية والاقليمية منافسة للأسواق الدولية في استقطاب المستثمرين لها(٦٦).

فإذا توافرت مثل هذه السوق المالية العربية المتكاملة، فإن ذلك سيتيح للمؤسسات المالية العربية القطرية فرصة التعامل مع مقترضين عرب آخرين، خارج

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٩.

(٦٦) المصدر نفسه.

حدودها القطرية، مما يساعد على انتقال رؤوس الأموال العربية قومياً، فيدفع باتجاه تكامل مالي عربي فعلي، وباتجاه تبادل تجاري عربي بيني مزدهر، فيعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية على مستوى الوطن العربي، مما يزيد من الطلب الفعّال على الأموال العربية على أسس اقتصادية صرف. كما أن قيام مثل هذه السوق القومية سيحررها من القيود المحلية المعوقة لعملية التنمية الاقتصادية العربية والقطرية، إذ إن ذلك سيجعل تدفق الأموال العربية يتم من خلال عوامل اقتصادية سوقية صرف تتمثل بمدى وفرة رؤوس الأموال، وشدّة الطلب عليها، كما تعكسه أسعار الفائدة (الحرّة) التي ستسود عندئذٍ في هذه الأسواق. وسيترتب على ذلك نتائج مهمة بالنسبة إلى تدفقات الفوائض المالية، إذ ستهيىء السوق القومية الأخيرة منافذ استثمارية عربية بديلة، تحد من تدفقها إلى أسواق المال الأجنبية، وبالتالي إلى اجتذابها نحو التوطن عربياً. كما أن السوق المالية العربية المتكاملة ستجعل ممكناً تحقيق شيء من التنسيق بين السياسات النقدية العربية، وذلك من خلال خلقها للأدوات المالية اللازمة لأغراض عمليات السوق المفتوحة، وكذلك من خلال مساعدتها على التنسيق بين أسعار الصرف العربية، والعمل على تثبيتها بالنسبة إلى بعضها البعض. كما سيمكن للسلطات المالية من أن تمول جزءاً من عجوزاتها المالية العامة من خلال الاقتراض في تلك الأسواق، بدلاً من الاقتراض المصرفي التضخمي(٦٧). وكل ذلك سيعمل كمركز جذب كبير للفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج.

(٦٧) انظر: صلاح فهد المرزوق، «نحو إقامة سوق رأسمال إقليمية في منطقة الخليج،» ورقة قدّمت إلى: بنك الخليج العربي، أسواق الخليج المالية، ص ٣٧ ـ ٣٨.

الفصل السابع

الصناديق العربية ودورها الإنمائي: تصوُّرات التسعينيات(*)

حسين مرهج العماش(**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١)، ص ٥٤ ـ ٦٦، وقد أعدت هذه المقالة كجزء من الموسم الثقافي لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق لعام ١٩٩١.

(**) إن الآراء الواردة هنا تعبّر عن رأي الكاتب وليس بالضرورة عن الجهة التي يعمل بها.

من دواعي سروري أن أكون اليوم بينكم ولأشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لأراجع معكم بعض القضايا الملحّة التي تهم التنمية في بلادنا ودور الصناديق العربية فيها. وكما قد يعرف أغلبكم ان العون الإنمائي العربي في عقدي السبعينيات والثمانينيات، والذي بلغ نحو ١٨ مليار دولار، قد تم تقديمه من خلال عشر مؤسسات تمويلية يزيد مجموع رؤوس أموالها المدفوعة مع الاحتياطي المتراكم على نحو ٢٥ مليار دولار، بينما تزيد قدرتها الإقراضية على ضعف هذا الرقم، نظرياً. ويعمل بعض هذه في نحو مئة دولة نامية، ويقدّم قروضاً ميسّرة، ومعونات فنية (في شكل منح لا تسترد) لدعم المشاريع التنموية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة.

أولاً: الوضع الراهن

والعون الإنمائي العربي يأتي عادة عن طريق نوعين من الصناديق: **القومية الدولية، والوطنية القطرية.**

١ ـ الصناديق القومية الدولية

وهذه الصناديق خمسة هي: **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق النقد العربي.**

بلغ رأسمال هذه المؤسسات القومية الخمس نحو ١٣ مليار دولار في نهاية ١٩٨٩. وأولى هذه المؤسسات **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** (مقره الكويت) الذي أنشىء عام ١٩٦٧، وتشارك في عضويته كل البلدان العربية. وقد تضاعف رأسماله عدة مرات حتى بلغ نحو خمسة مليارات دولار في نهاية ١٩٨٩. وتقتصر عملياته على البلدان العربية التي تحتاج إلى الدعم المالي والفني بحسب الأسس والمعايير الجاري تطبيقها حالياً. وهنالك أيضاً مؤسستان أخريان يمكن إدراجهما من الناحية العملية ضمن هذه المجموعة، وإن كانت الصفة الدولية تنطبق عليهما أكثر من

القومية، وهما **البنك الإسلامي للتنمية** (ومقره جدة)، الذي يبلغ رأسماله نحو ٢٥٠٠ مليون دولار، **وصندوق الأوبك للتنمية الدولية** (ومقره فيينا) برأسمال قدره ٣٥٠٠ مليون دولار. وتستمد كلتا المؤسستين أكثر من ٥٠ بالمئة من مواردهما من البلدان العربية، ويغطي نشاطهما البلدان العربية جميعها إضافة إلى دول أخرى غير عربية (الجدول رقم (٧ ـ ١)).

أما **المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا** (ومقره الخرطوم) فهو مؤسسة قومية أنشأتها البلدان العربية برأسمال قدره ٢٥٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأفريقية غير العربية. ومن المؤسسات القومية أيضاً **صندوق النقد العربي** الذي يبلغ رأسماله نحو ١٠٠٠ مليون دولار، وهو مؤسسة تقوم بهدف تمويلي محدّد هو دعم موازين مدفوعات البلدان العربية الأعضاء حصراً. وهو في هذه الحالة يفترض أن يقوم بدور المصرف المركزي العربي أو يماثل ما يقوم به من دور **صندوق النقد الدولي** بواشنطن. وقد أعلنت البلدان العربية الخليجية عن نيّتها بإنشاء «**صندوق الخليج لدعم التنمية العربية**» بعد انتهاء حرب الخليج في عام ١٩٩١. ويشير بعض التقارير الأولية إلى أن رأسماله المقترح سيكون بحدود ١٥ مليار دولار توجّه لتنمية البلدان العربية الأشد حاجة بالدرجة الأولى.

٢ ـ الصناديق الوطنية القطرية

وتتكون أيضاً من خمس مؤسسات بدأ نشاط أغلبها بعد عام ١٩٧٣. وهذه المؤسسات هي **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية** الذي أنشىء عام ١٩٦٢، **وصُندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية** (الذي تقلصت أعماله منذ ١٩٨٢)، **والمصرف العربي الليبي الخارجي** (الذي حلّت محله **الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية** منذ عام ١٩٨١). ويمكن أيضاً في هذا الصدد إضافة ما تقدمه وزارة مالية دولة قطر من قروض تنموية ميسّرة. وتقدّر رؤوس أموال هذه الصناديق القطرية بحوالى ١١ مليار دولار في نهاية ١٩٨٩. وتأخذ الصناديق شكل المؤسسات العامة، وتتمتع بالشخصية القانونية ذات المسؤولية المالية المستقلة. ويعتمد بعض هذه الصناديق في موارده على رؤوس الأموال التي تغطّيها الخزانة العامة، وعلى ما تحقّقه من ايرادات على عملياتها واستثماراتها. ويتمتع بعض هذه الصناديق بحق الاقتراض من الأسواق المالية المحلية والعالمية، بما في ذلك إصدار السندات.

ثانياً: شروط التمويل وإمكانياته

توفر قروض الصناديق العربية قدراً كبيراً من حرية الاختيار للدول المستفيدة في أوجه استخدام الأموال، حيث تتبع هذه المؤسسات تقريباً مبدأ المنافسة المفتوحة عند

التعاقد مع المقاولين المنفذين والموردين والبيوت الاستشارية، وبهذا يختلف العون العربي كلية عن معظم المعونات التي تقدمها الدول الصناعية والتي تشترط عادة على الدول المستفيدة شراء خدماتها ومنتجاتها بالأسعار والمواصفات التي تحدّدها أسواقها.

الجدول رقم (٧ ـ ١)

الموارد المالية لصناديق التنمية العربية الوطنية والقومية في نهاية ١٩٨٩

المؤسسة	تاريخ بدء النشاط	رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع والاحتياطي
أولاً: المؤسسات القومية			
١ ـ الصندوق العربي للإنماء	١٩٧٤	٢٧٥١	٥٠٠٠
٢ ـ البنك العربي لأفريقيا	١٩٧٥	١٠٤٨	١٣٠٠
٣ ـ البنك الإسلامي للتنمية	١٩٧٥	٢١٤٦	٢٥٠٠
٤ ـ صندوق الأوبك	١٩٧٦	٤٠٠٠	٣٥٠٠
٥ ـ صندوق النقد العربي	١٩٧٧	١٠٠٠	١٠٠٠
المجموع الفرعي:		١٠٩٤٥	١٣٣٠٠
ثانياً: المؤسسات القطرية			
٦ ـ الصندوق الكويتي	١٩٦٢	٦٥٦٩	٤٠٠٠
٧ ـ صندوق أبو ظبي	١٩٧٤	٥٤٦	٦٠٠
٨ ـ الصندوق السعودي	١٩٧٥	٦٨٥٠	٥٠٠٠
٩ ـ الصندوق العراقي	١٩٧٤	٩٢٧	٦٥٣
١٠ ـ المصرف الليبي	١٩٧٣	١٧٠٠	١٠٠٠
المجموع الفرعي		١٦٥٩٢	١١٢٥٣
الاجمالي		٢٧٥٣٧	٢٤٥٥٣
المصرف الخليجي (المقترح)	١٩٩١	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، أمانة التنسيق، العمليات التمويلية: خلاصة تجميعية (الكويت: الصندوق، ١٩٨٩).

ومن المزايا الأخرى لتمويل هذه المؤسسات هو اتّباعها قاعدة تفضيل المقاولين المنفذين والموردين والاستشاريين العرب عند تساوي المواصفات الفنية المقدمة منهم مع المواصفات المقدمة من الأجانب، حتى ولو كانت أسعار العروض المحلية أعلى نسبياً من العروض الأجنبية، ضمن الحدود المعقولة. إن تطبيق هذه القاعدة يساهم في المقام الأول في تشجيع التقنيات والصناعات المحلية واستخدام العمالة العربية في تنفيذ تلك المشروعات الانمائية.

وتعدّ قروض الصناديق العربية أكثر يسراً من غالبية القروض (الإنمائية أو التجارية) التي تحصل عليها البلدان العربية من الدول الصناعية. وينعكس هذا بانخفاض سعر الفائدة (٣ ـ ٥ بالمئة) وطول فترة السماح (٥ ـ ١٠ سنوات) وفترة السداد (١٥ ـ ٢٥ سنة)؛ وهذا يعني ارتفاع عنصر المنحة في هذه القروض إلى ٤٠ بالمئة في حدها الأدنى و٧٠ بالمئة في حدها الأعلى بالنسبة إلى قروض الصناديق العربية. وهذا يشير إلى أن ما يعادل هذه النسبة من صافي القيمة الحالية لن يتم تسديدها مستقبلاً.

وتأتي القدرة الإقراضية للمؤسسات من الالتزام القانوني للدول برأس مالها المصرّح ومن الإمكانات المالية المتوافرة من رأس المال المدفوع ومن الاحتياطيات المتراكمة. وقد يكون الالتزام القانوني مصدر القدرة الإقراضية الرئيسي في حالة الصناديق الوطنية القطرية لأنها تبقى ضمن المؤسسات العامة الخاضعة لسيادة الدولة. أما في حالة المؤسسات القومية والدولية، فإن القدرة الإقراضية لها تأتي من الأموال المتراكمة لديها أساساً بالدرجة الأولى.

ولذا، فإن اجمالي رأس المال والاحتياطيات المتراكمة يقدّر بنحو ١١ مليار دولار بالنسبة إلى الصناديق القطرية و١٣ مليار دولار بالنسبة إلى الصناديق القومية. وبناء على معدل الإقراض الذي يحافظ على توازن الموارد، فقد قدّر العون الإنمائي بنحو ٢٣٠٠ مليون دولار سنوياً كان نصيب الدول العربية منه نحو ٦٠ بالمئة في المتوسط. ولكن القدرة الإجمالية على الإقراض لكل مؤسسة يعتمد على المرونة المؤسسية وعلى قدرتها على التعامل مع الأسواق المالية وشروط التمويل المتجددة وظروفه.

إلى جانب ذلك، فإن المؤسسات العربية كمجموعة اعتادت القيام بتعبئة موارد إضافية من مصادر غير عربية (من الدول الصناعية بالدرجة الأولى والمؤسسات الدولية) لاستكمال تمويل المشاريع الكبرى بخاصة. فوجود هذه المؤسسات، كمصادر تمويل عربية، يعطي الثقة بجدية المشروع المقترح وصلاحيته، مما يسهّل على الدولة المستفيدة استجلاب موارد مالية أخرى.

ثالثاً: النشاط الاقراضي

شمل النشاط الاقراضي لهذه المؤسسات في الوطن العربي ١٩ بلداً عربياً، وقد قدمت نحو ١٠٠٠ قرض بقيمة إجمالية قدرها ١٨ مليار دولار منذ بداية نشاطها وحتى نهاية عام ١٩٨٩.

١ ـ التوزيع القطاعي

غطّت هذه القروض كل القطاعات تقريباً، واستأثر قطاع النقل والمواصلات بنحو ٢٤ بالمئة، يليه قطاع الطاقة ٢٣ بالمئة، ثم الصناعة والتعدين ١٩ بالمئة، ثم

الزراعة ١٦ بالمئة، والمياه والأنشطة الأخرى نحو ١٨ بالمئة. وعلى الرغم من أن صناديق التنمية من حيث المبدأ لا تستبعد قطاعاً معيناً، لما لمختلف القطاعات من أهمية، فإنها في الممارسة تفضّل قطاعات بعينها أكثر من غيرها. ويشهد على ذلك اتجاه عملياتها التمويلية في المقام الأول إلى قطاعات البنية الأساسية كإنشاء الطرق والسكك الحديد والاتصالات والطاقة، تلك التي استحوذت على ٤٧ بالمئة من اجمالي القروض. يلي ذلك في الأهمية ما يعرف بالقطاعات الانتاجية (الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين) التي استأثرت بنحو ٣٥ بالمئة من اجمالي القروض. وخصصت ١٨ بالمئة لدعم إنشاءات المياه وللتعليم والتدريب وموازين المدفوعات.

ويعكس هذا التوزيع القطاعي بوضوح فلسفة التنمية السائدة في الأوساط الرسمية، وهي الفلسفة نفسها التي تتبناها مؤسسات المعونة الدولية كـ **البنك الدولي**، والتي تعتبر انجاز مشروعات البنية الأساسية شرطاً ضرورياً لتطوير القطاعات الانتاجية.

الجدول رقم (٧ ـ ٢)
حجم العمليات التمويلية في الدول العربية المستفيدة
(مليون دولار)

المؤسسة	حجم الاقراض المتراكم	عدد الدول العربية المستفيدة	نسبة الدول العربية إلى الحجم الاجمالي (نسبة مئوية)
١ ـ الصندوق العربي للإنماء	٤٠٠٠	١٨	١٠٠
٢ ـ البنك العربي لافريقيا	١٣٠٠	ـ	ـ
٣ ـ البنك الإسلامي للتنمية	٣٢٠٠	١٨	٥٠
٤ ـ صندوق الأوبك	٥٠٠	١٠	٤٥
٥ ـ صندوق النقد العربي	١٠٠٠	١٧	١٠٠
المجموع الفرعي	١٠٠٠٠		
٦ ـ الصندوق الكويتي	٣٠٠٠	١٦	٥٠
٧ ـ صندوق أبو ظبي	١٠٠٠	١١	٥٠
٨ ـ الصندوق السعودي	٢٨٠٠	١٣	٥٥
٩ ـ الصندوق العراقي	١١٠٠	٧	٧٠
١٠ ـ المصرف الليبي	٣٠٠	ـ	٣٠
المجموع الفرعي	٨٢٠٠		
الاجمالي	١٨٢٠٠		٦٠

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أمانة التنسيق، **العمليات التمويلية في التقرير الثالث** (الكويت: الصندوق، ١٩٨٩).

أ ـ ففي مجال مشروعات البنية الأساسية كرّست الصناديق جزءاً لا بأس به من العون لتطوير شبكة الموانىء العربية من خلال توسيع طاقات وتجديد الموانىء التالية: الحديدة وتعز وعدن والمخا (اليمن)؛ طرطوس واللاذقية (سوريا)؛ العقبة (الأردن)؛ بنزرت (تونس)؛ أرزيو (الجزائر)؛ وسواكن (السودان). وقد اضطلع **الصندوق العربي للإنماء** بمهمة ربط الوطن العربي بشبكات اتصالات أرضية وفضائية، وقدَّم القروض لربط مشرق الوطن العربي بمغربه بالكهرباء، وكذلك مشروعات الطاقة واستغلال الغاز الطبيعي.

ب ـ وفي مجال الصناعة شملت عمليات هذه الصناديق صناعات كبرى مثل سكّر كنانة وسنار وخشم القربة في السودان وتوسعات مصانع الأسمنت في مصر والمغرب. وتلقت صناعة الأسمدة في الأردن وتونس ومصر وسوريا دعماً ضخماً لتطويرها وزيادة انتاجها. وشمل الدعم أيضاً التسهيلات المالية للبنوك الصناعية في كل من تونس والمغرب والسودان والأردن والصومال وجيبوتي واليمن.

ج ـ أما التنمية الزراعية فقد حظيت بالأهمية الثالثة من النشاط التمويلي، وذهب الجزء الأعظم من القروض الزراعية إلى البلدان العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، وفي مقدمتها السودان والمغرب وتونس والعراق والأردن والصومال. وعلى أية حال، يظل حجم القروض الزراعية صغيراً إذا ما قورن بمخصصات قطاع البنية الأساسية، بل وحتى قطاع الصناعة والتعدين في الوقت الذي يتفاقم فيه العجز الغذائي العربي مع كل ما يترتب عليه من إيغال في التبعية، ومن تهديد الاستقلال الوطني.

وهذا الوضع المتناقض لا يعود إلى سياسة إقراضية تتبناها إدارة الصناديق أو نتيجة تحيُّز من جانبها تجاه الزراعة. فطبيعة التعامل مع الصناديق يفرض أن تحدد الدولة المستفيدة أولوياتها الإنمائية في طلب القروض وغالباً ما تلتزم بها هذه الصناديق. ومع بروز مسألة الأمن الغذائي العربي بشكل صارخ منذ بداية الثمانينيات بدأت الصناديق العربية تولي اهتماماً متزايداً لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية. فـ **الصندوق العربي** مثلاً رفع نسبة قروضه الزراعية إلى نحو ٥ بالمئة من إجمالي قروضه في نهاية عام ١٩٨٩.

٢ ـ الآثار الإنمائية

الاختبار الحقيقي لدور المساعدات التمويلية من قبل الصناديق العربية في المدى البعيد يعتمد على قدرتها في مساعدة البلدان العربية المستفيدة في تحقيق مستوى مناسب من النمو الذاتي. فعلى الرغم من ضخامة المعونات العربية المقدمة سواء من الناحية النسبية أو المطلقة، فإن نصيب البلدان العربية منها لم يتجاوز ٦٠ بالمئة في أحسن الأحوال، إذ إن هذه المساعدات قد وزِّعت على أكثر من ١٠٠ بلد نام. والعون

الإنمائي العربي إلى البلدان العربية بشكله العام يتضمن أهدافاً طويلة الأجل، منها:

أ ـ التسريع في عملية التنمية والتكامل الاقتصادي داخل المنطقة العربية.

ب ـ بناء المؤسسات الانتاجية والخدمية ذات العائدية على مستوى الوطن العربي، وتقوية آيات التنمية المحلية ذات الامتداد القومي.

ج ـ إيجاد وسيلة لتضييق الفجوة بين احتياجات التنمية العربية والمواد المتاحة في أجزاء مختلفة في الوطن العربي.

د ـ تسهيل وتمكين التشغيل الكامل للموارد البشرية والطبيعية والمالية.

فالعون العربي الذي بلغ نحو ١٨ مليار دولار للفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٩) يمثل نحو ١٧ بالمئة من إجمالي الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة للبلدان العربية في تلك الفترة (باستثناء الدول المانحة عادة وهي السعودية والكويت والإمارات وقطر). وهناك مساعدات حكومية ثنائية مباشرة بين البلدان العربية المانحة والمستفيدة، ولكنها غير منتظمة وأحياناً غير ذات أهمية ولا تدخل ضمن المساعدات الرسمية للمؤسسات.

وقد تبنت الصناديق العربية في عملياتها توجيه مزيد من الدعم إلى مجموعة البلدان العربية الأقل نمواً وهي: جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن. فبينما يبلغ عدد سكان هذه المجموعة نحو ٤٢ مليون نسمة أو نحو ٢٠ بالمئة من سكان الوطن العربي، نجد أنها قد استفادت بنحو ٣٨ بالمئة من قروض المؤسسات التمويلية للبلدان العربية حيث تأتي اليمن والسودان في مقدمة المستفيدين. أما البلدان العربية المتوسطة الدخل غير النفطية، والتي يعيش فيها نحو ١٠٠ مليون نسمة (أو نحو ٥٠ بالمئة من سكان الوطن العربي) فقد حصلت على ٤٨ بالمئة من قروض تلك المؤسسات، وتأتي الأردن وتونس والمغرب في مقدمة المستفيدين من هذه المجموعة. أما مجموعة البلدان النفطية والتي يبلغ عدد سكانها نحو ٥٠ مليون نسمة أو نحو ٢٣ بالمئة من إجمالي السكان فهي مقترِضة هامشية نسبياً، إذ حصلت على نحو ١٧ بالمئة من قروض هذه المؤسسات، وتشكل الجزائر والعراق المقترضين الرئيسيين في هذه المجموعة، وقد دخلت ليبيا مؤخراً كمقترض أيضاً.

إنه ليس من السهولة قياس المنافع المباشرة المتولدة من المشروعات الممولة من قبل هذه المؤسسات، فهي مشروعات ذات آثار بعيدة المدى وتؤثر في كل القطاعات المالية والاقتصادية والاجتماعية بصورة متشابكة. ولا يمكن أن تعزى معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي تحققت حتى منتصف الثمانينيات إلى العون الإنمائي العربي وحده.

وهذا التبرير يبدو منطقياً لأن إنجاز نسبة ملموسة من متطلبات البنية الأساسية والمدارس وشبكات الري لا يعني بالضرورة ترجمتها مباشرة إلى نسب نمو مرتفعة دون توافر متطلبات وشروط أساسية أخرى اجتماعية وسياسية تساعد على الاستغلال

الكامل لمشروعات البنية الأساسية. ولهذا نجد أنه على الرغم من أن المؤسسات العربية قد وجهت جهداً لا بأس به لتوفير متطلبات المعيشة الأساسية، إلا أن النتائج في عدد من البلدان العربية كانت مخيّبة للآمال كما في السودان والصومال، في حين كانت هذه المساعدات عنصر دفع في بلدان أخرى كاليمن وتونس، وبخاصة من ناحية توفير الغذاء الكافي أو توفير الكهرباء ومياه الشرب في الريف والخدمات الصحية لقطاع كبير من المواطنين.

وبحكم تكوين طبيعة عمل هذه المؤسسات وتركيبها مالياً وقانونياً، فمن المؤكد أنه لم يكن لها دور في إحداث تغييرات هيكلية لإعادة ترتيب القطاعات المنتجة، أو مكافحة التضخم، ومشاكل ميزان المدفوعات، وسوء توزيع الدخل الفردي والوطني. وقد يكون هنالك تأثير في معدلات الادخار والاستثمار، إلا أنه من الصعب قياس هذا التأثير رقمياً لأنه يتداخل مع عوامل عدة محلية وخارجية لكل بلد عربي. فعملية تحوّل المساعدات إلى البلدان المستفيدة لن تحقق وحدها كل الأهداف المرغوبة فيها. فتوافر رأس المال شرط مهم وضروري ولكنه غير كافٍ لإتمام عملية التنمية، إذ إنه لا يشكّل العنصر الوحيد، فقد تكون القروض الخارجية زيادة في عبء الدين الخارجي دون تحقيق الاستغلال الكامل لدورها في جهود التنمية المحلية. فالتنمية تشمل أيضاً العناصر البشرية العاملة ومدى كفاءة الإدارة والمؤسسات القائمة على التنمية من ناحية الإشراف والإعداد والتنفيذ لاستغلال الثروات الطبيعية.

٣ ـ دعم اتجاهات التكامل العربي وجهوده

يمكن القول إن الصناديق القومية الدولية قد ساهمت أكثر من الصناديق القطرية الوطنية في دعم اتجاهات التكامل الاقتصادي العربي وجهوده. وهذا الدور ناجم عن طبيعة تكوين المؤسسات القومية الدولية وعن قدرتها المالية الواسعة. **فالصندوق العربي للإنماء وصندوق النقد العربي**، بحكم تكوينهما القانوني ينحصر نشاطهما داخل البلدان العربية فقط، ولذا فإننا نجد أن أولويات الإقراض لديهما تأخذ في عين الاعتبار الآثار التكاملية بين قطرين عربيين أو أكثر. وفي هذا الإطار موّل **الصندوق العربي للإنماء** نحو ٢٢ مشروعاً عربياً مشتركاً استفاد منها ١٥ قطراً عربياً، وبلغت قيمة هذه القروض نحو ٥٠٠ مليون دولار حتى نهاية عام ١٩٨٩. وأهمية هذه القروض لا تنبع من حجم قيمتها، وهي كما يبدو صغيرة، ولكنها تكمن في التأثير المالي الذي تولّده من حيث تعبئة موارد أخرى للمشروعات المشتركة. أما **صندوق النقد العربي** فيتمثل دوره في دعم موازين المدفوعات العربية، إذ يعطي الأولوية لاعتبارات تنشيط التجارة العربية البينية وتسهيل انسياب الموارد المالية بين الأقطار المشاركة.

أما المعونات الفنية فلربما تكون غير مهمة مالياً لمشاركة هذه الصناديق، ولكن أهميتها تنبع من تأثيرها البعيد المدى. فقد أعطى **الصندوق العربي للإنماء** اهتماماً

متواصلاً لإجراء أو تمويل الدراسات الاقتصادية اللازمة لتبيان مدى التكامل وآثاره. وقد استحدث لهذا الغرض برنامجاً مشتركاً بالتعاون مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ولمدة خمس سنوات تم من خلاله تقديم ٢٥ معونة فنية في الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) استهدفت إنشاء مشروعات عربية مشتركة حصراً. وضمن نشاطه العام قدّم نحو ٩٥ معونة فنية لنشاطات أو برامج عربية مشتركة غطت كل البلدان العربية تقريباً، إضافة إلى تمويله العديد من الدراسات والمؤتمرات ذات التوجه التكاملي.

ولعل من أهم نشاطات الصندوق المالية في هذا المجال تمويل ودعم فريق الأمن الغذائي العربي الذي اعتمد ٢٧ مشروعاً ضمن قائمة الأولويات بكلفة إجمالية قدرها ١٩٠٠ مليون دولار، تم الارتباط بممولين لتسعة منها، أما البقية فلا تزال في مرحلة الترويج واستقطاب التمويل اللازم لها.

٤ ـ العون الفني والمشورة الاقتصادية

يعتبر أغلب القائمين على إدارة الصناديق العربية أو خبرائها من أبناء البلدان العربية الذين يعيشون الظروف نفسها التي تمر بها هذه البلدان، ولهم الاهتمامات نفسها التي يسعى إليها المواطن العربي. إن هؤلاء الأفراد هم أكثر وعياً وتفهماً لجذور المشكلات التنموية في المنطقة من نظرائهم الأجانب الذين يديرون العون الإنمائي غير العربي.

ولذا، فإن مشورة هؤلاء الأفراد ونصائحهم تلقى عادة الاستجابة والقبول من قبل الجهات العربية المستفيدة. ويعزّز هذه العلاقة الخاصة بين المؤسسات العربية والبلدان العربية المستفيدة خلو العون العربي وانتفاؤه تماماً من أية قيود أو توجهات سياسية أو اقتصادية مشروطة به كما هو الحال في غالبية المعونات من الدول الصناعية. ويتم تمويل نشاط العون الفني والمشورة الاقتصادية عن طريق منح لا تسترد تغطي المجالات التالية:

أ ـ **الدراسات**: وعلى رأس هذه تأتي دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع المقترحة للتمويل. إلا أنه من المعروف أن مؤسسات التمويل العربية أو الأجنبية لا تدخل في تمويل المشروع قبل أن تثبت جدواه فنياً واقتصادياً على المستوى الوطني. إضافة إلى ذلك، فإن بعض الصناديق يقوم بتمويل الدراسات العامة ذات الأهداف التي تخص قطاعاً أو منطقة معينة.

ب ـ **الدعم المؤسسي**: ويهدف هذا الدعم المؤسسي إلى رفع كفاءة الأجهزة المشرفة على عملية التنمية في البلدان المستفيدة، وذلك عن طريق زيادة قدراتها في إعداد المشروعات وتنفيذها. ويتم هذا الدعم عادة بواسطة توفير الخبرات المتخصصة اللازمة أو إعادة التنظيم الإداري والهيكلي لها، وإدخال النظم والآلات الحديثة في نشاطها.

الجدول رقم (٧ ـ ٣)
المشروعات التي أقرّ فريق الأمن الغذائي العربي الترويج لها

مسلسل	اسم المشروع	الدولة المقترحة كموقع	الكلفة الاستثمارية للمشروع (مليون دولار)	وضع الترويج الحالي
١ ـ	تربية العروق الأصلية لانتاج جدات الفروج	السعودية	١٧,٠	تم الارتباط به
٢ ـ	تربية أجداد وأمهات فروج اللحم	السعودية	٢٤,٠	تم الارتباط به
٣ ـ	تربية جدات وأمهات دجاج اللحم	الأردن	٨٦,٠	تم الارتباط به
٤ ـ	مركز أعلاف الدواجن بالمنطقة الغربية	السعودية	٧,٢	تم الارتباط به
٥ ـ	مركز أعلاف الدواجن بالمنطقة الشرقية	السعودية	٧,٢	تم الارتباط به
٦ ـ	مشروع انتاج الدواجن	السودان	٣٤,٠	تم الارتباط به
٧ ـ	المجمّع الزراعي الصناعي بجنوب دارفور	السودان	١١٥,٠	قيد الاتصال للارتباط به
٨ ـ	انتاج الأرز	السودان	١٠٣,٠	قيد الاتصال للارتباط به
٩ ـ	انتاج اللحم للتصدير	السودان	١٩,٠	قيد الاتصال للارتباط به
١٠ ـ	الكابراب للانتاج الزراعي	السودان	٦٩,٠	قيد الاتصال للارتباط به
١١ ـ	مشروع المسيلات الزراعي	السودان	٢٦,٠	لم يدخل مرحلة الترويج
١٢ ـ	اكمال مصنع سكّر ملوط	السودان	١١٠,٠	الدراسة لم تتوفر
١٣ ـ	المجمّع الزراعي الصناعي قناة جونقلي	السودان	٣٧٥,٠	الدراسة لم تتوفر
١٤ ـ	انتاج الذرة الصفراء	السودان	٤٧,٠	لم يدخل مرحلة الترويج
١٥ ـ	تصنيع معدات الدواجن وحيوانات المزرعة	احدى دول المشرق العربي	٦٢,٠	قيد الاتصال للارتباط به
١٦ ـ	انتاج الدواجن بإمارة الفجيرة	الامارات العربية المتحدة	١٠,٠	تم الارتباط به
١٧ ـ	مركز أعلاف الدواجن	الامارات العربية المتحدة	٣,٣	لم يدخل مرحلة الترويج
١٨ ـ	مركز أعلاف الدواجن	العراق	١٢,٤	لم يدخل مرحلة الترويج
١٩ ـ	انتاج الحبوب والأعلاف الخضراء بمنطقة الحلة	العراق	٥٥,٠	لم يدخل مرحلة الترويج
٢٠ ـ	انتاج الألبان الطازجة	قطر	٣٤,٠	قيد الاتصال للارتباط به
٢١ ـ	انتاج الدواجن	قطر	٣٩,٠	تم الارتباط به
٢٢ ـ	الانتاج الحيواني المتكامل بدير الزور	سوريا	٥١,٠	تم الارتباط به
٢٣ ـ	تسمين الأبقار بموجابو	الصومال	١٨,٠	الدراسة لم تتوفر
٢٤ ـ	الأبقار والأغنام بجوهر	الصومال	١٨,٠	الدراسة لم تتوفر
٢٥ ـ	الصيد البحري	الصومال	٣٨,٠	الدراسة لم تتوفر
٢٦ ـ	تصنيع الأسماك	المغرب	٥٠٠,٠	الدراسة لم تتوفر
٢٧ ـ	صيد وتصنيع الأسماك	سلطنة عُمان	٣٠,٠	الدراسة لم تتوفر
المجموع			١٩١٠,١	

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، انجازات مؤسسات التنمية في مجال التمويل الزراعي العربي (الكويت: الصندوق، ١٩٨٨).

ج ـ **التدريب**: وتقوم المؤسسات العربية بعملية الدعم المستمر للعنصر البشري الذي يشكّل ركيزة التنمية الأساسية. ويتم تمويل معظم برامج التدريب المقترحة من مخصصات القروض الممنوحة لتلك البلدان. وفي حالات عديدة تقوم هذه المؤسسات بتمويل مراكز تدريب وطنية أو قومية لا ترتبط بمشروع معيّن.

د ـ **التنسيق**: ويقوم الصندوق العربي للإنماء حالياً بأعمال أمانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية العشر منذ عام ١٩٧٤. وعن طريق هذه الأمانة تسعى المؤسسات الأعضاء إلى تنسيق برامجها وتوفير مصادر تمويلية كافية لإنجاز عدد من المشروعات الضخمة. كما تسعى هذه الأمانة إلى زيادة كفاءة العون الإنمائي المقدم منها بتوزيع الأدوار بينها بحسب كفاءة التمويل وتخصُّص المؤسسة المانحة.

رابعاً: تصورات التسعينيات

ليس من الإنصاف النظر إلى هذه الصناديق على أنها مؤسسات تمويل فحسب، وإنما مؤسسات تنموية أيضاً. ومهما عظم حجم التمويل المتاح من الموارد الذاتية لهذه المؤسسات فسيظل صغيراً بالنسبة إلى اجمالي الاحتياجات المالية لخطط التطوير والتنمية العربية. إن ما تقوم بتقديمه هذه الصناديق مجتمعة أو منفردة من تمويل، بالإضافة إلى تعبئة موارد أخرى وعون فني في كافة المجالات، لا يزال يلعب دوراً مهماً في عملية التنمية العربية في ظل ظروف صعبة واجهت ولا زالت تواجه الوطن العربي.

لقد تأثرت التنمية العربية بمجموعة من العوامل اللصيقة بالمنطقة العربية تحديداً؛ وتعكس طبيعة هذه العوامل تعقيدات عملية التنمية نفسها، والتي تدعو إلى تغيرات هيكلية مهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحتى السياسية منها. فهنالك عاملان اتسمت بهما التنمية العربية:

الأول، يظهر حقيقة أن هنالك اختلافات جوهرية بين الاقتصادات العربية، مما يجعلها عرضة لحساسية فائقة تجاه المؤثرات العالمية وبالذات شروط التبادل التجاري وتقلبات السوق. ومن المعروف أن أغلب الاقتصادات العربية تعتمد على موارد ناضبة، مما يحتّم الإسراع في إجراءات تحويل مصادر الدخل وتنويعها. وفي هذا الإطار، فإن فكرة الثروة في الوطن العربي لا يمكننا ربطها بالعائدات النفطية فقط، بل إن الموارد البشرية والطبيعية أصبحت أكثر أهمية واستمراراً.

أما العامل الثاني فهو مرتبط بالاستقرار السياسي للمنطقة. فالوطن العربي قد ابتلي لفترة طويلة بحروب ونزاعات إقليمية ومحلية استهلكت موارد مهمة كان من الممكن أن تستخدم في مجالات أفضل. فعملية المقايضة بين الزبدة والمدفع قضية يومية ملحة تواجهها أغلب البلدان العربية. وليس من قبيل المبالغة القول إنه لم تمر منطقة أخرى في العالم بما مرت به المنطقة العربية من تغيرات اقتصادية خلال العقدين

الماضيين سواء من ناحية السرعة أو الحجم. فالزيادة السريعة في انتاج النفط وعائداته نجم عنها زيادة هيمنة قطاع النفط على الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٥٢ بالمئة في عام ١٩٨٠. ولذا فإنه عندما انهارت السوق النفطية عام ١٩٨٦ لم ينخفض معدل النمو فقط، بل صاحبها ركود اقتصادي عميق في معظم البلدان العربية. إن سيطرة هذين العاملين أظهرت حدة المشاكل والتناقضات في عملية التنمية الاقتصادية العربية التي أصبحت قائمة من التحديات والأولويات تواجه على السواء مؤسسات التنمية والحكومات العربية في التسعينيات، والتي يمكن إيجاز أهمها بالنقاط الثلاث التالية:

١ ـ الموارد البشرية

لقد أصبحت تنمية الموارد البشرية أمراً مهماً لحيوية الأمة العربية وتقدّم اقتصادها وشعبها. فالحكومات العربية أنفقت مئات المليارات على مشروعات البنية الأساسية في التعليم، ولكنها لم تفلح في تطوير أنظمة تعليمية فعالة للوصول إلى قوى بشرية عالية المهارات. وانعكست هذه النتائج على تضخم الجامعات والأعمال الإدارية في جهاز الدولة، مما حرم المجتمع من كفاءات فنية وحرفية هو في أشد الحاجة إليها.

وتشير التقديرات الإحصائية إلى أن المساهمة الفعالة للسكان في النشاط الاقتصادي متدنية وبحدود ٢٨ بالمئة، إضافة إلى النسبة المنخفضة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مع وجود معدل عالٍ للمعالين والعاطلين عن العمل. وإن نسبة كبيرة من السكان لا تزال دون سن العمل. ومما يزيد وضع الموارد البشرية سوءاً تراكم المشاكل النوعية في مخرجات التعليم ومستويات المهارات التقنية، إذ إن معدل العمالة الماهرة إلى إجمالي قوة العمل منخفض جداً، ويقل هذا المعدل عن ١ بالمئة في مجالات البحث العلمي ونقل المعرفة.

وقد وعت البلدان العربية أهمية التعليم ودوره في رفع وتيرة التغير الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي. ولذا، فإن الإنفاق على التعليم قد ارتفع من نحو ٦ بالمئة إلى نحو ٢٠ بالمئة في العديد من البلدان العربية خلال العقدين الماضيين. وبالطبع، فإن هذا الاهتمام قد أدى إلى تقدُّم كمي واسع في كل مستويات التعليم ومراحله. فقد زاد عدد الطلبة المنتظمين في المراحل الابتدائية بمعدل ١,٥ بالمئة سنوياً خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٨)، لتصل نسبة الانتظام إلى ٨١ بالمئة من الطلبة في هذا العمر. أما بالنسبة إلى المراحل الثانوية فقد زاد الالتحاق بمعدل ٤,٩ بالمئة سنوياً خلال تلك الفترة ليصل إلى ٤١ بالمئة من الطلبة في ذلك العمر.

وعلى أية حال، فإنه لا تزال هنالك قيود ذاتية واجتماعية تمنع من الوصول إلى معالجة المشاكل العميقة المتعلقة بنوعية نظام التعليم ومخرجاته. ولعل من أهم المشاكل أن أنظمة التعليم أكدت على التوسع الأفقي دون إعطاء أولوية كافية لرفع مستويات

هذه الأنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن مجالات التعليم الفني والمهني لا تزال تعاني نقصاً في الكفاءات والعدد أيضاً.

وتشير التقديرات الإحصائية إلى أن عدد سكان الوطن العربي سيبلغ نحو ٢٩٠ مليون نسمة في نهاية القرن، في وقت يتوقع أن ترتفع نسبة القوة العاملة إلى نحو ٣٢ بالمئة من إجمالي عدد السكان. إن هذه التوقعات تضع المجتمع العربي أمام مهمة صعبة من أجل خلق أكثر من مليوني وظيفة عمل سنوياً.

٢ ـ الإصلاح والتعبئة الاقتصادية

إن الحاجة إلى جهد مستمر من أجل إعادة هيكلة الاقتصادات العربية، لا تزال بالطبع، أولوية قصوى لتحقيق استغلال أمثل وكفوء للموارد. وإن توسّع البلدان النامية بالأخذ بإجراءات التصحيح أظهر الضعف الكامن في الاقتصادات العربية وما أدى إليه من تدهور في المزايا النسبية التي كانت تمتلكها المنطقة. ويمكن لجهد التنمية العربية أن يستفيد بوضوح من دور أكثر توازناً بين القطاعين العام والخاص، وكذلك من تحرير التجارة فيما بين البلدان العربية وإزالة القيود المعوقة، وتوسّع الخدمات المصرفية والمالية وانتشارها ضمن مجالات جديدة في النشاط الاقتصادي، ومن تطبيق معايير التسعير الاقتصادي المرتبط بشروط السوق للمنتجات الزراعية والصناعية، وحتى الخدمية منها.

على أية حال، إن تأخير عمليات التصحيح الملحّة في بعض القطاعات والبلدان العربية لفترات طويلة، تجعل الكلفة المترتبة على هذا التأخير كبيرة، وبخاصة على الفئات الفقيرة في المجتمع. لذا فإن نظرة المؤسسات العربية، وبالذات **الصندوق العربي للإنماء** إلى عمليات الإصلاح، يجب أن تكون محفزة للنمو وعادلة للجميع.

إن التنمية الاقتصادية العربية عانت بشدة عدم توافر المهارات الإبداعية المحلية في مجال إدارة الأعمال سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام. وقد تعزى هذه الظاهرة جزئياً إلى عدم التوازن بين القطاعين وهيمنة القطاع العام على المقدرات الاقتصادية. وما قصدناه بالمهارات الإبداعية هو قدرة القيادة الإدارية على الإبداع والاحتفاظ بالمكتسبات، والقدرة على تحدي عوامل الضعف في الاقتصاد. وبالطبع، فإن هذه المهارات لن تنمو ما لم تكن البيئة الاقتصادية الاجتماعية وحتى السياسية مؤهلة لتحفيزها وتطورها.

٣ ـ تقلبات النفط والركود الاقتصادي

إن الارتفاع في قيمة الثروة المعتمدة على النفط في السبعينيات ساهم في زيادة تعريض المنطقة إلى الهزّات الاقتصادية والسياسية. وتتمثل حدة تعرّض الاقتصادات

العربية وضعفها في الانخفاض المفاجىء لمعدلات النمو إلى الصفر تقريباً. ولا يمكن بأي شكل التقليل من تأثير هذا الانخفاض الحاد في كامل المنطقة وبخاصة إذا كانت الصادرات النفطية تشكّل أكثر من ٦٠ بالمئة من إجمالي الصادرات للدول النفطية الأعضاء في منظمة أوابك. وترتفع هذه النسبة إلى نحو ٩٠ بالمئة في الدول الخليجية، كما أن هذه الصادرات تشكّل نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي ونحو ثلثي الإيرادات الحكومية. وعليه، فإن التقلب في أسعار النفط وعائداته ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٠ كان له انعكاسات حادة على الميزانيات الحكومية وخطط التنمية والنشاط الاقتصادي عامة.

إن تأثير هذا الجمود الاقتصادي الذي ساد في نهاية الثمانينيات وحرب الخليج في بداية التسعينيات قد انعكس أيضاً على البلدان العربية المرسلة للعمالة، إذ إن جزءاً كبيراً من العمالة المهاجرة اضطر إلى العودة إلى مواطنه، فضلاً عمّا تبع ذلك من تقلّص في العائدات المحوّلة وزيادة في الأعباء الاقتصادية المحلية الناجمة عن ذلك. ونتيجة لذلك فإن قدرة البلدان العربية المانحة للعون الإنمائي قد انخفضت كثيراً ولم يعد بإمكانها الوفاء بالالتزامات السابقة تجاه البلدان العربية المحتاجة أو تقديم عون إنمائي جديد.

خامساً: ملاحظات ختامية

١ ـ في ظل انحسار العوائد النفطية في البلدان العربية المانحة وتزايد التزاماتها المحلية والدولية بعد حرب الخليج، فإن أعباء التنمية التي تواجه الصناديق العربية أصبحت أعباء مضاعفة. وهذه الصناديق وإن كانت مواردها محدودة، ولكنها ثابتة ومضمونة، فإن دورها يبرز في عملية توجيه الجهود الإنمائية وقيادتها نحو استخدام أكفأ للموارد واختيار المجالات والقطاعات التي تضمن مردوداً اقتصادياً عالياً على استثمارات التنمية.

٢ ـ إن الإدارات العربية لهذه الصناديق قد لعبت دوراً حكيماً في زيادة رؤوس أموالها خلال السبعينيات، وأفلحت في إبعادها عن المشاكل الثنائية الحادة بين بعض البلدان العربية خلال الثمانينيات، وجعلت منها مؤسسات لها صفة الديمومة والحياد. ولذا، فإن هذه المؤسسات وجدت لتبقى كدعائم للعمل العربي المشترك. وإنه وإن انخفض نشاطها التمويلي جزئياً خلال الثمانينيات إلا أنه من المتوقع أن يأخذ دوراً قيادياً في المرحلة القادمة.

٣ ـ إن المرحلة الإنمائية القادمة تتطلب من الصناديق، وبخاصة تلك ذات الارتباط والاهتمام المباشر بالوطن العربي، اتّباع أسلوب مبتكر في التمويل والمساهمات المباشرة في عمليات استقطاب الموارد وتدعيم عمليات الاستثمار المباشر في المجالات التي تقترحها هذه المؤسسات. وهذا يستلزم الدخول إلى الأسواق المالية العربية وتعبئة

الموارد الخاصة والعامة التي يمكن تحريكها عبر الحدود السياسية لتمويل مشروعات التكامل العربي أو مشروعات التنمية المحلية ذات المنافع القومية.

٤ ـ ان الانتهاء من أغلب مشروعات البنية الأساسية الرئيسية لاقتصادات معظم البلدان العربية يجعل الدور المستقبلي للصناديق العربية مهماً في بلورة ودعم الاتجاهات التي تتخطى الاختناقات الحالية التي ذكرنا قسماً منها سابقاً.

٥ ـ ولعل دور هذه الصناديق في تبنّي النشاطات التي تضمن نمواً متواصلاً في اتجاه تحقيق أهداف الأمن والإنماء العربي لا يقل أهمية عن دورها في تحقيق التوزيع الأمثل للثروة وجهود التنمية بين المناطق والقطاعات المتنوعة. إن تحفيز الاتجاهات التكاملية والتخصص في تمويل تلك المشروعات التي تدعم التشابكات العضوية بين مختلف أجزاء الوطن العربي، وبالذات المشروعات العربية المشتركة ومؤسسات العمل الاقتصادي المشترك، قد تكون من أهم الأولويات المستقبلية التي يفترض أن تتبناها المؤسسات القومية بالذات.

مراجع مختارة

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **التقرير السنوي، ١٩٨٩**. الكويت: الصندوق، ١٩٩٠.

ـــــ، أمانة التنسيق. **العمليات التمويلية: خلاصة تجميعية**. الكويت: الصندوق، ١٩٨٩.

العماش، حسين. «القطاع العام والتنمية الإقليمية العربية: تجربة مشروعات التكامل في المنطقة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧.

الفصل الثامن

إنجاز الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآفاق تطوير العمل المؤسسي التمويلي الإنمائي العربي(*)

عصام الزعيم(**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١)، ص ٨٣ ـ ٩٨، وقد كتب هذا المقال قبل اندلاع أزمة الخليج.

(**) أستاذ جامعي وخبير استشاري، وأمين تنفيذي مساعد لجمعية اقتصاديي العالم الثالث.

مقدمة

١ ـ مضمون البحث واستنتاجاته

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مؤسسة تمويلية إنمائية بارزة، يتحدّد دورها في تمويل المشاريع الاستثمارية بشروط متيسّرة، وتشجيع توظيف المال العربي في إنماء الاقتصاد العربي، وتوفير الخبرات والمعونات الفنية لأغراض التنمية الاقتصادية.

بعد مضي ستة عشر عاماً على بدء الصندوق نشاطه الإقراضي الإنمائي، يكون مفيداً إلقاء نظرة على حصيلة هذا النشاط في حدود البيانات الإحصائية المتاحة، وتحرّي مقدار القروض التي توافرت بفضل الصندوق العربي للأقطار العربية المستفيدة، وكم سُحب من القروض النافذة من الأقطار المستفيدة، مجتمعة أو منفردة.

ثم يجري تقصّي التوزّع القطري للقروض المقدمة إلى الأقطار العربية المستفيدة، وتقويمه من خلال تصنيف الأقطار المستفيدة ومجموعاتها الفئوية، بحسب خصائصها البنيوية وانتماءاتها الإقليمية والأخرى، وبغية تحديد أولويات التوزع بحسب الأقطار المستفيدة وفئاتها المتعددة.

يُستكمل التقصّي السابق الذكر بتقصٍّ لاحق للتوزع القطاعي للقروض المقدمة من الصندوق إلى الأقطار العربية المستفيدة للتعرّف إلى الحصص المقارنة للقطاعات الارتكازية والقطاعات الانتاجية، ومن ثم توصيف الأولويات المعتمدة في الواقع العملي. ثم يجري مقارنة حصص كلّ من الزراعة والصناعة لبيان الأولوية المتحققة للزراعة. بعد ذلك يصار إلى تحليل اقتصادي باقتراح دلالات اقتصادية نظرية وتطبيقية وموجهة إلى الخصوصية الصناعية والاقتصادية العربية، للتوزّع القطاعي للقروض المقدمة خلال الحقبة موضع الدراسة، وذلك بغرض الخلوص إلى استنتاجات تطبيقية.

يخصص الجزء الأخير من البحث لبسط الاستنتاجات والتوصيات: **أولاً**،

بتوسيع موارد الصندوق وتأكيد توجهاته الإقراضية إلى القطاعات الانتاجية، استناداً إلى التطور النسبي المتحقق في القطاعات الارتكازية العربية، مع الدعوة إلى إعطاء القطاع الصناعي، والتحويلي منه تحديداً، أولوية كبرى موثوقة في الإقراض؛ وثانياً بإنشاء صندوق خاص بالإنماء الصناعي العربي، وآخر مختص بالإنماء الزراعي العربي، وذلك ضمن استراتيجيا مقترحة هنا لتطوير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى منظومة متكاملة متمايزة التخصصات للاستثمار الإنمائي العربي المشترك، يقوم الصندوق بتطويرها ثم بإدارتها، على قاعدة من الإرادة والقرار العربيين الجماعيين.

٢ ـ معطيات أساسية

كان تأسيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بموجب اتفاقية إنشائه التي صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في ١٦ أيار/مايو سنة ١٩٦٨ علامة مميزة، وبؤرة استقطاب تاريخي للوعي والعمل العربيين المشتركين. وخلال السنوات الثماني عشرة ونيف التي انقضت منذ دخول اتفاقية تأسيسه حيز التنفيذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، أو بالأحرى خلال الأعوام الستة عشر التي انقضت منذ أن باشر الصندوق العربي عملياته الإقراضية في بداية عام ١٩٧٤، نما الصندوق وتوسّع عبر نشاطه نشاطاً متزايداً لتحقيق الأغراض المنوطة به، وهي تمويل المشاريع الاقتصادية الاستثمارية الطابع، بقروض ميسّرة الشروط، تقدَّم إلى الحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، مع منح الأفضلية للمشاريع الاقتصادية الحيوية للكيان العربي والمشاريع العربية المشتركة، **أولاً**؛ ثم تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر، أو غير مباشر، بما يكفل تطوير الاقتصاد العربي وتنميته، **ثانياً**؛ **وثالثاً**، **وأخيراً**، توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

يتبينّ من التقرير السنوي للعام ١٩٨٩ الذي أصدره الصندوق أن وضعه المالي كان كما يلي: بلغ رأس المال المصرح به للصندوق ٨٠٠ مليون دينار كويتي تناهز ٢,٦٤ مليار دولار أمريكي. أما رأس المال المكتتب به فبلغ ٦٩٤,٨٠ مليون دينار أو ما يقرب من ٢,٢٩٣ مليار دولار أمريكي. لكن رأس المال المدفوع بلغ ٦٤٤,٢٩ مليون دينار كويتي، أو ما يزيد قليلاً على ٢,١٢٦ مليار دولار أمريكي. لكن موارد الصندوق بلغت ١٠٧٧,٥٢ مليون دينار كويتي، أو ما يقرب من ٣,٥٥٦ مليار دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة القروض المقررة ما مجموعه ١٠٠٠,٩٨ مليون دينار، أو ما يقرب من ٣,٠٠٣ مليار دولار. بيد أن قيمة المسحوبات من القروض النافذة لم تتجاوز في مجموعها ٤٩٩,٥٥ مليون دينار، أو ما زاد قليلاً على ١,٦٤ مليار دولار أمريكي، تضاف إليها قيمة المعونات الفنية المقررة ومقدارها ٢٢,٢٣ مليون دينار أو ما

يقرب من ٧٣,٦٩ مليون دولار أمريكي، على أن قيمة المسحوب الإجمالي من قروض المعونة الفنية المقررة لم تتجاوز ١١,٥٤ مليون دينار، أو يكاد ما يزيد على ٣٦,٩٩ مليون دولار أمريكي، وهي قيمة تبدو متواضعة[١].

نلاحظ مما تقدم أن رأس المال المدفوع وهو ٦٤٤,٢٩ مليون دينار كويتي يكاد يمثّل ٨٠,٥٤ بالمئة من رأس المال المصرّح به وهو ٨٠٠ مليون دينار كويتي، كما يمثل ٨٤,٣٥ بالمئة من رأس المال المكتتب به وهو ٦٩٤,٨٠ مليون دينار، مما يعني أن هناك إمكانية لزيادة رأس المال المدفوع، وبالتالي أصول الصندوق، ضمن الفرصة القانونية للاتفاقية المتمثلة بالصندوق كهيئة مالية إقليمية عربية.

كذلك نلاحظ أن إجمالي القروض المقررة وهو ١٠٠٠,٩٨ مليون دينار كويتي قد اقترب من حيث القيمة من موارد الصندوق وحجمها ١٠٧٧,٥٢ مليون دينار في التاريخ المعتمد للبيانات المالية وهو آخر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨٨. لكن إجمالي السحوبات من القروض النافذة لم يكد يصل إلاّ إلى نصف القيمة الإجمالية للقروض المقررة، مما يعني بروز عوائق أمام الاستفادة المثلى من القروض المتاحة، ويستدعي سياسات وتدابير «محلية خاصة» لتجاوزها. لكن هذا لن يكفي، إذ إن تعمّق عملية التصنيع في العديد من الأقطار العربية، وفي المنطقة الاقتصادية العربية إجمالاً، واشتداد الكثافة التقانية (التكنولوجية) في القطاعات الانتاجية والخدمية والارتكازية المختلفة، يستدعيان، موضوعياً ومستقبلياً، تعزيز إمكانات الصندوق العربي ومضاعفة موارده المالية والفنية والبشرية، حتى يواكب بدوره في السنين المقبلة التنامي الكمّي والنوعي في حاجات الاستثمار في الاقتصادات العربية، وهو ما سنرى عند تحليل التوجهات القطاعية للقروض التي قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، في ما سيتلو.

يبقى أن دور الصندوق العربي، أو أية مؤسسة عربية تكافلية جامعة، منوط، بل محدد، بالموارد التي توفرها له الأطراف العربية صانعة القرار، وهذا بدوره محدّد بارتقاء الإرادة السياسية والاستراتيجية وترجمتها الفعلية في حيّز الإقراض الاستثماري الإنمائي التعاضدي العربي، وقد يصحّ هنا المثل الفرنسي القائل «إنك لتجد في الحانة الإسبانية ما تضع فيها وتجهّزها به»، دون إغماط دور الإدارة في الصندوق ودور الإدارة المحلية، أي القطرية (في كل قطر مستفيد)، في تجهيز المشاريع واستخدام القروض.

---

(١) انظر معلومات أساسية عن الصندوق في: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي، ١٩٨٨ (الكويت: الصندوق، ١٩٨٩)، ص٥.

أولاً: القروض المقدمة والقروض النافذة من طرف الصندوق العربي للإنماء وقصور المسحوب عن القروض النافذة

خلال الحقبة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨ قدّم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٢ قرضاً بقيمة ١٠٠٠,٩٧٥ مليون دينار كويتي إلى سبعة عشر قطراً عربياً (منها فلسطين)، غير أن ثلاثة من أصل هذه القروض ألغيت، وبذلك بلغ عدد القروض الممنوحة فعلاً إلى الأقطار العربية المستفيدة ٢١٩ قرضاً بقيمة ٩٤١,٨٥٦ مليون دينار كويتي، ومع هذا فإن هذه الأقطار لم تستفد من كل هذه القروض المقدمة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، فقد كانت قيمة القروض النافذة ٨٣٠,٦٠٦ مليون دينار، وهي تمثل ٨٨ بالمئة من القروض المقررة، أما القروض المسحوبة فعلاً فلم تصل قيمتها إلا إلى ٤٩٩,٥٤٨ مليون دولار، وهذا الرقم يمثل ٦٠,١ بالمئة، هي نسبة القروض المسحوبة إلى القروض النافذة.

نلاحظ مما تقدم أن الأقطار العربية التي وجّه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اهتمامه التمويلي والإنمائي إليها، لم تتمكن من الاستفادة بصورة مثلى من فرص الإقراض التي كانت متاحة لها خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨). لذلك، ورغم المعدلات العالية لنفاذ القروض، فإن معدلات سحبها كانت دون المثلى بكثير.

١ ـ التفاوت بين القروض المسحوبة من الأقطار العربية المستفيدة من قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الواقع أن الأقطار العربية المستفيدة من قروض الصندوق العربي سحبت ٧٧ بالمئة من القروض المقررة لها و٦٠,١ بالمئة من القروض النافذة، في الوقت الذي تأرجحت فيه نسبة السحب بحسب الأقطار، إذ بينما سحبت فلسطين كل ما تقرر ونفِّذ فعلاً من القروض، فإن موريتانيا سحبت ما يعادل ٦٩,٩ بالمئة من القروض النافذة، وسحبت اليمن الديمقراطية ٦٢,٥ بالمئة من حصتها من القروض الأخيرة، بينما سحبت سوريا ٥٥,٨ بالمئة من قروضها النافذة، وسحبت تونس ما مثّل ٥١,٦٥ بالمئة من القروض المقدّمة لها، وسحبت البحرين ما مثّل ٤٨,٥ بالمئة، وكان العراق أقل الأقطار العربية المستفيدة من قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سحباً للقروض النافذة من هذه الأخيرة، حيث لم تتجاوز نسبة ما سحب العراق من القروض النافذة المقدمة من الصندوق ٢٦,٤ بالمئة.

عبر التفاوتات بين معدلات السحب القطري للقروض المقدمة من الصندوق للأقطار المستفيدة، كان المعدل القطري الوسطي لسحب القروض ٦٠,١ بالمئة فقط من

القروض المقدمة إجمالاً، حسبما ذكرت مصادر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المانح للقروض.

تظهر القيم المتباينة للقروض المقدمة والقروض النافذة والقروض المسحوبة، وكذلك تناسب القيم المذكورة في ما بينها في الأقطار العربية المستفيدة، في الجدول رقم (٨ ـ ١).

في الدراسة التالية للنمطين القطري والقطاعي لتوزع القروض المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى سبعة عشر قطراً عربياً استفادت من قروض التمويل الإنمائي قدّمها الصندوق خلال السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨[٢]، سنعتمد قيمة القروض المقدمة (تحديداً) أساساً للتحليل والتصنيف والتقويم الاقتصادي، بصرف النظر عن معدلات سحب القروض الفعلية، دون أن تخفى على القارىء الدلالة الاقتصادية والأهمية العملية لرفع معدلات السحب. هذه استفادة مثلى من فرص التمويل الإقراضي الإنمائي المتمثلة في ما يقدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ـ وأي صندوق تمويلي إنمائي آخر ـ إلى الأقطار العربية المستفيدة من القروض المذكورة. فإذا أضفنا إلى ما تقدم أن قيم القروض المقدمة أو النافذة وقيم السحوبات هي بالأسعار الجارية لانكشفت أقل شأناً مما تظهر به.

ثانياً: توزع قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية المستفيدة خلال الحقبة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)

قدّم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى سبعة عشر قطراً عربياً (منها فلسطين) استفادت من خدمات الصندوق، قروضاً بلغ مجموعها ١٠٠١ مليون دينار كويتي، أي ١,٠٠١ مليار دينار كويتي أو زهاء ٣,٣ مليار دولار أمريكي، خلال الحقبة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨، وذلك حسبما أوردت إدارة الصندوق في التقرير السنوي ١٩٨٨[٣].

احتل المغرب المرتبة الأولى من حيث الحصة القطرية التي نالها من القروض المقدمة من الصندوق خلال الحقبة المذكورة، فقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض

(٢) انظر ملخص وضع قروض الصندوق المقدمة إلى الدول الأعضاء خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)، محتسبة بملايين الدنانير الكويتية، في: المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٣) انظر: Arab Fund for Economic and Social Development, «Sectoral Distribution of Loans among Beneficiary Countries, 1974-1988,» in: Arab Fund for Economic and Social Development, *Annual Report, 1988* (Kuwait: The Fund, 1989), annex (3), table p. 49.

المقدمة خلال الحقبة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨ ١١٨,٤ مليون من الدنانير الكويتية، وبذا مثّل ١١,٨ بالمئة من مجموع ما قدم الصندوق من قروض إلى الأقطار العربية السبعة عشر المستفيدة.

واحتل **السودان المرتبة الثانية على مقربة من المغرب**، فقد نال من الصندوق العربي قروضاً بلغ مجموعها ١١٠ ملايين دينار كويتي، أو ما مثّل ١١,٠ بالمئة من مجموع قروض الصندوق للأقطار العربية المذكورة.

وجاءت سوريا في المرتبة الثالثة، إذ بلغ مجموع القروض الممنوحة لها من الصندوق خلال السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨ المذكورة مبلغ ٩٦ مليون دينار، أو ما شكّل ٩,٦ بالمئة من قيمة القروض الإجمالية الممنوحة للأقطار العربية المستفيدة.

احتلت الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالية) المرتبة الرابعة بنيلها ٩٣,٨ مليون دينار كويتي، أو ما ناهز ٩,٤ بالمئة من مجموع القروض الممنوحة من الصندوق العربي إلى الأقطار العربية السبعة عشر المستفيدة من قروضه.

احتل اليمن الديمقراطي (اليمن الجنوبية) المرتبة الخامسة، إذ نال من الصندوق العربي قروضاً بقيمة ٨٤,٥ مليون دينار كويتي، أي ما ناهز ٨,٤ بالمئة من مجمل قروض الصندوق إلى الأقطار العربية المستفيدة.

وحلّت الجزائر في المرتبة السادسة بمنحها قروضاً بقيمة ٧٥,٨ مليون دينار، أو ما يقرب من ٧,٦ بالمئة من القروض التي منحها الصندوق خلال الفترة المذكورة إلى الأقطار العربية السبعة عشر.

وقد نافست تونس الجزائر (بفتح الراء) **على المرتبة السادسة**، إذ بلغت قيمة القروض الممنوحة إلى تونس من الصندوق ٧٥ مليون دينار، أو ما يقرب من ٧,٥ بالمئة من مجمل القروض الممنوحة للأقطار العربية.

وحلّت مصر في المرتبة التالية بنيلها ٦٧,٩ مليون دينار من القروض، أو ما يناهز ٦,٨ بالمئة من مجمل القروض الممنوحة من الصندوق إلى الأقطار العربية السبعة عشر المستفيدة.

ونافس الأردن مصر بحصوله على ٦٧,٧ مليون دينار، أو زهاء ٦,٨ بالمئة من مجموع القروض المقدمة من الصندوق إلى الأقطار العربية السبعة عشر.

وتلته موريتانيا التي نالت ٦١,٧ مليون دينار كويتي، أي ما مثّل ٦,٢ بالمئة من مجموع القروض المقدمة إلى الأقطار العربية من الصندوق.

بعدها جاء **الصومال**، إذ نال ٤٠,٨ مليون دينار كويتي، مثّلت زهاء ٤,١ بالمئة فقط من مجمل القروض المقدمة إلى الأقطار العربية السبعة عشر.

وكاد **العراق** يحتل مرتبة الصومال، إذ نال (أي العراق) قروضاً بقيمة ٤٠,٤ مليون دينار، أو نحو ٤ بالمئة من مجمل القروض الممنوحة إلى الأقطار العربية المستفيدة.

أما **سلطنة عُمان** فقد نالت قروضاً بقيمة ٢٧,٠ مليون دينار كويتي، أو ٢,٧ بالمئة من القروض الممنوحة إلى كل الأقطار العربية السبعة عشر (المستفيدة).

ونالت **البحرين** قروضاً بقيمة ١٦,٥ مليون دينار كويتي، مثلث نحو ١,٦ بالمئة مما قدم الصندوق إلى الأقطار العربية السبعة عشر المستفيدة.

حصلت **جيبوتي** على قروض بقيمة ١١,٥ مليون دولار، أو ما زاد على ١,١ بالمئة من مجمل القروض المقدمة إلى الأقطار العربية الـ ١٧ المستفيدة.

بينما حصل **لبنان** على ١١,١ مليون دينار، أو أقل من ١,١ بالمئة من القروض الاجمالية، مع ملاحظة أن لبنان نفسه لم يحصل على أي قرض من الصندوق لدعم أي من قطاعات الزراعة والري والصناعة والتعدين والمياه والمجاري.

وجاءت **فلسطين** في المرتبة الأخيرة، حيث حصلت على قروض بقيمة ٣,٠ ملايين دينار أو ٠,٣ بالمئة من مجموع القروض المقدمة من الصندوق إلى الأقطار العربية السبعة عشر خلال الحقبة المذكورة. أما **المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والجماهيرية العربية الليبية**، فلم تتلق أية قروض من الصندوق خلال الحقبة المدروسة هنا.

يتضح العرض السابق لحجوم القروض المقدمة للأقطار العربية السبعة عشر المستفيدة خلال الحقبة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨ في الجدول رقم (٨ ـ ١).

ثالثاً: الصندوق العربي مؤسسة إنمائية تمويلية عربية يُعتزُّ بها، لكن أين هي قروضه من الموارد العربية المتاحة والآمال المعقودة والحاجات الكبيرة؟

١ ـ نلاحظ من الأرقام الرسمية أن أكبر مؤسسة عربية للإنماء والتمويل الإنمائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، قد قدمت إلى عشرين قطراً من أصل الأقطار العربية الثلاثة والعشرين، على امتداد أربعة عشر عاماً ما بلغ مجموعه ١٠٠١ مليون دينار كويتي، أي ١,٠٠١ مليار (أي مليار ومليون دينار كويتي)، ولكن هذا المبلغ على أهميته المطلقة لا يشكل إلا نزراً يسيراً من الموارد المالية العربية المتاحة، ومن الحاجات العربية الكبيرة الملحّة، ولا يحقّق إلا قسطاً هزيلاً من الآمال المعقودة على المؤسسات العربية بعامة، والإنمائية والتمويلية الإنمائية بخاصة، في تدوير أنصبة مرموقة من الأموال العربية وتعبئتها في الإنماء التكافلي والاندماج العربي.

إن القيمة المطلقة لمجمل القروض المقدمة من أكبر الصناديق الإنمائية التمويلية العربية إلى معظم الأقطار العربية، بل جلّ الأقطار العربية التي تعاني عجوزاً بنيوية من تحقيق التراكم وتمويل الاستثمار، تمثل في نظرنا قصوراً صارخاً في الإرادة السياسية عن توظيف الغايات المنشودة من الصندوق العربي والأهداف المرسومة له، كما تمثل قصوراً اقتصادياً عن ترجمتها العملية إلى سياسات دينامية مغذية للاستثمارات الضرورية الملحة بالمساهمة العالية الناشطة في تمويلها، إذ إن القروض التي وفّرها الصندوق العربي للأقطار العربية السبعة عشر لم تتجاوز معدلاً سنوياً مقداره ٧١,٥ مليون دينار كويتي (أو ٢٣٥,٩٥، أي زهاء ٢٣٦ مليون دولار أمريكي)، موزعة على سبعة عشر قطراً عربياً تعدّ أكثر من تسعين بالمئة من سكان الوطن العربي. ولو وضعنا جانباً التفاوت في السكان والموارد والبنية الاقتصادية والحاجات التمويلية بين هذه الأقطار العربية السبعة عشر، واحتسبنا المعدل القطري السنوي للقروض المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لوجدنا أنه معدل زاد قليلاً على ٤,٢٠ مليون دينار كويتي، أو ما فاق ١٣,٨٨ مليون دولار ليس إلا!

٢ ـ دون أن نغفل عن ضآلة القروض المقدمة خلال الحقبة المدروسة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨ إلى الأقطار العربية السبعة عشرة المستفيدة مجتمعة وهزال المعدل القطري المترتّب عليها، نلاحظ أن **هذه القروض قد توزّعت بين**:

(أ) **ستة أقطار عربية** مدرجة في قائمة **أقل البلدان نمواً** وهي السودان واليمن العربية[٤] (الشمالية) واليمن الديمقراطية (اليمن الجنوبية) وموريتانيا والصومال وجيبوتي، حيث نالت هذه المجموعة ٤٠٢,٣ مليون دينار كويتي أو ما قارب ٤٠,١٩ بالمئة من مجمل القروض المقدمة من الصندوق العربي إلى الأقطار العربية السبعة عشر، وبمعدل قطري سنوي مقداره ٤,٧٨٩ مليون دينار كويتي أو زهاء ١٥,٨٠٥ مليون دولار أمريكي، أي أن الحصة السنوية لكل من هذه الأقطار العربية (الأقل نمواً) لم تتجاوز بالمعدل الوسطي المبلغ الأخير، وهو نزر يسير.

(ب) ثم نميّز **مجموعة ثانية من الأقطار العربية المستفيدة** من قروض الصندوق العربي **تضم عشرة أقطار، ثلاثة منها في إقليم المغرب العربي وهي المغرب والجزائر وتونس، وثلاثة في مجلس التعاون العربي، وهي مصر والأردن والعراق، واثنان في مجلس التعاون الخليجي وهما البحرين وعمان، إضافة إلى سوريا ولبنان وفلسطين المحتلة.**

نلاحظ أن مجموعة الأقطار الأحد عشر هذه تتألف من قطرين مصدّرين تقليديين

(٤) تحولت اليمن العربية منذ أواخر عام ١٩٨٧ إلى قطر مصدر ثانوي للنفط.

للنفط ومنتمين إلى منظمة أوبك، هما الجزائر والعراق، ثم ثلاثة أقطار مصدّرة جديدة وثانوية للنفط هي مصر وسوريا وسلطنة عُمان، إضافة إلى قطر مصدّر سابق للنفط تحوّل إلى العجز النفطي وهو البحرين، وقطر يقترب بصعوبة متزايدة من الاكتفاء الذاتي من النفط وهو تونس، وقطرين يعانيان عجزاً نفطياً بنيوياً، هما المغرب والأردن، وأخيراً فلسطين المحتلة.

لو أخذنا معيار المديونية الخارجية لوجدنا أن هذه المجموعة الثانية تضم أقطاراً تعاني، في معظمها (المغرب والجزائر وتونس ومصر والعراق والأردن وسوريا وسلطنة عُمان، مع تميز أوضاع كل من لبنان وفلسطين المحتلة) أزمة المديونية الخارجية، بل إن أربعة أقطار من هذه المجموعة قد اضطرت إلى اعتماد برامج فرضها صندوق النقد الدولي (والمصرف الدولي) لمواجهة أزمة الدين الخارجي. وهذه الأقطار الأربعة هي المغرب وتونس ومصر والأردن، بينما تطبّق الجزائر، ومثلها العراق، برامج صندوق النقد الدولي المشار إليها وتنسجان على منوالها في تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدى كل منهما وتحت تأثير المفاوضات مع المصارف التجارية والدول الغربية الدائنة، وتلحق بهما سوريا من حيث تغييرها المتميز بالتدرج والبراغماتية معاً لسياستها الاقتصادية عبر ضغوط شديدة شبه علنية من المصرف الدولي، بينما يتذبذب الوضع المالي لسلطنة عُمان مع ميل متزايد إلى الاستقرار الإيجابي. أما البحرين فقد طورت دور استدراج الأموال الإقليمية في إطار «الوحدات المصرفية الخارجية»، على الرغم من هشاشة هذه السياسة في ظروف التدهور النفطي، وهجرة الأموال إلى الاقتصادات المتطورة، بينما يعاني لبنان دياجير الحرب الأهلية.

لو وضعنا جانباً هذه القروض المالية بين هذه الأقطار الأحد عشر المدرجة في هذه المجموعة الثانية، واحتسبنا نصيبها من القروض المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى الأقطار العربية خلال الحقبة الطويلة المدروسة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)، لوجدنا أن **مجموع القروض المقدمة إلى هذه الأقطار (من الصندوق العربي) قد بلغ ٥٠٣,٦ مليون دينار كويتي خلال الحقبة، وأن المعدل السنوي للقروض الممنوحة إليها مجتمعة قد ناهز ٣٥,٩٧ مليون دينار كويتي، وبذلك لم تتجاوز قيمة القروض التي قدمها الصندوق العربي إلى كل من هذه الأقطار وسطياً مبلغ ٣,٢٧ مليون دينار كويتي أو ١٩,٧٩ مليون دولار أمريكي.**

٣ ـ لكن هذا المعدل القطري الوسطي للقروض المقدمة من الصندوق العربي إلى أقطار هذه المجموعة المتميزة إجمالاً بتخلف اقتصادي أقل مما يميز أقل الأقطار العربية نمواً، أي مجموعة الأقطار العربية، يفوق المعدل القطري الوسطي للقروض المقدمة من الصندوق نفسه إلى هذه الأقطار الأخيرة التي سبق ذكرها، وهو ٤,٧٨٩ مليون دينار كويتي أو ١٥,٨٠٥ مليون دولار أمريكي، كما رأينا في ما تقدم. بيد أنه لا يمكن

للمقيِّم، اقتصادياً أكان أم سياسياً، أن يستنتج من مقارنة المعدَّلين المذكورين أن الصندوق العربي قد أعطى أولوية مبيّتة في منحه القروض إلى الأقطار العربية التي لا تدخل ضمن تصنيف أقل الأقطار نمواً، على تلك الاقطار العربية الأخرى التي تندرج فيه، ذلك أن هناك عوامل عدة متنوعة ومعقدة، **أولها** حجم السكان، **وثانيها** المتطلبات الاقتصادية، ومن ثم التمويلية لوفورات الحجم الكبير في المشاريع المعتمدة في الأقطار المتسعة السكان أو الموارد الطبيعية، ثم المشاركة القطرية مع الصندوق العربي في استكمال تمويل كل من القروض المعتمدة وخصوصية القطاعات الاقتصادية وعوامل أخرى تحتاج إلى استقصاء وتحليل، قد تدخلت متفاعلة في ما بينها لتؤثر باتجاه **تصوّر ما ناله كل من أقل الأقطار العربية نمواً بالمعدل السنوي عما ناله كل من الأقطار العربية المستفيدة الأخرى بالمعدل النظير. بيد أنه لا يمكن التغافل عن هذه المفارقة (بين مستوى النمو ومستوى الاقراض) في أداء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** خلال حقبة السنوات الطويلة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨، عند دراسة أولويات السياسة الإقراضية ودرجة المحافظة في إقرار القروض كما اعتمدها الصندوق، ومن أجل تقييم أدائه القومي الاقتصادي الإنمائي التمويلي وترجمته الفعلية للغايات والأهداف الموضوعة له. إنما قد يصح الاستنتاج، بصفة أولية، أن الصندوق لم ينطلق في منحه القروض إلى الأقطار العربية من لزوم منح «أقل الأقطار العربية نمواً» بالمتوسط قروضاً تفوق بقيمتها ما يمنح إلى الأقطار العربية المستفيدة الأخرى، دون أن نستهين بدلالة تخصيص الصندوق ما نسبته ٤٠,١٩ بالمئة من قروضه المقدمة إلى الأقطار العربية خلال الحقبة إلى أقل هذه الأقطار نمواً، كما بيّنا في ما تقدم.

رابعاً: التوزع القطاعي لقروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المقدمة إلى الأقطار العربية المستفيدة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)[٥]

قدّم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال الحقبة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨ قروضاً إلى سبعة عشر قطراً عربياً (منها فلسطين) بقيمة إجمالية مقدارها ١٠٠١ مليون دينار كويتي، أي ٣,٠٠٣ مليار دولار أمريكي.

كيف توزعت القروض المقدمة هذه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة على صعيد «المنطقة الاقتصادية» للأقطار العربية المستفيدة؟ بعبارة أخرى، ما هي الأولويات القطاعية التي يمكن استقراؤها من التوزع القطاعي للقروض، **باعتبارها أولويات**

(٥) انظر جدول توزيع قروض الصندوق على الأقطار المستفيدة بحسب القطاعات خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)، في: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، ص ٢٠.

تحققت عملياً في سياسة الاقراض المطبقة من الصندوق، وفي سياسات الاقتراض المعتمدة من الأقطار العربية المتوجهة إلى الصندوق بطلب القروض خلال الحقبة المدروسة هنا؟ أي أننا نسعى لاستنتاج أولويات قطاعية تحققت بوصفها تعبيراً عن أولويات مشتركة بين الصندوق وكل من الأقطار المستفيدة دون أن تكون بالضرورة من استراتيجيات وأولويات مسبقة مثبتة.

١ ـ استحوذ قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في مجال الأقطار العربية المستفيدة من القروض على مبلغ ٣٠٨,٤ مليون دينار، أو ما مثّل ٣٠,٨ بالمئة من مجمل القروض المقدمة من الصندوق. فكانت لهذا القطاع الأولوية على سائر القطاعات الاقتصادية في نيل قروض الصندوق.

٢ ـ احتل قطاع النقل المرتبة الثانية من حيث الاستفادة من قروض الصندوق إلى الأقطار العربية المستفيدة، إذ بلغت قيمة القروض الموجهة لتطوير قطاع النقل هذا مبلغ ٢٠١ مليون دينار أو ٥٢٠,١ بالمئة من مجمل القروض المقدمة إلى الأقطار العربية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي.

٣ ـ جاء قطاع الطاقة (الكهربائية والنفطية والغازية) في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المقدمة من الصندوق إلى الأقطار العربية المستفيدة، حيث بلغت قيمة القروض الموجهة إلى مشاريع الطاقة ١٨١,٨ مليون دينار أو ١٨,٢ بالمئة من قيمة القروض الإجمالية المقدمة إلى الأقطار المستفيدة.

٤ ـ احتل «قطاع» المياه والمجاري المرتبة الرابعة بتوجّه ١٢٧,٢ مليون دينار أو ١٢,٧ بالمئة من مجمل القروض المقدمة إلى الأقطار العربية المستفيدة إلى مشاريع تنمية هذا القطاع.

٥ ـ جاء قطاع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية مجملين في المرتبة الخامسة أو قبل الأخيرة من حيث قيمة القروض المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى الأقطار المستفيدة لتطوير قطاعاتها التعدينية (الاستخراجية) والصناعية التحويلية، حيث بلغت قيمة هذه القروض خلال الحقبة المدروسة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨) ٩٥,٤ مليون دينار كويتي أو ما يمثّل بالكاد ٩,٥ بالمئة من قيمة القروض الإجمالية المقدمة من الصندوق إلى الأقطار المستفيدة في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة.

٦ ـ أخيراً، حل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في المرتبة السادسة والأخيرة من حيث توزيع القروض المقدمة إلى الأقطار المستفيدة مجتمعة بين القطاعات الاقتصادية، إذ نال قطاع الاتصالات هذا قروضاً قيمتها ٦٦,٢ مليون دينار، أو ما يمثّل، أو يزيد قليلاً على ٦,٦ بالمئة، من القروض الاجمالية المقدمة.

٧ ـ فضلاً عما تقدم، هناك قطاعات أخرى غير محددة في الجدول الإحصائي

الوارد في تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لسنة ١٩٨٨، **قد نالت قروضاً منه بقيمة ٢١ مليون دينار، أو ما يناهز ٢,١ بالمئة من مجمل القروض المقدمة**. (راجع الجدول رقم (٨ ـ ٢)).

خامساً: الدلالات الاقتصادية لتوزيع القروض القطاعي والآفاق المطلبية للإقراض الإنمائي

نلاحظ من النمط القطاعي الذي ميّز توجيه الصندوق العربي للإنماء قروضه المختلفة ما يلي:

١ ـ إن التوجه الإقراضي للصندوق العربي هو توجه اقتصادي بحت، وإن توجهه الاجتماعي في الإقراض غير مباشر، أي أنه يتحقق نتيجة تمويل مشاريع اقتصادية لها نتائج اجتماعية إنمائية.

٢ ـ كان للقطاعات الارتكازية (النقل، والطاقة الأولية النفطية والغازية والثانوية الكهربائية، والمياه والمجاري، والاتصالات السلكية واللاسلكية) **الأولوية في تقديم القروض على القطاعات الانتاجية** (الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، والصناعة الاستخراجية والتحويلية)، إذ حظيت القطاعات الأولى بمبلغ ٥٧٦,٢ مليون دينار كويتي أو ٥٧,٦ بالمئة من مجمل القروض المقدمة، بينما نالت القطاعات الأخيرة (الانتاجية) ما مجموعه ٤٠٣,٨ مليون دينار كويتي، أي ٤٠,٣ بالمئة من مجمل القروض المقدمة إلى الأقطار العربية.

بعبارة أخرى، **لقد طغى الاهتمام بتطوير الهياكل والقطاعات الارتكازية (البنية الأساسية) على نشاط الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، مع اهتمام بارز من الصندوق بتطوير مشاريع لتنمية القطاعين الانتاجيين الزراعي والصناعي.

لئن كان التوجُّه في تقديم الصندوق العربي القروض إلى الأقطار العربية المستفيدة إلى تطوير القطاعات الارتكازية بالأولوية خلال الحقبة المنقضية ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨، أمراً ضرورياً ولا بد منه لتوفير البنية الأساسية الضرورية لتنشيط **عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، فإنه قد عزز الجهود التي بذلت في كل من الأقطار العربية** المستفيدة لتطوير القطاع الارتكازي وتنميته.

لكنه قد يكون مطلوباً قلب الأولوية الإقراضية لدى الصندوق خلال السنين المقبلة من القطاع الارتكازي إلى القطاعات الانتاجية، مع مواصلة الاهتمام بترقية القطاعات الارتكازية ولا بد.

٣ ـ داخل القطاعات الانتاجية حظيت قطاعات الزراعة في الأقطار العربية المستفيدة بأولوية بارزة على قطاعات الصناعة التحويلية والاستخراجية حيث نالت

الأولى ٣٠٨,٤ مليون دينار كويتي أو ما ناهز ٣٠,٨ بالمئة من مجمل القروض المقدمة، بينما لم تنل الأخيرة (الصناعة بفرعيها الأولي والتحويلي) سوى ٩٥,٤ مليون دينار أو ٩,٥ بالمئة من مجمل القروض المقدمة خلال الفترة. والواقع أن نصيب قطاعات الصناعة (الأولية والتحويلية معاً) لم يمثل إلا ما يزيد بالكاد على ٣٠,٨٩ بالمئة من نصيب القطاعات الزراعية (والحيوانية والسمكية).

إن إعطاء الأولوية المطلقة إلى قطاع الزراعة لا ينفصل عن تخلّف هذا القطاع أو ضموره أو ركوده في الأقطار العربية المستفيدة، في الوقت الذي يتكاثر سكان هذه الأقطار بمعدلات عالية ويتناقص الريفيون (المنتجون زراعياً) منهم مقابل تزايد الحضريين (المستهلكين زراعياً) وبمعدلات جد مرتفعة.

لكن تطوير الزراعة ذاتها يستوجب استثماراً مكثفاً ومتزايداً في فروع الصناعة المغذية لها، ولا سيما الميكانيكية وصناعات وسائل النقل وصناعات معدات الطاقة والصناعات البلاستيكية والمطاطية، وصناعات البناء، وصناعات معدات الاتصال، وصناعات الأسمدة الكيميائية والأسمدة العضوية، وصناعات أخرى عديدة. لذلك يكون النقد الموجه إلى التصنيع إجمالاً دفاعاً عن الإنماء الزراعي نقداً واهياً ومفتقراً إلى الدقة، ويطرح بديلاً منه نقد أولويات التصنيع ومحاوره الفرعية (ونقد أولويات تطوير الطاقة وأنماطه ومحاوره الفرعية). ولئن صح هذا الرأي، فإنه يكون مطلوباً توسيع الفهم السائد عن دور التصنيع وتعميقه وتدقيقه، بما يخدم تنمية قطاع الزراعة ذاته. ويصح هذا الاجتهاد على قطاعات النقل والطاقة والبناء (وقطاعات أخرى كالتعليم والتدريب والبحث والتطوير).

٤ ـ لا تميز احصاءات القروض المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى الأقطار العربية المستفيدة خلال السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨ إلى قطاعات الصناعة بين الصناعات الأولية (الاستخراجية أو التعدينية) والصناعات التحويلية، وأياً كان نصيب الصناعات الأولية والاستخراجية ونصيب الصناعات التحويلية في قروض الصندوق العربي للإنماء المقدمة خلال الفترة للصناعة في الأقطار العربية المستفيدة، فإن حصة الصناعة كنشاط تحويلي وانتاجي سلعي في القروض المذكورة هي أقل شأناً مما توحي به قيمة القروض المقدمة إلى قطاع الصناعة إجمالاً، ذلك أن القروض المقدمة من الصندوق الإنمائي العربي لتطوير الصناعات الأولية (الاستخراجية أو التعدينية) في الأقطار العربية المستفيدة لا تسفر عن زيادات في انتاج السلع الصناعية التحويلية القابلة للاستخدام في الزراعة أو النقل أو الطاقة أو الاتصالات. والحق أن إدراج الصناعات الأولية والصناعات التحويلية مجتمعة تحت بند الصناعة يعيق فهم دور الصناعة في الاستثمار والإنماء، وتقييم أهميتها وفوائدها في مساندة عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، واندماج القطاع الصناعي ذاته، ومدّه الوشائج والروابط بين القطاعات

الاقتصادية العربية المختلفة، وتعزيزه الاعتماد الذاتي الانتاجي والاقتصادي العام. ونحن نواجه هذا التقويم الإحصائي المركّب للصناعة في العديد من الاحصاءات الصناعية والاقتصادية العربية القطرية والإقليمية والدولية. لكن **تنمية الصناعات الأولية (الاستخراجية) تتميز من تنمية الصناعات التحويلية بحيث يمكن اعتبار تنمية الأولى في جوانب ومناح عديدة معيقة لتنمية الثانية ومناقضة لها، في ظل محدودية الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع الصناعة إجمالاً. بل إنه من وجهة النظر الصناعية البحتة، تتماثل الصناعة الأولية (الاستخراجية) مع الإنتاج الأولي الزراعي، فكلاهما يوفر موارد أولية أو أساسية للصناعة التحويلية المنتجة للسلع القابلة للاستخدام المباشر في حالة الزراعة، والمباشر والوسيط في حالة الصناعة؛** وعن هذه وتلك (الصناعة الأولية الاستخراجية والزراعة) تتميز الصناعة التحويلية وظيفة وقدرة وتأثيراً في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٥ ـ إن مفهوم الصناعة التحويلية ذاته، كما هو وارد في بيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عن توزع القروض المقدمة بحسب القطاعات الاقتصادية، مفهوم عريض واسع الطيف من الصناعات التحويلية المتباينة الخصوصيات والمواقع الإنتاجية والتخصص السلعي والفعل الدمجي الصناعي والاقتصادي القطري والإقليمي.

إن التقدم المحسوس الذي تحقَّق في الصناعات الارتكازية يفسح المجال أمام تعميق التصنيع العربي وتوسيعه وزيادة تنوّعه، بينما يستدعي التقدم المحسوس الذي تحقق في صناعات التحويل الأساسي والوسيط المعدنية (الحديد والصلب والألومنيوم والبتروكيميائيات) مضاعفة الاستثمار الإنمائي في الصناعات التحويلية شبه النهائية والنهائية، التجهيزية منها والاستهلاكية. كذلك فإن التقدم المحسوس الذي تحقق في قطاع النقل وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية يستوجب تطوير صناعات وسائل النقل ويسهله، وتأسيس، أو تطوير، صناعات أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية. هذا فضلاً عن موجبات تطوير الصناعات التحويلية المغذية للقطاع الزراعي (والسكن والكساء) بالتلازم مع تنمية الزراعة (والسكن والكساء)، أي أن الآفاق الصناعية والاقتصادية هي، تحديداً، آفاق توسيع النشاط التحويلي وتنويعه وتعميقه ومكاملته، ومثل هذه الآفاق تهم القائمين على الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ولا شك، وتفترض مضاعفة حصة الصناعة، والتحويلية منها تحديداً، في القروض الإنمائية التي سيقدّمها هذا الصندوق إلى الأقطار العربية خلال العقد الحالي، بل العقد القادم، باكورة القرن الحادي والعشرين. بيد أن الحاجات الكبرى البارزة لمنح الصناعة موقعاً متميزاً ضمن أولويات الإقراض الإنمائي العربي التضامني لا تنفي حاجات مواصلة الاهتمام بالزراعة وبالقطاعات الارتكازية، حيث

إن التقدم المحرز فيها يبقى دون المتطلبات الحالية، فكيف بالنسبة إلى المتطلبات المستجدة والمستقبلية؟

خاتمة: مقترح أولي بتطوير العمل الإقراضي الإنمائي العربي المشترك إلى قطاع مضاعف الموارد متمايز التخصصات والأدوار والمؤسسات

جسّد تأسيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في نهاية عام ١٩٧١ ومباشرته أعماله في بداية عام ١٩٧٤ انطلاقة العمل الإقراضي الإنمائي العربي المتعدّد الأطراف بالاستناد إلى مؤسسة تمويلية إنمائية قومية مشتركة.

توجّه نشاط هذه المؤسسة خلال السنوات الطويلة التي انقضت على بدئها أعمالها، إلى قطاعات الاقتصاد ومرافقه الارتكازية المختلفة موزّعة في أكثرية مطلقة من الأقطار العربية. **كان هذا التوجه متباين القطاعات محدداً بعدد من العوامل، لعل من أهمها حجم الموارد المالية المتاحة للإقراض الإنمائي وتخلّف العديد من القطاعات الاقتصادية وحداثة التمويل الإنمائي العربي المشترك ومستويات تطور الصناعة والقطاعات والمرافق التي تعتمد على المخرجات الصناعية (Industrial Output) من أجل نموها وتطورها، هذا فضلاً عن أزمتي النمو والمديونية الخارجية، والعوامل السياسية.**

لكن تقدماً محسوساً تحقّق في إرساء القطاعات الارتكازية بالمقارنة مع ما كانت عليه هذه القطاعات في الأقطار العربية في مطلع السنوات السبعين، دون أن يشمل هذا التقدم الأقطار العربية قاطبة، بينما يؤدي تزايد السكان بوتائر عالية وارتفاع معدلات التحضر (معدلات نمو السكان الحضريين) وتراجع نسب السكان الريفيين وتوسع قطاعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وإرساء صناعات للتحويل الأولي أو المجتزأ، إلى بروز حاجات متزايدة الوضوح والإلحاح تتلخص في مضاعفة الموارد المالية المخصصة للاستثمار الإنمائي، واتضاح بلوغ المشاريع الاستثمارية وعملية التنمية الاقتصادية الإجمالية عتبة صناعية لا يمكن، ولن يمكن، تجاوزها إلا بتكثيف الاستثمار الصناعي بما يمكن من التوسع الرأسي أو العمودي في القطاع الزراعي عبر تصنيع مدخلاته وتطوير تقاناته الإنتاجية، وتصنيع وسائط النقل وتصنيع معدات إنتاج الطاقة ومعدات استهلاكها، وتصنيع أجهزة الاتصالات اللاسلكية فضلاً عن تلك السلكية، وتعميق الدور التحويلي في قطاع الصناعة ذاته وتنويع فروع هذا القطاع واستكمال المراحل أو الحلقات الإنتاجية في أهمها، إن لم يكن في كلها، وتطوير البحث الأساسي والبحث التطبيقي والبحث والتطوير والتدريب وإعادة التأهيل في فروع عديدة من الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات والصحة، وسط تحديات التنسيق والتكامل بين المجموعات الإقليمية والأقطار العربية، وتحدّيات أخرى خارجية

المصدر، خطيرة الشأن السياسي والاقتصادي والصناعي والتقاني والعلمي والغذائي، تتمثل في استقطاب قلّة من القوى السياسية والاقتصادية العظمى عمليات التجديد الثوري في العلوم والتقانة والصناعة والزراعة والإعلام والعلاقات الدولية. وبكلمة، ميل القوة التفاوضية العربية إلى التآكل والتهدد الخطير في المدى الطويل، بينما يبرز في المديين القصير والمتوسط اتجاه واضح لمضاعفة دور القطاع المحلي الخاص في النشاط الصناعي والإنتاجي إجمالاً، وفي العملية الاقتصادية كلها داخل المنطقة العربية، الأمر الذي يستدعي ضمان مساهمته مساهمة فعالة في جهود التنمية.

إزاء هذه المستجدات المترتبة على التطور المتحقق في المنطقة العربية في بعض أقطارها، والمفروضة من الخارج في بعضها الآخر، يكون مطلوباً، بتقديرنا، تطوير النشاط التحويلي الإنمائي عبر القروض المقدمة في القطاع العربي التكافلي المشترك، تطويراً محدد الأهداف الشاملة والقطاعية، إضافة إلى ما سبق وحُدّد من أغراض ومهام. وهذا التطوير الملحّ يستوجب توفير موارد مضاعفة للإقراض الإنمائي، كما يستوجب ممايزة مؤسسية بحسب الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية، من الوجهة الإنمائية التكاملية العربية، وترقية علمية وتقانية وإدارية ـ إنتاجية (إلى جانب ترقية الموارد كماً، وتطوير توزعها قطاعياً)، وكل هذه تفرضه حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية في الحقبة العربية والعالمية التي ندخلها حالياً.

إننا نرى ضرورة تطوير منظومة متكاملة المقوّمات المؤسسية للعمل التمويلي الإنمائي العربي المشترك، على أن يتم هذا التطوير بصورة تدريجية وتراكمية لتسهيل عمليات التغيير الهيكلي والمؤسسي لأطر العمل الحالية من جهة، وتحقيق التراكم المطلوب في الموارد البشرية والفنية والمالية من جهة أخرى.

إننا نقترح **تأسيس صندوق عربي للإنماء الصناعي**، تحديداً، تكون وظيفته توفير مصادر الاستثمار للمشاريع الصناعية التحويلية العربية، وبخاصة منها التكاملية، وتجهيز دراسات استقصاء فرص الاستثمار وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية، وترقية المشاريع الاستثمارية المدعمة بدراسات الجدوى النهائية، وذلك بالاستناد إلى دراسات تحديد الفروع والمراحل والصناعات والمنتجات الصناعية المتصفة بالأولوية، ودراسات تحديد التقانات (التكنولوجيا) الإنتاجية والتسويقية، والإشراف، أو المشاركة في الإشراف، على تنفيذ المشاريع وعلى تجريبها وتشغيلها الأولي عند الطلب، ودراسات تحديد المنتجات المتّصفة بالأولوية وتحديد مواصفاتها واختيار طرائقها الإنتاجية، ودراسة الأسواق العربية القطرية منها، والإقليمية، والأقاليمية، ودراسة الأسواق الدولية ورصدها، وتحليل القوى الفاعلة فيها، وتقويم استراتيجياتها وأهدافها وأساليب عملها، كل ذلك في قطاع الصناعات التحويلية، تحديداً.

بصورة مترافقة مع هذا الاقتراح، **ندعو إلى تطوير المنظمة العربية للتنمية**

الصناعية والتعدين وترقيتها إلى هيئة عربية للتصنيع تشمل صلاحياتها قطاعات الصناعة كافة، وتتحدد فيها أولويات متميزة واستراتيجيات متمايزة وبرامج متمايزة في كل من الصناعة التعدينية والصناعة التحويلية وفي قطاع التقانة الصناعية، وقطاع الإعلاميات الصناعية.

والحق أننا لا نطرح مقترحاً جديداً لأول مرة، وإنما سبق لنا أن صُغناه في مذكرة بتكليف من أمين الصناعات الاستراتيجية في الجماهيرية الليبية، إذ كان هو قد دعانا لإعداد مقترحين حول تأسيس هيئة عربية للاستثمار الصناعي وهيئة عربية للتصنيع، جرى بحثهما خلال الاجتماع الأخير لمجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية في حزيران/ يونيو ١٩٩٠. من جهة ثانية، نقترح تأسيس صندوق عربي للإنماء الزراعي والريفي، على أن توفر له مصادر استثمارية للمشاريع الزراعية والمشاريع الخاصة بتنمية الثروة الحيوانية والثروة السمكية واستغلالهما الاقتصادي، والمشاريع الزراعية المعتمدة على تقانات حيوية (جينية) مختصة بالهندسة الوراثية في مجالات الزراعة والتكاثر النباتي والحيواني وفق خيارات مدروسة وأولويات مقبولة، وللقيام بمهام استقصاء فرص الاستثمار الزراعي وإعداد دراسات الجدوى الأولية والنهائية وترقية المشاريع الاستثمارية وتنفيذها أو المشاركة في تنفيذها وتشغيلها التجريبي، ودراسة الأسواق العربية والدولية ذات الدلالة، وتقويم أولويات الزراعة المعتمدة حالياً، واقتراح تطويرها بما يعزز إمكانات الاعتماد الغذائي الذاتي العربي، وترقية أنماط الغذاء في المجتمعات العربية، وتطوير استخدامات الطاقات المتجددة الريفية في الزراعة، وتجديد التقانات المستخدمة في الزراعة، وتأصيل المزيد منها.

وندعو بصورة مترافقة مع هذا الاقتراح الثاني، إلى **تطوير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى هيئة عربية للزراعة والغذاء** تشمل صلاحياتها قطاعات الزراعة التقليدية (وتربية الحيوان والثروة السمكية)، وقطاعات الزراعة المعتمدة على تقانات الهندسة الوراثية (الجينية) وتقانات الإكثار الحيواني الجديدة، والبحث الأساسي والبحث التطبيقي، والبحث والتطوير في المجال الزراعي (والحيواني والسمكي)، وإلى تعاون الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أو الصناديق الإنمائية التخصصية المناسبة لإسناد التطوير المذكور تمويلياً.

ندعو ثالثاً، وأخيراً، إلى أن توضع استراتيجيا عربية مشتركة لتطوير منظومة متكاملة من الصناديق والمؤسسات التمويلية الإنمائية التكافلية، المتمايزة الاختصاصات والأنشطة القطاعية، ليكون الصندوق العربي للإنماء الصناعي والصندوق العربي للإنماء الزراعي عنصرين رئيسين من العناصر المكونة للمنظومة. في هذا الإطار، نقترح تكليف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي بمهمة إعداد الاستراتيجيا المقترحة (في حال اعتمادها مبدئياً)، كما نقترح أن يضطلع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

والاجتماعي مستقبلاً بمسؤولية تطوير هذه المنظومة المقترحة وإدارتها، بحكم ما يتمتع به هذا الصندوق من خبرات وكفاءات فنية، وتجربة مهنية غنية متنوعة القطاعات، ومكانة سياسية وتاريخية، إضافة إلى طبيعته القومية الإنمائية.

الجدول رقم (٨ ـ ١)

توزيع قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على الأقطار العربية السبعة عشر المستفيدة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨

(مليون دينار كويتي)

القطر المستفيد	مجموع القروض	النسبة المئوية
المغرب	١١٨,٤	١١,٨
السودان	١١٠,٠	١١,٠
سوريا	٩٦,٠	٩,٦
اليمن العربية (الشمالية)	٩٣,٨	٩,٤
اليمن الديمقراطية (الجنوبية)	٨٤,٥	٨,٤
الجزائر	٧٥,٨	٧,٦
تونس	٧٥,٠	٧,٥
مصر	٦٧,٩	٦,٨
الأردن	٦٧,٧	٦,٨
موريتانيا	٦١,٧	٦,٢
الصومال	٤٠,٨	٤,١
العراق	٤٠,٤	٤,٠
سلطنة عُمان	٢٧,٠	٢,٧
البحرين	١٦,٥	١,٦
جيبوتي	١١,٥	١,١
لبنان	١١,١	١,١
فلسطين	٣,٠	٠,٣
المجموع: ١٧ قطر مستفيد	١٠٠١,٠	١٠٠

المصدر: انظر توزيع قروض الصندوق على الأقطار المستفيدة بحسب القطاعات خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)، في: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي، ١٩٨٨ (الكويت: الصندوق، ١٩٨٩)، جدول ص ٤٧.

يبين الجدول رقم (٨ ـ ٢) توزُّع القروض المقدمة من الصندوق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأقطار العربية المستفيدة.

الجدول رقم (٨ ـ ٢)
توزيع قروض الصندوق على الأقطار المستفيدة
بحسب القطاعات خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)
(مليون دينار كويتي وبالنسبة المئوية)

القطر المستفيدة	القطاع الارتكازي (صناعات البنية الأساسية)				القطاعات الإنتاجية		أخرى
	قطاع النقل	الاتصالات السلكية واللاسلكية	الطاقة النفط والغاز والكهرباء	المياه والمجاري	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	الصناعة و التعدين	
الأردن	١٤,٦	٦,٠	٢٣,٩	٢,٨	١٥,٠	٥,٠	٠,٤
تونس	١٤,٨	٤,٧	٦,٠	٧,٩	٣٤,٠	٧,٠	٠,٦
الجزائر	١٨,٠	٧,٨	-	١٧,٠	٢٣,٣	-	٩,٧
السودان	٢٣,٦	٧,٧	٨,٥	١٤,٣	٢٤,٥	٢١,٤	-
العراق	-	٥,٠	-	-	٢٦,٩	٨,٠	٠,٥
سوريا	٢٣,٠	٤,٧	٢١,٥	٢٠,٠	٢٢,١	٤,١	٠,٦
مصر	١٢,٠	-	١٢,٠	١٨,٠	-	٢٥,٩	-
اليمن العربية	٢٠,٨	١,٤	٢٤,٥	١٧,٧	١٧,٦	-	٠,٨
لبنان	٥,٠	-	٦,٠	-	-	-	-
المغرب	-	٤,٠	-	١,٣	١٠٣,٥	٩,٠	٠,٦
اليمن الديمقراطية	٢٤,١	٢,٥	٢١,٤	١٦,٨	١٧,٤	-	٥,٣
البحرين	٥,٥	٦,٠	٥,٠	-	-	-	-
الصومال	١٦,٥	٢,٩	٦,٨	٥,٠	٩,٦	-	-
موريتانيا	١١,٦	٦,١	١٨,٢	٠,٤	٦,٦	١٤,٣	٤,٥
سلطنة عُمان	-	٣,٠	١٥,٠	٦,٠	٣,٠	-	-
جيبوتي	١,٥	٤,٤	٢,٠	-	١,٩	٠,٧	-
فلسطين	-	-	-	-	٣,٠	-	-
مجموع الأقطار المستفيدة	٢٠١,٠	٦٦,٢	١٨١,٨	١٠٨,٢	٣٠٨,٤	٩٥,٤	١,٠
النسبة المئوية	٢٠,١	٦,٦	١٨,٢	١٢,٧	٣٠,٨	٩,٥	

المصدر: انظر توزيع قروض الصندوق على الأقطار المستفيدة بحسب القطاعات خلال الفترة (١٩٧٤ـ ١٩٨٨)، في: المصدر نفسه، ص ٤٧.

الفصل التاسع

أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك(*)

خالد تحسين علي(**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٣ (أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ٩٩ ـ ١١٠، وهي في الأصل ورقة قدمت إلى: الحلقة النقاشية العاشرة تحت عنوان: «العمل الاقتصادي العربي المشترك: واقعه، مشكلاته، آفاقه»، التي نظمها المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ـ نيسان/ابريل ١٩٨٧.

(**) المستشار الإقليمي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ الاسكوا.

نلاحظ من عنوان هذه الدراسة أن عليها معالجة موضوعين: **أولهما** تعريف أزمة الغذاء في الوطن العربي لكي توفر خلفية ضرورية للموضوع الثاني منها، وهو مراجعة الجهود العربية المشتركة تجاه هذه الأزمة وتقويمها. وحكاية كل منهما حكاية طويلة مر عليها، منذ أطلت علينا أزمة الغذاء بأبعادها الحالية في النصف الأول من عقد السبعينيات، قرابة خمسة عشر عاماً. وهي ليست طويلة فحسب، ولكنها متعددة الجوانب ومتشعبة الأطراف أيضاً، تختلف في حدتها، بالمقاييس الكمية، وفي طبيعتها، بالمعايير النوعية، اختلافاً كبيراً من قطر إلى آخر. كما تختلف إمكانات الأقطار ومواردها الطبيعية والاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية والسياسية، وبالتالي قدراتها الحقيقية على إحداث معالجات فعالة لهذه المشكلة. كما أن أبعادها اتسعت لتشمل عدداً كبيراً من السلع، أغلبها سلع غذاء أساسية وأهمها سلع يكاد يحتكر تجارتها العالمية عدد قليل من بلدان الفائض الغذائي، الأمر الذي أدى إلى أن تأخذ هذه الأزمة، إضافة إلى تبعاتها الاقتصادية، أبعاداً أمنية وسياسية تحمل بين طياتها مخاطر حقيقية لا تغيب عن الأذهان.

السبب المباشر لأزمة الغذاء العربي، كما هو واضح، هو الفارق بين وتائر نمو الطلب ونمو الإنتاج الزراعي المحلي، الذي أخذ يتنامى منذ النصف الأول لعقد السبعينيات واستمر حتى منتصف هذا العقد. فخلال عقد السبعينيات حقق الإنتاج الزراعي على مستوى الوطن العربي ككل نمواً بمتوسط ١,٨ بالمئة سنوياً، بينما نما الطلب بمتوسط ٤,٦ بالمئة سنوياً، أي بفارق ٢,٨ بالمئة. وفي السنوات العشر الحرجة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤، ورغم تحسن أداء القطاع الزراعي، حيث حقق نمواً بمتوسط ٢,٥ بالمئة سنوياً، فإن وتائر نمو الطلب قفزت إلى ٦ بالمئة سنوياً، أي بفارق ٣,٥ بالمئة. وتشير المعلومات المتوافرة إلى حصول بعض الانفراج في حدة هذه الأزمة خلال العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦ كما سنأتي على ذكره لاحقاً.

نتيجة لهذا الفارق الكبير بين مستويات نمو الإنتاج ونمو الطلب اختل الميزان التجاري للسلع الزراعية اختلالاً خطيراً، ففي مطلع العقد الماضي كانت هنالك حالة

تقرب من الاعتماد الذاتي الكامل في الإنتاج الزراعي على مستوى الوطن العربي ككل (مع فوارق كبيرة بطبيعة الحال بين الأقطار)، تمثلت بحالة تقرب من التوازن بين عوائد الصادرات، التي كانت تمثل بحدود ٩٠ ـ ٩٥ بالمئة من تكاليف الواردات الزراعية، وكان الفارق بين الاثنين لا يتجاوز كثيراً الـ ١٠٠ مليون دولار (١٨٠٠ مليون دولار للصادرات و١٩٠٠ مليون دولار للواردات). وفي عام ١٩٨٤ وصلت كلفة الواردات الزراعية إلى أكثر من ٢٢ مليار دولار، أي أنها تضاعفت ١٢ مرة، بينما لم تتجاوز الزيادة في عوائد الصادرات ٦٠ بالمئة (من ١,٨ إلى ٢,٩ مليار دولار). وتدنت بذلك نسبتها إلى الواردات من ٩٥ بالمئة إلى ١٣ بالمئة فقط. وفي السنوات العشر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ فقد زاد حجم الواردات من ٢٢ إلى ٦٢ مليون طن، بينما بقيت مقادير الصادرات على ما كانت عليه بحدود ٧,٨ مليون طن.

وفي هذا السياق أصبحت جميع الأقطار العربية، باستثناء قطر واحد هو السودان، مستوردة صافية للمنتوجات الزراعية، بينما كان الميزان التجاري لهذه السلع حتى أوائل العقد الماضي في مصلحة ستة أقطار هي، إضافة إلى السودان، مصر والمغرب والصومال وموريتانيا وسوريا. ومما يزيد من خطورة هذه التطورات، أن هذه الواردات أصبحت تمثل أعباءً ثقيلة على اقتصادات عدد غير قليل من الأقطار؛ على سبيل المثال تجاوزت تكلفتها إجمالي حصيلة الصادرات السلعية، في عام ١٩٨٤، في كل من مصر واليمن العربية، واقتربت منها كثيراً في كل من الأردن والصومال، وأصبحت تمثل ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة منها في معظم الأقطار الأخرى غير الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط، وحتى في هذه الأخيرة وعلى الرغم من الكثافة السكانية الخفيفة فيها وضخامة عوائد الصادرات، أصبحت وارداتها الزراعية تستهلك بين ١٠ و١٤ بالمئة من هذه العوائد.

ولقد أصبح الوطن العربي نتيجة لهذه التطورات أكثر مناطق العالم الرئيسية اعتماداً على مصادر الغذاء الأجنبية، إذ إن مستوى الاكتفاء الذاتي الإجمالي في الوطن العربي تدنى حتى بلغ ٦٠ بالمئة فقط في عام ١٩٨٤. أعلى هذه المستويات توجد في السودان (١١٢ بالمئة) ثم في سوريا وتونس والمغرب والصومال (بين ٧٥ و٩٥ بالمئة)، وتهبط إلى أدنى مستوياتها في الأردن وفي بعض أقطار الخليج العربي (بين ١٠ و٢٠ بالمئة)، وتقع بقية الأقطار في نسبة اكتفائها الذاتي بين المجموعتين الأخريين. وقد بلغ متوسط كلفة صافي الواردات الزراعية (بعد تنزيل عوائد الصادرات الزراعية) للفرد بين السكان العرب ١٠٢ دولار في عام ١٩٨٤، ووصل إلى ٤٥٠ دولاراً في الأقطار النفطية الستة ذات الدخل المرتفع. وللمقابلة نجد أن هذا الرقم كان بحدود ٦٨ دولاراً لقارة أوروبا، و١٠ دولارات لافريقيا، و١٦ دولاراً لآسيا، وصفراً (أي تساوي الواردات مع الصادرات) للعالم النامي ككل، بينما سجلت تجارة هذه السلع فائضاً في كل من أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وفي أوقيانيا، حيث بلغ الفائض

في هذه الأخيرة ٥٠٠ دولار للفرد من السكان.

كما أن خطورة هذا الوضع لا تقتصر على التبعات المالية، إذ إن معظم الواردات الزراعية العربية هي سلع غذائية أساسية كالقمح والسكر والزيوت النباتية والمنتوجات الحيوانية الغذائية، على عكس الصادرات الزراعية العربية التي يسودها القطن والفواكه والخضر ومنتوجاتها، كما سأوضح في الجدول رقم (٩ ـ ١):

الجدول رقم (٩ ـ ١)

نسبة الاكتفاء الذاتي (بالمئة) والواردات الزراعية العربية (مليون طن)

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)		صافي الواردات (مليون طن)
	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٨٤
الحبوب	٧٠	٤٦	٣٠,٤
القمح	٤٨	٣٤	١٩,٦
الشعير	٩٢	٤٦	٥,٤
الذرة البيضاء والدخن	١٠٠	١٠٠	ـ
الذرة الصفراء	٨٠	٥٠	٤,١
الأرز	٨٢	٥٦	١,٩
السكر	٣٢	٣١	٤,١
الفواكه والخضار	١٠٤	٩٥	١,٥
الزيوت والمحاصيل الزيتية	٦٠	٣٨	١,٦
القطن	١٩٠	١٧٨	(٠,١)
اللحوم	٨٤	٧٠	١,٣
الألبان (معادل الحليب)	٧٠	٥٣	ـ
البيض	٨٨	٨١	٠,٢

أولاً: الاكتفاء الذاتي

يجدر بنا التوقف هنا بعض الوقت عند الحديث عن الاكتفاء الذاتي، إذ يلاحظ أن المعايير المستخدمة لقياسه تستند إلى مستوى الاستهلاك الحالي. وهذا المستوى كما هو معروف، يختلف اختلافاً شاسعاً بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة. ففي مجموعة الأقطار العربية الستة ذات الدخل المرتفع (الذي بلغ فيها متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ١٠,٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٤، وهي ليبيا والكويت والسعودية وقطر والإمارات وعُمان، وتراوح من ٧٠٠٠ إلى ٢٢,٠٠٠ دولار) بلغ متوسط قيمة الطلب الفردي على المنتوجات الزراعية في ذلك العام حوالى ٧٠٠ دولار، بينما كان بحدود ٣٠٠ دولار للأقطار ذات الدخل المتوسط (وهي الأقطار الثمانية: الجزائر

وتونس وجيبوتي والعراق والبحرين والأردن وسوريا ولبنان، إذ بلغ متوسط الدخل الفردي فيها ٢٠٠٠ دولار وتراوح بين ١٠٠٠ و٣٠٠٠ دولار تقريباً). وتدنت قيمة الطلب الفردي على المنتوجات الزراعية في مجموعة الأقطار ذات الدخل المنخفض إلى حوالى ١٦٠ دولاراً فقط (وهي الأقطار السبعة: المغرب والسودان واليمن العربية واليمن الديمقراطية والصومال وموريتانيا ومصر، حيث بلغ متوسط الدخل ٥٣٠ دولاراً وتراوح بين ٣٣٥ و٧٠٠ دولار).

من ذلك يتضح أن مصطلح الاكتفاء الذاتي المتعارف عليه لا يمثل بأية حال الاكتفاء الحقيقي وبخاصة في الأقطار الأكثر فقراً، إذ إنه لا يعدو أن يكون، في هذه الأقطار، نسبة قيمة الإنتاج إلى قيمة الاستهلاك الذي تحدّه كثيراً القوة الشرائية للأفراد والقوة الشرائية لاقتصادات هذه الأقطار للمنتوجات الزراعية من الأسواق الخارجية. وتبدو هذه الحقيقة بجلاء تام عند معرفة أن قيمة الاستهلاك الفردي تراوح بين حوالى ١٠٠ دولار في أحد الأقطار العربية الفقيرة و٩٠٠ دولار في عدد من الأقطار العربية الغنية.

ولهذه الحقيقة مدلولات مستقبلية مهمة، إذ إنه سيترتب بالضرورة على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الفقيرة والمتخلفة تزايد كبير وسريع في مستويات الطلب الفردي على الغذاء وعلى السلع الزراعية الأخرى، من حيث المقادير وكذلك من حيث النوع. ولو فرضنا، استناداً إلى ذلك، أن مستوى الـ ٧٠٠ دولار للطلب الفردي الحالي في مجموعة الأقطار ذات الدخل المرتفع ينطوي على شيء من البذخ والإسراف، وأن مستوى الـ ٥٠٠ دولار يحقق اكتفاءً ذاتياً مناسباً، فإن النسبة الحالية للاكتفاء الذاتي العربي ستتدنى من ٦٠ بالمئة إلى ٣٢ بالمئة فقط؛ وفي مجموعة الأقطار ذات الدخل المتوسط من ٦٨ بالمئة إلى ٤٢ بالمئة؛ وفي مجموعة الأقطار ذات الدخل المنخفض، وهنا تكمن المشكلة العظمى، من ٧٥ بالمئة إلى ٢٣ بالمئة فقط.

وهذا ما يشير بوضوح إلى أن مسألة الأمن الغذائي العربي لا تنطوي، ولا يجب أو يمكن أن تنطوي، على معالجة الفجوة الغذائية الحالية، إذ إن ذلك هو نصف الحل أو حتى أقل من ذلك. وإنما عليها أيضاً وهذه مهمة كبيرة أخرى، أن تعالج هذه الفجوة في مستويات الطلب الأعلى بكثير الذي سيتمخض عنه المستقبل في الأقطار الفقيرة، وهو ما يجب أن تهدف إليه، ربما قبل غيره من المهام، جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، إذ إن تحقيق هذا الهدف ما هو في محصلته النهائية إلاّ تعبير مجسد للمعالجة الفاعلة لمعظم مظاهر الفقر والتخلف في الوطن العربي.

وحتى تستكمل الصورة العامة لأزمة الغذاء لا بد بعد هذا الوصف الموجز لها من أن نمرّ مروراً سريعاً على مسبباتها. وهي تكمن في اجتماع عدد من العوامل المؤدية إلى زيادة الطلب، لم تجتمع بهذا القدر وبهذا الزخم في أي وقت آخر، في الوقت الذي لم يصاحبها، لا على المستوى القطري ولا على المستوى القومي،

اهتمامات وجهود موازية لزيادة الإنتاج، وبخاصة أن عوامل زيادة الطلب قد تفاقم أثرها في مرحلة زمنية قصيرة للغاية، نسبة إلى الوقت الأطول بكثير الذي يتطلبه تحقيق مستويات نمو عالية في الإنتاج الزراعي.

١ ـ عوامل نمو الطلب

أهم العوامل الكامنة وراء تعاظم نمو الطلب هي:

أ ـ معدلات نمو السكان المرتفعة التي لم يقل متوسطها خلال الفترة التي نحن بصددها عن ٣ بالمئة سنوياً، والتي تجاوزت هذه النسبة بكثير في عدد من الأقطار وبخاصة الأقطار الطالبة للعمالة الأجنبية.

ب ـ الارتفاع الكبير في مستويات الدخول عموماً، وفي الأقطار النفطية على وجه الخصوص، وما تبعه من ارتفاع سريع في الاستهلاك الفردي وتغير في النمط الغذائي باتجاه السلع الأعلى سعراً.

ج ـ الهجرة من الريف إلى الحضر في داخل القطر، ومن عدد منها إلى الأقطار الطالبة للعمالة، الأمر الذي أدى إلى تزايد سريع في سكان الحواضر وحرمان القطاع الزراعي من نسبة ليست بالقليلة من العمالة الزراعية الشابة والماهرة.

د ـ رافق ذلك كله قفزة سريعة في أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ بلغت في المتوسط حدود ١٠٠ بالمئة واستمرت بعد ذلك في الارتفاع التدريجي، عموماً، حتى بلغت ذروتها في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، حيث ما لبثت بعدها أن مالت إلى الانخفاض.

هـ ـ بسبب الإهمال النسبي للقطاع الزراعي في المراحل الأولى لظهور هذه الأزمة، إما بسبب عدم الإدراك الكامل بأبعادها وتطوراتها المستقبلية، أو لمحدودية قدرة معظم الأقطار ذات الإمكانات الزراعية غير المستغلة أو الضعيفة الاستغلال على توفير المتطلبات الكثيرة لتحقيق مستويات النمو الأعلى بكثير التي تتطلبها مواجهة هذه الأزمة.

و ـ هذا كما أن الاهتمام الذي شهده القطاع الزراعي بعدئذ وعندما تفاقمت أزمة الغذاء، على الرغم من قصوره، فهو مع ذلك لم يثمر نتائجه الكاملة حتى الآن بسبب الطبيعة البطيئة في استجابته للمداخلات التنموية وبخاصة القطاع التقليدي الذي لا يزال هو النمط السائد في الزراعة العربية.

٢ ـ عناصر أزمة الغذاء العربي

المهام التي تطرحها أزمة الغذاء العربي تنطوي على العناصر التالية:

الأول: لغرض تحقيق الاعتماد الذاتي الكامل ـ وهو غير الاكتفاء الذاتي المتعذر

أصلاً بسبب المحددات التي تفرضها طبيعة البيئة الزراعية ـ يلزم ردم الفجوة الحالية بين الواردات والصادرات الزراعية، هذه الفجوة الضخمة التي بلغت فيها الواردات ثمانية أضعاف الصادرات من حيث المقادير وسبعة أضعافها من حيث القيمة.

الثاني: هو منع اتساع الفجوة الحالية بزيادة معدلات نمو الإنتاج إلى مستويات نمو الطلب، علماً أن الفارق بينهما، كما سبقت الإشارة إليه، بلغ في المتوسط للسنوات العشر (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤) ٣,٥ بالمئة سنوياً، وهو فارق كبير للغاية.

ثم بعد ذلك تسريع وتائر نمو الإنتاج فوق ذلك للحاق بمستويات نمو الطلب الذي سيترتب حتماً على تحسن المستوى المعيشي مستقبلاً في الأقطار العربية الأقل نمواً.

وعلى الرغم من ضخامة هذه المهام، وقبل الاستنتاج بأنها مستحيلة التحقيق، يجب أن نلقي نظرة على الإيجابيات في صورة الغذاء والزراعة الحالية وفي المستقبل القريب.

أولاً، هناك عدد من الظواهر التي تشير إلى انحسار نسبي في وتائر نمو الطلب، وكما هو الحال في تزامن حدة أزمة الغذاء مع مرحلة الرفاه النفطي، فإن هذا الانحسار في الأزمة يتزامن كذلك مع مرحلة الانحسار النفطي، ليس لأن النفط هو المسؤول الوحيد عنها، ولكنه تأكيداً أحد عواملها المهمة، المباشرة وغير المباشرة، في الأقطار النفطية ذاتها وفي الأقطار الأخرى المصدرة للعمالة إليها. إضافة إلى أن الأقطار النفطية قد بلغت أو كادت تصل إلى مرحلة التشبع في استهلاك الغذاء، وبالتالي التراجع في مستويات نمو الطلب.

ثانياً، إن معدلات نمو الطلب المترتب على تحسن المستوى المعيشي في الأقطار الأقل نمواً سيكون بالتأكيد أبطأ بكثير من النمو المفاجىء وبالمستويات المذهلة التي بلغها في الأقطار النفطية، الأمر الذي سيتيح الوقت المناسب لتكريس جهود التنمية الزراعية لمواجهة هذا النمو المتوقع في الطلب.

ثالثاً، إن بوادر التحسن في نمو الإنتاج قد لاحت في الأفق. هذا التحسن الذي نجم عن الصدمة الكهربائية التي ولدتها أزمة الغذاء في المرحلة السابقة كما هو ملحوظ فعلاً من المنجزات المرموقة في زيادة الإنتاج في بعض الأقطار، ومن الاستثمارات المتنامية في الإنتاج الزراعي في جميع الأقطار العربية، وكذلك من التغيرات المهمة في السياسات الزراعية في بعض من هذه الأقطار المهمة زراعياً. ونتيجة لذلك، وبسبب فترة الحضانة الطويلة نسبياً لمداخلات التنمية الزراعية، فإن من المتوقع أن يشهد الإنتاج الزراعي تحسناً ملحوظاً في السنوات المقبلة. فالعربية السعودية مثلاً قفزت بإنتاج القمح من ١٥٠ ألف طن إلى حوالى ٢ مليون طن خلال بضع

سنوات فقط، وهي في سبيلها إلى تحقيق نتائج باهرة في الإنتاج الحيواني وبعض المحاصيل الأخرى. وقد أدت سياسات الدعم السخي في أقطار الخليج العربي إلى زيادات ضخمة في إنتاج الخضار، وهياكل البنية الأساسية كمشاريع الري والصرف واستصلاح الأراضي التي رافقتها تغيرات مهمة في سياسات التسعير وغيرها من السياسات الزراعية في العراق تبشر بنتائج مهمة، ومثلها التغيرات الأخيرة في السياسات السعرية في السودان ومشاريع نقل مياه الصحراء إلى الساحل في ليبيا... إلخ. يتضح هذا الاهتمام بالقطاع الزراعي بصورة جلية عند ملاحظة أن إجمالي الموارد المالية التي خصصتها الأقطار العربية للتنمية الزراعية في النصف الأول من هذا العقد بلغت أكثر من عشرة أضعافها في النصف الأول من العقد الماضي (٨٦,٠٠٠ مليون دولار مقابل ٨٠٠٠ مليون دولار).

وأخيراً فقد تزامنت هذه الظواهر الإيجابية ـ إيجابية بقدر تعلق الأمر بأزمة الغذاء وربما حتى بالنسبة إلى النفط في نظر البعض ـ لحسن الحظ مع ظاهرتين أخريين لا فضل لنا بهما، كما أنهما قد تكونان ظواهر مؤقتة سريعة التغير: **الأولى** جودة هطول الأمطار في موسمي ١٩٨٥ و١٩٨٦؛ **والثانية** الانخفاض المهم في أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية، إذ يشير الرقم الاستدلالي (Index Number) لمتوسط الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ككل خلال العامين المنصرمين إلى أنه كان بحدود ١٢٠ بالمئة نسبة إلى متوسطه في الأعوام الثلاثة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١، إذ سجلت معظم الأقطار العربية أرقاماً قياسية للإنتاج، بعضها في غاية الارتفاع كالسعودية (٢٤٠ بالمئة) وليبيا (١٧٥ بالمئة). وعلى سبيل المثال بلغ متوسط إنتاج القمح العربي في العامين الماضيين ما يقرب من ١٣ مليون طن، مقابلة بـ ٩,٢٥ مليون طن كمتوسط للسنوات الخمس السابقة لهما.

أما تراجع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية فقد بدأ، على وجه العموم، يأخذ شكلاً ملحوظاً منذ عام ١٩٨٢، وتكرّس كثيراً خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ واستمر، لعدد كبير من السلع، حتى الوقت الحاضر. يوضح ذلك الرقم الاستدلالي لأسعار الواردات الزراعية العربية، الذي بلغ في عام ١٩٨٤(٨٤) بالمئة من متوسط الأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨١. والجدير بالذكر أن هذا الرقم يتطابق مع مثيله لعام ١٩٧٤ بالأسعار الجارية، أي أنه بعد القفزة التي شهدتها هذه الأسعار في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، وارتفاعها الذي استمر بعد ذلك حتى أوائل هذا العقد، عادت هذه الأسعار إلى ما كانت عليه قبل أكثر من عشر سنوات، وحتى انها انخفضت حتى عن ذلك المستوى نسبة إلى عدد من السلع. وسأورد في الجدول رقم (٩ ـ ٢) بعض المقابلات لإيضاح ذلك.

لقد بدأ أثر هذا الانخفاض ينعكس على قيم الواردات الزراعية العربية، حيث

انخفضت في عام ١٩٨٥ بمقدار ١,٨ مليار دولار، من ٢٢,٢ مليار إلى ٢٠,٤ مليار، نسبة إلى عام ١٩٨٤، وهي أدنى قيمة لهذه الواردات منذ عام ١٩٨٠. وبسبب جودة الموسم الزراعي للعامين السابقين، فإن من المتوقع، إذا ما حافظت أسعار هذه الواردات على مستوياتها الحالية في الأسواق العالمية، أن يشهد العام الحالي انخفاضاً أكبر في كلف هذه الواردات.

الجدول رقم (٩ ـ ٢)
مقارنة بأسعار الواردات الزراعية العربية خلال السبعينيات والثمانينيات (دولار/طن)

السلعة	أسعار (فوب) دولار/ للطن			
	١٩٧٢	١٩٧٣ ـ ١٩٧٤	١٩٨٥ ـ ١٩٨٦	شباط/فبراير ١٩٨٧
القمح	٨٣	١٧٠	١٢٥	١٠٤
الذرة الصفراء	٧٢	١٢٠	١٠٠	٧٤
الشعير	٧٠	١٢٠	٨٠	٧٥
الأرز	٢٠٠	٥٠٠	٣٨٠	٢٩٠
السكر	١٦٠	٢٦٠	١٠٢	١٣٠
زيت الصويا	١٦٠	٢٢٥	٢٠٥	-
لحوم الضأن	٤٧٥	١٠٠٠	١٩٠٠	٢٠٠٠
لحوم الأبقار	٨٠٠	١٠٤٠	١١٥٠	١٤٠٠
لحوم الدواجن	٥٢٠	٨٣٠	٧٧٥	٨٥٠
الحليب المجفف (كامل الدسم)	٧٣٠	١١٥٠	٢٠٥٠	٢٦٠٠

تلك هي الصورة الإجمالية للأوضاع الزراعية والغذائية في الوطن العربي بجوانبها السلبية والإيجابية. وعلينا الآن أن نحاول استشراف الأوضاع المستقبلية لهذه الصورة التي تنتظرنا في حال استمرار أوضاع الفرقة والتجزئة الحالية بين الأقطار العربية، والصورة الأفضل التي يمكن أن تتحقق عند زوال أو تغير هذه الأوضاع نحو الأفضل.

ثانياً: استشراف الأوضاع المستقبلية

دور العمل العربي المشترك في المسألة الزراعية يلزم أن يبنى بالمرتبة الأولى بالضرورة على حقيقة جوهرية تتحكم في هذه المسألة وتبتلي بها الأوضاع الزراعية العربية. تلك هي حالة التوزيع غير المتوازن بين الأقطار، للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية الطبيعية منها والبشرية والمالية. فلقد شاءت الصدف أن توجد معظم الموارد الزراعية العربية، وعلى وجه التحديد مصادر المياه، في أقطار تنعدم أو تقل فيها الموارد النفطية، وتجتمع هذه الصدف مرة أخرى لكي تقلب هذه الحقيقة، إذ حيثما

تتوافر الموارد النفطية بغزارة تشح الموارد الزراعية، مع استثناءات قليلة. ونتيجة لذلك فإنه في الوقت الذي تعجز فيه الموارد المالية في الأقطار النفطية عن إنتاج كفايتها من الغذاء تبقى الموارد الزراعية الكبيرة غير المستغلة أو الضعيفة الاستغلال في عدد غير قليل من الأقطار معطلة أو شبه معطلة بسبب شحة مواردها المالية.

ولإيضاح هذه الحقيقة أورد بعض المقابلات:

يمثل سكان مجموعة الأقطار ذات الدخل المرتفع ١٠,٥ بالمئة من السكان العرب، وتمتلك أقطارهم ٥٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العربي، إلاّ أن المجموعة تمتلك ٦ بالمئة فقط من الأراضي المزروعة (٣,٣ إلى ٥٢,٧ مليون هكتار) و٨ بالمئة من المساحات الزراعية المروية (٠,٧ إلى ٨,٨ مليون هكتار)، أي أن حصة الفرد من الأراضي المزروعة في هذه المجموعة تمثل ٦٠ بالمئة من حصته في المجموعتين الأخريين (٠,١٧ إلى ٠,٢٩ هكتار)، وبذلك فإن نصيب الهكتار الواحد من الأراضي المزروعة فيها يبلغ ٦٠,٠٠٠٠ دولار، بينما لا يتجاوز متوسطه ٣٨٠٠ دولار في المجموعتين الأخريين، أي ٦ بالمئة من حصة الهكتار في المجموعة الأولى.

وتتضح هذه الصورة بشكل واقعي عند مقابلة الموارد المخصصة للتنمية الزراعية في خطط الإنماء القطرية بين هذه المجموعات. ففي مجموعة الأقطار النفطية الرئيسية بلغ متوسط نصيب الفرد من السكان الزراعيين من الموارد المخصصة للتنمية الزراعية في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) ٣٢٧٥ دولاراً (٦٥,٥ مليار دولار و٢٠ مليون نسمة من السكان الزراعيين). وفي مجموعتي الاقطار الاخرى بلغ هذا المتوسط ٣٢٠ دولاراً (٢٠,٥ مليار دولار و٦٤ مليون نسمة من السكان الزراعيين)، أي ١٠ بالمئة فقط من سابقه. ويتضح المدى الكامل لهذا التباين الشاسع من معرفة أن هذه الموارد بلغت ١٧٠٠٠ دولار في واحد من الأقطار العربية الغنية، وتدنت إلى ٧٠ دولاراً فقط في واحد من الاقطار الأقل نمواً، حيث إن هذا القطر بالذات يمتلك أضخم الإمكانات الزراعية غير المستغلة في الوطن العربي على الإطلاق.

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الخلل في توزيع الموارد على الإنتاجية الزراعية. ففي المجموعة الأولى (الأقطار الغنية) بلغت قيمة متوسط عائد الهكتار ١٤٥٠ دولاراً لعام ١٩٨٤، وفي المجموعتين الأخريين بلغ هذا المتوسط ٥٣٠ دولاراً، أي ٣٥ بالمئة فقط من عائده في المجموعة الأولى، الأمر الذي أدى إلى مفارقة ذات مدلولات مهمة. وهي أنه على الرغم من أن متوسط حصة الفرد من الأراضي المزروعة في المجموعة الأولى يقل عن متوسط حصة نظيره في الأقطار الأخرى بنسبة ٦٠ بالمئة، إلاّ أن نصيبه في قيمة الناتج الزراعي المحلي يزيد بالنسبة نفسها، أي ٦٠ بالمئة، على متوسط حصته في الأقطار الأخرى (٢٤٠ دولاراً مقابلة بـ ١٥٠ دولاراً).

أي بتعبير آخر، فإن الأقطار الغنية ذات الموارد الزراعية المحدودة بالأرقام المطلقة

والنسبية، هي الآن في وضع أفضل بالنسبة إلى ما يوفره الإنتاج الزراعي المحلي للفرد من السكان، من الأقطار الأخرى وأغلبها ذات موارد زراعية مهمة، وعلى سبيل المثال العربية السعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة، حالياً تتيح من الموارد الزراعية للفرد الواحد من السكان ما تبلغ أو تتجاوز قيمته ضعفي ما تنتجه مصر والسودان والمغرب.

وبالتالي فإن الجهود العربية المشتركة يلزم، في التحليل الأخير، أن تقاس بمدى فاعليتها في تحقيق التكامل بين هذه الموارد في إطار من المصالح المشتركة والمتوازنة. وهذا لا يعني أن الجهد العربي المشترك يلزم أن ينصب في هذا الهدف دون غيره، ففي قطاع الزراعة تتوافر فرص ومجالات عديدة أخرى للتعاون المثمر، إلاّ أنها لا يمكن أن ترقى إلى مستوى هدف تكامل هذه الموارد، ذلك أن الهاجس الرئيسي في أوضاع العجز الغذائي السائد هو زيادة الإنتاج، الذي يمكن أن يتبعه بعد ذلك العديد من المهام، كالتنسيق في السياسات والخطط الزراعية على أساس الميزة النسبية في إنتاج السلع وإزالة العوائق أمام تبادلها، كما هو الحال في مجموعة أقطار مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)، أو صيغة السوق الأوروبية المشتركة التي اعتمدتها المجموعة الأوروبية، حيث يجري فيها إنتاج السلع الزراعية وتبادلها بموجب سياسة زراعية مشتركة يحيطها جدار من الحماية من المنافسة الخارجية.

بعد هذه الخلفية لأوضاعنا الزراعية ننتقل إلى الشق الثاني من هذه الدراسة التي سأحاول فيها أن أقدم مراجعة سريعة للجهود العربية المشتركة في هذا المجال يتبعه محاولة لتقويم هذه الجهود.

١ ـ الجهود العربية المشتركة

حظيت مسألة التعاون في المجال الزراعي بالاهتمام منذ البواكير الأولى للعمل العربي المشترك. فميثاق جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ تحدث عن التعاون الوثيق في أمور الزراعة؛ ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في عام ١٩٥٠ تحدثت عن التعاون في مجالات استثمار الموارد الطبيعية وتبادل المنتوجات الزراعية وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات لتحقيق ذلك؛ واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤ هدفت إلى قيام سوق عربية مشتركة بإطلاق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وحرية الإقامة والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي وإقامة منطقة جمركية واحدة وتوحيد السياسات والتشريعات ذات العلاقة، كما هدفت إلى تنسيق السياسات الاقتصادية، بما فيها السياسات الزراعية والإنماء الاقتصادي ووضع البرامج المشتركة المعبرة عنها.

من الوسائل التي اتبعها مجلس الوحدة الاقتصادية باتجاه التنسيق والتكامل

الاقتصادي إنشاء الاتحادات النوعية والشركات المشتركة كمدخلين للتكامل الإنتاجي. وفي مجال الزراعة والغذاء تم إنشاء اتحادات لمنتجي الأسماك وللصناعات الغذائية وللسكر، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية. كما قام بعدد من الدراسات الهادفة إلى تكريس التعاون العربي لعل أهمها برنامج مراحل وصيغ التنسيق والتكامل الزراعي العربي.

على أن العمل العربي المشترك خطا خطوة مهمة في الاتجاه المؤسسي والتمويلي بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي صدر قرار الجامعة العربية بإقامته في عام ١٩٦٨، حيث قضت اتفاقية الصندوق بمنح الأفضلية في منح القروض والمساعدات للمشروعات العربية المشتركة والمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي بما في ذلك بطبيعة الحال المجال الزراعي.

وفي عام ١٩٧٠ أنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وكان إنشاؤها منسوباً إلى: إدراك البلدان العربية للمكانة التي تحتلها الزراعة في البنيان الاقتصادي العربي... وبأن الموارد الزراعية في البلدان العربية لم تستغل استغلالاً كاملاً... وعلى تشابه الظروف والمشكلات الزراعية.. وعلى أهمية التنسيق بين خطط التنمية الزراعية للوصول إلى التكامل الزراعي بين الأقطار... إلخ.

وفي عام ١٩٨١ تم إنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لإجراء دراسات إقليمية تتعلق بالموارد الطبيعية الزراعية في هذه المناطق كالمياه والتربة والمراعي والماشية الرعوية وما إلى ذلك.

وفي عام ١٩٧٦ وقع ١٣ قطراً عربياً على اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وعلى النظام الأساسي لها والاتفاق الخاص بنشاط الهيئة في السودان، إذ قامت هذه الهيئة أساساً لتنفيذ البرنامج الأساسي لتطوير القطاع الزراعي في السودان للسنوات العشر ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥. وهو أول برنامج عربي تتكامل فيه المداخلات المختلفة التي تتطلبها التنمية الزراعية وأنواع التمويل الإنمائي الميسّر والتجاري الاستثماري التي تتطلبها عناصر البرنامج المختلفة، وللهيئة كذلك تنفيذ مثل هذه البرامج المتكاملة في الأقطار الأعضاء.

وفي عام ١٩٨٠ أقرت قمة عمان ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي، واستراتيجية العمل العربي المشترك وعقد التنمية العربية المشتركة والاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار. كما صدرت في شباط/ فبراير ١٩٨١ اتفاقية تيسير التبادل التجاري العربي وتطويره.

ولقد كرست هذه الوثائق بمجملها مبادىء تنسيق السياسات الاقتصادية القطرية، والتخطيط القومي العربي وإحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل

الإنتاجية، كما حددت أولويات العمل المشترك بما فيها مسألة الأمن الغذائي العربي. كما التزمت مجموعة من الأقطار العربية بتخصيص ٥ مليارات دولار بموجب عقد التنمية العربي لمساعدة الأقطار العربية الأقل نمواً لتمويل المشاريع الكبرى التي كان من المتوقع أن تتوجه نسبة عالية من هذه الموارد للتنمية الزراعية والريفية بسبب الأهمية المركزية لهذا القطاع في تلك الأقطار.

وفي عام ١٩٨٠ كذلك تم إعداد برامج الأمن الغذائي العربي من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تضمنت أكثر من ١٥٠ مشروعاً تتجاوز تكلفتها ٣٣ مليار دولار موزعة في ١٣ قطراً عربياً.

وفي عام ١٩٨٣ أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي فريق عمل مشتركاً خاصاً بالمشروعات العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي من ممثلين لعدد من المؤسسات والشركات العربية المشتركة ذات العلاقة، مهمته البحث عن فرص الاستثمار المشترك في الميدان الزراعي وإعداد دراساتها الأولية، وعرضها على الجهات المختصة لإقرارها ثم اتخاذ الإجراءات للقيام بدراساتها المفصلة وترويج هذه المشاريع بهدف استقطاب الأموال اللازمة لتنفيذها.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الأقطار العربية، وإلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في البلدان العربية، وهي ترتيبات قانونية ومؤسسية مهمة تهدف إلى تيسير استثمار الأموال العربية وتوفير الضمانات الكافية لهذه الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار في مجالات الزراعة والغذاء.

بعد هذه القائمة الطويلة من القرارات والمعاهدات والاتفاقات والأطر والمبادىء والترتيبات المؤسسية التي قامت لوضعها موضع التنفيذ، لا بد من نظرة تقويمية لحصيلة ذلك كله. إلا أن هذه النظرة لكي تكون ذات معنى لا بد من أن تستند إلى خلفية محددة للأهداف والوسائل الأساسية التي يقتضيها تحقيق هذه الأهداف. الهدف النهائي بطبيعة الحال هو الوصول إلى مستويات من الاعتماد الذاتي الجماعي في إنتاج الغذاء يمكن القبول بها والاطمئنان إليها، إلاّ أن تحقيق ذلك، في رأيي، يلزم أن يستند إلى عدد من الإجراءات والترتيبات الأساسية يمكن إجمالها بالآتي:

١ ـ بداية، يلزم أن يكون للوطن العربي منظور جماعي بعيد المدى لأوضاع الزراعة والغذاء المستقبلية، تتحدد بموجبه وبحسب عدد من البدائل الممكنة، إمكانات الإنتاج وتوقعات الطلب في كل قطر. وفي هذه الدراسات الاستشرافية، التي تطورت منهجيتها الفنية كثيراً في السنوات الأخيرة، يتحدد مستوى استغلال الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي أفقياً ورأسياً، والمستوى التقاني المستهدف، والبنى الأساسية اللازمة لخدمة الإنتاج ومراحله اللاحقة، ومدخلات الإنتاج الفنية والبشرية، وأخيراً

المستلزمات المالية، كل ذلك في إطار من السياسات الزراعية المنظمة لحوافز العمل وكفاءته باتجاه الأهداف المرسومة.

هذه الدراسات الاستشرافية إذاً هي القاعدة التي يلزم أن تقوم عليها عمليات التخطيط الزراعي ذي المدى المتوسط، وهي كذلك الأساس في تنسيق التخطيط الزراعي بين الأقطار وفي استكشاف أبعاد ومجالات وعناصر تكامل الموارد والطاقات القطرية.

٢ ـ يلزم بعد ذلك أن يهدف التعاون العربي إلى المباشرة في أعمال التنسيق والتكامل الزراعي؛ التنسيق بين السياسات والخطط الزراعية القطرية لتحقيق التوافق والتوازي بينها، وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالتكامل الوظيفي، والتكامل العضوي بين الموارد الطبيعية والقدرات المالية والبشرية. والتنسيق والتكامل الجاد مهمة صعبة، يلزم بداية أن يقوم على قناعة من جدواها، وأن يقوم بعد ذلك على قاعدة قانونية مناسبة وتنظيم مؤسسي مؤهل يستخدم منهجية علمية مستقرة ويعمل على أسس مستمرة لاستكشاف فرص التنسيق والتكامل، والقيام بالدراسات المعمقة التي تقتضيها، وإعداد برامج العمل اللازمة لتنفيذها، وصياغة الترتيبات المؤسسية والقانونية والمالية اللازمة لهذا التنفيذ. كل ذلك من منظور قومي للأهداف ومن خلال صيغ مستحدثة تتجاوز صيغ العمل العربي المشترك التقليدية إذا اقتضى الحال، ويتحقق من خلالها مشاركة عادلة في المنافع وفي المخاطر والتبعات.

٣ ـ إلا أن القاعدة القانونية والترتيبات المؤسسية المشار إليها، يلزم أن يكون في مقدورها كذلك تنسيق جهود المؤسسات العربية المشتركة الكثيرة، المتخصصة منها والعامة، ذات العلاقة. والتنسيق الفاعل بينها قضية أساسية للمسألة الزراعية على وجه التحديد، إذ إن التنمية الزراعية، ربما أكثر من أي قطاع آخر، تتطلب ترابط سلسلة طويلة من الحلقات، التي تربط عناصرها الطبيعية والمادية والبشرية، والحلقات التي تربط مراحلها بدءاً من القضايا المتعلقة باستغلال وصيانة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، إلى عمليات الإنتاج فالخزن والتصنيع والإعداد والتسويق، وأخيراً ترابط حلقات العوامل المؤثرة في الإنتاج، البيئية منها والاقتصادية والاجتماعية. كما أن المداخلات التنموية تتطلب بحسب طبيعتها أنواعاً مختلفة من التمويل يتدرج بين التمويل العام المجاني، إلى التمويل بشروط ميسرة، إلى التمويل الاستثماري التجاري. وبالتالي، فإن فاعلية العمل العربي المشترك في مجال الزراعة والغذاء يقرره إلى حد بعيد إمكانات القيام بتنفيذ برامج عمل متكاملة في مقدورها أن تجمع عناصر الإنتاج وتتعامل مع العوامل المؤثرة فيه وتربط بين مراحله وتوفر له أنواع التمويل المختلفة اللازمة لتنفيذ مثل هذه البرامج المتكاملة. وفي غياب مثل هذا الأسلوب ستبقى معظم مجالات التنمية الزراعية في الأقطار العربية المحتاجة ذات الموارد الزراعية الطبيعية

الرحبة، موصدة كما هي عليه الحال في الوقت الحاضر. تلك هي طبيعة المهام التي تنتظر الجهد العربي المشترك.

٢ ـ منجزات العمل العربي المشترك

أ ـ أول ما يلفت النظر هو الفارق الكبير بين مستوى الطموحات التي عبرت عنها سلسلة القرارات العربية المشتركة ومستوى المنجزات المتحققة، إذ إن عدداً من أهم هذه القرارات كميثاق العمل الاقتصادي العربي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي وعقد التنمية العربي وبرامج الأمن الغذائي لم تجد طريقها إلى التنفيذ. أما بالنسبة إلى المقررات التي تم تجسيدها فعلاً كمؤسسات مشتركة، سواء مؤسسات التمويل الإنمائي أو شركات وهيئات الاستثمار أو المؤسسات الفنية، فإن الغالب الأعم لأوضاع هذه المؤسسات هو أن الإمكانات والقدرات التي وُفرت لها لا تتناسب مع الحاجة الأكبر كثيراً التي تتطلبها قضية الأمن الغذائي، إضافة، وهذه قضية مهمة، إلى غياب الترتيبات المؤسسية القادرة على وضع منظور قومي، والانشغال بعد ذلك بمهمام التنسيق والتكامل كمرتكز رئيسي لتفاعل القدرات العربية باتجاه أهداف جماعية مقررة، والقادرة كذلك على تنسيق وترابط جهود المؤسسات العربية المشتركة وتوزيع الأدوار فيما بينها باتجاه تلك الأهداف ومن خلال أسلوب برامج العمل المتكاملة.

ب ـ أول تعبير عملي لرغبة الأقطار العربية في تنسيق وتكامل اقتصاداتها تمثلت باتفاقية الوحدة الاقتصادية وقيام مجلسها. ولا شك في أن المبادىء التي كرستها هذه الاتفاقية، والتي سبقت الإشارة إليها، تصلح لأن تكون من الناحية النظرية والتطبيقية أساساً كافياً لسوق مشتركة تتطور ضمن إطارها عملية التنسيق والتكامل الزراعي في جانبها التبادلي بصورة مباشرة وشاملة، الأمر الذي كان سيؤدي إلى تسهيل تطوير الجانب الثاني، والأهم في مرحلة العجز الغذائي الحالية، من جوانب العملية التكاملية وهو الجانب الإنتاجي. إلاّ أن مجلس الوحدة الاقتصادية فشل في تحقيق أي نجاح باتجاه السوق العربية المشتركة وتكامل الاقتصادات العربية أساساً بسبب أوضاع التجزئة والاختلاف السائدة في العلاقات العربية، وبالتالي غياب النية المخلصة في تحقيق أهداف هذه الاتفاقية، إذ لم توفر له الأدوات والوسائل المؤسسية اللازمة لوضع هذه المبادىء موضع التطبيق من ناحية تهيئة الدراسات المطلوبة وإعداد ما تنتهي إليه من صيغ تنفيذية، ومن ناحية إقامة نظام قانوني يرتب التزامات على البلدان الأطراف ويمنحها حقوقاً تؤول في مجموعها وفي تقابلها إلى الوصول إلى المبادىء المذكورة، مما كان سيترتب عليه إقامة نظام مؤسسي مستمر لمراقبة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك ومعالجتها ولحسم النزاعات والخلافات التي تنشأ عن تضارب المصالح.

ج ـ على صعيد التمويل الإنمائي بلغت القروض التي قدمتها سبع مؤسسات قطرية وعربية مشتركة خلال عشر سنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٣) لعشرة أقطار عربية لأغراض التنمية الزراعية ١٢٠٠ مليون دولار، أي بمتوسط ١٢ مليون دولار للقطر الواحد في السنة، ومن المنتظر أنها قد زادت إلى ٢٠ مليون دولار للقطر لكل من عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، أي ما يبلغ حوالى مليار دولار للسنوات الخمس ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

وتمثل هذه المعونات بحدود ٥ بالمائة من الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية في الأقطار المحتاجة في خططها التنموية لتلك الفترة على الرغم من محدودية تلك الموارد أصلاً. وأود أن أعيد إلى ذاكرتكم، ما دمنا بصدد هذا الموضوع، أن متوسط حصة الفرد من السكان الزراعيين من موارد التنمية الزراعية في مجموعتي الأقطار المتوسطة والمنخفضة الدخل لم تتجاوز ١٠ بالمئة من حصة نظيره في مجموعة الأقطار الغنية، وفي الأقطار ذات الدخل المنخفض بالذات، حيث توجد غالبية الموارد الزراعية العربية، بلغت هذه الحصة ٤ بالمئة فقط من حصة الفرد في الأقطار الغنية. وبهذا المعيار لا بد من الاستنتاج أن موارد التمويل الإنمائي الميسر بمستوياتها الحالية بعيدة تمام البعد عن الإيفاء بقدر مؤثر بحاجات التنمية الزراعية في الأقطار المحتاجة.

د ـ وعلى صعيد التعاون الفني ما زالت الجهود العربية المشتركة محصورة في نطاق ضيق للغاية مقابلة بالحاجة الحقيقية، يتمثل أغلبها بالدراسات والندوات والتدريب التي تقوم بها المؤسسات الفنية المتخصصة وأبرزها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. وبالنسبة إلى الأولى فعلى الرغم من أن اتفاقيتها تحدثت كثيراً عن التنسيق والتكامل الزراعي، فإن هذا الميدان الأساسي لم يحظ باهتمام يذكر في برامج عمل المنظمة، إذ إنها تكاد تنصرف كلياً إلى مهام الدراسات والندوات وإصدار النشرات.

هـ ـ وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بالاستثمارات المشتركة في المجالات الزراعية، إلاّ أن هذه بقيت كذلك حتى الآن محصورة في نطاق ضيق، إذ ما زالت تقتصر على مجالات مضمونة أو شبه مضمونة تتوافر لها التقنيات المناسبة والبنى الأساسية اللازمة، كإنتاج الدواجن وصيد الأسماك وإنتاج المحاصيل السكرية وبعض الصناعات الزراعية كالأعلاف والسكر. ومن الواضح أن هذه الاستثمارات لم تطرق حتى الآن بنطاق جاد أهم فرص الإنتاج الزراعي المتاحة من حيث توافر الموارد الطبيعية غير المستغلة أو الضعيفة الاستغلال، وذلك يعود إلى غياب المرتكزات الرئيسية اللازمة لقيامها ونجاحها، وأهمها التقانات الحديثة المجربة والخبرات الفنية وهياكل البنية الارتكازية المادية والخدمات المؤسسية التي تحتاج إليها. وكما سبق ذكره عند الحديث عن أهمية البرامج المتكاملة، فإنه في غياب الأسلوب الذي يتيح توفير هذه المستلزمات

الأساسية وربطها عضوياً مع النشاطات الاستثمارية، ستبقى إمكانية تكامل الموارد العربية في الزراعة بعيدة عن المنال.

لست أدري إن كنت قد أوفيت الموضوع حقه، ضمناً على الأقل. أما صراحةً فهل هنالك حاجة لأن أكرر ما قد أصبح معروفاً، ربما للعامة قبل الخاصة، أن جذور مشاكلنا في الوطن العربي، ليست الزراعية والغذائية فقط، وإنما نسبة إلى كل مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي، وإلى التبعية للعالم الخارجي التي أخذت تحكم طوقها الخانق علينا يوماً بعد يوم، وإلى أمننا الاقتصادي والسياسي، تعود إلى حقيقة أننا لم نكتشف بعد، أم ترانا لا نريد أن نكتشف، الآفاق الكبرى التي يتيحها التعاون العربي الجاد للخلاص من هذه الأوضاع والأزمات؟

الفصل العاشر

مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها(*)

زياد عربية(**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٦ (شباط/فبراير ١٩٩٧)، ص ٧١ ـ ٨٣.

(**) كاتب من سوريا.

في إطار الدعوة إلى خصخصة مؤسسات القطاع العام، برزت مؤخراً الدعوة إلى خصخصة المشروعات العربية المشتركة، وقد جاء ذلك في تصريح للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حسن إبراهيم لصحيفة **العالم اليوم**[1]، وفي مقال لسليمان المنذري نشرته مجلة **الأهرام الاقتصادي** تحت عنوان: «الخصخصة للمشروعات العربية المشتركة ضرورة»[2].

وفي هذا السياق سنتناول هذه القضية في ضوء الآراء الداعية إلى خصخصة المشروعات العربية المشتركة.

وبدايةً، سنلقي الضوء على المشروعات العربية المشتركة، من حيث أهميتها، وواقعها، والمعوقات التي تحول بينها وبين تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وأخيراً مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الآراء الداعية إلى خصخصتها.

أولاً: مفهوم المشروع المشترك

تباينت آراء المفكرين الاقتصاديين حول مفهوم المشروع المشترك، فقد برزت إلى الوجود تعاريف مختلفة تعكس اختلاف وجهات النظر وتباينها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لوضع تفسير محدد لمفهوم المشروعات المشتركة، ليس هناك حتى الآن مفهوم واضح للمشروعات المشتركة، وبشكل عام يمكننا القول إن جميع هذه المحاولات كانت تهدف أساساً إلى إلقاء الضوء على بعض الجوانب الأساسية التي يجب توفرها في هذا النوع من الوحدات الإنتاجية، لتكسب صفة المشروع المشترك.

---

(١) مجلة التجارة والصناعة (غرفة تجارة دبي)، السنة ١٨، العدد ٢٠٦ (شباط/فبراير ١٩٨٣)، ص ٤٣.

(٢) سليمان المنذري، «الخصخصة للمشروعات العربية المشتركة ضرورة،» **الأهرام الاقتصادي** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

وعلى كل حال، هناك مفهومان للمشروع المشترك، هما:

١ ـ المفهوم الشائع للمشروع المشترك

هو أكثر التعريفات شيوعاً، وهو: «أن المشروع المشترك يشمل كل صور التعاون الذي يستمر لفترة من الزمن بين طرفين أو أكثر ينتمون إلى دول مختلفة في سبيل القيام بنشاط استثماري معين أياً كان الشكل التنظيمي لهذا التعاون. وعلى هذا الأساس فإن العناصر الأساسية للمشروع المشترك هي تعدد الأطراف المشاركة، والقيام بالاستثمار، والاستمرار الزمني. وقد يأخذ المشروع المشترك الصيغة التعاقدية بين الأطراف المساهمة، أو صيغة الشركة بأشكالها المتاحة في القانون التجاري، أو أية صيغة مناسبة أخرى»[٣].

وتشمل المشروعات المشتركة وفقاً للطريقة والصيغة التي اتبعت في إنشائها ثلاثة أنواع رئيسية[٤]:

أ ـ مشروعات مشتركة أنشأتها مؤسسات عربية حكومية مشتركة

تأخذ هذه المشروعات في العادة مشروعات عامة متعددة الأطراف كنتيجة لجهود المؤسسات التي تروج لها في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت هذه المؤسسات من أجلها. وقد تدور هذه الأهداف حول تحقيق «تكامل» اقتصادي على مستوى الوطن العربي كله، أو مجموعة من أقطاره، كما هي الحال في المشروعات التي يتبناها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وقد أنشئت حتى الآن أربع شركات عربية مشتركة بقرارات من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبلغ مجموع رؤوس أموالها قرابة ١٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وهي[٥]:

(١) الشركة العربية للتعدين، برأسمال قدره ١٢٠ مليون دينار كويتي، ومقرها عمان.

(٢) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، برأسمال قدره ٦٠ مليون دينار

---

(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، المشروعات العربية المشتركة ومعايير انتقائها (عمّان: المجلس، ١٩٨١)، ص ٤.

(٤) إبراهيم شحاتة، «الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة،» السياسة الدولية، السنة ١٢، العدد ٤٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦)، ص ٦ ـ ٢٣.

(٥) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، الشركات العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ([عمّان]: المجلس، [د. ت.])، ص ٤.

كويتي، ومقرها مدينة دمشق.

(٣) الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، برأسمال قدره ٦٠ مليون دينار كويتي ومقرها مدينة عمان. وقد نقلت من القاهرة مقرها السابق إلى المقر الجديد في عمان بعد توقيع معاهدة الصلح بين الحكم في مصر والعدو الإسرائيلي.

(٤) الشركة العربية للاستثمارات الصناعية، برأسمال قدره ١٥٠ مليون دينار عراقي، ومقرها مدينة بغداد.

كما صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراران يتضمنان الموافقة المبدئية على إنشاء شركتين عربيتين مشتركتين، وهما الشركة العربية الدولية للنقل البري، والشركة الخاصة بالمطبعة العربية الموحدة.

ب ـ مشروعات عربية مشتركة أنشئت بمبادرة من جانب شركات الاستثمار

أنشئت هذه الشركات بمبادرة من جانب الشركة المشتركة للاستثمار التي تعمل كشركة قابضة في الأقطار المضيفة، وتتولى بدورها ترويج مشروعات مشتركة في ذلك القطر وتكوينها. وقد ثبت نجاح هذه الطريقة كوسيلة لترويج المشروعات الخاصة وإنشائها. وثمة شركات استثمار مشتركة من هذا النوع تعمل الآن في مصر والسودان بخاصة، ومثال ذلك الشركة السودانية ـ المصرية للري والبناء. وفي هذا الإطار يمكن لنا أيضاً ذكر الشركة السودانية ـ الكويتية للإنتاج الحيواني وعلف الحيوان، والشركة السودانية ـ الكويتية للنقل البري، والشركة السودانية ـ الكويتية للتشييد والبناء. وهناك شركات استثمار من هذا النوع منتشرة في المغرب وتونس، وفي أقطار عربية أخرى، وكلها مشروعات ذات طبيعة ثنائية واضحة.

ج ـ مشروعات مشتركة (أو ثنائية) أنشئت بمبادرات مستثمرين فرديين

تشمل هذه المجموعة المشروعات المشتركة الخاصة التي أنشئت على أسس تجارية خالصة خارج أي إطار تنظيمي أو مؤسسي. وعادة ما يأخذ زمام المبادرة في ترويج هذه المشروعات وتكوينها مستثمر أو مجموعة من المستثمرين الفرديين.

وفي ضوء الحصر الذي أوردته الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مطلع عام ١٩٧٧، تم تصنيف المشروعات العربية المشتركة إلى مجموعات ثلاث:

(١) مشروعات ميثاق طرابلس.

(٢) مشروعات ثنائية.

(٣) مشروعات متعددة الأطراف.

٢ـ المفهوم التكاملي للمشروع المشترك

التكامل الاقتصادي بين قطرين أو أكثر من الأقطار النامية هو «نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصادات الأقطار الأطراف، طبقاً لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصادات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها ويساندها، ومما يؤدي إلى نمو حقيقي ومستمر في تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج في ما بينها»[٦].

وفي ضوء هذه الفكرة، فإن المشروع المشترك بين مجموعة من الأقطار النامية يجب ـ لكي يسهم في عملية التكامل ـ أن يكون من شأنه أن يؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، ومن ثم التبادلي بين اقتصادات هذه الأقطار[٧].

«ولكي يتحقق ذلك يجب أن تنشىء المشروعات المشتركة فروع نشاط يغذي بعضها بعضها الآخر، سواء عن طريق تكامل رأسي يتابع سلسلة مراحل الإنتاج بسلعة أو سلع معينة، أم عن طريق تكامل أفقي يجعل كل قطر يتخصص بأنواع معينة من المنتجات التي يجري تسويقها في أسواق بقية الأقطار الأطراف، إضافة إلى سوق القطر نفسه. ومن الواضح أن هذا التكامل الإنتاجي لا يؤدي فقط إلى استفادة الأقطار الأطراف جميعاً من مزايا الإنتاج الكبير، بما يتضمنه من وفورات داخلية (في المشروعات نفسها) ووفورات خارجية، وإلى تمكينها من الوصول بمشروعاتها إلى الأحجام المثلى لها، ولكنه يؤدي كذلك إلى خلق إمكانات التبادل التجاري بين هذه الأقطار وتقويمها وتوسيعها، بسبب تنمية الإنتاج، بناء على زيادة القاعدة الإنتاجية في كل قطر منها، وبسبب ما تتضمنه العملية التكاملية من الاعتماد على ما بين اقتصاداتها في العملية الإنتاجية. وعلى هذا النحو تؤدي المشروعات العربية المشتركة التكاملية في الدول النامية ليس إلى دعم التنمية الاقتصادية وتوفير جانب مهم من جوانب نجاحها واستمرارها فقط، بل تؤدي أيضاً إلى تقوية التبادل التجاري وتوسعته بين هذه الدول، والذي لا يمكن تقويته بمجرد تحرير التجارة بين هذه الدول، إذا ظلت قاعدتها الإنتاجية على ما هي عليه من الضعف والقصور وقلة التنوع»[٨].

وتتفق هذه الفكرة عن التكامل الذي يجب أن تقوم المشروعات المشتركة على تحقيقه في الأقطار النامية مع ما قررته استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من

---

(٦) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٦٨٢.

(٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٨٢.

(٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٨٢.

أن «آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث التدفقات المالية والبشرية على رغم جدواها على طريق التكامل، إنما تتعدى ذلك إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي»[9]، ومع ما قررته أيضاً من ضرورة «للتكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية، وتجسيد الارتباط العضوي الاقتصادي ولا سيما الإنتاجي منه»[10].

ثانياً: أهمية المشروعات العربية المشتركة

تكتسب المشروعات العربية المشتركة أهمية خاصة بوصفها إحدى أدوات التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي، ولعل منبع هذه الأهمية يعود إلى أن الاقتصادات العربية نمت وتطورت بشكل منعزل بعضها عن بعضها الآخر. فالمشروعات العربية المشتركة لا تخل بالسيادة الوطنية القطرية، ولكنها تعزز التشابك الاقتصادي على صعيد قومي بالاستناد إلى مبدأ المنافع المتبادلة، في الوقت الذي تعزز فيه قاعدة التكامل من الناحية المادية. فهي «إحدى أهم المداخل المهمة والأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي»[11]، والتنمية العربية المشتركة.

وليس هناك من شك في أن صيغة «المشروع العربي المشترك» يمكن اعتبارها من أكفأ الصيغ الممكنة لدفع عملية التنمية العربية في اتجاه تنموي وتكاملي، على أن يكون ذلك ضمن إطار عملية إعادة هيكلة أوسع لأوضاع الاقتصاد العربي. ويعود ذلك الى أسباب عديدة من أهمها أن «المشروعات العربية المشتركة تحل إلى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف التي تعاني منها المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والإقليمية، كما أنها تحرّض الآثار المضاعفة للاستثمار على المستوى القومي»[12]، فالمشروعات المشتركة تسعى إلى تحقيق التكامل بين مجموعة من الأقطار عن طريق خلق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والمتكافئة. وقد أدرك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أهمية المشروعات العربية المشتركة بصورة مبكرة وساهم في تطبيقها، فقد «حددت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

---

(٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها... أهدافها... أولوياتها... برامجها... آلياتها**، وثائق اقتصادية؛ رقم ١ (تونس: الجامعة، ١٩٨٢)، القسم الأول: «المنطلقات».

(١٠) «الأهداف،» في: المصدر نفسه.

(١١) شقير، المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٠٤.

(١٢) أحمد فارس مراد، «تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٣٠ ـ ١٤٢.

المنظور الذي يرسم خطى العمل الجماعي للاقتراب تدريجياً من هدف تحقيق التكامل الاقتصادي. ويشكل مدخل المشروعات المشتركة حجراً أساسياً في بناء صرح التكامل الاقتصادي. وأهمية هذا المدخل تكمن في مزاياه العديدة، فمن الناحية السياسية يحظى بالقبول لأنه لا يتصل بمنهج اقتصادي محدد، ولا يؤثر سلباً في السياسات الاقتصادية التي تتبناها البلدان في إطار تنميتها القطرية، بل يعتبر أداة مكملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي قطر، وذلك لأنه يوفر إمكانات في ميادين قد تعجز السياسات القطرية عن توفيرها بمفردها. ومن الناحية التنموية، لا شك في أن المشروعات المشتركة تؤدي إلى استغلال أعظم للمصادر، فتزيد من حجم الناتج الإجمالي على المستويين القطري والقومي، وذلك لأن تضافر جهود عدة بلدان في استخدام عناصر الإنتاج في المشروعات المشتركة يسمح بإيجاد مشروعات تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير المتمثلة في الوفورات الإنتاجية. كما تتيح المشروعات المشتركة فرصة حشد وتعبئة الادخارات على المستويين القطري والقومي، وتوجيهها نحو مسارات إنتاجية تخدم أهداف التكامل. يضاف إلى ذلك مساهمة هذه المشروعات في تكوين وتدريب القدرات الفنية والإدارية العربية. ومن جانب الشكل التنظيمي تتميز المشروعات المشتركة بمرونتها لكونها تأخذ صيغاً تنظيمية وقانونية مختلفة، فهي قد تكون ضمن مشروعات القطاع العام، أو مختلطة تجمع جهود القطاع العام إلى مساهمات القطاع الخاص، أو تقتصر على القطاع الخاص فحسب. وبهذا الشكل فهي تتجاوز العقبات المؤسسية والايديولوجية والسياسية وتمنح قدراً كبيراً من الحرية للمشاركة الفعالة من الأطراف المختلفة في تأسيس وتنفيذ المشروعات المشتركة. وبقدر استجابة خصائص المشروعات المشتركة للأمور السابقة، فهي تستجيب أيضاً لمتطلبات الجانب التكاملي في العمل الاقتصادي، فهي أداة فعالة من بين أدوات التكامل الاقتصادي المختلفة، فبحكم طبيعتها لا تتناقض مع الصيغ الأخرى، بل تنسجم مع غيرها من المداخل التكاملية»[١٣].

ثالثاً: واقع المشروعات العربية المشتركة

تطورت المشروعات العربية المشتركة في الوطن العربي خلال العقدين الماضيين تطوراً سريعاً، حتى أصبحت رافداً مهماً من روافد النشاط الاقتصادي. و«يقدر عدد المشروعات العربية المشتركة في الوقت الحاضر بنحو ٨٥٦ مشروعاً مشتركاً، عربياً ـ

---

(١٣) خالد محمد خالد، «المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت (٥ ـ ٧) آذار (مارس) ١٩٨٣ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٣)، ص ٤١٣.

عربياً وعربياً ـ دولياً يقارب رأسمالها ٣٦ مليار دولار أمريكي»[١٤]. وتكشف هذه الأرقام عن ظاهرة اقتصادية جديدة يمكن أن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في متغيرات التنمية العربية، وفي السعي نحو التكامل الاقتصادي العربي. ولإدراك هذا الدور المؤثر والمهم سنلقي الضوء على هذه المشروعات استناداً إلى نوعين من التوزيعات هي:

١ـ التوزيع القطاعي.
٢ـ التوزيع الجغرافي.

١ـ التوزيع القطاعي للمشروعات العربية المشتركة

«لعل من أبرز ملامح الاقتصاد العربي أنه ما يزال اقتصاداً أولياً خدمياً يعاني من ضعف الإنتاجية وضعف التشابك القطاعي. وما يزال تخصيص الموارد يتم في كثير من الأحيان تبعاً لمعايير السوق وبعيداً عن مقتضيات التنمية الشاملة. ولم تمارس المشروعات المشتركة في الوطن العربي في مراحلها الأولى دوراً ملموساً في معالجة الخلل القطاعي هذا، بل أقيمت غالبية هذه المشروعات حتى بداية السبعينيات في أنشطة التمويل المختلفة، بينما لم يكن في قطاع الصناعات التمويلية مثلاً إلا ١٥ مشروعاً صغيراً مجموع رؤوس أموالها ٢٩٣ مليون دولار، وهي جميعاً صناعات استهلاكية أو وسيطية وذات محتوى تقني متواضع»[١٥].

وفي منتصف عقد السبعينيات اقترنت الزيادة الكمية في إقامة المشروعات المشتركة بتعديل طفيف في توزيع استثماراتها بين القطاعات. ومع ذلك فقد بقي نصيب قطاع التمويل هو الغالب بنسبة ٤٦,٦ بالمئة من مجموع الاستثمار المشترك، وحازت القطاعات غير السلعية الأخرى «البناء والتشييد والنقل والمواصلات والسياحة والفنادق» ٢٣,٤ بالمئة من هذا الاستثمار. أما نصيب الصناعة التحويلية فقد ارتفع إلى ١٤,٥ بالمئة، ونصيب الصناعة الاستخراجية إلى ١١,٨ ولم يتعد نصيب الزراعة ٥,٥ بالمئة[١٦].

وشهد مطلع الثمانينيات تطوراً ملحوظاً في نشاط المشروعات المشتركة في مجال الصناعة التحويلية. فقد بلغت نسبة الاستثمارات المشتركة في هذا القطاع ٢٨,١ بالمئة من إجمالي الاستثمارات، تتوزع بين الصناعات البتروكيماوية بنسبة ٢٤,٣ بالمئة وصناعة مواد البناء ١٧,٧ بالمئة، والصناعات المعدنية ١١ بالمئة، والصناعات الهندسية ١٠,٥

(١٤) المنذري، «الخصخصة للمشروعات العربية المشتركة ضرورة،» ص ٥٢.

(١٥) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، «تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت (٥ ـ ٧) آذار (مارس) ١٩٨٣**، ص ٣٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

بالمئة، والصناعات الغذائية ٩,٤ بالمئة. وتتوزع بقية استثمارات الصناعة بنسب محدودة بين الصناعات الكيماوية والدوائية والأسمدة والتكرير والغزل والنسيج والصناعات الخشبية[١٧].

٢ـ التوزيع الجغرافي

تتوزع المشروعات العربية المشتركة في المنطقة بنسب مختلفة، فقد احتل مجلس التعاون لدول الخليج المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية والعددية والمالية، حيث بلغ عدد المشروعات المشتركة المقامة في الخليج ١٥١ مشروعاً، برأس مال مدفوع مقداره ١٢,٧٢١,٠٨١ ألف دولار، وبلغت أهميتها النسبية والعددية والمالية ٣٨,٦ بالمئة و٥٩,٥ بالمئة على التوالي (انظر الجدول رقم (١٠ ـ ١))، بينما جاءت بلدان وادي النيل في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية والعددية والمالية، حيث بلغت ٢٨,١ بالمئة و١٥,٤ بالمئة على التوالي من إجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة ورؤوس أموالها، فقد وصل عددها إلى ١١٠ مشاريع، وبلغ إجمالي رأسمالها المدفوع ٣,٢٩٢,٥١٥ ألف دولار.

الجدول رقم (١٠ ـ ١)

التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة (بآلاف الدولارات)

الإقليم	حصته من الناحية العددية			حصته من الناحية الرأسمالية		
	العدد	النسبة المئوية	الترتيب	القيمة	النسبة المئوية	الترتيب
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١٥١	٣٨,٦	١	١٢,٧٢١,٠٨١	٥٩,٥	١
بلدان المشرق العربي	٩١	٢٣,٣	٣	٢,٠٣١,٠٩٧	٩,٥	٤
بلدان وادي النيل	١١٠	٢٨,١	٢	٣,٢٩٢,٥١٥	١٥,٤	٢
بلدان المغرب العربي	٣٤	٨,٧	٤	٢,٨٨٦,٢٩٦	١٣,٥	٣
باقي البلدان العربية	٥	١,٣	٥	٤٤٨,٩٧٩	٢,١	٥
المجموع	٣٩١	١٠٠		٢١,٣٧٩,٩٦٨	١٠٠	

المصدر: سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، جدول رقم (٢ ـ ٣)، ص ٣٨.

وتأتي بلدان المشرق العربي في المرتبة الثالثة عددياً والرابعة مالياً من حيث الأهمية النسبية، إذ بلغت ٢٣,٣ بالمئة و٩,٥ بالمئة على التوالي من إجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة ورؤوس أموالها، فقد وصل عدد المشروعات إلى ٩١ مشروعاً ورأسمالها المدفوع ٢,٠٣١,٠٩٧ ألف دولار.

وتأتي بلدان المغرب العربي في المرتبة الرابعة عددياً والثالثة مالياً من حيث الأهمية

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

النسبية، إذ بلغت ٨,٧ بالمئة و١٣,٥ بالمئة على التوالي من إجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة ورؤوس أموالها، فقد بلغ عددها ٣٤ مشروعاً ورأسمالها المدفوع ٢,٨٨٦,٢٩٦ ألف دولار.

وتأتي بقية الأقطار العربية في المرتبة الخامسة عددياً ومالياً، من حيث الأهمية النسبية، إذ بلغت ١,٣ بالمئة و٢,١ بالمئة على التوالي من إجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة ورؤوس أموالها، فقد بلغ عددها ٥ مشروعات فقط، وبرأسمال مدفوع ٤٤٨,٩٧٩ ألف دولار.

رابعاً: معوقات المشروعات العربية المشتركة

تمثل المشروعات العربية المشتركة صوراً من صور التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية، فهي إحدى أدوات التشابك الاقتصادي على الصعيدين الشامل والقطاعي. وهي تؤدي مهمات أساسية تمس الاقتصاد العربي في نواح كثيرة ومختلفة وذات تأثير مباشر في «التكامل الاقتصادي العربي عموماً، سواء من منظور الإمكانيات والموارد الاقتصادية التي تستخدمها، أو من منظور العملية الإنتاجية نفسها التي تقوم بها تلك المشروعات، وتعمل من خلالها على القيمة المضافة والاستثمارات، والمبيعات بين البلدان الأطراف في إنشاء تلك المشروعات»[١٨].

وعلى الرغم من الأهمية التي تتمتع بها المشروعات العربية المشتركة في العمل الاقتصادي العربي المشترك، تعاني هذه المشروعات العديد من المشاكل والمعوقات التي تضعف من نتائجها وتحدّ من أعمالها وإنجازاتها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

ومن هذه المشكلات والصعوبات ما يأتي[١٩]:

١ ـ عدم توفير حكومات الأقطار العربية للبيانات والمعلومات كما في كل قطر منها عن مجالات الاستثمار وفرصه وإمكاناته. وقد يكون ذلك راجعاً في كثير من الأحيان إلى قصور الدراسات اللازمة لكشف هذه المجالات والفرص والإمكانات وتحديدها.

٢ ـ ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية التي يجب أن تتم بناءً على أساسها إقامة هذه المشروعات.

(١٨) سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٧.

(١٩) شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ١، ص ٧٤١.

٣ ـ عدم توافر الكفايات الفنية والإدارية العربية بالقدر اللازم وبالمتنوعات الضرورية لتشغيل هذه المشروعات وإدارتها، فضلاً عن عدم توافر العمالة الماهرة القوية التدريب والخبرة للقيام بمهام هذا التشغيل.

٤ ـ قصور عملية «الترويج» لهذه المشروعات عند تأسيسها، مما يؤدي إلى عدم استقطابها لكل القدر المتاح من المدخرات العربية المستعدة للاستثمار في المشروعات الاقتصادية العربية.

٥ ـ عدم توفير الحكومات في الأقطار العربية لهياكل البنى الأساسية العامة التي لا يمكن قيام أية مشروعات إنمائية من دونها، والتي يجب أن تقوم بها الحكومات بسبب ضخامة تكاليفها ولزومها لجميع المشروعات التي تقام في القطر وليس للمشروعات المشتركة وحدها.

٦ ـ التعقيدات الروتينية التي تصطدم بها المشروعات العربية المشتركة عند إنشائها وبعد تشغيلها، والتي يرجع بعضها إلى رغبة الإدارة في الأقطار العربية في الاحتفاظ بسيطرتها وبسلطاتها التقليدية تجاه جوانب الحياة كلها في هذه الأقطار، من دون اهتمام بما تتطلبه التنمية والتكامل الاقتصادي من تبسيط الاجراءات وتقليص الروتين الإداري غير الضروري.

٧ ـ عدم توفير الامتيازات الحمائية الكافية لها، سواء في الأقطار العربية التي يجري توطينها فيها، أو في الأقطار العربية الأخرى بالنسبة إلى تصريف منتجاتها فيها، مما يضيع عليها إمكانية توسيع السوق العربية أمامها.

٨ ـ الازدواجية ما بين المشروعات القطرية وبعض المشروعات العربية المشتركة، لأن الكثير من البلدان العربية اتجهت نحو إقامة مشروعات قطرية خاصة بها تشبه المشروعات العربية المشتركة. ومثل هذه الظاهرة تؤدي إلى التنافس بين المشروعات القطرية، والمشروعات العربية المشتركة، وبخاصة في الأسواق الخارجية في حالة المشروعات الكبيرة الموجهة نحو التصدير[٢٠].

٩ ـ غياب التنسيق الضروري في ما بين المشروعات المشتركة القائمة والمشروعات القطرية في مجالات الاستثمار والإنتاج لدعم اقتصادات الأقطار العربية، وتعزيز التبادل التجاري في ما بينها[٢١].

١٠ ـ عدم وجود هيئة تختص بمتابعة أعمال المشروعات العربية المشتركة،

---

(٢٠) برقاوي، المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١١٣.

ودراسة المشاكل التطبيقية التي تواجهها، وإيجاد الحلول الملائمة لها[٢٢].

١١ ـ تأثير الظروف السياسية غير المؤاتية في المنطقة العربية من حيث إعاقة متابعة تنفيذ بعض المشروعات المشتركة، أو تعثر القائم منها أو تصفيتها، حتى وإن كانت تمارس نشاطها بنجاح[٢٣].

١٢ ـ التأخر في دفع المساهمات وحصص المساهمة، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير انعقاد الجمعية العامة التأسيسية والمباشرة بنشاط المشروعات.

١٣ ـ ضآلة الأموال المخصصة للمشروعات التمويلية العربية المشتركة، حيث إنها ما زالت تمثل نسبة صغيرة وغير مميزة من حجم الأموال المتداولة في أسواق المال الدولية، وكذلك من حجم أموال المؤسسات المالية في البلدان العربية، كما أنها تمثل نسبة صغيرة تبلغ ١٦,٢ بالمئة من إجمالي فوائض الأقطار العربية القابلة للاستثمار في عام ١٩٨٠[٢٤].

١٤ ـ تشابك أهداف العديد من المشروعات العربية المشتركة، وصعوبة تصنيفها وتوزيعها على القطاعات المختلفة.

«وهناك معوقات أخرى كثيرة تثيرها المشروعات العربية المشتركة، تتعلق بفرض القيود على التمويلات المصرفية إلى الخارج، وتعدد أسعار الصرف للعملات الأجنبية في بعض البلدان العربية، وعدم إعطاء سمة دخول للعاملين فيها، وعدم وضوح كيفية حساب سعر الطاقة والمرافق العامة»[٢٥].

ومهما يكن من أمر هذه الصعوبات والعقبات، فإنه «من السهل التغلب عليها جميعاً عن طريق اتخاذ وتطبيق إجراءات تقضي عليها. ولذلك فإن مستقبل الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة لا تحكمه بصفة أساسية هذه الصعوبات والعقبات»[٢٦].

خامساً: مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الآراء الداعية إلى خصخصتها

ذكرنا أن مستقبل الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة لا تحكمه بصفة

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١١٤.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٤.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٥.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١١٨.
(٢٦) شقير، المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٤٣.

أساسية هذه الصعوبات والعقبات، «لكن المشكلة الحقيقية، بالنسبة إلى مستقبل المشروعات العربية المشتركة، تتمثل في عدم إقامتها على أساس استراتيجية محددة للتنمية والتكامل الاقتصاديين العربيين، وبناء على عملية تخطيطية قومية تنطلق من المبادئ والأهداف التي تتضمنها الاستراتيجية، وتضع المشروعات العربية المشتركة في إطار الجهود الجماعية والقطرية الواجب بذلها لتحقيق التنمية والتكامل طبقاً لمفاهيم الاستراتيجية، وتحقق التنسيق والترابط بين هذه المشروعات جميعاً، وبينها وبين المشروعات القطرية البحتة، وبما يجعل هذه المشروعات المشتركة من أجهزة للتنمية الحقيقية للاقتصادات العربية، وأداة من أدوات إيجاد الترابط العضوي الإنتاجي والتبادلي بينها»[٢٧].

هذه هي المشكلة الحقيقية والعميقة التي يتوقف على حلها قيام المشروعات العربية المشتركة بالدور التكاملي الذي أنشئت من أجله.

وقد سبق للأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن أعدت ورقة عمل تحدد الأهداف الكبرى لـ «التعاون العربي» صادق عليها مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان أواخر عام ١٩٨٠، وهذه الوثيقة «وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك» تبرز أهمية المدخل التخطيطي، سواء للعمل المشترك، أو للتنمية على الصعيد القومي، فقد نص البند «خامساً» من بابه الأول[٢٨]:

اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه العمل العربي المشترك وتنظيمه وتطويره على النحو التالي:

١ ـ الالتزام باستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك وعقود التنمية العربية المشتركة والخطة القومية المنبثقة عنها.

٢ ـ الالتزام بأن تتضمن كل خطة قطرية، بالإضافة إلى عناصرها القطرية، توجهاً قومياً يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية.

وهكذا نجد أنفسنا تجاه ثلاثة مفاهيم للتخطيط القومي:

الأول: ينصب على تخطيط التنمية واعتباره مكوناً من شقين: الأول يتعلق بالعمل المشترك ويكون إلزامياً، والثاني بما عدا ذلك يكون تأشيرياً.

الثاني: ينصب على تخطيط العمل المشترك وفقاً لاستراتيجيته.

---

(٢٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٤٣.

(٢٨) محمد محمود الإمام، «منهجية إعداد المشروعات العربية المشتركة في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك،» ورقة قدّمت إلى: ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت (٥ ــ ٧) آذار (مارس) ١٩٨٣، ص ١٦٥.

الثالث: يضم كلاً من الاستراتيجيا وعقود التنمية المشتركة، وفي الوقت نفسه يطلق عليه اسم «تخطيط قومي للمشروعات المشتركة».

فالتخطيط القومي أداة فعالة لتكامل عوامل الإنتاج على الصعيد القومي وتوظيفها بكفاءة لمصلحة التنمية القومية المتوازنة والشاملة، وإقراره «يعطي دفعة قوية للمشروعات العربية المشتركة ليس فقط كبديل للمشروعات مع العالم الخارجي، ولكن كأداة رئيسية من أدوات تنفيذ الخطة، إذ من المفروض أن يتم تنفيذ البرامج القطاعية للخطة القومية من خلال مشروعات في هذه القطاعات أو من خلال سياسات واجراءات محددة. وبذلك تستند إقامة المشروعات إلى قاعدة التخطيط القومي. وتأتي هذه الخطوة تحقيقاً لهدف أساسي وغاية ملحة، وهي أن تأتي إقامة المشروعات المشتركة على أساس تصور شامل للتنمية العربية»[٢٩].

ومما ذكرنا تبين لنا الأهمية التي تكتسبها المشروعات العربية المشتركة في عملية التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي، إضافة إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه في دعم التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية العربية، وضرورة معالجة الصعوبات والمعوقات التي تقف حائلاً بينها وبين الأهداف التي أنشئت من أجلها. ومن هنا فإن الدعوة إلى خصخصة المشروعات العربية المشتركة، التي يتردد صداها في أماكن مختلفة من الوطن العربي، بحجة أن هذه المشروعات لم تحقق ما كان مأمولاً منها تحقيقه منذ إنشائها، من دون النظر إلى الأسباب التي أدت إلى هذا الإخفاق ـ النسبي ـ ومن دون العمل الجاد والدؤوب لتشخيص أعراض هذا الإخفاق، وطرح الحلول المناسبة لتجاوزه وصولاً إلى تمكين هذه المشروعات من القيام بدورها القومي.

ويمكن إجمال الأسباب الكامنة وراء الدعوة إلى خصخصة المشروعات العربية المشتركة بما يلي[٣٠]:

١ ـ إذا اعتبرنا قيام هذه المشروعات أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي المقبول في ظل مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية، فإن آثار هذه المشروعات لم تمتد إلى قيام شبكة من المصالح المتشابكة بين الاقتصادات العربية، بل ما زالت جزراً معزولة لا تربطها قنوات أو جسور للاتصال في ما بينها، أو بين المشاركين في تأسيسها لانعدام التنسيق وعدم احترام عقود تأسيس هذه المشروعات. وربما يكون تقييم أوضاع المشروعات العربية المشتركة ضرورة في هذه المرحلة لمعرفة نتائج أعمالها على مدى العقدين الماضيين، لتقرير ما ينبغي اتخاذه بشأنها.

---

(٢٩) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، المشروعات العربية المشتركة ومعايير انتقائها، ص ١٠.

(٣٠) المنذري، «الخصخصة للمشروعات العربية المشتركة ضرورة،» ص ٥٢ ـ ٥٣.

٢ ـ ظلت مشروعات التكامل الاقتصادي العربي تفتقر حتى الآن إلى البعد الشعبي، وظلت جهود الحكومات العربية عاجزة عن تحقيق طموحات المواطنين العرب في إقامة السوق العربية المشتركة ـ إحدى الصيغ التكاملية السائدة في عالم التكتلات ـ وقد يمكّن تمليك المواطنين العرب لأسهم المشروعات العربية المشتركة من توفير نسيج من المصالح الضاغطة لتحقيق التكامل الاقتصادي وتكون طبقة رجال الأعمال والمستثمرين العرب قوة فاعلة لتعزيز مسيرة التكامل من خلال جمعيتها العمومية ومبادراتها الخلاقة، وفي ذلك ترجمة حقيقية لمبدأ تحييد العمل الاقتصادي العربي من الخلافات السياسية العربية.

٣ ـ إن جوهر الدعوة لخصخصة المشروعات العربية المشتركة يكمن في التعجيل بإنشاء السوق المالية العربية، حيث تلعب أسهم هذه المشروعات دوراً أساسياً في خلق أدوات السوق وتداولها بين المواطنين العرب. وهذا من شأنه تنشيط التداول في البورصات العربية. وقد تلعب أسهم المشروعات العربية المشتركة في خلق السوق المالية العربية مثلما لعبت أدوات الدين دورها في خلق سوق لندن المالي قبل قرنين من الزمان.

هذه هي الاعتبارات التي انطلق منها المنذري في دعوته الى خصخصة المشروعات العربية المشتركة. وإن كنا نتفق معه في بعض النقاط، فإننا ـ في واقع الحال ـ نختلف معه في نقاط أخرى، فالمشروعات العربية المشتركة المنبثقة عن الجامعة العربية، أو منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، لم تحقق الأهداف والطموحات التي كان مأمولاً منها تحقيقها، وهذا بطبيعة الحال يعود إلى مجموعة الصعوبات والمعوقات التي كانت تقف حائلاً بينها وبين تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، إضافة إلى الدور الذي لعبته السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدول العربية، في محاولة منها لتحقيق التنمية الوطنية القطرية على حساب عملية التنمية القومية الشاملة. وهذا يبرر إخفاق مسيرة العمل العربي المشترك بشكل عام، لذلك فإنه من غير المقبول إلقاء تبعية الإخفاق على المشروعات العربية المشتركة بوصفها وحدات إنتاجية، في حين أنه كان من الأولى أن يشير دعاة الخصخصة إلى مجمل المعوقات والصعوبات والمشاكل التي واجهت مسيرة المشروعات العربية المشتركة طيلة العقدين الماضيين، ومن ثم تقييم أوضاعها لتقرير ما ينبغي اتخاذه بشأنها في المرحلة القادمة التي ستشهد ـ لا محالة ـ ولادة تكتلات اقتصادية في أقاليم مختلفة من العالم، الأمر الذي يحتم علينا التفكير بنمطية مختلفة تماماً، بحيث تشكل هذه المشروعات نواة لولادة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

وبالنسبة إلى البند الثاني، فإن مشروعات التكامل الاقتصادي العربي لا تفتقر إلى البعد الشعبي، ذلك أن الشعوب العربية قاطبة تنظر إلى مثل هذه المشروعات على أنها مشروعات مصيرية بالنسبة الى الأمة العربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية

الاحتكارية، إلا أنها، أي الشعوب العربية، تعي انطلاقاً من معاناتها اليومية أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن أن يتحقق في ظل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالأمة العربية. فالانقسام العربي، وطبيعة العلاقات العربية ـ العربية، لا يمكن أن يساهما في نجاح مثل هذا المشروع الاستراتيجي القومي. فقد ساهم «غياب المشاركة الشعبية للجماهير العربية في شل دورها في صنع القرار السياسي ومراقبة تنفيذ القرارات السياسية التي تتخذها النخبة الحاكمة ـ ويعتبر غياب تلك المشاركة من أخطر المشكلات التي يعاني منها الوطن العربي في مجموعه وعلى مستوى أقطاره أياً كانت المصلحة التي نعبّر بها عن ذلك ـ أزمة الديمقراطية وأزمة المشاركة السياسية»[٣١].

فما دام الوضع السياسي القائم حالياً في الوطن العربي امتداداً للوضع السياسي السابق، إضافة إلى عدم وجود مؤشرات تغيير حقيقية في المستقبل القريب، فإن طرح مثل هذه المسألة سيؤدي إلى ذوبان المشروعات المشتركة لا إلى انصهارها في جسد واحد، ومن ثم لا يمكن أن تشكل قوة ضاغطة على النخبة الحاكمة لتحقيق التكامل. وعلى فرض أن ذلك ممكن الحصول فإن تمليك المواطنين العرب لأسهم المشروعات العربية المشتركة لا يمكن أن يحقق التكامل الاقتصادي العربي المنشود، ذلك أن هدف المستثمرين هو تحقيق الربح السريع عن طريق التنافس والمضاربة والإصدارات المزيفة، ومثل هذه المشروعات يكون هدفها تعزيز التشابك الاقتصادي على صعيد قومي بالاستناد إلى مبدأ المنافع المتبادلة، وهذه يكون مردودها المادي على المدى البعيد كالمشروعات التي تقام في قطاعات الإنتاج والمواصلات والاتصال والنقل والطاقة وغيرها.

وبالنسبة إلى البند الثالث، فإننا نتفق مع المنذري في هذا الجانب، إلا أننا نختلف معه أيضاً في دعوته إلى بيع أسهم المشروعات العربية المشتركة للمستثمرين ورجال الأعمال العرب، فنحن نتفق معه في أن طرح أسهم الشركات والمؤسسات الاقتصادية في سوق التداول في البورصات يمكن أن يلعب دوراً مؤثراً في تنشيط السوق المالية العربية، وهذا ممكن الحدوث، فتسجيل الشركات في سوق التداول يزيد من فعالية هذه الأسواق، ومن حجم المدخرات، ويسهم في جذب الأموال العربية المستثمرة في الخارج للاستثمار في الداخل ـ توطين رؤوس الأموال العربية ـ ولكن بعيداً عن المشروعات العربية المشتركة الحكومية، فالمضاربات التي تتم في السوق يمكن

---

(٣١) أحمد سعيد نوفل، «العمل الاقتصادي العربي المشترك،» في: عبد الرازق حسن، أحمد سعيد نوفل ومحمد الرميحي، العمل الاقتصادي العربي المشترك: معوقاته وجوانبه السياسية والإعلامية، العمل الاقتصادي العربي المشترك: واقعه ـ مشكلاته ـ آفاقه (الكويت: مؤسسة الكميل؛ نيقوسيا: دار الشباب، ١٩٨٨)، ص ١٥٦.

نها أن تؤدي إلى شل حركة هذه المشروعات القومية، وربما إفلاسها أو تصفيتها، وليس بعيداً عن البال ما حدث في سوق المناخ الكويتي، وما يحدث في أسواق التداول في البورصات العربية والأجنبية بشكل يومي، خصوصاً أن هذه المشروعات لا تبغي الربح بقدر ما تبغي أن تحافظ على وضعها كإحدى أهم أقنية التنمية والبناء في الوطن العربي. إضافة إلى ما ذكرنا فإن الاقتراح الذي قدمه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في دمشق يصبّ في القناة ذاتها، فهو يرى أن «تصبح هذه الشركات مختلطة ما بين الحكومات والقطاع الخاص العربي بنسبة ٥٠ بالمئة لكل منها. وليس مطلوباً أن تبيع الحكومات أياً من أسهمها، بل تستمر في امتلاك الأسهم العائدة إليها، ولكن تطرح أسهم جديدة بعدد مماثل لعدد من الأسهم القائمة للبيع في القطاع الخاص»[٣٢] كخطوة أولى، وفي واقع الأمر، إن مثل هذا الاقتراح لن يسهم، من وجه نظرنا، في معالجة ما صارت إليه المشروعات العربية المشتركة، في حين أن معالجة المشاكل التي تواجه هذه المشروعات سيمكّنها من أداء المهام المنوطة بها على أكمل وجه.

نستخلص مما سبق عرضه أن المشكلة الحقيقية بالنسبة إلى مستقبل المشروعات العربية المشتركة، «تتمثل في عدم إقامتها على أساس استراتيجية محددة للتنمية والتكامل الاقتصادي العربيين، وبناء على عملية تخطيط قومية تنطلق من المبادئ والأهداف التي تتضمنها الاستراتيجية، وتضع المشروعات العربية المشتركة في إطار الجهود الجماعية والقطرية الواجب بذلها لتحقيق التنمية والتكامل طبقاً لمفاهيم الاستراتيجية، وتحقق التنسيق والترابط بين هذه المشروعات جميعاً، وبينها وبين المشروعات القطرية البحتة، وبما يجعل هذه المشروعات المشتركة من أجهزة للتنمية الحقيقية للاقتصادات العربية، وأداة من أدوات إيجاد الترابط العضوي الإنتاجي والتبادلي بينها»[٣٣].

ومن هنا فإن العمل بروح «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي تم تجميدها من قبل النخبة الحاكمة في الوطن العربي، يمكّن المشروعات العربية المشتركة من القيام بدورها التكاملي، ومن دون الالتزام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإن المشروعات العربية المشتركة ستتحول، كما عبّر عنها المنذري، إلى جزر معزولة، وستتحول إلى عبء على مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، بعد أن كانت تمثل إحدى أهم صور التعاون الملائمة لظروف الواقع العربي.

---

(٣٢) انظر: الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة للبلاد العربية، «حول العمل الاقتصادي العربي المشترك ومستقبله في خضم المتغيرات العربية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب، ٥، دمشق، ١٧ ـ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣، ص ٢٤.

(٣٣) شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، ج ١، ص ٧٤٣.

الفصل الحادي عشر

«الشرق أوسطية» ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي (*)

محمود عبد الفضيل (**)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٧)، ص ٨٧ ـ ٩٧.

(**) استاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

القسم الأول: الأبعاد الاستراتيجية للترتيبات الاقتصادية «الشرق ـ أوسطية»

١ ـ التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة

ليس هناك من شك أنه في ظل الضغوط التنافسية الجديدة في الاقتصاد العالمي، وتسريع معدلات التطوير التقاني (التكنولوجي) للمعدات والسلع والخدمات، تصبح هناك ضرورات ملحة للبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز «الفضاء الاقتصادي» (Economic Space)، الذي تتحرك في إطاره الوحدات الاقتصادية القطرية العربية. ويقتضي ذلك بدوره البحث عن صيغ وأشكال للتجمع الاقتصادي الإقليمي، باعتبارها مستويات «وسيطة» تحدد من خلالها «الوحدات القطرية» شكل علاقتها ومستوى تعاملاتها مع الاقتصاد الكوني في عمومه.

وبالتالي، فعلى راسمي السياسة الاقتصادية، والمخطط الاستراتيجي عموماً، في أي بلد عربي أن يدركوا نمط التداخل والترابط بين ثلاثة مستويات في العلاقات الاقتصادية:

أ ـ **المستوى القطري** (داخل حدود التراب الوطني).

ب ـ **المستوى الإقليمي**: ويمكن أن تتعدد المستويات الوسيطة تحت الإقليمية (Subregional) التي تقود إلى المستوى الاقليمي «الأمثل» أو «الكتلة الإقليمية المثلى».

ج ـ **المستوى الكوني**، على صعيد الاقتصاد العالمي في مجمله.

ولن نخوض هنا في الجدل الطويل الذي دار حول طبيعة «التكتلات الاقتصادية الجديدة العملاقة في العالم»: النافتا (NAFTA)، الاتحاد الأوروبي (EU)، الآسيان (ASEAN)، الميركسور (MERCOSOR) في أمريكا اللاتينية، وهل هي «كتل إقليمية مغلقة» أم «مفتوحة» (Open Regionalism vs. Closed Regionalism)، إنما كل ما

نود أن نؤكده هو أن اندماج الاقتصادات العربية فرادى في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر «ما بعد دورة أوروغواي» هو محاولة انتحارية، وسوف تنعكس بالسلب على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية.

وإذا كانت البلدان العربية بصدد البحث عن وعاء أو فضاء «اقليمي» ملائم في ظل تلك التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة، فإنه يجب التأكيد على حقيقة جوهرية فحواها أنه لا توجد صيغة وحيدة، أو مثلى، للترتيبات الاقتصادية الإقليمية، فنموذج «السوق الأوروبية المشتركة» هو مجرد أحد النماذج الممكنة، ويلائم بلداناً متقدمة تكون قد قطعت أشواطاً كبيرة في تطوير هياكلها الإنتاجية قبل البدء بعمليات الاندماج الاقليمي. كذلك هناك خصوصية تاريخية لنموذج «النافتا» الذي يجمع بين بلد قيادي من بلدان الشمال (أو المركز)، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبلد متقدم من بلدان الجنوب (أو المحيط)، وهو المكسيك، بينما يقوم «نموذج الآسيان» على صيغة انتقالية تتسم بالمرونة، وتأخذ بعين الاعتبار اختلاف مستويات التنمية وتطور قوى الإنتاج في ما بين البلدان المشتركة: سنغافورة، بروناي، ماليزيا، الفيليبين، إندونيسيا، وفييتنام.

ولقد احتدم الجدل في البلدان العربية في الآونة الأخيرة حول أفضل الترتيبات الإقليمية التي تتجاوز «الفضاء الاقتصادي العربي» في ظل التطورات الاقليمية والعالمية الجديدة. وتحضر بهذا الصدد المفاضلة بين «الترتيبات الشرق ـ أوسطية» والترتيبات «الأوروبية ـ المتوسطية»، إذ تفضي الترتيبات في إطار كلا المشروعين الاستراتيجيين إلى خلق «فضاء اقتصادي جديد» يضم عدداً من البلدان العربية (بحسب التقاطعات الجغرافية الممكنة)، ويفضي إلى قيام منطقة للتبادل التجاري في غضون عام ٢٠١٠.

ومن الواضح لنا أن المشروع «الشرق ـ أوسطي» هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي، بهدف بناء ما أسماه شمعون بيريس «الشرق الأوسط الجديد» الذي تلعب فيه إسرائيل دوراً رئيسياً وقيادياً، وتكون بمثابة «الوسيط» و«الوكيل المعتمد» بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا، من ناحية، وبلدان المشرق والخليج العربي بالأساس، من ناحية أخرى. وقد سبق لنا في كتابات أخرى أن طرحنا تحفظاتنا على المشروع الشرق ـ أوسطي، والمكاسب والخسائر الاقتصادية والاستراتيجية المحتملة في ظل هذا المشروع الذي يجري تسويقه بأساليب دعائية براقة[١].

(١) انظر بهذا الخصوص: محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٩٠ ـ ١٢٤.

وضمن هذا المنظور «الشرق ـ أوسطي» تركز إسرائيل على تنمية الموارد البشرية بالدرجة الأولى، نظراً إلى انعدام الموارد الطبيعية الأخرى، وتستثمر ٣,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في أنشطة «البحوث والتطوير» (R & D) بهدف الدخول في مجال الصناعات الحديثة المتقدمة «عالية التكنولوجيا» (.High-tech) والابتعاد عن الصناعات البسيطة والمحدودة المهارة (أو ما يسمى «T-Shirt Industries»). وتهدف سياسات إسرائيل إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما الشركات الدولية الكبرى التي تعمل في مجال الالكترونيات، لكي تكون إسرائيل «الجسر» الذي تمر منه منتجات تلك الشركات إلى «السوق الشرق أوسطية» الأكبر والأوسع حجماً، في مرحلة ما بعد «السلام».

٢ ـ «الشرق ـ أوسطية»: المركز والأطراف

لا تعترف إسرائيل أصلاً بأن هناك «اقتصاداً عربياً» أو «بنية اقتصادية عربية»، بل تبني رؤيتها الاستراتيجية على تأسيس «تجمع إقليمي اقتصادي شرق ـ أوسطي»، تلتحق به الاقتصادات القطرية في منطقة الهلال الخصيب (أو ما يسمى «بلاد الشام»، في ما مضى)، من دون تنسيق أو تكامل اقتصادي مسبق، على أن... تحتل «إسرائيل» ضمن هذا التجمع دور «المركز» أو «القلب» الذي يضخ الدم في بقية أطراف هذا التجمع. بيد أن إسرائيل لا يهمها، في التحليل الأخير، «التجمع الاقتصادي الشرق ـ أوسطي» إلا بمقدار ما تستطيع أن تساوم به على علاقات اقتصادية خاصة ومتميزة مع الكتل الاقتصادية الكبرى لبلدان العالم الأول: النافتا ـ الاتحاد الأوروبي ـ جنوب شرق آسيا.

ولذا فإن «العالم العربي» يشكل بالنسبة لإسرائيل (ذلك «البلد الشمالي»)، نوعاً من «بلدان الجنوب» (أو الأطراف)، بمعنى أن تكون المنطقة العربية بالنسبة إلى إسرائيل بمثابة «الحديقة الخلفية»، مثلما هي العلاقة بين بعض بلدان أمريكا الجنوبية وتجمع «النافتا»، أو بين بلدان «جنوب المتوسط» والاتحاد الأوروبي، أو بين بعض البلدان الآسيوية واليابان. وبعبارة أخرى، فإن إسرائيل تسعى في إطار «المشروع الشرق أوسطي» لاقتناص موقع مركزي ومهيمن في بنية اقتصاد منطقة المشرق العربي وامتداداتها «الخليجية»، انطلاقاً من «البؤرة المركزية» التي تشمل «المثلث الإسرائيلي ـ الأردني ـ الفلسطيني».

وهكذا، فإن إسرائيل تسعى لكي تكون «بوابة» العالم الأول إلى السوق الإقليمية الواسعة «الشرق ـ أوسطية»، ويقوم الرهان الإسرائيلي على أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الإسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير -Export)

(platform) السلع الصناعية «العالية التقنية» لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض. ويؤكد ذلك استطلاع قامت به مؤسسة «CRB» لدى عدد من الشركات الدولية النشاط العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إذ أشارت نتائج هذا الاستطلاع إلى أن الشركات الدولية العاملة في صناعات المنسوجات والأغذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة (المنظفات) سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر، بينما الشركات الدولية العاملة في مجال الصناعات «العالية التقنية» التي تبحث عن يد عاملة عالية المهارة وتسهيلات لتطوير البحوث (R & D) سوف تتجه باستثماراتها نحو إسرائيل[٢].

ومن الملفت للنظر في نتائج هذا الاستطلاع أن معظم الشركات الدولية التي تم استطلاع رأيها بخصوص عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط بعد إقرار السلام قد أشارت إلى أن توسيع «حجم السوق» لمنتجاتها (٦٣ بالمئة من مجموع الشركات) هو العامل والحافز الرئيسي وراء عملياتها الاستثمارية أو التوزيعية المستقبلية في المنطقة[٣]. كذلك أقرت الفروع الإسرائيلية لشركات دولية أمريكية بأن النفاذ إلى الأسواق النهائية للمستهلك العربي سيكون الدافع الرئيس (٧٥ بالمئة) من توسيع عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط[٤].

وعلى الصعيد التقاني (التكنولوجي)، تستعد إسرائيل لجني مكاسب الاقتصاد السياسي للسلام على صعيد منطقة الشرق الأوسط، إذ تم الاتفاق على إقامة «مؤسسة للعلم والتكنولوجيا» بين أمريكا وإسرائيل، وهو اتفاق له دلالة سياسية لا تخطئها العين في هذا التوقيت بالذات، إذ إن هذا الاتفاق يشكل «سبيل ضمان استمرار التفوق النوعي لإسرائيل «تكنولوجياً» في المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة التي تتحقق فيها الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل في سوق شرق أوسطية مشتركة»[٥].

وقد يرى بعضهم أن ثمة مبالغة في أهمية الدور الإسرائيلي ومخاطر «الهيمنة الإسرائيلية» في ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة، وأن معظم المخاطر والمحاذير تستند إلى رؤية «ساكنة» استاتيكية للواقع المتخلف الراهن للاقتصادات

---

(٢) انظر بهذا الصدد: Dan D. Singer Associates, «Multinational Cooperation Survey of New Middle East Peace Scenario,» (Report of the CRB Foundation, April 1990), p. 23.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٥) محمد سيد أحمد، «جاء وقت القرارات المصيرية بشأن مستقبل الشرق الأوسط،» الأهرام، ٢٥/٣/١٩٩٣.

العربية... وأن المستقبل يحمل إمكانات لتطوير أوضاع الاقتصادات العربية وزيادة مقدرتها التنافسية. وكنموذج جيد لتلك الكتابات، نشير إلى دراسة د. فهد الفانك عن «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي»، إذ يرى الفانك أنه في حالة التوصل إلى الحل السلمي «المقبول»، فإن إسرائيل سوف تصبح إحدى الدول الأجنبية التي يمكنها تصدير سلعها إلى الأسواق العربية على قدم المساواة مع المصنوعات الأجنبية الأخرى، كما تستطيع أن تقيم استثماراتها في البلدان العربية، شأنها في ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى(٦).

وفي الجانب الآخر، يحذر فريق من الكتّاب والمحللين، من أن معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادي «الشرق أوسطي الجديد» سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي، نظراً إلى أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الإسرائيلي على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية. فمن المعروف أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتماداً كبيراً على المبادلات الخارجية: استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الإسرائيلية)، وتصدير السلع الصناعية (تمثل نحو ثلثي الصادرات الإسرائيلية)(٧). وفي ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة يمكن أن يتحول العديد من البلدان العربية إلى بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الإسرائيلية من خلال ما يسمى تعاقدات التبادل التجاري في ما بين الصناعات (Intra-industry Trade)، مما يعمق مفعول النمو «غير المتكافئ» بين الاقتصاد الإسرائيلي وبقية الاقتصادات العربية. وكمثال لهذا النموذج الجديد لتقسيم العمل، يطرح بعض الاقتصاديين الإسرائيليين فكرة أن تتخصص مصر بإنتاج غزل القطن وعمليات تفصيل الملابس الجاهزة (وغيرها من الأنشطة الكثيفة العمالة)، بينما تتخصص إسرائيل بالأنشطة المتقدمة في صناعة الغزل والنسيج مثل: التصميم والطباعة والتسويق(٨).

وتراهن إسرائيل خلال الفترة القادمة على أن تكون المركز الرئيسي للصناعات العالية التقنية (High-tech. Industries) في المنطقة «الشرق ـ أوسطية»، نظراً إلى توافر البنية التحتية الملائمة في هذا المجال وخصوصاً الموارد البشرية والتسهيلات التقنية.

---

(٦) انظر: فهد الفانك، «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة النتائج الاقليمية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، منتدى الفكر العربي، عمّان، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ص ٨.

(٧) انظر: **Patrick Clawson and Howard Rosen, *The Economic Consequences of Peace for Israel, the Palestinians and Jordan* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1991), p. 13.**

(٨) انظر في هذا الصدد: **Seev Hirsch, «Trade Regimes in the Middle East,» in: Gideon Fishelson, ed., *Economic Cooperation in the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press,1989).**

وقد قامت بالفعل شركات عالمية في مجال الإلكترونيات بإقامة فروع وتسهيلات إنتاجية في ما يسمى منطقة «MATAM High-tech Park» في مدينة حيفا. وأهم تلك الشركات: «Intel» و«Microsoft» و«Elbit» و«IBM» و«Fibronics» و«Chip express» و«Net manage» و«Elscint».

وقد أشار نائب رئيس شركة «Rockwell» العالمية إلى ذلك التصور لدور إسرائيل في مرحلة ما بعد السلام، في تصريح أدلى به في نيسان/ابريل ١٩٩٥، وتردده المطبوعات الإسرائيلية حول جذب الاستثمارات الدولية(٩):

«Israel is industrially and geographically at the center of the Middle East and poised to be a springboard for industrial development. Rockwell desires to play larger role in the coming industrial growth and Israel represents a very attractive base from which to accomplish this.»

وتشير بعض التقارير إلى أن شركتي «انتل» و«موتورولا» العالميتين، والرائدتين في مجال الالكترونيات الدقيقة، استثمرتا نحو ٢,٦ مليار دولار في الدولة العبرية، باعتبارها «البوابة الطبيعية» إلى الأسواق العربية والشرق أوسطية.

وجدير بالذكر أن الاستراتيجيا الاقتصادية الإسرائيلية لمرحلة «ما بعد السلام» تؤثر تأثيراً بالغاً في المستقبل الاقتصادي للبنان، إذ إن «قطاعات اقتصادية مثل النقل والسياحة والتجارة والعناية الصحية، والتوسط الرأسمالي... تشكل العمود الفقري لاقتصاد لبنان، لكنها أيضاً القطاعات التي تتمتع فيها إسرائيل بتفوق طبيعي أو مكتسب»(١٠).

٣ ـ المخاطر والمحاذير المستقبلية للترتيبات الإقليمية الجديدة

حذر الكاتب والباحث المتميز جميل مطر من مخاطر الترتيبات الاقتصادية الجديدة (سواء «الشرق ـ أوسطية» أو «المتوسطية»)، من حيث إن كلاً من هذه الترتيبات يقوم على «تجزئة العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي... جزء كبير في الاقليم الشرق الأوسطي، وبعض هذا الجزء مع جزء آخر في الاقليم المتوسطي»(١١).

---

(٩) انظر: Israel, Ministry of Industry, *Reasons to Invest in Israel* (December 1995).

(١٠) انظر: غياث اليافي، «أي خيارات للبنان ـ والمنطقة العربية ـ في ضوء خطة إسرائيل الخفية.. اقتصادياً وسياسياً،» الحياة، ٣١/١/١٩٩٦، ص ١٧.

(١١) انظر: جميل مطر، «وثائق المنظومة الاقليمية الأعظم في الشرق الأوسط،» الحياة، ١٠/١٢/١٩٩٥.

وهنا يثور التساؤل المهم حول مستقبل «بروتوكول الاسكندرية» الذي تأسس بمقتضاه «نظام إقليمي عربي»، غداة الحرب العالمية الثانية، في إطار الجامعة العربية. وقد شهد هذا «النظام الإقليمي العربي» نمواً وازدهاراً خلال حقب الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، على رغم الخلافات والصراعات العربية ـ العربية، وقبل الدخول في مرحلة «النظام الاقاليمي العربي» في الثمانينيات في ظل التجمعات الجهوية الجديدة: مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي. ومن الملاحظ أن تلك التجمعات العربية الجهوية، التي لم تشمل البلدان العربية كافة، إذ ظل خارجها ما يسمى «بلدان الفائض»، قد نشأت من دون الاهتمام بصياغة «العلاقات المفصلية» التي يجب أن تربط بين تلك التجمعات، حرصاً على وحدة الجسد السياسي والاقتصادي العربي.

ويطرح بعضهم في هذا الصدد إشكالية «التقاطعات» الممكنة بين المشروعات الاقتصادية البديلة للتعاون الإقليمي: مشروع التكامل الاقتصادي العربي، والمشروع «الشرق ـ أوسطي»، والمشروع «الأوروبي ـ المتوسطي» باعتبارها مشروعات متكاملة وليست مشروعات متنافسة. ولا يتسع المجال هنا لمناقشة هذه المقولة مناقشة نقدية، ولكن المدخل الحقيقي للنقاش حول هذه القضية هو مدخل استراتيجي بالضرورة.

ولكن تظل المفاضلة في جانب «التقاطعات» لصالح مشروع الشراكة «الأوروبية ـ المتوسطية»، نظراً إلى أن «الإطار المؤسسي» في ظل هذا المشروع يظل إطاراً فضفاضاً وأكثر مرونة على غرار منتدى «APEC» (Asia Pacific Economic Forum)، إذ إن تحول هذا التنظيم الاقتصادي «الفضفاض» إلى «جماعة اقتصادية» على غرار «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» (EEC) يأخذ فترات انتقالية طويلة، تسمح بإعادة ترتيب «البيت العربي» الذي مزقته جراح حرب الخليج الدامية والمدمرة.

وعلى العكس من ذلك، فإن المشروع «الشرق ـ أوسطي» ينطلق منذ البداية من ترتيبات مؤسسية فوقية، تؤسس لنظام اقليمي شرق أوسطي جديد، يطمس الهوية العربية، ويعطي لإسرائيل دوراً قيادياً وناظماً للتحولات الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية، من دون أن تترك للعرب فرصة لالتقاط الأنفاس.

على رغم كل ذلك، تثور المشكلة ذاتها في حالة البلدان العربية المنضوية في إطار ترتيبات «الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية»، حيث لا بد من طرح العلاقات المستقبلية بين البلدان العربية المشاركة في الفضاء الاقتصادي «الأوروبي ـ المتوسطي»، وبقية البلدان العربية التي لا تدخل ضمن تلك الترتيبات الإقليمية («بلدان الفائض» مرة أخرى). والمشكلة تثور بصفة أساسية بالنسبة إلى بلدان «مجلس التعاون الخليجي»، والعراق، وبلدان مثل السودان واليمن. ومن الواضح أنه لا بد من إيجاد ترتيبات اقتصادية بين البلدان العربية المشاركة في الترتيبات «الأوروبية ـ المتوسطية»، من ناحية،

وبلدان مجلس التعاون الخليجي، من ناحية أخرى، وذلك بهدف دعم «القوة التفاوضية» العربية، وخلق ظروف موضوعية أفضل تساعد مجموعة البلدان العربية «المتوسطية» على تطوير إطار للمساومة الجماعية في إطار مشروع الشراكة «الأوروبية ـ المتوسطية» بما يعود على مجمل الاقتصاد العربي بالنفع والفائدة.

وهكذا فإن الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية في إطار مجمل «الفضاء الاقتصادي العربي»، من خلال قطاع «العمل الاقتصادي المشترك»، يعتبر ضرورة لمنع تجزئة الاقتصاد العربي إلى «فضاءات اقتصادية» متعددة وغير متكاملة، على النحو الذي سوف نراه في القسم الثاني من هذه الدراسة.

القسم الثاني: متطلبات وأشكال التعاون الاقتصادي في مواجهة تحديات «الشرق ـ أوسطية»

١ ـ منهج التخطيط التأشيري كأداة للتنسيق التكاملي العربي

في أعقاب الحصول على الاستقلال السياسي انهمكت الأقطار العربية فرادى في عمليات التنمية القطرية، اعتماداً على إمكانية تغطية الخلل في مقومات التنمية لدى كل منها عن طريق التعامل مع اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة، وقد قامت عمليات التنمية القطرية على أرضيات مختلفة، من حيث تفاوت مستويات نمو القوى الإنتاجية وتباين طبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدى كل منها.

فبعض الأقطار قد نشأت لديها مجموعات قليلة من الصناعات الخفيفة وبعض المرتكزات الأساسية في فترات سابقة، كما في حالة مصر (منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية)، وكما في حالة سوريا ولبنان والعراق وبعض أقطار المغرب العربي (بعد تلك الحرب). أما أكثرية الأقطار العربية الأخرى فقد كانت اقتصاداتها ما تزال في مرحلة زراعية ـ رعوية عند البدء بمساعي التنمية. كما أن بعض الأقطار كانت لديها معطيات مؤاتية للتنمية أكثر مما لدى غيرها، خصوصاً في ما يتعلق بالإمكانات الزراعية والقوى البشرية والموارد التمويلية. ولكن الاقتصادات العربية كانت وما زالت كيانات آخذة بالنمو حديثاً، وتغلب عليها حالات الاعتماد على مورد وحيد مهيمن ذي طبيعة زراعية أو استخراجية أو رعوية[١٢].

---

(١٢) انظر: محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٢١.

وإزاء الطريق الذي انساقت فيه عمليات «التنمية القطرية»، المعزول بعضها عن بعض، بدأت الأقطار العربية تبحث عن السبل الممكنة للكشف عن مواضع التكامل في عمليات النمو القطرية. كما حاولت جهود ومساعي التوحيد الاقتصادي، في إطار الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تحديد المداخل والسبل التي تسمح بتحقيق مزيد من التضافر والتلاحم بين مجهودات التنمية القطرية.

ولقد اتسمت وسائل وأساليب المحاولات العربية للتكامل خلال الخمسينيات والستينيات بنظرة مثالية ـ قانونية تجاه الواقع الاقتصادي العربي. فلم تجرَ في مضمار العمل الاقتصادي العربي المشترك محاولات جدية لرصد التضاريس الاقتصادية والاجتماعية المتمايزة لكل قطر عربي، ناهيك عن تقصي التأثيرات المرتقبة لهذه المتغيرات. ومن يستعرض وقائع الأعمال التمهيدية لمختلف الاتفاقات الاقتصادية العربية، فإنه لا يعثر على أية دراسات أو عروض وافية الخصائص والمعطيات المتاحة، سواء في كل قطر على انفراد أو على صعيد الاقتصاد العربي كله[١٣].

وكنتيجة لهذه الذهنية، فلا يعلم أحد شيئاً كثيراً عن الاعتبارات الموضوعية التي روعيت بشأن معظم القرارات والاتفاقات، كما لا يدري المرء أي شيء عن مقدار المنافع التي يمكن أن ينالها أي طرف من الأطراف المتعاقدة، أو الأضرار التي تصيب هذا الطرف أو ذاك، سواء في الأجل القصير أو المدى الطويل للزمن. ولعل الافتقار إلى الدراسات والتحليلات الوافية هو الذي جعل التدابير والاتفاقات العربية تأتي كضرب من ضروب الاستعارة المبتسرة لأشكال الترتيبات الحاصلة بين مجموعات الدول الأخرى، من دون مراعاة كافية لطبيعة الشروط الاقتصادية والأحوال السكانية والاجتماعية السائدة والمرتقبة في الأقطار العربية[١٤].

ولعل هذه الحقيقة تفسر حالة الانفصام بين ما تم اتخاذه من قرارات واتفاقات جماعية وما جرى تنفيذه فعلاً في كل قطر على انفراد، إذ يبدو كما لو أن القرارات الجماعية تستلهم صوراً مستعارة أو تنشر غايات طموحة، بينما الإجراءات التنفيذية القطرية لا تراعي إلا المعطيات الراهنة في بلدها فقط[١٥].

---

(١٣) انظر على سبيل المثال: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية** (القاهرة: المجلس، ١٩٧٥)، حيث اقتصرت تلك الأعمال على مداولات متطاولة بشأن صياغة بنود الاتفاقية من دون أن ترافقها أو تسبقها دراسات عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية الوطنية واحتمالات تطوراتها المقبلة... الخ.

(١٤) الحمصي، المصدر نفسه، ص ٧٦.

(١٥) انظر تعقيب سيد نوفل على محاضرة: أحمد الغندور، «العمل العربي المشترك: إنجازاته ومعوقاته،» في: جامعة الدول العربية، **مجموعة المحاضرات التي ألقيت في الموسم الثقافي الأول، خلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر ١٩٧٧** ([القاهرة]: الجامعة، [د. ت.])، ج ٢، ص ١٥.

كذلك فإن المساعي الداعية إلى إقامة علاقات تنسيق وتكامل بين الاقتصادات العربية لم تتضمن عمليات توفيق ومواءمة جدية بين المصالح الاقتصادية للكيانات القطرية المنفصل بعضها عن بعض. وقد مضت سنون كثيرة قبل أن تدرك الجهات المضطلعة بأمر الوحدة والتكامل الاقتصادي ضرورة التنسيق بين الممارسات الاقتصادية، وخصوصاً بين عمليات التنمية الجارية لدى الأقطار العربية، على الصعيد القطاعي أو على مستوى السياسة الكلية.

ولعل تعقيدات المساعي «التكاملية» تنبع من كون تلك الخطوات «إنما تجري بين أطراف يسعى كل واحد منهم إلى تحقيق مصلحته الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية. والأمر الأخير يستدعي إيجاد توازنات وتكافؤات بين «أفعال الأخذ» و«أفعال العطاء» المتبادلة فيما بين الأطراف الداخلة في مضمار التكامل الاقتصادي، وكل عملية تبادل للمنافع»[١٦].

ولذا فإن منهج التخطيط التأشيري يمكن أن يشكل دليلاً تسترشد به عمليات التنمية القطرية التي تواجه تحديات متشابهة إزاء الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية» واتجاهات العولمة عموماً، وبخاصة لتحديد موقع «الاقتصاد العربي» ضمن بنية الاقتصاد العالمي، إذ إن عمليات التنمية القطرية العربية ما زالت بحاجة ماسة إلى «دليل عمل» يعين لها اتجاهاتها ومراميها إزاء بعضها بعضاً، بما يضمن لها أكبر قدر من التناسق والتكامل.

وجدير بالإشارة هنا أن منهج التخطيط التأشيري على الصعيد العربي ليس مجرد منهج فني، بل يشكل ضرورة اقتصادية وسياسية من منظور المستقبل العربي من أجل تحقيق أكبر درجة من التناسق، ولا نقول التنسيق، بين سياسات التنمية القطرية في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي، وبناء درجة أكبر من التنافسية. وبعبارة أخرى، فإن منهج التخطيط التأشيري على الصعيد العربي سوف يساعد على تأكيد البعد القومي في الخطط الإنمائية القطرية والتنسيق بين هذه الخطط في إطار رؤية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

وتكمن المعضلة الرئيسية في عمليات التخطيط التأشيري في مدى إمكانية التوفيق والمواءمة بين اعتبارات ضرورة ضبط وتخطيط عمليات الإنماء التكاملي على الصعيد العربي، من ناحية، واحترام مبادرات المستثمرين في القطاع الخاص على صعيد كل قطر عربي على حدة، من ناحية أخرى. ولذا فإن نهج التخطيط التأشيري المقترح هو نهج تجريبي في الأساس يجري تطويره تدريجياً من خلال الممارسة ومن خلال التجربة والخطأ.

---

(١٦) الحمصي، المصدر نفسه، ص ٩٧.

وهكذا فإن مجهودات التخطيط التأشيري يمكن لها من الناحية العملية أن تنصب وتتمحور حول «قطاعات» أو «أنشطة» رئيسية، تمثل نقاط التقاطع الممكنة بين مجهودات التنمية القطرية وعمليات التكامل الاقتصادي العربي، ولا سيما في مجالات الأمن الغذائي، والصناعات الأساسية، وهياكل البنيان الارتكازي، والوساطة المالية، التي يصعب تخطيطها وتشغيلها بشكل كفوء على مستوى القطر الواحد. وبالتالي يصبح «التخطيط التأشيري» أداة فعالة لتحقيق «الكفاءة التنافسية» من ناحية، وتخفيض عناصر «المصادفة» و«عدم اليقين» من ناحية أخرى. فالخطة التأشيرية، على حد قول بيير ماسيه الذي ظل أمداً طويلاً على رأس هيئة التخطيط الفرنسية، هي نقيض المصادفة(١٧).

وقد يعتقد بعضهم أن القطاعات والأنشطة التي تدخل ضمن دائرة التخطيط التأشيري يمكن أن يجري تحديدها بشكل اعتباطي كل فترة تخطيطية في ضوء الملاءمة التي يمكن تحقيقها بين متطلبات الإنماء التكاملي العربي، من ناحية، وأولويات التنمية القطرية، من ناحية أخرى. ولكن مفهوم «التخطيط التأشيري» يقتضي اتخاذ موقف أكثر إيجابية وأقل سلبية إزاء الأنشطة والاستثمارات محل التخطيط التأشيري. وبهذا الصدد يؤكد بعض منظري التخطيط التأشيري في فرنسا أن مجهودات التخطيط التأشيري يجب أن تنصب في جانب الاستثمارات على:

أ ـ الاستثمارات المحفزة (Investissements Entrainants)، أي تلك الاستثمارات التي تحفز المزيد من الاستثمارات (العامة والخاصة) في مجالات أخرى وفي بلدان عربية متعددة. وباختصار، يجب التركيز على الاستثمارات التي تجر وراءها العديد من الموجات الاستثمارية في مجالات وأنشطة مترابطة داخل القطر الواحد وعبر الأقطار العربية المختلفة.

ب ـ الصناعات المصنِّعة (Industries Industrialisantes)، أي تلك الصناعات الأساسية التي تكون بمثابة صناعات قائدة أو مصنِّعة لصناعات أخرى، سواء في القطر الذي يجري فيه توطين هذه الصناعة أو في الأقطار العربية الأخرى التي تمد هذه الصناعة بمستلزمات الإنتاج أو تقوم بمزيد من التشغيل لمنتجاتها(١٨).

وفي ظل الأوضاع الراهنة للمنطقة العربية يجب التسليم بعدد من المعطيات التي

---

(١٧) حول هذا الخصوص انظر المؤلف المهم لـ: Pierre Massé, *Le Plan ou l'anti-hasard*, collection idées; 78 (Paris: Gallimard, 1965).

(١٨) انظر بهذا الخصوص: G. Destanne de Bernis, «Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale,» *Economie appliquée*, vol. 19, nos. 3-6 (1966), pp. 458-460.

لا يجوز الاصطدام بها أو تجاهلها حتى يكتب لمجهودات التخطيط التأشيري النجاح. ونخص من بين هذه المعطيات ما يلي[19]:

أ ـ حق كل قطر عربي في استقلالية توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده الاقتصادية لتحقيق أهدافه الإنمائية الذاتية طبقاً لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ حق كل قطر عربي في تحقيق أكبر قدر من الاعتماد على الذات (أو الاكتفاء الذاتي) في بعض المنتجات أو بعض الموارد، من دون أن يكون ذلك في تناقض صارخ مع اعتبارات تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد على الصعيد العربي.

ج ـ ضرورة احترام ما جاء في ميثاق العمل الاقتصادي العربي ـ الذي أقره مؤتمر القمة العربية الحادي عشر ـ من ضرورة «تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، باعتباره الأرضية المتينة المشتركة لبناء التضامن العربي، عن طريق ربط المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية والوشائج التي تحقق المنافع المتوازنة».

وضمن حدود هذه المعطيات يجب دراسة الصيغ المختلفة للتنسيق والتكامل بين الخطط والسياسات الاقتصادية القطرية بما يحقق أكبر قدر من المواءمة بين أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل الإنمائي العربي، وبما يسمح بحل التناقضات القائمة بين المصالح القطرية في الأجلين القصير والمتوسط.

وغني عن البيان أن عمليات التخطيط التأشيري على الصعيد العربي تنطلق من افتراض التقارب بين النظم الاقتصادية والاجتماعية العربية، على الرغم من الفروق النوعية التي تميز نظاماً من نظام.

٢ ـ مبدأ «التقسيم التفاوضي للعمل» كأساس لتنسيق خطط وبرامج الاستثمار والإنتاج

على الرغم من اهتمام مدخل التخطيط التأشيري بالتأكيد على النواحي الإنتاجية وأنماط النمو القطاعي، فإن هذا المدخل يحمل في ثناياه ترتيبات تسمح بزيادة وتعظيم حجم المبادلات التجارية والمتدفقات السلعية في ما بين البلدان العربية، إذ إنه نتيجة عملية تنسيق الخطط القطرية يمكن أن ينشأ نظام جديد للعلاقات والمبادلات التجارية من خلال ما تقرره البرامج الإنمائية المشتركة من ضرورة تدفق أنواع معينة من المواد

---

(١٩) انظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي: تجارب تخطيطية في بعض الأقطار العربية (القاهرة: المعهد، ١٩٧٨)، ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

الخام والسلع نصف المصنعة من قطر إلى آخر بما يتفق مع تطوير الهياكل الإنتاجية الجديدة.

ويمكن لمنهج التخطيط التأشيري على الصعيد العربي أن ينهض على عدد من المبادئ الأساسية:

أ ـ الاعتراف بالسيادة الكاملة لكل دولة من الدول العربية في وضع خططها القطرية الإنمائية.

ب ـ وجود إطار تفاوضي يسمح بوضع برامج واتفاقيات (ثنائية أو متعددة الأطراف) ترسي قواعد التخصص والتقسيم العربي الجديد للعمل كل عشر سنوات على أساس اختياري وتفاوضي.

ج ـ على الرغم من الطابع الاختياري لعمليات التنسيق بين الخطط الإنمائية القطرية، فإن منهج التخطيط التأشيري يسمح بنوع من التخطيط المشترك لفروع معينة من الصناعة والأنشطة الإنتاجية والخدمية مثل الصناعات البتروكيماوية، صناعات الحديد والصلب، برامج تنمية الثروة الحيوانية، برامج التنمية الزراعية والأمن الغذائي، مشروعات شبكات الطرق البرية، مشروعات بناء السفن والناقلات، شركات التأمين وإعادة التأمين، حيث يشارك رأس المال العام ورأس المال الخاص.

بيد أنه تجب الإشارة إلى أن مدخل التخطيط التأشيري لتنسيق الخطط الإنمائية القطرية لا يتطلب بالضرورة تنسيقاً كاملاً للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الأقطار العربية كافة، إذ إن تباين النظم الاقتصادية والاجتماعية في ما بين الأقطار العربية، وبالتالي اختلاف السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المعمول بها يجب ألا يقف عائقاً أمام الأخذ بأسلوب التخطيط التأشيري والتنسيق بين مجهودات التنمية القطرية.

وتبدو أهمية تنسيق الخطط القطرية في مجال الاستثمارات الصناعية كضرورة تاريخية تفرضها اعتبارات تزايد تعقيد عملية التصنيع والتطور التقاني السريع والاتجاه العام للصناعة، وبخاصة الصناعات الرأسمالية والوسيطة (الحديد والصلب والكيماويات)، إلى مشاريع ذات اقتصادات الحجم الكبير وما يتطلبه التصنيع من توافر الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية.

وأما تنوع الهياكل وضخامة الموارد المالية التي يستلزمها ذلك كله، وفي مواجهة ضيق الأسواق الوطنية في الأقطار العربية، والمصاعب التي توضع أمام صادراتها في الأسواق الخارجية، وبخاصة في الدول المتقدمة، فكان لا بد للبلدان العربية الساعية للتصنيع أن تبحث عن وسيلة تتسع معها السوق وتتنوع وتزيد فيها الموارد وتستطيع عن طريقها إقامة صناعات أساسية أكثر فاعلية وتستعمل تقانة أكثر كفاءة من شأنها إدخال تغييرات عميقة في الهيكل الاقتصادي.

إن الوسيلة التي تكفل تحقيق ذلك تتجسد في أسلوب التخطيط التأشيري متمثلاً بتنسيق حركة الاستثمارات الخاصة في ما بين البلدان العربية، مما يشكل مجالاً جديداً يساعد على إجراء التغييرات الهيكلية المنشودة في بنية الاقتصاد والمجتمع العربي عامة.

إن الوفورات الخارجية تنشأ من علاقة الاعتماد المتبادل القائمة بين الأنشطة الصناعية المختلفة على الصعيد العربي، ولذا فإن قرارات الاستثمار الخاصة، المنعزل بعضها عن بعض، لن تمكننا من التوصل إلى مستوى ونوعية الاستثمار الصناعي الأمثل من وجهة نظر الاقتصاد العربي ككل. كذلك فإن ترك الأمور لعشوائية القرارات الاستثمارية الخاصة المنعزلة سوف يؤدي إلى نتائج مخالفة تماماً لما تستهدفه استراتيجية التصنيع المتجهة إلى تحقيق قدر أكبر من التنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وبإيجاز، فإن التقسيم التفاوضي للعمل في المجال الصناعي يعتبر في حقيقة الأمر عملية مستمرة للتوفيق بين هدفين: **أولهما** الاستفادة المثلى من الإمكانات المتاحة للمنطقة العربية ككل بإقامة الهياكل الصناعية التي يتيحها التكامل (الكفاءة)، **وثانيهما** توفير الفرصة لكل قطر عربي للمساهمة في تلك الهياكل الصناعية ببناء قواعد صناعية تقوم على أساس التخصيص والاعتماد المتبادل في ما بينها (العدالة). وإذا كان التوفيق بين هذين الهدفين ليس سهلاً حتى عندما يتعلق الأمر بتوزيع الصناعات داخل القطر الواحد توزيعاً يكفل الكفاءة والعدالة بين مختلف محافظاتها، فإن القضية تصبح أعقد عندما يتعلق الأمر بدول عدة تشارك جميعها في صنع القرار ويمكن لأي منها أن ترفض ما لا يتفق مع مصلحتها[٢٠].

وليس هناك من شك في أن هذا الأسلوب يتطلب استخدام أدوات فنية على درجة عالية من الجدة لتحديد نمط توزيع الصناعات الجديدة بين البلدان الأعضاء بما يحقق هدفي الكفاءة والعدالة معاً، والتوصل إلى قرارات سريعة بصدد المشاكل أو الصعاب التي تعترض سبيل التكامل، خصوصاً في ما يتعلق باختيار الصناعات وتوطينها، ولا سيما لدى مجتمع «رجال الأعمال».

وأخيراً، يجب ألا يغيب عن أذهاننا حقيقة أساسية: إن هذا النوع من التخطيط يستلزم وجود حد أدنى من الشروط السياسية والفنية. إن الإرادة السياسية هي شرط مسبق لأي عملية تنسيق أو تخطيط تأشيري فعال، على الصعيد العربي، فإذا ما انتفت هذه الإرادة أضحى الحديث عن التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي غير ذي موضوع. أما الشروط الفنية فمهما تكن مصاعبها فإنها قابلة للحل طالما توفرت الإرادة السياسية.

---

(٢٠) انظر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، **مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي**، دراسات استراتيجية؛ ١ ([د. م.]: المنظمة، ١٩٨٢)، ص ٢٧٢.

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو الثاني عشر من سلسلة كتب المستقبل العربي، ويهدف إلى التعريف بجانب مهم من جوانب الفكر الاقتصادي العربي، وهو التكامل الاقتصادي في سياق تشكله وتطوره على الصعيد العربي.

إن محاور هذا الكتاب، وسبل معالجة القضايا المطروحة فيه، تتميز بالواقعية، على قاعدة إدراك مدى تردي الأوضاع الاقتصادية العربية العامة، وكذلك السياسية حيث العجز عن الالتزام بأهداف اقتصادية عربية واقعية كتعبير عن إرادة عربية موحدة مشدودة نحو هدف. ولذا، فإن معظم الاقتراحات فيه جاءت تتسم بالواقعية والاعتدال في ميدان العمل المشترك. ونظراً إلى المتغيرات الجديدة في عصر تشكل التجمعات الاقتصادية الضخمة، فإنه بات على راسمي السياسة الاقتصادية العربية أن يتحركوا على أساس تداخل مستويات ثلاثة في العلاقات الاقتصادية، وهي القطرية والإقليمية والكونية.. على أنه من الأصوب أن يكون المعيار عربياً، أي أن يقاس ما هو كائن على صعيد التكامل الاقتصادي بما كان وبما سوف يكون عربياً.

يضم هذا الكتاب أحد عشر فصلاً تعالج التكامل الاقتصادي العربي من جوانب متعددة. وهي إذ تضعه في إطار التطورات الجارية تغلّب تحليل التجارب التكاملية على صعيد مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحاول أن تستخلص منها ما يمكن أن يؤدي إلى تطوير تجربة العمل الوحدوي العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: caus@t-net.com.lb